المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

المجلد 02 : العدد الثامن 08
تشرين الثاني نوفمبر 2019

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

Copyright 2019, All Rights Reserved © 2019

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية دورية دولية علمية محكمة

المجلّد - (02) – العدد (08)- تشرين الثاني/نوفمبر 2019

مجلة علمية دولية محكمة ربع سنوية تصدر من ألمانيا (برلين) عن المركز الديمقراطي العربي

تعنى بنشر الدراسات والبحوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات

الفرنسية– الإنجليزية –العربية

رئيس المركز الدمقراطي العربي

د.عمار شرعان

رئيسة التحرير ورئيسة اللجنة العلمية

د.رانجة زكية –جامعة الجزائر03-الجزائر.

نائب رئيس التحرير

د.صايم مصطفى –جامعة تلمسان- الجزائر.

أعضاء هيئة التحرير

- د. محمد صلاح، تخصص نقود وبنوك، جامعة المسيلة، الجزائر.
- د. وليد احمد النعيمي، تخصص اقتصاد قياسي، العراق.
- د. ساهرة حسين زيد الثعلبي، تخصص علوم الاحصاء، جامعة البصرة، العراق.
- د. عبد الله جابو عمر مصطفى، تخصص اقتصاد ودراسات مصرفية ومالية، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان.
- حسن عطا الله عبد الله الرضيع، طالب دكتوراه، تخصص فلسفة اقتصاد، غزة، فلسطين.
- بوسبالة محمد رشيد، طالب دكتوراه، تخصص الاقتصاد القياسي، الجزائر.

International Journal of Economic Studies

® International scientific periodical journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2569 – 7366 VR.3341. 6321.B

Volume (02) - Issue (08) November (2019)

أعضاء الهيئة العلمية

- ا.د. كريم سالم حسين جبر الغالبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية العراق.
- ا.د. منصف بن خديجة، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر الابحاث والدراسات الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بن شريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر.
- ا.د عبد القادر لعربي، أستاذ التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
- ا.د احمد بن عيشاوي، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ا.د حمداوي الطاوس، أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر.
- د. ايمان قاسم هاني حمد الصافي، أستاذ محاضر ا، تخصص القانون الدستوري، العراق.
- د. ربيعة ملال، أستاذة محاضر ا، تخصص تسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د. اولحيسان اسناد دلال، أستاذة محاضرة ا، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. إسماعيل عبد المجيد المحيشي، أستاذ محاضر، كلية العلوم التقنية، ليبيا.
- د. عطار نسيمة، أستاذة محاضرة ا، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. منير خروف، أستاذ محاضر ا، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. محمد الأمين بودخيل، أستاذ محاضر ا، تخصص مالية دولية، جامعة بشار، الجزائر.
- د. دوعاء محمود سليمان، أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر.
- د.صايم مصطفى، أستاذ محاضر ا، تخصص إدارة المظمات، جامعة تلمسان، الجزائر.
- د. سعدوني محمد، أستاذ محاضر ب، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار، الجزائر.
- د. ليندة فرحة، أستاذة محاضرة ب، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. انيسة سدرة، أستاذة محاضرة ب، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- د. امل خيري، باحثة في الاقتصاد والإحصاء بالوكالة العامة للإحصاء، القاهرة، مصر.
- د. عامر شبل زيا، باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق.
- د. بلال نجاح جبير، عضو في دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، العراق.
- د. حيدر عباس دربي، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية، العراق.

أعضاء الهيئة العلمية

- د. بدر شحدة سعيد حمدان، مدير دائرة الدراسات والأبحاث، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- د. محمد سعيد بسيوني، أستاذ الاقتصاد بجامعة التجارة جامعة بنها، مصر.
- د. حسن الشاكر، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- د, خالد المغاري، عضو الاكاديمية الفلسطينية للعلوم و التكنولوجيا، تخصص إحصاء، فلسطين.
- د. ونوغي نبيل، محامي ورئيس ديوان المركز الجامعي سي الحواس ببريكة، تخصص حقوق، الجزائر.
- د. فاطمة الزهراء الديش، استاذ محاضر ب، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر.
- د .رجاء عبد الله عيسى السالم، تخصص اقتصاد قياسي، كلية الإدارة و الاقتصاد جامعة البصرة ،العراق.
- د.ابو بكر خوالد، أستاذ محاضر ب، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة الجزائر.
- د.حمزة رملي، أستاذ محاضرا، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- د.مشيرة العشري، استاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعه دمياط، مصر.

شروط النشر

- أن يكون البحث إضافة علمية أصيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسيق أقسامه، وإثبات مصادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ألاّ تتجاوز نسبة الاقتباس 15% في إجمالي الورقة البحثية.
- إذا كانت الورقة البحثية أصيلة وتتميّز بالحداثة وتم قبولها من طرف اللجنة العلمية للمجلة وتجاوزت نسبة الاقتباس 15% يطلب من أصحابها إعادة الصياغة في الفقرات المطلوبة.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية إذا كان البحث بلغة غير الإنجليزية، واسم الباحث أو الباحثين باللغة العربية (وباللغة اللاتينية) وصفتهم العلمية، وعناوين البريد الإلكتروني، أرقام الهواتف، والمؤسسات التي ينتمون إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- تحرّر الورقة البحثية باستخدام برنامج (MS Word 2016) فما فوق، وفقا للشروط التالية:
  - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Simplified Arabic) حجم 12، وحجم 10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
  - بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و10 بالنسبة لقائمة المصادر والمراجع.
  - إعدادات الصفحة: أعلى 2.5، أسفل 2، يمين 1.5 ويسار 1.5.
  - تستخدم الأرقام العربية (Arabic...1-2-3) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يكون التهميش بطريقة (APA) (American psychological Association).
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلّوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.

شروط النشر

- كل الشروط السابقة الذكر ضرورية وأي ورقة بحثية لا تستوفي الشروط الشكلية والموضوعية ترفض مباشرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم إدارة المجلة بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.
- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتـروني:

economie@democraticac.de

أهداف ومجالات المجلة

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية ((critical studies للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

افتتاحية العدد

يسعد طاقم عمل المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية ان يضع بين ايديكم العدد الثامن للمجلة، وهو عدد يضم مجموعة من المقالات القيمة والمتنوعة في تناولها للقضايا الاقتصادية من عدة زوايا مختلفة والتي تميزت بالثراء في المعلومات والتحليل.

يعمل فريق المجلة جاهدا على تحقيق التميز عبر كل عدد من اعداد المجلة من خلال تعدد أقلام وتوجهات الاجئين وكذا من خلال خبرة محكميها من مختلف الجامعات والمعاهد في الدول العربية لتكون منارة علمية تثري البحث العلمي وتنير درب الباحثين والطلبة للوصول الى المعرفة في ظل التميز والابداع بشكل دائم.

ان كل عدد من اعداد المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية هو نتاج جهد وتفاني خالصين لايستهان بهما من طرف القائمين عليها خبراء ومحررين والذين يعود لهم الفضل في استمرار المجلة يتميز لتكون ذخرا للعلم والمعرفة.

رئيسة التحرير

د. رانجة زكية

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الهيئة العلمية للمجلة	02
شروط النشر في المجلة	04
اهداف ومجالات المجلة	06
افتتاحية العدد	07
الفهرس	08
قراءة لواقع أنظمة اليقظة الإقليمية في الجزائر Reading in the reality of Territorial watch systems in Algeria د. داي وسام	10
اندماج البنوك الجزائرية كآلية لتعزيز الصيرفة الشاملة The integration of algerian banks as a mechanism to promote comprehensive banking د. بن معتوق صابر	30
دراسة التزام عينة من البنوك الخاصة الجزائرية بالقواعد الاحترازية وفق اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2014-2016. Study of the sample of algerian private bank's commitment to according basel 3 agreement during the period 2014-2016. د. أسماء دردور	49
تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية The Impact of Manufacturing Industries on Economic Growth in The Kingdom of Saudi Arabia ريم سعيد غرم الله الغامدي	62
الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني في ارساء الحوكمة و مكافحة الفساد The economic role of civil society institutions in establishing governance and fighting corruption محمد الأمين بودخيل، مصطفى بن شلاط، لخضر دولي	93

105	ضمان جودة في مؤسسات التعليم العالي خبرات وتجارب Quality Assurance System in Higher Education Instituti Experiences and experien د. طويل آسيا د.الدكتورة فريوه نرجس
123	قراءة في السمات الدعمة للتنويع الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة The lecture of the supporting features of economic diversification in small and medium entreprises د: مدلـس نجاة
139	تقييم أداء القطاع الصناعي في العراق Assessment of Industrial Sector Performance in Iraq د. الهام خزعل ناشور
154	الحمائية المتطرفة والازمات الاقتصادية الدولية Extreme protectionism and international economic crises الدكتور / منجد الخشالي
163	The compliance of Algerian Islamic Banks with of corporate governance: Al Salam and Al Baraka Bank case study. البنوك الإسلامية الجزائرية امام الحوكمة المؤسسية: دراسة حالة لبنكي السلام والبركة. Dr .Mokhtar Abdellah MAAZOUZ Dr Hicham BOUREMMA
192	The Dutch Disease Reality in Algeria over the period 1990-2016 واقع العلة الهولندية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 Dr BENLOULOU Salim Badreddine - MÂACHI Malika معاشي مليكة

قراءة لواقع أنظمة اليقظة الإقليمية في الجزائر

Reading in the reality of Territorial watch systems in Algeria

د. داي وسام DR. DEY WISSAM

المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف –ميلة- الجزائر.

e- mail : wessem_dey@hotmail.fr

الملـــخـص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية تصميم خلايا اليقضة الإقليمية بما يتناسب وخدمة متطلبات التنمية الاقليمية في الجزائر وكذا تقييمها وعلى اعتبار ان هذه الخلايا ذات بعد شبكي إقليمي يضم كافة الأعوان الإقليميين، فقد تم اقتراح نموذج لخلايا اليقظة ذو جانبين تقني وتنظيمي لتعزيز دور خلايا اليقضة على مستوى الاقاليم، وتتمثل التوصيات في هذا الشأن في تعزيز دور خلايا اليقضة في تفعيل السياسات الإقليمية للذكاء الاقتصادي وتكييفها وفقا لخصوصيات الاقاليم المحلية وتثمين مواردها إلى جانب استشراف الآثار المستقبلية لهذه السياسات من خلال إدماجها ضمن رؤية المخطط الوطني لتهيئة الاقليم 2030 .

الكلمات المفتاحية:

خلايا اليقضة الإقليمية، الذكاء الاقتصادي، التنمية الإقليمية، السياسات الإقليمية. SNAT2030

ABSTRACT :

The aim of this study is to identify how to design of territorial cells to suit the needs of regional development in Algeria as well as their evaluation . Considering that these cells have a territorial network dimension that includes all territorial agents, a model of two- The recommendations in this paper are to strengthen the role of watch cells in activating regional economic intelligence policies, adapting them to the specificities of local regions and valuing their resources, as well as anticipating the future effects of these policies by integrating them The vision of the national plan for the creation of the province 2030

KAY WORDS: territorial watch cells; economic intelligence; regional development; territorial policies; TANP 2030.

JEL CLASSIFICATION : R5 ; R58 ;H7 ; O18

مقدمة:

تعتبر الأقاليم فضاءات واسعة بما فيه الكفاية لتوفير الشروط الملائمة لتنمية الأنشطة الاقتصادية؛ إلا أن بعدها الذي يقل عن مستوى الدولة، يضفي عليها طابعا وسطيا« niveau méso» حيث يكون الفاعلون المحليون) منتخبون وفاعلون عموميون وخواص) أكثر وعيا بمؤهلات وإمكانيات الحيز المكاني؛ لهذا من الضروري تزويد كافة الجهات بهيئات للتشاور تعمل على تشخيص وضعية المجالات الإقليمية التابعة لها.

علاوة على ذلك، تأخذ السياسات الإقليمية بعدا آخر لا يقل أهمية ويتجلى في تسهيل الحصول على المعارف ونشرها، أما في ما يتعلق بتبادل المعلومات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من جهة والهيئات المختصة والتي تم ذكرها سلفا، فإن أفضل الممارسات من حيث التنظيم والسوق والتصميم، يمكن تشجيعها عن طريق إعداد معايير مرجعية جماعية وتنظيم ورشات للتبادل وبرامج للتكوين

أولا: تأسيسا على ما سبق فإن **الإشكالية** محل الدراسة تتمثل في محاولة تشخيص واقع العمل بأنظمة اليقضة الإقليمية على مستوى الأقاليم المحلية الجزائرية مع تقديم تصميم لخلايا اليقضة الإقليمية التي يمكن من خلالها قياس وتكميم ومن ثم التنبؤ بمستويات التنمية الاقليمية

ثانيا فرضيات الدراسة:

1/ تشكل اليقضة الاستراتيجية مرحلة أساسية ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي ضمن

2/ تتضمن اليقضة الاستراتيجية الإقليمية من سلسلة من المداخل التقنية والنظمية بهدف إدماجها ضمن شبكة الاعوان الإقليميين

3/ على الرغم من تعدد الهيئات الإحصائية في الجزائر، إلا انها لاتزال بعيدة عن تحقيق الأثر الإقليمي لها بسبب نقص فعالية التنسيق و ضعف الاتصال العمومي.

ثالثا: أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من الدور الجد مهم المتعلق باليقضة الاقتصادية وكيفية اسقاطها على البعد الاقليمي، الأمر الذي يمكن السلطات الاقليمية من رصد التطورات الجارية باستمرار واستشراف الفرص المستقبلية والتي قد تشكل فرصة لتنمية المؤسسات المحلية ثم وضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين المحليين

- إمكانية التواصل بين الأطراف المعنية في إطار استراتيجيات جماعية يسمح بصياغة وبناء مشروع استراتيجي إقليمي، موضوعه -على غرار سياسة الذكاء الاقتصادي- و التحكم في المعلومة الاستراتيجية بهدف تعزيز تنافسية الإقليم و الحفاظ على العوامل الجاذبة للاقتصاد الإقليمي وبالتالي إمكانية الحكم واتخاذ القرار الصحيح.

رابعا: اهداف الدراسة: هذه الورقة تهدف إلى:

- تقييم ثم بناء نموذج لليقضة الاقليمية له القدرة على التشخيص المستمر مع ضرورة تفعيل شبكات الدعم الاقتصادي والتكنولوجي لصالح المؤسسات والجماعات الإقليمية معا، آخذة بعين الاعتبار الكفاءات القادرة على القيادة الاستراتيجية وأدوات الإنذار في الوقت الحقيقي أمر ضروري وهو ما تمكننا منه آلية اليقضة الإقليمية.

- دعم شراكات واستراتيجيات إقليمية من أجل تسهيل تقاسم التشخيص والإنذار بين القطاعات الخدمية والصناعية والاجتماعية في الاقليم، هذه الشراكة سيكون لها أثرها على الصعيد الوطني لاحقا.

خامسا: منهج الدراسة: سنعتمد في طرحنا هذا على النهج الوصفي التحليلي لأنه الأنسب للتعرف على متغيرات الدراسة و توضيح مختلف العلاقات الوظيفية بينها، في حين المنهج الاستقرائي سيساعدنا على تقديم القراءة المناسبة لواقع خلايا اليقضة في الجزائر ثم اقتراح نموذج لليقضة الاقليمية يتلاءم وخصوصيات الأقاليم المحلية، إلى جانب استخدام اداة تحليل swotلتشخيص سيرورة المعلومة الإحصائية في الجزائر.

- المبحث الأول: اليقضة الاستراتيجية: دعامة أساسية في مسار الذكاء الاقتصادي

تمثل اليقضة رادار المؤسسة في اللعبة التنافسية، من خلال مراقبة المحيط الداخلي والخارجي، بما يضم من عوامل اقتصادية، اجتماعية وثقافية، كونها تؤثر تماما على أداء المؤسسة مع ضمان تحيين المعلومة العلمية والتقنية وبالتالي تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة بل الإقليم أيضا[1]، إلى جانب تسيير المعارف وخلق أخرى جديدة و التي تشكل جزءا من رؤية الذكاء الاقتصادي والتركيز على تجميع المعارف الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية رأس المال الفكري، وكذلك استراتيجيات دعم الأداء الاقتصادي.

أولا: اليقضة الاستراتيجية

إن مدارس الفكر الاقتصادي التي تناولت موضوع المعلومة الاستراتيجية اختلفت في البحث عن أفضل موقع لخلية لليقضة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الدولة أو الإقليم بالنسبة لدراستنا هذه، فبالنسبة للفكر في أمريكا الشمالية، فهو يعتمد بشكل أفضل على اليقضة التنافسية الخارجية وتسيير المعارف في حين أن التركيز على مقاربة الذكاء الجماعي مصدرها آسيا[2].

مما سبق يمكن القول أن اليقضة الإستراتيجية "هي تدفقات معلوماتية إرادية تبحث المؤسسة من خلالها عن معلومات ذات طابع تنبؤي تتعلق بتطوير بيئتها الاقتصادية والاجتماعية بهدف خلق الفرص و تقليل الأخطار المرتبطة بعدم التأكد في مناخ الأعمال، ومن بين هذه المعلومات إشارات الإنذار المبكر"[3].

ثانيا: مراحل اليقضة الإستراتيجية

تمر عملية اليقظة الإستراتيجية مهما كان نوعها بالمراحل التالية :

1. مرحلة الجمع: خلال هذه المرحلة يتم جمع المعلومات المطلوبة من البيئة بإتباع الخطوات التالية:

-القيام بعملية جرد لكل المصادر الشرعية، و التي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المطلوبة؛

- تحديد عناصر البيئة المستهدفة من عملية الرصد، و نوعية المعلومات المطلوبة بناءا على أهداف المؤسسة وحاجاتها[4].

- وضع خطة مفصلة لليقظة تتضمن تحديد الوسائل و التقنيات، و توزيع المهام، ووضع رزنامة و ميزانية العمل.

2. مرحلة التحليل و التركيب: بعد جمع المؤسسة لكم معيّن من المعلومات تأتي مرحلة تحليل، و تركيب ما تم جمعه كما يلي:

– فرز و ترتيب المعلومات للاحتفاظ بالملائمة و المفيدة منها، و ترتيبها حسب أهميتها.

– تحليل المعلومات بتفسير دلالاتها الحالية، و التنبؤ بآثارها المستقبلية، و ذلك بالاعتماد على الوسائل المتخصصة، و قدرات الخبراء من داخل أو خارج المؤسسة.

– تركيب ما تم التوصل إليه من توجهات، قصد الخروج بنتائج دقيقة ذات مصداقية، و تكون ملائمة لحاجة المؤسسة[5].

3. مرحلة النشر و إتخاذ القرار:

لا يكون لعملية اليقظة الإستراتيجية أية جدوى، ما لم يتم نشر النتائج المتوصل إليها، لاستعمالها من طرف الأطراف المعنية، و لهذا فعلى المؤسسة إتباع الخطوات التالية لنشرها، واتخاذ القرارات اللازمة لذلك:

- القيام بصياغة النتائج المتوصل إليها، و عرضها على متخذي القرار و الجهات الطالبة لها بأسرع وقت لتفادي تقادم المعلومات؛

- دراسة متخذو القرار للمعلومات المقترحة واختيار أنسبها، و أكثرها ملائمة لتطوير الاستراتيجيات الإبداعية الناجحة؛

- تنفيذ القرارات المتخذة، ومتابعتها بغية تقييم نتائجها، وانطلاقا منها يتم تحديد الفجوات بين ما تم تحقيقه، و ما هو مسطر من أهداف، بعدها يأتي البحث من جديد عن معلومات حيوية تمكن من القضاء على هذه الفجوات.

المبحث الثاني: اليقضة الإستراتيجية الإقليمية

المطلب الأول: مفهوم اليقضة الاستراتيجية الإقليمية: territorial strategic Watch

إن وضع نظام إقليمي لليقضة الإستراتيجية تفرضها الحاجة الملحة لإحداث آلية معلوماتية رقمية على شكل إجراءات إقليمية للذكاء الاقتصادي التي تغطي مختلف وحدات التنظيم الإداري الإقليمي؛ هذه الأخيرة أصبحت أداة ضرورية بالنسبة للجماعات الإقليمية لتتبع النشاط التنموي يتطلب اللجوء لآليات الذكاء الاقتصادي وتكييفها مع احتياجات الأقاليم المحلية عن طريق وضع خلايا يقضة جماعية تنافسية تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة للإقليم، وكذلك حماية القدرات والصناعات المفتاحية بدعم تنافسية المؤسسات والأقاليم التي تستقبلها، بتفعيل آليات الاستعلام والتنبؤ لتجميع ومعالجة المعطيات والتحكم بجودتها ودرجة تحيينها(6).

يمكن تعريف اليقضة الإقليمية territorial-Watch على أنها تغذية عكسية سوسيو-اقتصادية ومكانية حول سيرورة الخدمات العامة لصالح الجماعات الإقليمية، إذ تمكن هذه الأخيرة من دراسة وتقييم مدى فعالية السياسات المحلية للذكاء الاقتصادي في شقها المتعلق بالتنمية الإقليمية، مع إمكانية محاكاة الآثار المستقبلية لهذه السياسات[7].

أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار في إطار تعميق خيار اللامركزية الإدارية يقتضي إعداد معطيات دقيقة ومندمجة من شأنها مواكبة السياسات الإقليمية والمحلية وترسيخ تطور الاقتصاديات الإقليمية ضمن ديناميكية اقتصاد المعرفة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، لهذا فإن بناء مرصد (observatoire) يحيط بكافة تفاصيل الشأن الاقتصادي الإقليمي وتطوراته هو خيار حتمي ويمثل دعما لاتخاذ القرارات(8).

الغرض من هذه الخلايا هو توفير أنظمة إنذار وتحليل و تسمح بتحليل مختلف التطورات على المدين المتوسط والطويل خاصة الأخطار وإشارات الضعف، في مختلف قطاعات الأنشطة الصناعية، التنسيق بين مختلف مكونات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية على الصعيد الإقليمي ومراقبة تقدم تنفيذ المخططات الإقليمية للتنمية وتقديم الدعم اللوجيستيكي للقاعدة الصناعية أو شبكات المؤسسات المتوطنة في الإقليم خاصة المناولة منها(9). إضافة

إلى تحسيس الأعوان العموميين بضرورة تبني إجراءات الذكاء الاقتصادي وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدور أساسا حول تحسين تنافسيتها، اعتماد اليقضة القطاعية الدورية و تثمين براءات الاختراع.

كما أن البعد التشاركي بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين لنظام الرصد و اليقضة على الصعيد الإقليمي يمكن أن يكون عقدا لصالح التوجهات الإستراتيجية والاستشرافية للمشاريع الإقليمية، من خلال تنصيب شبكة افتراضية تضم كلا من الطرفين وتعميم ثقافة تقاسم المعلومة الإستراتيجية ومنهجية العمل الجماعي و وتثمين ماهو موجود منها كالقدرات السياحية.

لهذا فإن التكامل بين الجماعات الإقليمية والمؤسسات فيما يخص اليقضة الإستراتيجية يمثل عامل حاسما لفعالية هذه الأخيرة وهو مهمة تتمثل في تحليل احتياجات مختلف المؤسسات الصناعية الخدمية وترتيب الأولويات، إضافة إلى تقريب وجهات النظر بين جماعات التأثير ووحدات البحث لتقييم نفعية هذه المعلومات ثم إعداد السيناريوهات الممكنة خاصة في حالة الأزمات الاقتصادية والمالية(10).

المطلب الثاني: مكونات نظام اليقضة الإستراتيجية الإقليمية

إن تصميم وتنفيذ نظام يقضة اقتصادي موثوق وتفاعلي على مستوى الإقليم يكون بناء على الاحتياجات الموضوعية للمعلومة الاقتصادية، من خلال الإجابة على عديد الأسئلة:

- ماهي مصادر المعلومات المطلوبة؟و ما هي الإشارات الضعيفة التي يرصدها هذا النظام والتي لها علاقة بالمحيط التنافسي للإقليم والمؤسسات؟

- ماهو دور هذا النظام في إعداد السياسات الإقليمية على مستوى السلطات المركزية؟(11)

إذن يهدف هذا النظام والأنظمة الفرعية المرافقة له إلى إنجاز وتحيين بطاقية المؤسسات وجميع الهيئات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تصميم شبكة المؤسسات- الدولة على شكل قواعد بيانات، بوابة ويب وانترانت، تسمح بدوران أفضل للمعلومات الإستراتيجية المفيدة بين الفاعلين الإقليميين والسلطات المركزية[12]، كما انه يضم جميع مصالح الدولة على المستوى اللامركزي في نفس الإقليم أو البلدية وهذا من شأنه تحسين أداء الإدارات العمومية والخدمات المقدمة للمواطن.

1- نظام المعلومات الإحصائية الإقليمي

تشكل لامركزية عملية اتخاذ القرار الجماعي وبروز فاعلين في مجال التنمية الإقليمية والمحلية متطلبات جديدة ينبغي على النظام الوطني للمعلومات الإحصائية أن يأخذها بعين الاعتبار بطريقة شمولية ومنسجمة ومندمجة، هنا يغطي النظام الوطني للمعلومات الإحصائية مجموع الهيئات العمومية المكونة من المصالح الإحصائية للوزارات والمؤسسات العمومية، وتتولى عملية التنسيق هيئات الدولة للإحصاء والاستشراف، إذ تقوم هذه الأخيرة عموما بتنسيق الأشغال والبحوث الإحصائية لمختلف المصالح العمومية من خلال لجان تنسيق الدراسات الإحصائية التي تتولى أمانتها، ويقوم النظام الوطني للمعلومات الإحصائية بإصدار إحصائيات وطنية وإقليمية بانتظام، تغطي قطاعات أساسية في الاقتصاد والمجتمع وديناميكية العناصر الاقتصادية وسلوكيات مختلف الفاعلين. وتتسم بالخصائص التالية:

• **سهلة الولوج**: تسمح بسهولة الولوج واستخدام المعطيات بطريقة بسيطة وعملية وتتكيف مع احتياجات مختلف المستعملين: (مؤسسات، مستثمرين، مراكز الدراسات الاقتصادية، جامعات...) (13).

• **موثوق منها:** تعكس بأمانة وموضوعية الحقائق موضوع الدراسة مع التقيد، أثناء الإنتاج، بالمقاربات الإحصائية الكفيلة بتقليص حجم الأخطاء المحتملة؛

• **منتظمة ومحينة:** تمكن المعلومات الإحصائية التي يتم إنتاجها بانتظام، ووفق آجال وفواصل زمنية محددة، من إنجاز تحليلات طويلة المدى؛

• **دقيقة:** تستجيب بشكل شمولي وغير متحيز لاحتياجات المستعملين أخذا بعين الاعتبار تغيرات المحيط الوطني والدولي، ومعرفة حجم السكان والأنشطة، للبنى التحتية والموارد الطبيعية المستغلة والكامنة؛

• **ذات بعد مكاني:** انطلاقا من ضرورة التوفر على معطيات إحصائية ذات بعد مكاني تتعلق بجميع المستويات الإقليمية والمحلية لأجل إعداد دراسات وتحليلات حول إشكاليات ترتبط بفهم حركية الاقتصاديات الإقليمية والمحلية والبنى الجغرافية الاقتصادية للإقليم، والعمل على تعزيز وتيرة النمو.

وفي بعض الأحيان فإن الإحصائيات الإقليمية قد تعتريها جملة من النقائص التي تؤثر على جودة المعلومات، بل وتوفرها وشموليتها، لا تمكن هذه النواقص إلا بشكل جزئي من إنجاز دراسات معمقة حول مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والمحلي مما يشكل عوامل قد تعيق عملية اتخاذ القرار الجماعي.

وهنالك بعض الفوارق ما بين العرض الإحصائي المتمثل في المعلومات الإحصائية العمومية، وتطلعات المستعملين المحتملين الراغبين في الحصول على معطيات دقيقة ومحينة، مما يدفعهم إلى القيام بتقديرات إحصائية قد يطالها في أحيان كثيرة شيء من الخطأ.

ولمواجهة هذه المشاكل الظرفية المحلية، لا تتوفر بعض المصالح الخارجية للوزارات، التي من المفترض أن تقوم بإنتاج إحصائيات وطنية، على قدرات بشرية ولوجستية تسمح لها بالاستجابة لاحتياجات الفاعلين المحليين، وفي كثير من الأحيان ما زال يتميز بمركزة إنتاج المعلومة الإحصائية، تفتقر هذه المصالح إلى هوامش فعلية تمكنها من الاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات الإقليمية والمحلية.

إضافة إلى ذلك، فإن تصميم المنظومة الإحصائية على مستوى المصالح الخارجية يحتاج إلى المزيد من التدعيم لإنتاج معطيات دقيقة من الناحية المكانية، ولدواع تتعلق بتكاليف العمليات الإحصائية أو لاعتبارات مرتبطة ببرمجة الاستبيان والاستقصاءات، من الصعب الحصول على معطيات محلية دقيقة ومعبرة بالشكل المرغوب، أما في الوقت الراهن، فإن التقدم المعلوماتي وتطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتعميم التدرجي للولوج إلى الانترنت من شأنها أن تمكن من تجاوز هذه الصعوبات وجعل عملية استخدام المعطيات الإحصائية الإقليمية وتثمينها أكثر بساطة.

ومن أجل مواكبة التغيرات المرتبطة بالتغييرات الإقليمية والمساهمة في نجاحها، فإنه من الضروري القيام بمراجعة وتحيين الإطار القانوني المنظم للقواعد الإحصائية وكذا المراسيم المتعلقة بإنتاج وتنسيق وعمل لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، وفي هذا الإطار، من الضروري اتخاذ عدة اجراءات قصيرة الأمد وأخرى متوسطة الأمد:

❖ **الإجراءات القصيرة الأمد:**

• وضع برمجة متعددة السنوات للعمليات الإحصائية، في أفق تغيير السنة الأساس للحسابات الوطنية والمؤشرات الإحصائية كل خمس سنوات بدلا من كل عشر سنوات، على غرار الممارسات المتبعة في بلدان الاتحاد الأوروبي؛

• توسيع العينات المستعملة في بعض الاستقصاءات بغية ضمان دقة المعطيات على المستوى المكاني والحصول على المعلومات الضرورية لإعداد الحسابات الإقليمية؛

• وضع مرجع للمؤسسات والوحدات التابعة لها وكذا هوية وحيدة بغية ضمان التنسيق ما بين مختلف الإدارات وتكوين قاعدة شاملة ومحينة لتجميع المعطيات المتعلقة بنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفروعها.

❖ **الإجراءات المتوسطة الأمد:** استجابة للطلب المتزايد على المعلومات المحينة والتفصيلية، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين الولوج وتعزيز اللجوء إلى مصادر إدارية متاحة لدى العديد من المصالح. ومن بين مصادر الإحصائيات الإدارية على المستوى الاقتصادي، نشير إلى:

- المخرجات المحاسبية للمؤسسات المصغرة والنسيج الاقتصادي بصفة عامة والصفقات العمومية التي تمثل مصدرا مميزا لإعداد المحاسبة الوطنية؛
- الإحصائيات المتعلقة برخص البناء التي عندما تجمع مع نتائج الاستقصاء الخاص بآجال إنجاز المباني تمكن من تتبع الأنشطة والاستثمارات في مجال البناء، ورصد أي أنشطة مضاربة من شانها خلق اضطراب على المواد الإستراتيجية؛
- الإحصائيات الخاصة بالنقل التي تمكن من تتبع نشاط مختلف أنواع النقل وتمثل إحصائيات حظيرة المركبات مصدرا مهما لرصد تطور الطلب على معدات النقل البري، الجوي والبحري؛
- الإحصائيات الصادرة عن الجماعات الاقليمية خلال ممارسة نشاطها اليومي، وخاصة المعطيات المتعلقة بحساباتها الإدارية التي تعد ضرورية من أجل تحليل نشاطها واستثماراتها على المستوى الاقليمي.

وعلى الصعيد الديموغرافي، من شأن توفر نظام فعال للحالة المدنية أن يمكن من الحصول على معطيات منتظمة وتفصيلية حول المؤشرات الرئيسية للتطور الديموغرافي، وتشكل السجلات الصحية إلى جانب سجل الحالة المدنية مصادر إحصائية قيمة لتتبع وضعية الصحة العمومية في أدنى مستويات التقسيم الإداري وفي نفس السياق، يتعين تفعيل أشغال واللجان الإقليمية للسكان وذلك في إطار رؤية جديدة مواكبة للإشكاليات الديموغرافية والسكانية.

2- اليقضة الاستراتيجية الإقليمية القطاعية أو المتخصصة

وهي مقاربة تعتمد بشكل خاص على الفروع النشطة على مستوى الإقليم أكثر منها مقاربة إقليمية كاملة حيث تعمد التنظيمات الإقليمية المتخصصة كغرف التجارة والصناعة والجمعيات المهنية بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة إلى تنصيب خلايا يقضة ترصد مؤشرات تعبر عن الوضعية التنافسية والتنظيمية لنسيج المؤسسات المحلية(14)، وتوفير دعم استشاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين المؤشرات التي ترصدها خلايا اليقضة: العقار الصناعي، توسيع نشاط المؤسسة، الجباية، الوظائف، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والبيئية على وجه التحديد.

كما لا يقتصر عمل خلية اليقضة على رصد الفعاليات الداخلية للإقليم فقط بل عليها أن تركز على جمع المعلومات والإشارات الضعيفة خارج حدود الإقليم إما على مستوى مؤسسات التخطيط المركزي أو الأقاليم التي يمكن أن تشكل "منافسا" أو محل مقارنة مرجعية، لهذا فإن المقاربة الخارجية لعملية اليقضة تسمح بتتبع النشاطات الاستثمارية ومعرفة توجهاتها ومقارنة الوضعية السوسيواقتصادية للإقليم بغيره من الأقاليم، وعليه حيازة هذا النوع من المعلومات يفرض ربط علاقات ذات قيمة مع هيئات خارجية، و تهدف هذه الخطوة إلى السماح للمؤسسات بالولوج والتحكم في نوعية

المعلومات المتعلقة بالقطاعات التي تنتمي إليها، لهذا من الحري وضع خطط عمل على درجة عالية من التنسيق والمبادرة في إطار الشراكة المستدامة (الدولة- الفاعلين الإقليميين) من جهة ومن جهة أخرى (الفاعلين الإقليميين- المؤسسات).

الشكل رقم(01): التشخيص القطاعي للإقليم عن طريق خلايا اليقضة

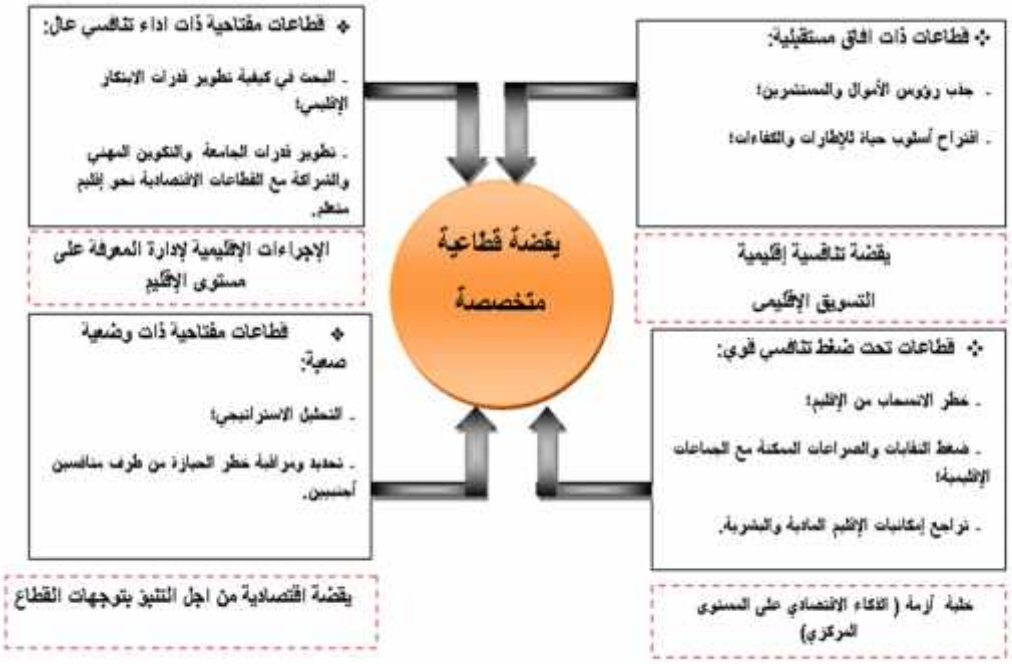

المصدر: من إعداد الباحثة

❖ **الموارد البشرية:** يكتسي تعزيز الكفاءات المهنية في مجالي الإحصاء والمعلوماتية أهمية بالغة في نجاح واستدامة أشغال إنجاز النظام الإقليمي لليقضة. وبالفعل،فغالبا ما يؤدي الطابع المركزي الذي يميز عملية إنتاج ونشر إحصاءات النظام المعلوماتي للمعلومات الإحصائية إلى تمركز الكفاءات على مستوى الدوائر الوزارية والجهات المركزية.

لذا، من شأن القيام بإعادة توزيع وهندسة أداء الموارد البشرية على نحو أفضل اقليميا أن يمثل أحد الرهانات الهامة التي تستدعي القيام بتفكير عميق على المدى الطويل، كما تتطلب انخراطا أكبر من طرف المصالح المركزية و الوزارية المنتجة للإحصائيات العمومية والقطاع الخاص والفاعلين المحليين من أجل تمكين الإنشاء التدرجي للنظام الإقليمي لليقضة الإقليمية [15].

ونشير الدروس المستقاة من التجارب الأجنبية وأفضل الممارسات في مجال نقل" الكفاءات "الإحصائية على المستوى الإقليمي إلى العديد من الإيجابيات ذات الصلة على الخصوص بتحسين جودة الإحصائيات الرسمية، والتعاون والشراكة المتواصلة بين الدولة والجماعات الاقليمية، وتسليط الضوء على المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. أما خلايا اليقضة المنصبة على مستوى الإقليم والمناطق التابعة له إذا لزم الأمر فهي مكونة من:

1- **موثق المعلومات documentaliste:** يعمل موثق المعلومات على تحصيل المعلومات المتعلقة بمختلفة الأنشطة والفعاليات العمومية والخاصة الإقليمية مثل الإدارات العمومية، الجماعات الإقليمية، مؤسسات التعليم والتكوين المهني، المؤسسات الصناعية و الخدمية، الخدمات العامة وقطاع الإعلام وهيئات التوثيق، قطاع البنوك والتأمينات، هيئات المجتمع المدني، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بيانات مساهمات الجامعة فيما يخص البحوث التطبيقية التي تتناول الإشكاليات التنموية المتعلقة بالإقليم.(16)

2-**المكلف بالذكاء الاصطناعي**

إن عمليات إنتاج تراكيب ذكية وأفكار مبتكرة تحتوي على جميع مفاهيم الحداثة والإبداع والابتكار عمل معقد، يتطلب تتداخل مجموعة من العلوم حيث تتشابك المعرفة في عمليات التحليل والمقارنة والتشخيص من خلال الدمج والربط بين خوارزميات العلوم المختلفة التي لا يمكن أن تعمل بشكل منفصل ومعزل عن تطور العلوم، ولابد من الدمج والربط بين الأفكار والمفاهيم الموجودة في حقول المعرفة المختلفة واللازمة للوصول للإبداع واتخاذ القرارات اللازمة لذلك.(17)

والمكلف بالذكاء الاصطناعي شخص مسؤول عن تبويب المعلومات الموثقة وترجمتها على صورة قواعد بيانات جزئية وسيناريوهات تنموية، إلى جانب تصميم شبكات فرعية هي برامج logiciels تحفز الذكاء الجماعي للأشخاص والهيئات المنتمية إلى خلايا اليقضة القطاعية أو المتخصصة الإقليمية (اقتصادية، تنافسية، اجتماعية، بيئية)، وتنسيق ممارسات الجماعات الإقليمية بما يتوافق والسياسات الموضوعة من طرف السلطات العمومية.

3- **المكلف باليقضة chargé de la veille:** وهو المسؤول عن الوظائف المرتبطة مباشرة بالمخرجات ذات القيمة المضافة من خلال تحليل حافظة المعلومات وبناء تصور للفرص والمخاطر وكذا نقاط القوة والضعف التي تميز المناخ الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالإقليم وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين مردودية ومكانة الإقليم وصورته، ثم تسويق هذه النتائج على شكل تقارير دورية للإعلام والاقتراح سواء للسلطات المتخصصة المركزية و/أو المتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين.

3- **نظام المعلومات الجغرافي: أحد اشكال أنظمة المعلومات الاقليمية**

تواجه البشرية اليوم عدة مشاكل و تساؤلات و تحديات عدة يحتاج الي دعم ومساندة لمواجهتها و أتخاذ قرارات لحلها , فمثلا يواجه المخطط العمراني تساؤلات لأختيار افضل موقع لأنشاء تجمع عمراني جديد. و يواجه المزارع تساؤلا عن خصائص التربة في مناطق زراعية معينة، ويواجه عالم المناخ تساؤلات عن تطور ثقب الأوزون في العشر سنوات الأخيرة، و للإجابة عن كل هذة التساؤلات و غيرها الكثير جدا تظهر الحاجة لوجود قواعد بيانات خاصة بهذة العناصر ومرتبطة بمواقعها الجغرافية في الطبيعة وهي التى يطلق عليها (Spatial Data)، ولهذا ظهرت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information System).

تعريف مولر (Muller ;1991):

يرى مولر بأن "نظم المعلومات الجغرافية تفهم عادة بأنها عمليات تهتم بالخرائط كبيرة المقياس وتعتمد على مصادر مالية كبيرة والتي تنتج بواسطة الحكومات والأقسام والإدارية والأقاليم، حيث أن الهدف الأساسي منها هو دعم الإداريين لاتخاذ قرارات متوازنة فيما بالموارد الطبيعية والبشرية" وهي وسيلة تعتمد أساسا" على استخدام الوسائط الرقمية وشبكة

الانترنت في تجميع ومعالجة وعرض وتحليل البيانات المرتبطة بمواقع جغرافية لاستنتاج معلومات ذات أهمية كبيرة في اتخاذ قرارات مناسبة من طرف الجماعات الإقليمية تحديدا خاصة في ظل توسع تطبيق التكنولوجيا الرقمية والانترنت من خلال تحصيل ذكي للمعلومات الجغرافية المتعلقة بطبوغرافيا الإقليم المكانية والاطلاع على استعمالات المساحات(18).

وتتضمن تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية العمليات المعتادة التي تتم على قواعد البيانات (Data Base) مثل الاستفسار والتحليل الإحصائي بالإضافة إلى التصوير الجوي والتحليل الجغرافي الذي توفره الخرائط، و ينبغي الأخذ في الاعتبار عند التعرض لنظم المعلومات الجغرافية أنها مجموعة من الأدوات تستخدم بواسطة الأفراد المؤهلين لحل مشاكل التعامل مع البيانات والمعلومات الخاصة بمجالات التنمية المختلفة لذلك تنبع الأهمية في كيفية استخدام هذه الأدوات(19).

لا يختلف نظام المعلومات الجغرافي عن نظام المعلومات المتعارف عليه إلا ببعده المكاني والمرجعية الجغرافية للبيانات المهيكلة والمنظمة ضمن نظام متسلسل ومنطقي، ويعتبر J.ROTAMILSON أول من استعمل هذا المصطلح؛ كما إن المعلومة الجغرافية وإنتاجها يندرجان ضمن إطار إداري واقتصادي واجتماعي محدد و فهي ذات ثلاث أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومع انتشار موضوع التنمية المستدامة دعت الضرورة إلى تطوير نظام المعلومات الجغرافي بجعله أقل قطاعية وأكثر امتدادا أفقيا لتوفير نظرة مدمجة للظواهر المدروسة.

يمكن تعريف نظام المعلومات الإقليمي على انه "أداة داعمة لاتخاذ القرار في المجال الإداري، القانوني، الاقتصادي، وعلى خلاف نظام المعلومات الجغرافي فإن نظام المعلومات الإقليمي يتركز على التسيير القطاعي للبيانات الموثقة، ويتمثل دوره في المعالجة الإدارية للبيانات"(20).

في حين أن نظام المعلومات الجغرافي الإقليمي يعتبر نوعا خاصا من أنظمة المعلومات ذو المرجعية المكانية ويمكن تصنيفه على انه نظام مساعد على اتخاذ القرار الإقليمي في بيئة معلوماتية معقدة ومتعددة المستويات لحل المشاكل الظرفية و تنعكس مخرجاته على شكل تصويري.

يقوم نظام المعلومات الجغرافي بتخزين المعلومات عن العالم في هيئة مجموعة من الطبقات المتفردة(Thematic Maps) المتصلة ببعضها جغرافيا"؛ في صورة بسيطة ولكن غاية في القوة ومن الناحية العلمية أثبتت أهميتها في حل العديد من المشكلات المكانية بدءا" من التطبيقات البسيطة التي لها علاقة بمشاكل الحياة اليومية وحتى التطبيقات المعقدة التي قد تصل إلى عمل نموذج تنبؤي للإقليم(21).

تطورت الحاجة إلى نظم المعلومات الجغرافية في المجالات والتخصصات المختلفة مثل التخطيط الإقليمي وحماية البيئة، استخدامات الأراضي وإدارة المرافق وغيرها بسبب قدرتها على تنظيم وتحليل المعلومات الجغرافية حيث تمتاز بالقدرات الآتية:

- إمكانية الربط بين البيانات المكانية والوصفية، وتقديم محاكاة عن وضعية الإقليم الطبيعية، الاجتماعية، والاقتصادية؛

- القدرة التحليلية العالية للبيانات بفضل ربط النظام مع الأقمار الصناعية والخرائط الطبوغرافية البيئية والاقتصادية؛

- المساهمة في دعم اتخاذ القرارات بفضل تكامل المعلومات التي من الصعب ارتباطها بطرق أخرى، وعلى ذلك فنظام المعلومات الجغرافي يمكن أن يتكون من توليفات من الخرائط المختلفة وذلك لبناء أو تحليل مختلف المتغيرات، وباستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات الخاصة بالتهيئة الحضرية*؛

- فهم مختلف الظواهر الإقليمية، والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والبيئية؛ مع إشراك الأطراف المعنية في اختيار أنماط التهيئة الإقليمية المناسبة؛

- حساب الكلف والمنافع المترتبة عن توطين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية؛

- القدرة على التعامل مع عدة طبقات من البيانات في وقت واحد (استقرار صفائح القشرة الأرضية، الأراضي، الطبوغرافيا، شبكات الغاز والاتصالات، الطرق، المناطق الصناعية، الإحداثيات الجوية.

المبحث الثالث: نحو تعميم النظام الإقليمي لليقضة الإستراتيجية في الجزائر

أولا: المنظومة الوطنية للمعلومة الإحصائية

إن المعلومة الإحصائية لا تتعلق فقط بالرقم بل كذلك بتحليل الخلفيات المتعلقة به وضبط المعارف المشتركة، ذلك أن المعلومة الإحصائية المشتركة هي نظام متكامل يحتاج إضافة إلى التعبير الكمي ومنظومة تحليلية تعتمد على التنسيق بين مختلف القطاعات وتفعيل الأدوات الممكنة وعلى رأسها فعاليات الحكومة الالكترونية، والسماح للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بالإطلاع عليها والتعامل معها خاصة لدى الهيئات الأكاديمية والتي تعتبر جودة المعطيات قاعدة أساسية للحكم على فاعلية السياسات الوطنية والإقليمية من عدمها.

❖ **هياكل الرصد واليقضة في الجزائر:**

أ على المستوى المركزي: يعتبر المجلس الوطني للإحصاء سلطة وطنية تتمتع بقوة عمومية وإدارية في تحصيل الرقم، كون ديناميكية الاقتصاد تفرض بالضرورة التحكم في تحقيق العمليات الإحصائية الكبرى والتنسيق التقني بين القطاعات، مع تنظيم الملفات الإستراتيجية وقواعد البيانات القطاعية (BDD SECTORELIS)

1- على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات[22]:

- إتقان عملية المسوح الإحصائية وحصر المؤشرات والحسابات الاقتصادية؛
- إتباع المعايير العالمية في الحكم على المؤشرات والطرق المعمول بها عالميا على غرار(SCF ; SCN93 ; NAP2002)
- على الرغم من توفر العوامل التقنية (الشبكات الداخلية) والعوامل المالية والخبرة التي يتمتع بها الديوان، ولكنها تبقى غير كافية ما لم يتم إلحاقها بأنظمة إنذار مبكر؛
- دوران معتبر لرأس المال البشري نتيجة هروبها للقطاع الخاص.

/ على المستوى القطاعي: الجهود المبذولة من طرف القطاعات الوزارية للتحكم في دقة الإحصائيات تبقى محدودة بالنظر على هيكلة نظام الإحصائيات حيث أن:

- مستوى التحليل ومعالجة الإحصائيات غير كاف كونه لا يتحكم بالخلايا القاعدية حسب المعايير المعمول بها؛

- العمليات الإحصائية في حوليات إحصائية سنوية وتقييم المستجدات الظرفية الفصلية والاستعمال الداخلي وعدم تشارك المعلومة؛

- الموارد البشرية غير كافية للممارسات الإحصائية التنبؤية الناجعة وذات مستوى عال (23)؛

Õ على المستوى الإقليمي والمحلي:

– نقص وغياب المعلومات الإحصائية المفصلة إقليميا ومحليا خاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية وعدم استقلاليتها عن الوزارات المكلفة بها؛

– المصالح المحلية غير متوفرة على الموارد البشرية الكافية في تسيير الجانب التقني ومحدودية الصلاحيات الممنوحة؛

– عدم اهتمام المسؤولين الإقليميين بسيرورة جمع المعلومات وتحليلها على المستوى الوسيط.

انطلاقا مما سبق يمكن تشخيص SWOT للمنظومة الإحصائية الوطنية:

* نقـــاط القوة:

- وجود الإطار القانوني والمؤسسي (المرسوم التشريعي رقم 94)؛

- وجود إطار إحصائي للتشاور (CNS) ؛

- الإرادة الحقيقية لتبني المفاهيم، استعمال الأساليب والمعايير العالمية في وقت مبكر والتنفيذ الفعال (SCN93 ; NAP) 2002؛

- الإتقان الجيد لتقنيات المسوح الإحصائية وخاصة ديوان الإحصائيات؛

- جودة المعلومات الإحصائيات في بعض مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأسعار، الإنتاج، الحسابات الوطنية، تعداد السكان و العمالة).

- توفر إنتاج المعلومات الإدارية (على مستوى إدارة: الضرائب، التجارة، الجمارك، بنك الجزائر، الضمان الاجتماعي..)؛

- منظومة التعليم العالي في الجزائر تخصص أطوار في تكوين مهندسي دولة في الإحصاء.

* نقـــاط الضعف:

- على الرغم من وجود قانون المنظومة الإحصائية وخاصة المادة المتعلقة بسرية الإحصاء في الواقع، العديد من المؤسسات(حتى العامة) (لا تستجيب للمسوح الإحصائية)؛

- عدم تجانس وفرة الوظيفة الإحصائية على مستوى القطاعات؛21

- الإطار القانوني للتنسيق والتفاوض موجود لكن غير عملي؛

- التوافق وبالتالي المقارنة بين النتائج ضعيفة، وعدم مراعاة جميع المفاهيم الفريدة والتسميات(المدونة)؛

- ضعف الموارد البشرية والمادية المخصصة للإحصاءات ودوران مهم للموظفين في القطاع...

* الفـــرص المتاحـــة:

- وجود إرادة عامة (أعضاء المنظومة) لتطوير المنظومة الإحصائية شاملة وعملية(SNIS) ؛

- إمكانية استعمال الملفات الإدارية في إطار احترام قانون المنظومة الإحصائية؛

- الموارد المالية والاتفاقات مع الشركاء الأجانب لتوفير التدريب المتخصص للعاملين في الإحصاءات وإعادة التدوير في المجالات الإحصائية(24)؛
- إطلاق تكوين متخصص في التحليل الاقتصادي والإحصائي عام 2011؛
- ايجابيات كبيرة تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل إنتاج البيانات الإحصائية.

*** التـهـديـدات:**

- ضعف هيئة تنسيقية للنظام الإحصائي على المستوى الإستراتيجي لتنشيط المنظومة الوطنية للمعلومة الإحصائية ؛
- إهمال تدريب العاملين في مجال الإحصاء على المستوى القطاعي؛
- عدم استقرار موظفين مؤهلين في الميدان (التوجه إلى القطاع الخاص)؛
- عدم وجود استراتيجية شاملة لتنمية الإحصاء وكذا إمكانيات تطبيقها الفعلي...

الشكل رقم (02): تنظيم منظومة المعلومات الإحصائية الحالي في الجزائر:

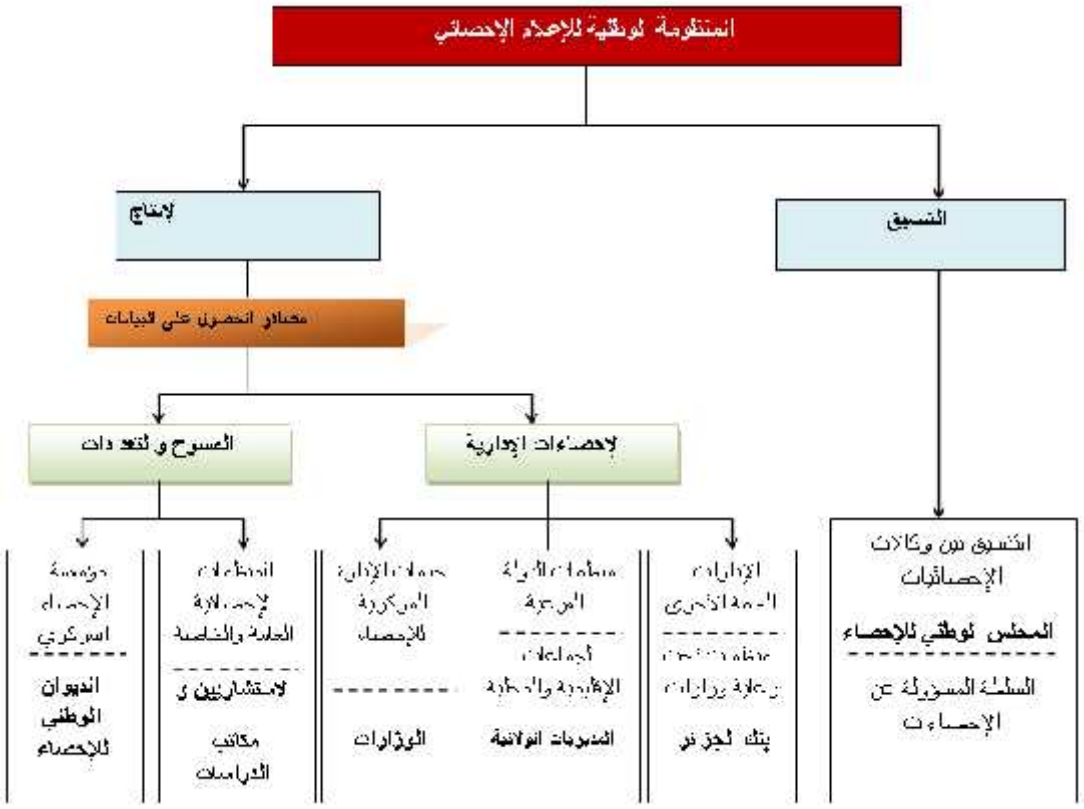

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الهيئات الإحصائية في الجزائر.

ثانيا: متطلبات نظام اليقضة الإقليمية

تعاني المنظومة الوطنية للإحصاء من غياب قاعدة إحصائية مصدرها القاعدة الإقليمية، حيث تسعى الوزارة المكلفة بالتعاون مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تفعيل الشبكات المعلوماتية بالاعتماد على دعم الجامعات في ضبط البرامج المعلوماتية التي تشكل القاعدة الرقمية للعملية الإحصائية على مستوى الهيئات العمومية والإدارية، وكذلك الاعتماد أكثر فأكثر على مكاتب الدراسات الخاصة والعمومية التي ينحصر دورها في دراسة المشاكل ووضع الخطط والاستراتيجيات، البحث والتطوير وتقديم الاستشارات والتوصيات**، مع ضرورة زيادة الإمكانيات لربط مؤشرات القياس مع البعد الإقليمي من أجل تسويق أفضل للمعلومة الإحصائية ذات الدلالات والأبعاد الذكية واستغلالها في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، كونها تخدم القرار الاقتصادي. وتجدر الإشارة بالذكر إلى نظام الإحصاء المتبع في قطاع الجمارك من أهم الأنظمة الإحصائية في الجزائر، وهو نموذج صالح للتعميم في باقي القطاعات.

وبالرغم من هذه النقائص، إلا أن الأجهزة الإحصائية لا تزال تملك فرصا كبيرة للتطور بالنظر إلى الطاقات الأكاديمية التي تتوفر عليها الأقاليم (الولايات) وإمكانية تصميم برامج ميسرة للرصد واليقضة وتحيينها باستمرار، وعليه يمكن القول أن العملية الإحصائية في الجزائر تواجه عديد التحديات (25):

- صعوبة التحكم في المعطيات السوقية؛

- تفادي المشاكل في الموازنات والخطط المالية؛

- توظيف الرقم في التنمية والتنبؤ ودعم القرارات من خلال توفيره لطالبيه خاصة الفاعلين الاقتصاديين منهم؛

كما نعتقد أن الإحاطة بالمعطيات السوسيو-اقتصادية تتطلب أنظمة إحصائية فرعية:

- إحصائيات السكان؛

- إحصائيات الأعمال؛

- أنظمة إحصائيات جغرافية تشمل: الإقليم، العقار، الملكية والطاقة.

يعرف الاهتمام باليقضة الإقليمية تطورا يوما عن يوم من أجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية للأعوان الإقليميين لاتخاذ قراراتهم وأهمها المعلومة المحينة كونها تعتمد على مسار متعدد الأطراف ذو طابع استباقي للإشارات التي يبثها المحيط والحد من حالة عدم التأكد وقيادة السياسات الإقليمية المتكيفة مع إطار الإقليم السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

وباعتبار أنظمة اليقضة الإقليمية أحد المخرجات الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي والتي تعكس التفكير الاستشرافي الذكي، نظام التخطيط الإقليمي وهي كلها خطوات نحو ضبط أهداف التنمية، والتنمية المستديمة، التنمية الإقليمية العادلة والموارد المتاحة كونها مبنية على توازن الأسواق، أداء المجموعة الوطنية، والإقليمية وإنتاج الثروة وإدماج البيئة ضمن الخيارات والسياسات العامة والتنويع المستدام، مع ضمان تماسك رأس المال الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وطبعا الحكامة الرشيدة لتطبيق مشروع الإقلاع الاقتصادي من خلال الأخذ بالإشارات والدلالات والتقارير التي تبثها خلايا اليقضة والنظام الرقمي لتوزيع المعلومة الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية***، نظم الإحصاء الثقافي نظم التحليل الكمي والقياسي وكذلك قياس أداء النظام الإقليمي المبني على المعرفة والابتكار والتي تعتبر التجمعات و العناقيد أحد أدواتها الممكنة (26)****.

وعليه فإن مشروع تفعيل آليات الرصد على المستوى الإقليمي لا يتعلق بالمعلومة الإحصائية فقط بل متابعة والتنبؤ بمسار المؤشرات المحلية والإقليمية للتنمية حيث تعتبر هذه الآلية لبنة إضافية للأدوات الإحصائية المبنية على منطق (أعلى-أسفل) بغرض بناء منظومة تفاعلية تعتمد على الاندماج في اقتصاد المعرفة والتشاركية، الذكاء الاقتصادي واليقضة الإستراتيجية على شكل لوحة قيادة tableau de bord أساسها التدفق الرقمي والآني للمعلومات والإشارات لمكونات الكيان الإقليمي لكل جهات الوطن وأقاليمها " الرسمية وغير الرسمية".

هذه القاعدة من شانها أن تساعد الحكومة على إعداد وتقييم السياسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتنمية الإقليمية، مع الإشارة إلى أن قضية التخطيط الإقليمي والاستشراف والإحصاء والنظم الذكية للتسيير إلى جانب لوحة القيادة تنخرط كلها ضمن أدوات التسيير العمومي الحديث، وعليه يجب على الاقتصاد الوطني بل المجموعة الوطنية كلها الانخراط في هذا المسعى الاستراتيجي:

- **النظام الإقليمي للمعلومات الإحصائية:**

صحيح أن توصيات كتابة الدولة للاستشراف- سابقا- لا تتمتع بالطابع الإلزامي تجاه القطاعات المركزية الأخرى إلا أنها تعمل لإيجاد حلول ذكية تعتمد على الإحصائيات الدقيقة التي تقدمها خلية اليقظة الإستراتيجية، والتي تعمل بالتعاون مع خلايا اليقظة المنصبة على مستوى القطاعات الوزارية الأخرى والديوان الوطني للإحصائيات وخلية بنك الجزائر(27) وتهتم بتفعيل الخلايا النائمة منها لتتمكن من تقديم منتج إحصائي أكثر دقة بالاعتماد على المعطيات الداخلية وتغيرات السوق العالمية؛ وفق نظام وطني للمعلومة الإحصائية الذي يعد من بين منتجات الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

وكامتداد لخلية اليقضة، يتم تكوين خلايا على مستوى الأقاليم والولايات والبلديات تكون قادرة على كشف النقائص والعيوب والعمل ميدانيا على المستوى القاعدي لتفادي بيروقراطية الإجراءات الإدارية، والتي ستهتم بدراسة أسواق النفط والقمح والتكنولوجيا الحديثة وتقديم المؤشرات الضعيفة للخطر من خلال كشف الاستراتيجيات العقيمة والتغيرات الاجتماعية (28)، وتوقع الاختلالات الجيو-إستراتيجية في الأمن السياسي والاقتصادي للتمكن من توقع علامات التحذير واغتنام الفرص المتاحة في البيئة العالمية للمساهمة في ضبط الاستراتيجيات وتغييرات السياسة العامة الوطنية والدولية، وتنبيه الحكومة إلى سياسات مناسبة للقطاع العام.

ينبغي أن يشكل هذا المعطى الجديد بداية مرحلة ستميز منهجيات العمل والتنسيق وكذا طبيعة ما ينتجه النظام الإحصائي الحالي، ومن الضروري كذلك القيام بالتفكير الاستراتيجي والإداري مع إشراك المنتجين الرئيسيين للمعلومات الإحصائية الرسمية حتى يتسنى رفع التحديات المستقبلية الإقليمية للجهاز الإحصائي وإعادة تحديد الأدوار والمهام والمقاربات التي ستمكن من التلاؤم مع المعايير الوطنية والدولية في مجال جودة الإحصائيات العمومية. وفيما يلي نموذج مقترح لتفعيل نظام اليقضة الإقليمية الإستراتيجية على مستوى الأقاليم المحلية:

الشكل رقم (03): مخطط مقترح لتشكيل خلايا اليقضة الإقليمية

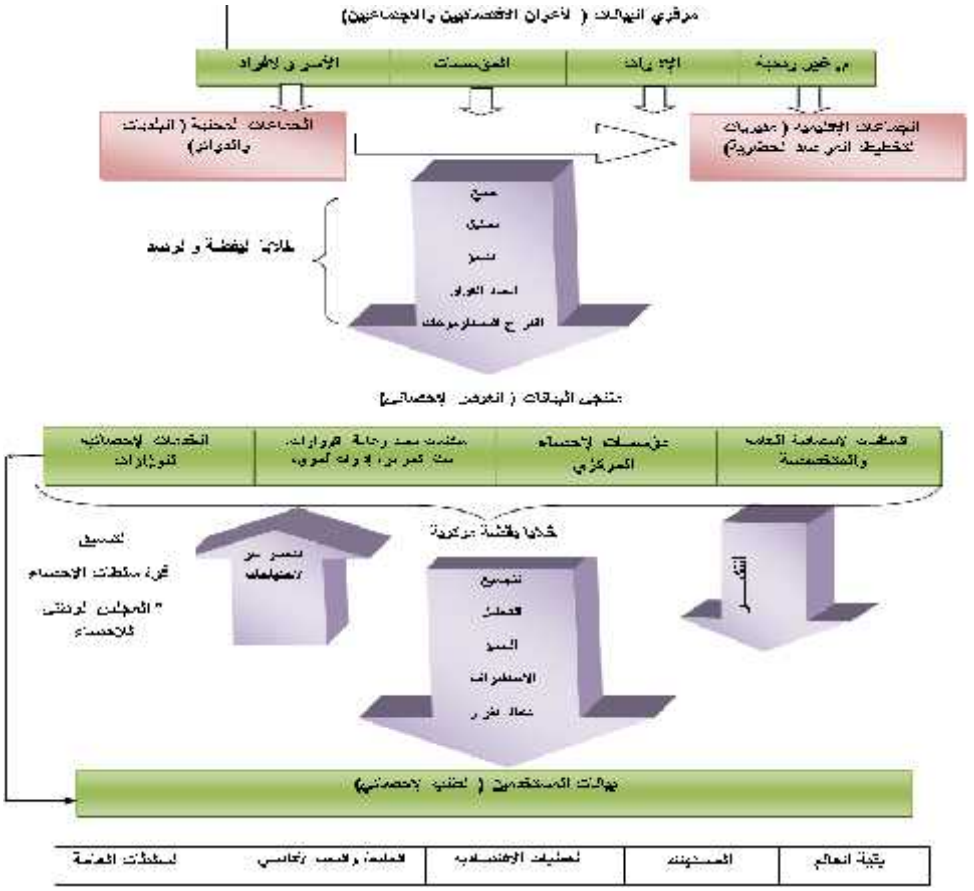

المصدر: من إعداد الباحثة

إن لوحة القيادة في البلاد يجب أن تتسم بالتشارك في كافة القطاعات على المستوى المركزي كما على المستوى المحلي مع تفضيل محاكاة لمرافقة الخطوات التنموية، وكذلك الاعتماد على التخطيط الإقليمي، لذا تلح الحاجة إلى إنشاء مرجعية إحصائية موحدة لمختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية المعتمدة نتائجها من قبل الهيئات الدولية والهيئات الأكاديمية [29]، ولعل إعادة هيكلة المديريات الولائية للتخطيط الإقليمي تتكفل برصد وتكميم الممارسات الاقتصادية، وكذلك إسقاط الحقائق الوطنية على الصعيد الإقليمي.

نتائج الدراسة والتوصيات

لقد بينت الدراسة ومنها الفرضيات المقدمة أن الذكاء الاقتصادي منظومة قائمة بحد ذاتها مدمجة ضمن دوائر اتخاذ القرار في اغلب دول العالم وعلى الرغم من التباين في استعمال المصطلحات، فإنه لا غنى عنه في نشاط الحكومات، والأفراد من خلال الجمع بين المعلومة الإستراتيجية لصالح الاقتصاد الإقليمي، صورة المدن، التدخل لتعزيز تنافسية الإقليم ونشاطه الاقتصادي والمشاريع الإستراتيجية، وتحصيل المعارف المناسبة وضمان تدفقها بين الأعوان الإقليميين داخل شبكة تضمنها اليقضة الإقليمية، وتوجيه السياسات والخطط والموارد المادية، البشرية والتنظيمية لتكوين قيمة مضافة تساهم في الحفاظ على القدرات التنافسية، و لعل الجزائر ليست بمعزل عن هذه التحولات الجذرية في مسار تصميم

سياسات الإقلاع الاقتصادي، ورد الاعتبار للهوية الإقليمية للأقاليم المحلية من خلال تأسيس أنظمة ابتكارية إقليمية لصناعات مفتاحية وتثمين توجهات المجموعة الوطنية لتفعيل الخطوط العريضة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم2030، وعليه فغننا ننقترح التوصيات التالية والتي نراها ضرورية لتأسيس وتفعيل خلايا اليقضة على مستوى الولايات ومنه التنمية الاقليمية في مختلف المجالات :

1- **التخطيط الاستراتيجي:** وهي متعلقة بالبرمجة، الدراسات ويتجسد في فضاءات البرمجة التي تتولى دراسة مؤشرات التنمية المحلية وخاصة وضعية تفعيل المشاريع المشتركة بين الولايات بنظرة إقليمية وقطاعية في الوقت نفسه؛

2- **المبادرة، الدعم ومتابعة المشاريع الاستثمارية الإقليمية:** وهي أحد مزايا التسيير العمومي الإقليمي ، الذي هدفه برمجة مشروع إقليمي يعتبر أولوية تراعي دفع الديناميكيات المكانية على أن تدعم هذه الوظيفة على المستوى الإقليمي بهندسة إقليمية مزودة بقدرات مهمة على الرصد، التنبؤ، الخبرة والاستشارة؛

وفي الملتقى الذي نظم في 29 مارس 2009 حول الحكومة الالكترونية، الصحة الالكترونية والبلدية الالكترونية فإن الدولة تسعى إلى تحريك الاقتصاد الإقليمي وجعله اقتصادا رقميا جذابا، من خلال توفير خدمات رقمية نوعية للمؤسسات، المواطن والعملاء الأجانب والمحليين وعلى رأسهم السواح والمستثمرين، عن طريق قاعدية الخدمات الالكترونية بغرض إرساء المزيد من التقدم في مجال ترشيد الحكم ورصد الممارسات الإقليمية وتفعيل التنمية البشرية، الأمر الذي يسهل حتما عملية الإشراف والرقابة وهذا من خلال تنفيذ المحاور التالية:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية؛
- دفع وتيرة الاقتصاد الرسمي الرقمي؛
- تدعيم مجالات البحث والتطوير والابتكار؛
- التحكم بمستويات التنمية على الصعيد الإقليمي والمحلي؛
- رصد مكونات وآثار التنمية والتنبؤ بالخلل،
- دعم الديمقراطية التشاركية، وتقريب الخدمات العمومية من المواطن؛
- تطوير المنتجات والخدمات ذات التكلفة الرمزية والقيمة المضافة العالية، الأمر الذي يفتح المجال أمام قيام صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكثيف نشاطات البحث والتطوير؛
- مواكبة تحديات التنافسية والأمن الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة الإنذار المبكر السوسيو اقتصادي؛
- وضع نظام تدفق معلوماتي ثلاثي محلي، إقليمي- مركزي يركز على ثلاث مهام أساسية: التوجيه، التنسيق والمتابعة؛
- تنمية الكوادر البشرية من خلال رسكلة وإدماج المسيرين بما يتلاءم ومتطلبات الحكومة الالكترونية.

3- **التنسيق والانسجام:** وهذا ما تتطلبه الإدارة التشاركية مع تعاون مرصد الإقليم الذي سيتولى مهمة التنسيق بين مختلف المشاريع الإقليمية مع رقمنة سياسة توطين الأنشطة وضبط الخيارات التنموية؛

4- **المشاركة والتشاور:** حيث أن المستوى الإقليمي يعد فضاء ممتازا للتشاور بين الفاعلين الإقليميين خاصة الشركاء الخواص وهنا يجب الحديث عن إعادة جدولة دور الجماعات المحلية ضمن مسار مزدوج يستجيب لهدفين:

- تزويد الإقليم بتنظيم مؤسساتي مستقل لحد مناسب ومتكيف مع رهانات التنمية؛

تزويد الجماعات المحلية بالكوادر التقنية البشرية والمادية لممارسة مهامها المتزايدة.

قائمة الهوامش والإحالات:

[1] Clerc .P, (2008); "**The social intelligence, the new territory of Economic Intelligence**?", IFIE edition, Paris, France ; pp.33-34

[2]Lesca H., Kriaa S., Casagrande, A. (2009), « **Veille stratégique : Un facteur d'échec paradoxal Largement avéré : la surinformation causée par l'Internet; Cas concrets, retours d'expérience et piste de solutions** », VSST, université de Nancy. p.24.

[3] J.H.A.M. Rodenberg, (2014); « **Competitive Intelligence and Senior Management** », Eburon Publi-shers, Delftp.p.14.

[4] Revel, C, (2010); "**Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World**", in : ARI, Real Instituto Elcano, n°:134 ; P.06.

[5]Op.cit. ; p.14

[6] Masson ;H, (2010) « **L'intelligence économique – quelles perspectives ?** », 2 ème édition ; L'Harmattan ; Paris, p.260

[7]Marie M; « **Mise en place d'un Système d'information territoriale en Corse** » ; rapport de stage ; article disponible sur le lien : http://www.admiroutes.asso.fr/espace/intranet/sitcorse.htm; p.08 consulté le: 21/11/2017.

[8] Voir : http://lalao.com/articles/TerritorialWatch/ consulté le : 05/11/2017.

[9] Mohammed. H ; (2015) ; « **intelligence territoriale et observatoires socio-économiques et environnementaux : un processus d'intelligence territoriale adapté (pita) à l'observatoire de Menzel Habib au sud de la Tunisie** »; thèse pour le doctorat en TIC ; université Paul Verlaine-Metz ; pp.82-84.

[10] Ibid. ; p.91

[11] GIRARDOT J.-J., (2000); « **Principes, Méthodes et outils d'intelligence territoriale. Évaluation participative et observation coopérative** », in : Conhecer melhor para agir melhor, numéro spécial, Lisbonne, DGAS, p. 12-17.

[12]André. J ; (2014) **; « L'intelligence territoriale face aux exigences du developpement durable : exemples marocains et brésiliens »** in : Interdisciplinarité dans l'aménagement et développement des territoires, Gatineau ; Canada. P.49

[13] Christian .B ; (2012);« **Éléments pour une approche de l'intelligence territoriale comme synergie de projets locaux pour développer une identité collective** », in : Projectique éditions ; n° 05, pp. 79-82.

[14] Jean-Jacques. G; Masselot .C. (2013); **"specifications for the territorial intelligence community systems (TICS)";** in: international conference of territorial intelligence "tools and methods of territorial intelligence; France; Besancon; pp.02-04.

[15] AMF, ETD, (2013), « **La veille économique, un nouvel outil pour le développement territorial** », Les notes : Entreprises Territoire et Développement. P. 12.

[16] Lamia el Hijri ;(2009) ; "**gouvernance et stratégie territoriales : le rôle des acteurs dans la gestion de leur territoire** » ; thèse de doctorat en gestion de l'université de Metz ;.pp.87-90

[17] Bertacchini Y., Lebreton M., (2012) ; «**Acteurs locaux, Réseaux et Territoire: représentation du potentiel d'action local**», 70e Congrès de l'AcFas, Québec, Canada, P : 37

[18] محمد سالم الصفدي، "التحديات الجديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات"، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي في العالم العربي: ندوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية 11- 14 نيسان/ ابريل2004 ، ص:07.

[19] D- Otawa, T; (2014); **"Benefits and Obstacles of GIS Implementation: Recent Perceptual Shift and Implications for City and Regional Planning Organizations"** in : regional studies ; n°: 87; p.46.

[20] Voir : « **Information géographique à grande échelle : quelles données pour quels usages ?** », Site SIG LR, http://www.siglr.org/document.php?pagendx=98 . Consulté le 27/12/2017

[21]Ibid.

[22]Pierre. S, (2011); **«information géographique et internet: les sites territoriaux ou l'émergence d'une intelligence collective du territoire »**, in : networks and communications studies, Netcom, Vol 15, n° 3-4. P :266.

[*] في شركات المياه مثلا فانه من الممكن محاكاة كيفية تصريف المياه في نظام معلومات متكامل وبالتالي تحديد كميات المياه التي من المتوقع استخدامها في كل مجال سكني أو صناعي وفي كل منطقة وعليه فان المناطق ذات تصريفات المياه العالية يمكن تحديدها واختيار مواقعها مسبقا من خلال نظام المعلومات الجغرافي.

[23] الكول، محمد، "الديوان الوطني للإحصائيات"، منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية، الأردن / عمان /08-10/09 2011.

[24] المرجع السابق نفسه.

[25] طارق.م" اليقضة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في خدمة الاقتصاد المحلي" جريدة الرائد، عدد: 3412، مقال متاح على الرابط التالي: http://elraaed.com/ara/watan/؛ تاريخ التصفح: 2017/09/30.

[**] لذا يعتبر الديوان الوطني من أهم الأجهزة من حيث الخبرة المنهجية والإنتاج الإحصائي

[26] بشير، مصيطفى، **"صناعة الغد"** دار جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص ص: 37-38.

[***] على الرغم من تخلي الدولة عن وزارة الإحصاء والاستشراف في سبتمبر 2013 بعد إعلان المخطط الخماسي (2015/2009) وتبني الحكومة لأهمية استشراف السياسات الحكومية في الخطاب الرسمي إلا أن الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي الفعلي هو القاعدة الإقليمية.

[27] **" إعداد منظومة وطنية للمعلومة الإحصائية عام 2017"**، جريدة الشروق، عدد: 5720، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/168761.html، تاريخ التصفح: 2017/09/07

[****] وهذا ما استدعى تصميم 121 مشروعا ذكيا أساسه نظام المعلومات الإحصائي الإقليمي مدعما بمبادرات محددة لليقضة، ما يعكس تبني الحكومة لمشروع اليقضة الإستراتيجية الذي يهدف إلى مجاراة المؤشرات المحلية للتنمية وعلى رأسها التنمية البشرية، وضبط الخطط الكفيلة برفع مؤشرات التماسك الاجتماعي ونسبة متوسط الدخل الحقيقي؛ مع ضمان مؤشرات متقدمة في التعليم العالي، تثمين نتائج البحث العلمي وضرورة تحفيز القطاعات المنتجة وتوجيهها نحو التصدير.

[28]"مساهمة البحث التطبيقي في تطوير الذكاء الاقتصادي المحلي" جريدة المقام، عدد: 1096، مقال متاح على الرابط التالي: http://elmakam.com/?p=2612 ، تاريخ التصفح: 2017/12/11

[29] شرايطية، مريم، " **2013 الفرصة الأخيرة للإقلاع الاقتصادي"**، جريدة الخبر، عدد: 5712، جانفي 2014، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.elkhabar.com/ar/economie/341971.html; consulté le: 2017/11/17.

[30] شلالي، عبد القادر، قاشي، علال، **"الحكومة الالكترونية، عوامل البناء والمعوقات في الجزائر"** ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات أشغال اليومين الدراسيين حول: مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، يوم:27- 28 فيفري 2014.

اندماج البنوك الجزائرية كآلية لتعزيز الصيرفة الشاملة

The integration of algerian banks as a mechanism to promote comprehensive banking

د. بن معتوق صابر
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج
sabir.benmatoug@univ-bba.dz

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور عمليات الاندماج المصرفي الناجحة في تحقيق العمل المصرفي الشمولي المعاصر، وإسقاط ذلك على واقع القطاع المصرفي الجزائري، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل متغيرات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى أن خيار الاندماج المصرفي هو أحد الآليات الهامة التي تمكن المصارف الجزائرية من الولوج إلى عالم العمل المصرفي الشمولي العصري وتوفير التمويل لمختلف المشاريع في ظل القيود المفروضة على تمويلها، وقد اقترحت الدراسة ضرورة مواصلة الإصلاحات المصرفية من خلال سن القوانين والتشريعات التي تحدد وتنظم عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية وتشجع على توجهها نحو الخدمات المصرفية والمالية المتنوعة في إطار ما يُعرف بالصيرفة الشاملة.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، المصارف الشاملة، القطاع المصرفي الجزائري، الشمول المصرفي، الخدمات المصرفية؛

Abstract

This study aims to highlight the role of successful banking mergers in achieving the comprehensive banking business of the contemporary and to drop the reality of the Algerian banking sector, and for this was based on the descriptive analytical approach to describe and analyze the variables of the study. The study found that the option of banking integration is one mechanism Which enabled the Algerian banks to access the world of modern banking and provide funding for various projects under the constraints of their funding. The study suggested the need to continue banking reforms through the enactment of laws and regulations that define and regulate the work Data integration between Algerian banks and encourage orientation towards diversified banking and financial services as part of what is known as comprehensive Bachirvh.

Keywords: Banking merger (Banking integration), Comprehensive banks, Algerian banking sector, Inclusive banking, Banking services.

IEL Classification : G20, G21, G34.

مقدمة

تعيش المصارف الجزائرية على غرار باقي المصارف في العالم ضمن إفرازات المحيط المصرفي الحديث، لذلك توجب عليها إيجاد استراتيجيات فعالة لمواجهة كل هذه الإفرازات والتحديات من أجل ضمان البقاء والاستمرار في عصر لا بقاء فيه إلا للأقوى، ويُعد الاندماج بين المصارف الجزائرية أحد هذه الاستراتيجيات التي تهدف من خلالها المصارف الجزائرية إلى خلق مصادر جديدة للتمويل، وتهيئة الظروف المناسبة لتنويع وتحسين جودة الخدمات المصرفية وفتح آفاق جديدة للأسواق، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى وجود ظروف ملائمة لتحقيق وفورات الحجم وتحقيق ما يُسمى بالشمول المصرفي، بالاعتماد على التكنولوجيا الحديثة، فالاندماج يعمل على خلق كيانات مصرفية كبيرة قادرة على حشد المزيد من الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة ذات الجدوى الاقتصادية، حيث يصعب تمويل مثل هذه المشاريع في وجود قطاع مصرفي بوحدات صغيرة الحجم، وذلك لما يوفره الاندماج لهذه المصارف من آفاق جديدة للأسواق والقدرة على حشد واستقطاب المزيد من الودائع والمدخرات وتوجيهها لتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة، كما أن تلك الكيانات المصرفية الكبيرة تكون قادرة على الاستفادة من وفرات التكلفة الناتجة عن مزايا الإنتاج الكبير والتطور التكنولوجي الذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستوى جودة خدماتها المصرفية وكسب المزيد من ثقة العملاء، وبالتالي الوصول إلى العمل المصرفي الشمولي.

إشكالية الدراسة: إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **كيف يعمل الاندماج المصرفي على إرساء وتعزيز الشمولية المصرفية؟ وما هو واقع ذلك بالنسبة للقطاع المصرفي في الجزائر؟.**

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاندماج المصرفي؟ وما هي أهم أبعاده؟.
- ما هو واقع الصيرفة الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري؟ وما هي أهم التحديات التي تواجهها؟.
- ما هي متطلبات اعتماد الاندماج بين المصارف الجزائرية من أجل الوصول إلى تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة؟.

فرضيات الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة، والأسئلة المتفرعة عنها ننطلق من الفرضيات التالية:

- الاندماج المصرفي هو تكتل جماعي يهدف إلى التعاون والتكامل بين مصرفين أو أكثر لإحداث شكل من أشكال الاتحاد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان أكثر قدرة وفعالية على تحقيق أهداف كانت مستعصية التحقيق قبل إتمام عملية الاندماج.
- توجد بعض الدلائل التي تشير إلى التوجه نحو تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل في الجزائر، كالتوسع في صيرفة التجزئة، التأجير التمويلي، صيرفة التأمين.
- إن اعتماد الاندماج بين المصارف الجزائرية، يُعد من أهم الاستراتيجيات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية الشاملة وتحسين مستوى أداء المنظومة المصرفية ككل.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول دور الاندماج المصرفي في إرساء وتعزيز الشمولية المصرفية، وتحاول الوقوف على أهم محطات تقديم الخدمات المصرفية الشاملة في القطاع المصرفي الجزائري، إضافة إلى إبراز دور عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية في تأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية لتقديم كافة الخدمات المصرفية والمالية الحديثة والعصرية.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

- التعرف على مفهوم الاندماج المصرفي، أبعاده، وأهم عروضه حتى يحقق الأهداف المرجوة منه؛
- التأصيل النظري للصيرفة الشاملة، والكشف عن بعض مظاهر الشمولية في القطاع المصرفي في الجزائر؛

- إبراز أهم متطلبات اعتماد الاندماج في القطاع المصرفي الجزائري بهدف تعزيز الشمولية المصرفية من أجل مواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

الدراسات السابقة:

- دراسة **سعاد حوحو**، بعنوان: "**خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد - دراسة إستشرافية لحالة الجزائر**"، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2012-2013. هدفت الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية لخوصصة البنوك العمومية واندماجها، وعالجت فيها الباحثة إشكالية أهم الآثار المترتبة عن خوصصة المصارف واندماجها على الاقتصاد الجزائري، وتوصلت إلى أن الآثار الاقتصادية المحتملة من خوصصة المصارف العمومية واندماجها في الجزائر، تشمل العديد من الآثار الايجابية، كالاستفادة من تبادل الخبرات والكفاءات الإدارية والمصرفية، وتحسين جودة الخدمات المصرفية، وإنعاش سوق رأس المال وترشيد النفقات العامة، إضافة إلى تجنب مخاطر التصفية.

- دراسة **عادل زقرير**، بعنوان: "**تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة – دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر، 2008-2009. هدفت الدراسة إلى تحليل واقع الجهاز المصرفي الجزائري والكشف عن إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجزائر، وتوصلت إلى أن الصيرفة الشاملة في البنوك الجزائرية تتجسد من خلال القيام بأنشطة التأجير التمويلي، تقديم القروض المشتركة، تحديث أنظمة الدفع الالكتروني وغيرها، إلا أنه يغلب على البنوك الجزائرية تقديم الخدمات التقليدية.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية لهذه الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري؛

- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017.

منهج الدراسة: حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة أعلاه ودراسة الإشكالية وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للاندماج المصرفي

يعتبر الاندماج المصرفي حلا استراتيجيا لخلق كيانات مصرفية كبيرة قوية قادرة على المنافسة والصمود أمام التكتلات المصرفية العملاقة التي أفرزتها العولمة المصرفية والمالية.

أولا: مفهوم الاندماج المصرفي وأبعاده

من بين التعاريف التي أعطيت للاندماج المصرفي نذكر ما يلي:

- الاندماج المصرفي هو عبارة عن اتفاق بين مصرفين أو أكثر، بحيث يفضي هذا الاتفاق إلى فقدان المصرف المندمج لشخصيته ووجوده وضم أصوله وخصومه للمصرف الدامج، وتؤدي عملية الاندماج إلى ذوبان المصرف المستهدف والمندمج في المصرف الدامج، ويختفي المصرف المندمج في هذه الحالة، ولكن يظل مساهميه أيضا في المصرف الدامج[1].

- الاندماج المصرفي عبارة عن اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، وقد يؤدي الاندماج إلى زوال كل المصارف المشاركة في تلك العملية وظهور مصرف جديد له صفته القانونية المستقلة، وهو ما يطلق عليه *Consolidation*، أما إذا ترتب على عملية الاندماج زوال أحد البنوك من الناحية القانونية وضمه إلى البنك الدامج الذي يمتلك كافة حقوق البنك المندمج ويلتزم بكافة التزاماته قبل الغير فيطلق على تلك العملية *Merger*، وقد يكون الاندماج جزئيا من خلال تملك *Acquisition*، حصص مؤثرة من أسهم الملكية للمصارف[2].

- الاندماج المصرفي هو ضم مؤسستين مصرفيتين أو أكثر إراديا تحت إدارة واحدة، ويؤدي هذا الاندماج إلى زوال أحد المصارف وضمه مع المصرف الدامج الذي يمتلك كافة حقوق المصرف المندمج ويلتزم بكافة التزاماته تجاه الغير[3].

ونظرا لكون الاندماج المصرفي يقوم على التقاء إرادة مصرفين أو أكثر على إحداث شكل من أشكال التوحيد يتجاوز النمط والشكل الحالي إلى خلق كيان جديد قادر على تحقيق الأهداف المسطرة، فهو يسعى لتحقيق ثلاثة أبعاد رئيسية، نذكرها في ما يلي:

1- المزيد من الثقة والطمأنينة والأمان لدى العملاء والمتعاملين على أساس الارتقاء بالخدمات كما وكيفا، وبالتالي إحداث بيئة مواتية لتشجيع الاندماج؛

2- إحلال كيان إداري جديد أكثر خبرة ليؤدي وظائف المصرف بدرجة عالية من الكفاءة؛

3- خلق وضع تنافسي أفضل للكيان المصرفي الجديد تزداد فيه القدرة التنافسية للمصرف الجديد، وفرص الاستثمار.

ثانيا: أنواع الاندماج المصرفي

تتعدد وتتنوع عمليات الاندماج المصرفي بتعدد وتنوع الأسباب، الأهداف والدوافع، حيث يتم الاستناد في عملية تقسيم أو تبويب أشكال الاندماج المصرفي إلى معايير معينة، أهمها:

1-2-1- معيار طبيعة نشاط الوحدات المندمجة: ووفق هذا المعيار يمكن أن نميز بين ثلاثة أشكال للاندماج المصرفي، هي[4]:

- **الاندماج الأفقي *(Horizontal Merger)*:** يتم الاندماج الأفقي بين بنكين أو أكثر يعملان في نفس نوع النشاط أو الأنشطة المترابطة فيما بينهما، مثل البنوك التجارية أو بنوك الاستثمار أو البنوك المتخصصة وغيرها، وهذا النوع من الاندماج هو الغالب على المستوى المحلي أو العالمي.

- **الاندماج الرأسي أو العمودي *(Vertical Merger)*:** الاندماج الرأسي هو ذلك النوع من الاندماج الذي يتم عادة بين البنوك الصغيرة في مناطق مختلفة وبنك رئيسي عادة ما يكون بنك أكبر، بحيث تتحول تلك البنوك الصغيرة وفروعها المختلفة إلى امتداد للبنوك الكبيرة الرئيسية.

- **الاندماج المختلط أو الهيكلي *(Conglomerate Merger)*: وهو الاندماج الذي يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة فيما بينها وبما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصارف المندمجة، والهدف منه هو تقديم خدمات متنوعة من خلال التعامل مع بنك واحد أو ما يسمى بالبنك الشامل.**

1-2-2- معيار طبيعة العلاقة بين أطراف عملية الاندماج: ووفق هذا المعيار يمكن أن نميز كذلك بين ثلاثة أشكال للاندماج المصرفي، هي[5]:

- **الاندماج الطوعي *(Friendly Merger)*:** ويسمى كذلك بالاندماج الودي أو الإرادي، ويتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، وفي هذه الحالة يقوم البنك الدامج بتقديم عرض لشراء البنك المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم هذا الاقتراح إلى مساهمي البنكين توصي بالموافقة على الاندماج.

- **الاندماج الإجباري *(Compulsory Merger)*:** ويسمى كذلك بالاندماج القسري، وهذا النوع من الاندماج تلجأ إليه السلطات النقدية، خاصة في البنوك التي تعود ملكيتها للقطاع العام، وفي حالات الأزمات وتعثر البنوك وضعف أدائها، وذلك بإرغام البنوك المتعثرة على الاندماج في أحد البنوك الكبيرة الناجحة.

- **الاندماج العدائي *(Hostile Merger أو Takeover)*:** يتم الاندماج العدائي ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج ويأخذ مفهوم الاستحواذ، وعادة ما يلقى الاندماج العدائي معارضة البنك المستهدف أو المدمج، لأن البنك الدامج أو المغير يقدم عرضا لشراء أسهم البنك المستهدف بسعر أعلى من السعر السوقي لتحفيز المساهمين على قبول العرض، كما يمكن للبنك المغير الاستحواذ على أسهم البنك عن طريق شرائها من البورصة.

1-2- 3- معيار نتيجة الاندماج: ويشمل الاندماج المصرفي وفق هذا المعيار النوعين التاليين[6]:

- **الاندماج الكامل:** ويعني اندماج بنكين أو أكثر فنيا وإداريا في كيان واحد جديد يحمل اسم بنك جديد.

- **الاندماج الجزئي:** ويقصد به دمج بعض الأنشطة لبنكين أو أكثر، أو توحيد الإدارة مع بقاء كيان كل بنك مستقلا عن الآخر، خاصة من الناحية الفنية.

ثالثا: عروض عمليات الاندماج المصرفي

يهدف الاتفاق الإرادي والودي في عروض الاندماج إلى تحقيق أبعاد معينة، أهما تعظيم قيمة المنشأة، وهذا ما يقودنا إلى طرح التساؤل التالي: كيف يتم تقديم عرض الاندماج بين المصارف الداخلة في هذه العملية؟ وكيف يكون العرض ناجحا؟.

لا يمكن لأي مصرف تقديم عرضه للاندماج، إلا بعد قيامه بدراسة عميقة وشاملة من حيث إعداده لعملية الاندماج، وإعادة هيكله المالي والإداري، وتقييم أصوله وخصومه، ووضع الشروط التي يتم البناء عليها، وبعد تحديد قيمة المصرف يتم عرض مشروع الاندماج، إلا أنه يستدعي الأمر أن يأخذ هذا العرض الصفة القانونية، من خلال تقييم تلك الدراسات من طرف السلطة التنفيذية المتمثلة في البنك المركزي، وهذا لكي تقدم عرضا ناجحا يزيد من قيمة المصرف، ويعود السبب الرئيسي وراء العوائد غير العادية إلى عدم تقديم عروض ملائمة ومناسبة.

وتقتضي القوانين في مختلف الدول على أن توافق الإدارة على عروض الاندماج قبل عرضها على حملة الأسهم، ومن ثم فليس لحملة الأسهم العادية الفرصة للتصويت إلا على تلك العروض التي وافق عليها مجلس الإدارة، وفي حالة عدم موافقة المجلس على عرض اندماج ما يكون بإمكانه رفض العرض ويقرر عدم عرضه على حملة الأسهم للتصويت، وهو ما يعد سلطة كبيرة أوكلتها قوانين الدول إلى مجلس الإدارة، ويتضح من ذلك أن هناك احتمال وجود بعض العروض التي تؤدي إلى تعظيم القيمة، ولكن يتم رفضها من قبل مجلس الإدارة، وعلى هذا فإن القرارات الخاصة بالاندماج تقع تحت سيطرة تدخل إداري مستمر ينتج عنه تقليل كفاءة السوق[7].

ويتم اتخاذ قرار الاندماج حسب الخطوتين التاليتين:

1- الإعلان عن عروض الاندماج

بعد تقديم عروض الاندماج يتم الإعلان عنها، وهنا نطرح السؤال التالي: ما مدى تأثير الإعلان العام لعروض الاندماج بين المصارف؟.

حتى تعلم كافة المصارف بمشروع الاندماج يجب أن يتم الإعلان عن العروض بصفة عادية، علانية أو بالإشهار، حيث تجعل عروض الشراء والبيع من الأخبار المالية عناوينا رئيسية في الصحف، كما تشتعل حرب العروض لقيام الأطراف المتنافسة بتقديم عروض للمصرف المستهدف، فالإعلان لا غنى عنه لإتمام عملية الاندماج، وهنا يكمن تأثيره المباشر على عروض الاندماج، وتؤكد الأبحاث والدراسات أن السبب وراء تحقيق العوائد قبل يوم الإعلان هو ضغط الشراء الناتج من أصحاب المصارف الدامجة قبل الإعلان العام عن ثمن عرض الاندماج، كما تؤكد كذلك هذه الدراسات والأبحاث أن تلك الزيادة في أسعار الأسهم لن تتراجع إلى مستوى ما قبل الاندماج حتى ولو لم يتحقق الاندماج[8].

وهذا يعني أنه يجب على المديرين محاولة مخالفة عروض الاندماج من وقت لآخر كوسيلة لزيادة القيمة الخاصة بمصارفهم، مما يؤدي إلى حصول حملة أسهم المصارف الدامجة على الفوائد الأساسية من تعظيم القيمة من خلال الإعلان عن الاندماج مع مصارف أخرى.

2- الموافقة النهائية على عروض الاندماج

بعد الإعلان عن عروض الاندماج يتم دراستها وتحليلها من أجل الوقوف على حقيقة الاندماج وجدواه على أسس موضوعية وضعها الخبراء، فتجتمع الجمعيات العامة للمصارف المساهمة بناء على طلب من مجلس الإدارة، وبناء على طلب عدد من المساهمين الذين يمثلون 10% من رأس المال على الأقل لمناقشة مشروع الاندماج، وعندها يمكنهم التصويت واتخاذ القرار.

وقد قامت بعض الدراسات بتحليل البيانات المتعلقة بالاندماج بين المصارف الأمريكية خلال الفترة الممتدة من جانفي 1976 إلى غاية ديسمبر 1985، وذلك لشمولها عروض الاندماج الإرادية (الاختيارية) واستبعاد أي عرض عدائي، وكان هناك نحو 118 إعلان عن عروض الاندماج، وكان من بينها 65 موافقة على الاندماج و53 رفض من قبل الإدارات المستهدفة.

وعند قبول العرض تمنح الموافقة النهائية لحملة الأسهم بالنسبة للمصرف المستهدف فيظهر كيان مصرفي جديد، وعادة ما تكون الأرباح غير العادية للمصرف الدامج موجبة وكبيرة عند إعلان الموافقة على الاندماج.

وعلى سبيل المثال تم الإعلان في أفريل عام 1998 على اندماج مصرف ترافلرز جروب F*Travelers groupe*E مع مصرف سيتي كورب F*Citicorp*E لينتج مصرف جديد يحمل اسم سيتي جروب F*Citi groupe*E، ويشير الخبر إلى أن سيتي جروب حقق نجاحا ملحوظا ومبيعات جيدة[9]، كذلك في نهاية أكتوبر 2003 أعلن F*Bank of America*E اندماجه مع F*Fleet Boston*E بمبلغ يفوق 48 مليار دولار، وفي منتصف جانفي 2004 تم الإعلان عن اندماج F*JP Morgan Chase*E مع F*Bank One*E بمبلغ 58 مليار دولار، ليصبح المصرفين الجديدين في المرتبتين الثانية والثالثة على الترتيب في أمريكا بعد F*Citi groupe*E.[10]

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أنه لا يمكن إتمام عملية الاندماج إلا بعد قبول العرض والموافقة النهائية عليه.

المحور الثاني: أساسيات حول المصارف الشاملة

لقد تخطت البنوك حدود التخصص المصرفي باتجاه ممارسة أنشطة غير مصرفية بهدف تعميق مفهوم التنويع الذي يُعتبر أساس فكرة المصارف الشاملة، وصارت تقوم بوظائف عديدة يغلب عليها طابع الشمولية والتنوع حرصا منها على زيادة العائد وتخفيض المخاطر في ظل بيئة مصرفية تتسم بعدم التأكد.

أولا: مفهوم المصارف الشاملة ومزاياها

1- مفهوم المصارف الشاملة

قدمت للمصارف الشاملة عدة تعاريف، نذكر منها:

المصارف الشاملة هي تلك الكيانات المصرفية التي تسعى إلى تنويع مصادر التمويل، وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والجديدة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع بين وظائف المصارف التجارية التقليدية ووظائف المصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار والاعمال[11].

ونعرف كذلك المصارف الشاملة بأنها المصارف التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية، والتي تضم قبول الودائع ومنح القروض، والتجارة والتعامل بالأدوات المالية، والعملات الأجنبية ومشتقاتها، والاكتتاب في الديون والأسهم الجديدة، وإدارة الاستثمار، والقيام بأعمال الوساطة، إضافة إلى التأمين[12].

عادةً ما تأخذ المصارف الشاملة ثلاثة أشكال أساسية، وهي:

الشكل الأول: مصارف ذات شمولية تامة: وهنا يقوم المصرف بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية إلى جانب الأعمال المصرفية غير التقليدية، كما هو موجود في ألمانيا وسويسرا.

الشكل الثاني: شركات فرعية تابعة: في هذه الحالة يقوم المصرف بالأنشطة المصرفية التقليدية، بينما تقوم شركات فرعية تابعة له بأنشطة الأوراق المالية والتأمين، وأنشطة التأجير والفوترة، وباقي الأنشطة المختلفة الأخرى. كما هو موجود في كل من انجلترا واليابان.

الشكل الثالث: الشركة القابضة: وفي هذه الحالة تكون هناك شركة قابضة تتبعها شركات مستقلة (مصارف، شركات أوراق مالية، شركات تأجير، شركات تأمين) يقوم كل منها على حدة بممارسة الأنشطة المصرفية التقليدية، أو أنشطة الأوراق المالية، أو أنشطة التأجير، أو أنشطة التأمين أو أنشطة أخرى، مثل ما هو معمول به في أمريكا.

2- مزايا المصارف الشاملة

تتمثل أهم مزايا المصارف الشاملة فيما يلي[13]:

- **التنويع:** يُعد التنويع من أهم مزايا العمل المصرفي الشامل، ويعني الحصول على موارد مالية من عدة جهات ولأجال مختلفة مع استخدامها في تمويل أنشطة مختلفة ومتنوعة، والخروج من الإطار المحدود للوساطة التقليدية إلى إطار أوسع من المنتجات المالية المتعددة والمتنوعة؛

- **الاستفادة من وفرات الحجم الكبير:** تمتاز المصارف الشاملة بكبر حجمها وتقديمها لقائمة واسعة من الخدمات، وبالتالي فإن التكاليف الثابتة للإدارة والعلاقات العامة والأجهزة المتطورة، مثل الحاسبات الآلية وأجهزة الاتصالات يمكن الاستفادة منها بصورة أفضل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض التكاليف كلما اتسعت دائرة المعاملات والخدمات المقدمة؛

- **تحقيق الأمان للمودعين:** تستطيع المصارف الشاملة أن تحقق أمانا أكبر للمودعين بسبب عظم قدرتها على تنويع أعمالها وتحمل المخاطر، وبسبب كبر حجم حقوق الملكية وحجم الأصول وقدرتها على امتصاص الصدمات، وتوفير الأمان من خلال التأمين ضد المخاطر، والتوسع في الأنشطة التأمينية.

ثانيا: متطلبات وضوابط التحول إلى المصارف الشاملة

تحتاج عملية تحول المصارف التقليدية إلى مصارف شاملة ناجحة توفر جملة من المتطلبات والضوابط الضرورية لنجاح عملية التحول، وفيما يلي نسرد أهم المتطلبات والضوابط الحاكمة لعمل المصارف الشاملة[14].

1- متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة

تحتاج عملية التحول إلى المصارف الشاملة توفر مجموعة من المتطلبات التي تدعم نجاح وفعالية المصرف الشامل، أهمها ما يلي:

- إعلام مكثف للترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها، وضرورتها في تقديم خدمات للعملاء والمتعاملين وللاقتصاد الوطني؛

- مراكز تدريب متقدمة تُدعم بمجموعة من خبراء التدريب المتخصصون في أعمال الصيرفة الشاملة؛

- تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل المصرفي، بالشكل الذي يسمح للمصارف الشاملة بممارسة نشاطها بفاعلية كاملة؛

- وجود قيادات مصرفية واعية مُدركة ومتفهمة ومتحمسة لفكرة المصارف الشاملة.

2- ضوابط التحول إلى المصارف الشاملة

إن المصارف الشاملة تحتاج إلى ضوابط تضمن لها الاستمرار والانتظام والاستقرار في ممارسة النشاط، وتقبل الجمهور لها، وبالتالي فإن هذه الضوابط كمية بقدر ما هي نوعية، وجميعها تهدف إلى الحماية والرعاية، وتتمثل أهم هذه الضوابط فيما يلي:

- التزام العاملين في المصارف الشاملة بسياسات الحيطة والحذر، خاصة في المرحلة الأولى لبدء النشاط، وإخضاع كافة العمليات كبيرة الحجم للفحص والتدقيق حتى لا تتعرض لمخاطر غير محسوبة؛

- ممارسة واعية لأجهزة الرقابة والإشراف على نشاط المصارف الشاملة بما يضمن نوعا راقيا من الرقابة التي تحمي المصرف من أي خطأ يهدد مسيرته ومستقبله؛

- نظام عمل وتوصيف وظائف عالي الدقة وفعال، يحدد الواجبات والمسئوليات الخاصة بكل وظيفة والمهام والأنشطة الخاصة بكل منها، بما لا يدع أي مجال للتضارب أو تعارض أو ازدواج لأي عمل أو نشاط فيها؛

- نظم فعالة للإعلام والإعلان عن أنشطة المصرف الشامل في إطار قواعد ومعايير المحاسبة الدولية التي توفر قدراً مناسباً من الشفافية والإيضاح والإفصاح الذي يمكن من الحكم على مدى كفاءة وحسن إدارة المشروع؛

- عرض تفاصيل السياسات والأنشطة المقترحة على الجمعية العمومية للحصول على تأييدها للاتجاهات والعمل على تلافي مخاطرها؛

- ملاءة مالية مناسبة ممثلة في حجم مناسب من رأس المال والاحتياطات؛

- نظام تأمين فعال على الودائع ليقلل من تدافع العملاء عند حدوث أي أزمة أو إطلاق إشاعة، ويبث الطمأنينة في نفوسهم، ويدعم الثقة في المصرف؛

- التوسع في الوظائف الاستثمارية لدعم جودة اتخاذ القرارات، ولضمان الجودة الشاملة والمتكاملة لأعمال المصرف الشامل؛

- إستراتيجية عامة علمية تنبثق منها سياسات مرحلية تشكل إطار الحركة التنفيذية للنشاط الذي يمارسه المصرف الشامل.

ثالثا: مناهج التحول إلى المصارف الشاملة

يتم التحول إلى المصارف الشاملة من خلال ثلاثة مناهج أساسية، هي[15]:

المنهج الأول: تحويل مصرف (متخصص أو تجاري) قائم بالفعل إلى بنك شامل، وهو المنهج الأيسر والأسرع والأفضل، على أن يكون هذا المصرف كبير الحجم وقابل للنمو، ولديه العديد من الفروع المرتبطة تكنولوجيا واتصاليا، ولديه كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديه تطلع إلى العالمية، ويتم في ضوء هذا المنهج التحول إلى المصرف الشامل وفق عدة أسس وقواعد اهمها:

1- **التدرج**: أي التحول على مراحل متدرجة بإدخال خدمات المصرف الشامل تدريجيا، للحد من مقاومة التغيير، ولضمان الإستعاب لتقنيات هذه الخدمات ولتقديمها بمعايير الدقة والسرعة والفعالية، وفي نطاق الجودة الشاملة؛

2- **التطوير**: أي إعادة الهيكلة التنظيمية، وتطوير اللوائح والنظم الداخلية، وكذلك إدخال التعديلات في الصلاحيات والسلطات والإجراءات، بما يضمن أداء العمل بالصورة والشكل والمضمون المطلوب؛

3- **التجهيزات المكانية**: يجب توفير التجهيزات المكانية اللازمة لتقديم خدمات المصارف الشاملة، وما قد يستلزمه من إعادة تخصيص لبعض الفروع، أو إنشاء الفروع، أو إنشاء وحدات خاصة بخدمات المصارف الشخصية؛

4- **الخطة ومتابعتها**: من حيث خضوع كافة عمليات التحول إلى المصرف الشامل لبرنامج مخطط ومبرمج زمنيا في إطار عمليات التخطيط، التنظيم، التوجيه، التحفيز، المتابعة من أجل التغلب على كل محددات ومقاومة التغيير، وضمان وتأكيد مقومات نجاح المصرف.

ويدعم فعالية المنهج الأول قدرة قيادات البنك على ابتكار الأفكار وبناء قيم للعمل تحفز التطوير والتغيير وترحب به وتعمل على نجاحه، وليس مقاومته وشل فاعليته.

المنهج الثاني: إنشاء مصرف شامل جديد، حيث يتطلب الأمر البدء من القاعدة باختيار وتدريب كوادر بشرية قادرة ومدربة ومؤهلة ترسل إلى مصارف شاملة بالخارج للتدريب على أعمالها، وتوفير المكان وتجهيزه بالديكورات العصرية، والقيام بالحملات التسويقية والترويجية المناسبة، ويرى مؤيدو هذا المنهج أن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة، وأن الطلب عليها يخلق بمجرد تواجدها، أي أن المصرف الشامل صانع لأسواقه.

المنهج الثالث:الجمع بين مزايا المنهجين السابقين، حيث يتم إنشاء كيان مصرفي جديد تتوفر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات، وفي نفس الوقت يكون قابلا للنمو والاتساع والانتشار وبشكل كبير، ولديه إستراتيجية طموحة لقيادة وتوجيه السوق وريادته، مع وضع خطة للإسراع بذلك عن طريق شراء عقارات بعض المصارف الراغبة في الاستغناء عنها، أو دمج تدرجي لمصرف معين وضم أعماله ومعاملاته كبيرة الحجم وعملائه، بما يضمن **للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب**، وتحقيق التشغيل المتوازن له، أو الدخول في مشاركات مع مصارف أخرى قائمة رائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا، دراسة التأثيرات المختلفة للأنشطة الجديدة التي يرغب في تقديمها للسوق لأول مرة، والتي قد تشمل طبيعة خطرة أو غامضة يصعب التكهن بها قبل تجربتها وإدخالها إلى السوق.

المحور الثالث: دور اندماج المصارف الجزائرية في تعزيز الشمولية المصرفية

في ظل ما يعرفه المحيط الاقتصادي العالمي الراهن من تحولات وتطورات هامة فإنه يجب على المصارف الجزائرية الخروج عن دورها التقليدي وتحولها إلى المصارف الشاملة، **من خلال تحقيق تشكيلة واسعة ومتنوعة من الخدمات المصرفية**، والتي تجمع ما بين التقليدي والمستحدث لتحقيق رضا العملاء من جهة، والوفاء بالتزامات المصارف تجاه الاقتصاد الوطني من جهة أخرى. وهو ما يلزم المصارف الجزائرية بتحديث خدماتها وتنويعها في سياق تبني فلسفة العمل المصرفي الشامل، وهذا مضمون من خلال تبني إستراتيجية الاندماج المصرفي.

أولا: دواعي توجه المصارف الجزائرية نحو المصارف الشاملة

توجد العديد من الحجج التي تدعم توجه المصارف الجزائرية نحو العمل المصرفي الشامل، ومن أهم هذه الحجج نجد:

1- إن التجربة المصرفية الجزائرية قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من التجربة المصرفية الدولية، وبالتالي لا بد لها أن تواكب تطوراتها، ومن الضروري الإسراع بتأسيس مصارف شاملة بموارد مالية كبيرة وكفاءات بشرية متميزة قادرة على القيام بالعمل المصرفي الاستثماري؛

2- إن السماح بالقيام بالأنشطة المصرفية المتعددة سوف يعطي فرصة لنشوء مؤسسات مصرفية جزائرية كبيرة، وأن نشوء مؤسسات مصرفية أخرى ذات صفة شاملة سوف يساعد على تعميق السوق المالية الجزائرية، إضافة إلى تنشيط عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية؛

3- إن الفواصل بين الأسواق النقدية وأسواق رأس المال، وهو ما يميز عادة بين أنشطة المصارف التجارية والمصارف التاجرة أصبحت فواصل واهية، فالمصارف التجارية التي تستقطب ودائع قصيرة الأجل في العادة تقدم التمويلات طويلة الأجل من خلال مراعاة السيولة لديها والاعتماد على القروض المتناقصة التي تخلق التدفقات المبرمجة، والقادرة على المحافظة على تلك التدفقات من خلال إدارة حصيفة، مع مراعاة متطلبات السيولة النقدية، وتستطيع المصارف الشاملة حاليًا إصدار أوراق الدين متوسطة وطويلة الأجل بفوائد أكثر جاذبية للمودعين من الفوائد على الودائع قصيرة الأجل بغرض إيجاد التطابق الزمني المقبول بين موجودات المصرف ومطلوباته؛

4- إن الخدمات المالية تكمل بعضها البعض، وعميل المصرف يُفضل أن يجد لدى المصرف منافذ متنوعة لتوظيف مدخراته تتجاوز الودائع ربما إلى الأوراق المالية من الأسهم والسندات وإلى صناديق استثمار متنوعة المنتجات، كما يتطلع المدخر والمستثمر إلى الحصول على الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ودراسة الأسواق وغير ذلك، وكل هذه الأمور توفرها المصارف بالمفهوم الشامل والمتكامل لأنشطتها؛

5- إن التوجه الدولي في كل مكان يميل حاليا إلى إزالة الحدود المصطنعة بين أنشطة المصارف، وإذا كان هناك من يؤمن بالاختصاص الضيق للنشاط المصرفي والتميز فيه، فإن هذا الأمر متروك للقرارات الطوعية لأصحاب رأس مال المصرف، دون أن يكون هناك تدخلا للسلطات التشريعية أو التنظيمية إلا بوضع الضوابط الضرورية لإبعاد المخاطر عن المساهم

أو المتعامل مع المصرف، ومن الضروري أن تبادر المصارف الجزائرية إلى مواكبة هذه التحولات المالية إن أرادت النمو والازدهار وإيجاد موقع لها في السوق المصرفية العالمية.

ما هو ملاحظ هو وجود توجه شبه جامع إلى تطوير الإطار المؤسسي للمصارف الجزائرية بما يدعم التحول إلى الصيرفة الشاملة التي ترتكز على ميادين العمل المصرفي التقليدي إلى جانب الصيرفة الاستثمارية.

ثانيا: بعض مظاهر الشمولية في القطاع المصرفي الجزائري

يمكن إبراز أهم مظاهر الشمولية في القطاع المصرفي الجزائري في النقاط التالية:

1- التوسع في صيرفة التجزئة: يوجد عدد كبير من الخدمات التي يمكن للمصارف أن توسع ممارستها بشكل ملموس وهي: تمويل المشروعات الصغيرة قصد تلبية الاحتياجات التمويلية لهذا القطاع سواء بتوفير التمويل اللازم أو تمويل رأس المال العامل، إصدار البطاقات الالكترونية والتي يمكن استخدامها من طرف التجار والافراد كبديل عن التعامل النقدي، إضافة إلى تمويل القروض الاستهلاكية، مثل: شراء السيارات.

ويمكن تلخيص مجمل خدمات صيرفة التجزئة في المصارف العمومية الجزائرية في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): خدمات صيرفة التجزئة في المصارف العمومية الجزائرية

البنك	خدمات صيرفة التجزئة
بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*	القروض المخصصة للاستثمار- قرض التحدي، قروض الاستغلال، قرض السكن الريفي، القرض الزراعي، تأمين الأشخاص، التأمين على المخاطر الفلاحية، التأمين على السكن، حساب دفتر التوفير، بطاقة البدر للسحب، بطاقة البدر التوفير، بطاقة السحب بن البنوك *CIB*؛
البنك الخارجي الجزائري *BEA*	القروض المخصصة للاستثمار، قروض الاستغلال، قروض المؤسسات المصغرة – قرض *ANSEJ*، قروض *CNAC*، قروض الصندوق، قروض الترقية العقارية (شراء مسكن جديد، تجديد مسكن، تهيئة مسكن)، بطاقة ماستر كارد، بطاقة فيزا الدولية، بطاقة أمريكن إكسبريس، بطاقة السحب بن البنوك *CIB*، بطاقة أماكس، بطاقة نفطال؛
بنك التنمية المحلية *BDL*	القروض المخصصة للاستثمار، قروض الاستغلال، قروض المؤسسات المصغرة – قرض *ANSEJ*، قروض *CNAC*، قروض *ANGEM*، القروض العقارية، قرض السياحة، القروض العقارية للأفراد، بطاقة فيزا الدولية، بطاقة السحب بن البنوك *CIB*، دفتر حساب التوفير المجهز بمسار ممغنط؛ المونيغرام (التحويل السريع للأموال من وإلى الخارج)؛
البنك الوطني الجزائري *BNA*	قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حساب دفتر التوفير، القروض المخصصة للاستثمار متوسطة وطويلة الأجل، القروض العقارية، قروض المؤسسات المصغرة – قرض *ANSEJ*، قروض *CNAC*، قروض *ANGEM*، القروض الاستهلاكية، القرض الإيجاري، قروض الصندوق، القروض بالإمضاءات، قروض خاصة بالأطباء، بطاقة السحب بن البنوك *CIB*، تأمين الأشخاص والممتلكات؛
صندوق التوفير والاحتياط- بنك *CNEP- Banque*	القروض المخصصة للاستثمار، القروض العقارية، تمويل المقاولين، دفتر توفير سكن، دفتر توفير شعبي، بطاقة التوفير، تمويل المؤسسات، التأمين، حساب لأجل سكن؛

القرض الشعبي الجزائري *CPA*	قروض بناء مسكن، قروض التمويل العقاري لشراء مساكن جديدة، القروض الخاصة لتمويل المهن الحرة، قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بطاقة ماستر كارد، بطاقة فيزا الدولية، بطاقة السحب بن البنوك *CIB*؛

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على: - المواقع الرسمية للمصارف (*BEA, CPA, BNA, BADR, BDL, CNEP- Banque*). *2019/02/20*.

- عادل زقرير: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2015/2014، ص 237.

نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك العمومية الجزائرية تقدم عدة خدمات في صيغة التجزئة، مثل قروض الاستثمار، القروض الاستهلاكية، والقروض المقدمة للمؤسسات المصغرة (قروض ANSEJ، قروض CNAC وقروض ANGEM)، إضافةً إلى إصدار البطاقات الالكترونية، مثل بطاقة البدر للسحب وبطاقة البدر للتوفير بالنسبة لـ BADR، وبطاقة أماكس وبطاقة نفطال بالنسبة لـ BEA، وبطاقة ماستر كارد وبطاقة فيزا الدولية بالنسبة لـ CPA.

2- نشاط التأجير التمويلي في الجزائر

إن أول من مارس نشاط التأجير التمويلي بنك البركة الجزائري عام 1991، وقد تم اعتماد نظام الاعتماد الإيجاري كوسيلة من وسائل تمويل المؤسسات بداية من عام 1996. وهناك عدة عوامل ساعدت على ذلك، من أهمها نجد[16]:

- تبني سياسة اقتصادية جديدة تقوم على تشجيع إنشاء مؤسسة اقتصادية صغيرة ومتوسطة محدودة الموارد؛
- غلق العديد من المؤسسات الاقتصادية، خاصةً العمومية منها؛
- توفير بنك لمنتجات المؤسسات الاقتصادية من وسائل الإنتاج، والتي يصعب على أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اقتنائه بتمويل ذاتي؛
- اتجاه السياسة الاقتصادية العامة نحو تنويع مصادر الدخل الوطني؛
- إتاحة الفرصة لكل المؤسسات الاقتصادية بتجديد وسائل الإنتاج القديمة بأخرى جديدة ومتطورة تكنولوجيًا تمكن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من مواكبة مثيلاتها على المستوى العالمي؛
- توسيع مجال نشاط البنوك التجارية وتنوع وظائفها بخلق منتج بنكي جديد يؤدي أيضا إلى تنويع مخاطر المصارف.

ويمارس هذا النشاط خلال سنة 2017 خمسة (05) شركات، كما تساهم بعض المؤسسات المصرفية في الجزائر في هذا النشاط من خلال مساهمتها في رأسمال بعض شركات الاعتماد الإيجاري، ويمكن توضيح بعض مساهمات المصارف الجزائرية في نشاط التأجير التمويلي في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): أهم مساهمات المصارف الجزائرية في نشاط التمويل الإيجاري

شركة الاعتماد الإيجاري	البنك	مجال النشاط
إيجار ليزينغ الجزائر *Ijar Leasing Algérie*	البنك الخارجي الجزائري *BEA*	تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات، مثل: النقل والصناعة والعقارات والفندقة والصحة؛
الشركة العربية للإيجار المالي *Arab Leasing Corporation (ALC)*	المؤسسة المصرفية العربية *ABC* – الجزائر صندوق التوفير والاحتياط- بنك	تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات، مثل: النقل والصحة والأشغال العمومية؛

	CNEP- Banque	
الشركة الوطنية للإيجار المالي La Société Nationale de Leasing	بنك التنمية المحلية BDL البنك الوطني الجزائري BNA	تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات، مثل: النقل والصحة والأشغال العمومية والسياحة والتجهيزات الصناعية؛
-	بنك البركة الجزائري Al Baraka	تمويل شراء السكنات، البناء الذاتي؛

المصدر: عادل زقرير: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998- 2012)، مرجع سابق، ص 235.

نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة المصارف الجزائرية في نشاط التمويل التأجيري يبقى محدودا، يتمثل في تمويل اقتناء معدات جديدة في مختلف القطاعات، مثل: النقل والصحة والأشغال العمومية والسياحة والتجهيزات الصناعية والعقارات كما هو الحال بالنسبة لكل من BEA، ABC، CNEP- Banque، BDL، BNA، أما بنك البركة الجزائري فيقتصر نشاطه على تمويل شراء السكنات والبناء الذاتي.

3- ممارسة أنشطة التأمين المصرفي

يقصد بالتأمين المصرفي *banc assurance* توفير منتجات التأمين وخدمات المصارف من خلال قناة توزيع مشتركة تجمع بين عملاء المصارف وعملاء شركات التأمين، والمصرف هنا لا يقوم بإنتاج أو إدارة خدمات التأمين، وإنما يقوم ببيعها وتسويقها[17].

بالنسبة لعلاقة القطاع المصرفي بقطاع التأمين في الجزائر فإن التشريع الجزائري يحضر على غير وحدات القطاع المصرفي القيام بالخدمات والأعمال المصرفية، أو منح الائتمان إلا في حدود ضيقة، كما يحضر على البنوك التجارية ممارسة أنشطة التأمين كما هو محدد في المادتين 110 و114 من قانون النقد والقرض، بحيث هناك فصل واضح في التشريع الجزائري بين مهام ووظائف البنوك التجارية ومهام ووظائف المؤسسات المالية الأخرى وعلى رأسها شركات التامين. وبالرغم من هذا الفصل الواضح في مهام ووظائف كل من البنوك وشركات التأمين، فإنه بعد إصدار المرسوم التنفيذي رقم 07-153 المؤرخ في 22 ماي 2007، المتضمن إنشاء شبابيك تأمين على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، سعت المؤسسات المصرفية ومؤسسات التأمين إلى توقيع عدة اتفاقيات شراكة إستراتيجية جسدت الاهتمام بالتأمين المصرفي[18]. ويمكن تلخيص أهم اتفاقيات الشراكة بين المصارف الجزائرية وشركات التأمين في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): أهم اتفاقيات الشراكة بين المصارف الجزائرية وشركات التأمين

البنك	شركة التأمين	مجال الاتفاقية
صندوق التوفير والاحتياط- بنك CNEP- Banque	شركة كارديف- الجزائر Cardif-El Djazair	التأمين على الحياة والتأمين ضد الكوارث الطبيعية ومنتجات التقاعد ومنتجات الادخار، تأمين القروض الخاصة بصندوق التوفير والاحتياط - بنك على الحياة وضد العجز عن العمل والبطالة، ثم توسيع منتجات أخرى تشمل ضمان التأمين على الحياة، وتأمين حماية الحسابات وتأمين الأضرار والأخطار المتعددة للسكن؛

بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*	الشركة الوطنية للتأمين *SAA*	التأمين على المخاطر الفلاحية كاحتراق المحاصيل الزراعية ومخاطر الزراعات الفتية، والمخاطر المتعلقة بجني المحاصيل، التأمين على الأشخاص والتأمين على الحياة والقروض، التأمين على المساكن وعلى الكوارث الطبيعية؛
البنك الخارجي الجزائري *BEA*	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين *CAAR* الشركة الجزائرية للتأمين الشامل *CAAT*	التأمين ضد الكوارث الطبيعية، والتأمين على القروض، التأمين على السيارات والتأمين على الحرائق، تأمين الأشخاص؛
القرض الشعبي الجزائري *CPA*	الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين *CAAR*	التأمين على مختلف المخاطر المرتبطة بالسكن والتأمين المؤقت على الوفاة، والتأمين ضد الكوارث الطبيعية، تسويق منتج تأمين السفر إلى الخارج وتأمين الجماعة، والتأمين الفردي والجماعي للحوادث؛
صندوق التوفير والاحتياط-بنك *CNEP- Banque*	الشركة الوطنية للتأمين *SAA*	تأمين عملاء البنك الذين تحصلوا على قروض في حالة الوفاة أو العجز التام والدائم، حيث يقوم البنك باكتتاب العقود التأمينية لصالح طالبي القرض في شبابيكه البنكية مقابل عمولات عن كل قسط تأميني يكتتب، كما يمكن للبنك أن يشارك في نتيجة الاستغلال الخاصة بالمنتج وفقًا لنظام محدد مسبقًا؛
بنك البركة الجزائري *Al Baraka*	شركة سلامة للتأمين *Salama*	تسويق منتجات التأمين، وتتمثل المنتجات المطروحة لزائن البنك في التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وكذا التأمين على الأخطار الشاملة للسكن؛
بنك التنمية المحلية *BDL*	الشركة الوطنية للتأمين *SAA*	التأمين على الأشخاص، التأمين على السكن، التأمين على السيارات؛

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادًا على: - بعض المواقع الرسمية للمصارف وشركات التأمين المعنية. 2019/05/10.

- نبيل قبلي، نقماري سفيان: مرجع سابق، ص 4.

- عادل زقرير: أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012)، مرجع سابق، ص 235.

نلاحظ من خلال الجدول أن المصارف الجزائرية عقدت عدة اتفاقيات شراكة مع شركات التأمين، كشركة كاردیف- الجزائر، الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين *CAAR*، الشركة الجزائرية للتأمين الشامل *CAAT*، شركة سلامة للتأمين *Salama*، الشركة الوطنية للتأمين *SAA*، الأمر الذي سمح لها بتسويق وتقديم منتجات التأمين، مثل التأمين على الأشخاص، التأمين على السكن والسيارات، التأمين ضد الكوارث الطبيعية، التأمين على القروض والتأمين على الحرائق...الخ، وهو ما جعل المصارف الجزائرية تخرج عن دورها التقليدي المتمثل في تلقي الودائع ومنح القروض والولوج في تقديم خدمات التأمين المصرفي، التي تعتبر أحد مظاهر الصيرفة الشاملة المعاصرة.

4- أنشطة المصارف في السوق المالية الجزائرية

تعد أنشطة المصارف الجزائرية في السوق المالية من أحدث الأنشطة نظرا لحداثة بورصة الجزائر، وتتضمن حاليًا السوق المالية في الجزائر تسعة (09) وسطاء في عمليات البورصة، منها سبعة (07) وسطاء يمثلون المصارف العمومية التالية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*، البنك الخارجي الجزائري *BEA*، بنك التنمية المحلية *BDL*، البنك الوطني الجزائري *BNA*، القرض الشعبي الجزائري *CPA* ، صندوق التوفير والاحتياط-بنك *CNEP- Banque*، ومصرفين(02) خاصين، هما: بي. آن. بي باري باس- الجزائر *BNP Parisbas El Djazair*، سوسيتي جينيرال – الجزائر *Société Algérie Générale* ، إضافةً إلى شركة واحدة (01) خاصة هي تل ماركتس *Tell Markets*[19]. وفي هذا الصدد فقد تم إلغاء أحكام التنظيم رقم 96-03 المؤرخ في 17 صفر عام 1417 الموافق لـ 3 جويلية عام 1996، والمتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم، من خلال إصدار التنظيم رقم 15-01 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1436 الموافق لـ15 أفريل عام 2015، والمتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم، حيث يمكن للوسيط في عمليات البورصة ممارسة نشاط أو أكثر من الأنشطة التالية[20]:

تقديم الاستشارة في مجال توظيف القيم المنقولة؛ التسيير الفردي للمحفظة بموجب عقد مكتوب؛ تسيير محفظة هيئات التوظيف الجماعي في القيم المنقولة؛ توظيف القيم المنقولة والمنتوجات المالية؛ ضمان النجاح في المسعى والاكتتاب المضمون في إصدار السندات؛ التداول للحساب الخاص للوسيط؛ حفظ القيم المنقولة وإدارتها؛ إرشاد المؤسسات في مجال هيكلة رأسمال وإدماج وإعادة شراء المؤسسات.

5- تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية في المصارف الجزائرية

نتيجة حرص الجزائر على تطوير الصيرفة الإلكترونية وتعميمها في المصارف الجزائرية أقدمت على إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك *SATIM** في عام 1995، وهي شركة مساهمة بين المصارف العمومية الجزائرية، حيث يشارك في رأسمالها كل من: بنك الفلاحة والتنمية الريفية *BADR*، بنك التنمية المحلية *BDL*، البنك الخارجي الجزائري *BEA*، البنك الوطني الجزائري *BNA*، القرض الشعبي الجزائري *CPA*، صندوق التوفير والاحتياط-بنك *CNEP- Banque*، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي *CNMA*، بنك البركة الجزائري *Al Baraka*، وذلك بهدف تحديث وسائل الدفع للنظام المصرفي الجزائري، تطوير وتسيير التعاملات النقدية مابين المصارف، تحسين الخدمة المصرفية وزيادة حجم تداول النقود، وضع الموزعات الآلية ***D**istributeur **A**utomatique de **B**illets* في المصارف التي تشرف عليها الشركة[21]. وتقوم هذه الشركة بصنع البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب حسب المقياس المعمول به دوليا، وطبع الإشارة السرية، وتنشأ هذه الخدمة عن طريق عقد يبرمه المصرف مع شركة *SATIM*، الذي يحدد التزام الطرفين، خاصةً فيما يتعلق بآجال وإجراءات التسليم، إضافة إلى عملية الربط بين الموزعات الآلية *(DAB)* ومصالح شركة *SATIM* بواسطة شبكة اتصال *X25-DZ)* *(PAC*، حيث تسمح بالقيام بعمليات السحب سواء كانت داخلية أو محولة، بالإضافة إلى سجل متصل بهيئة المقاصة لتصفية الحسابات مابين المصارف[22]. وتعمل *SATIM* على ضمان حسن سير عملية السحب وتكامل الموزعات الآلية مع عدد من المصارف، إضافة إلى تأمين قبول البطاقة في جميع المصارف المشاركة، وإجراء عمليات المقاصة لصفقات السحب بين المصارف وتأمين تبادل التدفقات المالية بين المشاركين والمؤسسة المسؤولة عن المقاصة، كذلك تعمل هذه الشركة على مراقبة البطاقات المزورة وكشف كل التلاعبات[23].

5-1- تطوير وتحديث أنظمة الدفع في المنظومة المصرفية الجزائرية

في إطار سعي الجزائر إلى عصرنة وتعميم مشروع الصيرفة الإلكترونية، قام بنك الجزائر بالتعاون مع وزارة المالية وبمساعدة البنك الدولي بتطوير وتحديث أنظمة الدفع التي تدخل في إطار تأهيل المنظومة المصرفة الجزائرية، حيث تم

إنشاء نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ونظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية مابين البنوك.

أ- نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل *Algeria Real Time Settlements*

يُعتبر نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل الذي وضعه بنك الجزائر، والمسمى بنظام الجزائر للتسوية الفورية *ARTS* نظاما للتسوية بين البنوك لأوامر الدفع عن طريق التحويلات المصرفية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع المستعجل التي يقوم بها المشاركون في هذا النظام[24].

ويُعنى هذا النظام بتنفيذ أوامر التحويل في وقت حقيقي دون فترة سماح، والقاعدة العامة هي عملية بعملية، وتتعلق الأمر بالتحويلات ما بين البنوك التي يفوق مبلغها 1000.000دج، أما التحويلات السريعة التي تكون اقل من 1000.000دج بطلب من العميل يتم معالجتها على مستوى المقاصة الإلكترونية. إن هذا النظام هو نظام داخلي *Endogène* خاص ببنك الجزائر، فهو الذي يشرف عليه ويديره بوصفه بنك البنوك، بمعنى أن كل العمليات مع بنك الجزائر والعمليات فيما بين البنوك تعالج تلقائيا داخل هذا النظام[25].

يهدف نظام *ARTS* إلى تحقيق الأهداف التالية[26]: تسوية عمليات البطاقة المصرفية في وقت حقيقي، وكل وسائل الدفع الأخرى؛ تلبية مختلف احتياجات المستعملين باستخدام نظام الدفع الإلكتروني؛ تقليص آجال التسوية وتشجيع استعمال النقود الكتابية؛ تخفيض التكلفة الإجمالية للمدفوعات؛ جعل نظام الدفع الجزائري يتمتع بالمقاييس الدولية في تسيير مخاطر السيولة؛ تقوية العلاقات بين المصارف؛ تشجيع إقامة المصارف الأجنبية.

ب- نظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية مابين البنوك *Algérie Télé- Compensation Interbancaire*

دخل نظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية مابين البنوك *ATCI* حيز التنفيذ يوم 15 ماي 2006، ويتعلق بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع من الصكوك، السندات والتحويلات، الاقتطاعات، السحب والدفع بالبطاقات المصرفية، ولا يقبل هذا النظام إلا التحويلات التي تقل قيمتها الاسمية عن 1000.000دج. ويشتغل نظام *ATCI* وفقًا لمبدأ المقاصة متعددة الأطراف لأوامر الدفع التي يقدمها المشاركون في هذا النظام، ويتم تسوية أرصدة المقاصة متعددة الأطراف في نظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل، ويقوم بتسيير نظام *ATCI* مركز المقاصة المسبقة بين المصارف، وهو فرع تابع لبنك الجزائر، كما يقوم بنك الجزائر بمراقبة نظام *ATCI* وفقًا للمادة 56 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بقانون النقد والقرض[27].

ويهدف نظام الجزائر للمقاصة الإلكترونية مابين البنوك *ATCI* إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التسيير المحاسبي اليومي وإعطاء نظرة شاملة وحقيقية عن وضعية الخزينة في السوق المصرفية الوطنية؛ تقليص آجال المعالجة، حيث يتم قبول أو رفض العملية في أجل أقصاه 5 أيام، على أن يتم اختزال هذه المدة إلى 3 أيام ثم 48 ساعة؛ تأمين أنظمة الدفع العام؛ إعادة الثقة للزبائن في وسائل الدفع، خاصة الصكوك؛ تحسين تسيير السيولة على مستوى المصارف التجارية؛ مواجهة عملية تبيض الأموال في الجزائر.

رغم التطور الحاصل في النظامين السابقين، *ARTS* و*ATCI* إلا أنه يبقى محدودا مقارنة بالأنظمة المماثلة في الدول المتقدمة، وحتى بعض الدول العربية التي انتهجت إستراتيجية الاندماج والتكتل بين مصارفها من أجل تحديث وعصرنة منظوماتها المصرفية.

ثالثا: متطلبات اندماج المصارف الجزائرية لتعزيزوتدعيم الشمول المصرفي

يتعين على القائمين على صناعة قرار الاندماج المصرفي في الجزائر أن يأخذوا في اعتبارهم مجموعة من المحددات الهامة اللازمة لنجاح عملية الاندماج المصرفي، وتحقيق الأهداف المرجوة منه ورفع مستوى أداء المنظومة المصرفية الجزائرية وتعزيز الشمول المصرفي من خلال تنويع الخدمات المقدمة وتحسين جودتها، ومن أهم هذه المحددات ما يلي[28]:

1- تحديد الأهداف طويلة الأجل للكيان المصرفي الجديد، والتحقق من مجموعة المعايير الحاكمة لعملية الاندماج التي ترتبط بتلك الأهداف، ومن أهمها: مدى تحسن الإيرادات المستقبلية من خلال الاندماج المصرفي؛ مدى التحسن في إدارة المخاطر ودرجة انخفاض تلك المخاطر المصرفية؛ مدى تحقق انخفاض تكاليف التمويل التي تؤدي إلى تخفيض تكلفة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء والمشروعات؛ مدى القدرة على تعظيم فرص الاستثمار المربحة نتيجة لهذا الاندماج.

2- سلامة السياسات المصرفية للكيان المصرفي الجديد بعد الاندماج، من منطلق أن الوحدات المصرفية الأخرى ليست هي الأكبر فقط، ولكن هي الأكثر سلامة مهما كان حجمها، إضافة إلى أن الاندماج يتطلب فترة إبطاء، حيث يتم إعادة تقييم كل من الأداء وسياسات وإدارة المصارف وسياسات الائتمان والودائع والاستثمار، وكذلك هيكل رأس المال وسياسات توزيع الأرباح، بغرض الاطمئنان على توافقها مع أهداف الكيان المصرفي الجديد الناتج بعد الاندماج؛

3- موقف الإدارة والعاملين في المصارف الجزائرية محل الاندماج، حيث توجد معارضة من الإدارة، خاصةً أن تحقيق الاندماج يحتاج إلى إعادة هيكلة إدارة المصرفين الداخلين في الاندماج، ومدخل نجاح ذلك هو ضرورة النظر إلى موقع ودور كل إدارة في إطار الأهداف طويلة الأجل المراد تحقيقها، ومن ناحية أخرى قد تكون هناك مشكلات للعمالة يجب العمل على حلها، وتحقيق إعادة هيكلة للعمالة تُعظم العائد للكيان المصرفي الجديد؛

4- فعالية الرقابة المصرفية على عمليات الاندماج المصرفي، ورفع كفاءة الرقابة المصرفية وتدعيم الملاءة المالية، وتطوير التشريعات المصرفية، وتحديث الإدارة المصرفية، حيث أن الاندماج المصرفي لا يستغني عن توفر الرقابة المصرفية في المصارف المندمجة ذاتها، بما لا يتعارض مع طبيعة العمليات المصرفية والمالية التي يجب أن تؤدى بالدقة الكافية، وأسلوب يتسم بالسرعة وعدم التعقيد؛

5- حجم تكاليف الاندماج المصرفي، حيث هناك نوعين من التكاليف، هي: تكاليف الوكالة نتيجة الاندماج، وتكاليف إعادة الهيكلة التي تسبق عملية الاندماج؛

6- تمويل الاندماج المصرفي، حيث يتم تمويل عمليات الاندماج المصرفي من خلال أسلوبين، هما: أسلوب شراء الأصول وأسلوب شراء الأسهم، وفي كل الأحوال يتطلب الاندماج المصرفي تمويل طويل الأجل، ومن أهم الطرق الشائعة لتمويل الاندماج هي إصدار أسهم إضافية للحصول على ذلك التمويل؛

7- التغير المحتمل في ربحية الأسهم للكيان المصرفي الجديد، وتجرى الدراسات اللازمة لهذا المحدد الرئيسي بدقة عالية، وتصور المستويات المستقبلية للربحية وأسعار الأسهم الجديدة؛

8- ضرورة وجود حوافز محكمة للعاملين في الكيان الجديد تساعد على نجاح الاندماج المصرفي، وفي نفس الوقت لابد من توفر مجلس إدارة للكيان الجديد أكثر تناسبا مع الأوضاع الجديدة بعد الاندماج المصرفي المنشود، يتميز بالكفاءة والقدرة على تسويق المنتجات المصرفية والتعامل مع التكنولوجيا المصرفية الحديثة.

لذلك نرى أنه من الضروري على المصارف الجزائرية أن تعتمد على إستراتيجية الاندماج المصرفي وأن تولي لها أهمية كبيرة لتعزيز ودعم الصيرفة الشاملة، ومن ثم نقترح ثلاث نماذج لاندماج المصارف الجزائرية، وهي:

- اندماج المصارف الخاصة فيما بينها سواء كانت محلية أو أجنبية؛
- اندماج المصارف العمومية فيما بينها؛
- اندماج ما بين المصارف العمومية والمصارف الخاصة.

وفيما يتعلق باندماج المصارف العمومية فيما بينها فإن ذلك سيؤدي إلى تشكيل مصرف كبير، وكأول خطوة نحو إستراتيجية الاندماج المصرفي تكشف الوزيرة المكلفة بالإصلاح المالي، عن نية الحكومة في إنشاء قطب مصرفي عمومي من

الوزن الثقيل، من خلال اندماج بين أكبر مصرفين عموميين في الساحة المصرفية الجزائرية، وهما البنك الوطني الجزائري (البنك المندمج) وبنك الجزائر الخارجي (البنك الدامج)، وأوضحت الوزيرة أن البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي موجهان نحو تمويل القطاع الصناعي العمومي والخاص في الجزائر، على اعتبار أن 75% من محفظة البنك الوطني الجزائري هي مؤسسات صناعية، فيما تقدر نفس النسبة لدى بنك الجزائر الخارجي بـ 80%، ما دفع بالحكومة إلى دراسة إمكانية اندماج المصرفين من أجل تأسيس قطب مصرفي ومالي كبير في السوق المصرفية الجزائرية[29].

خاتمة

صفوة القول أن التغيرات والتحولات العالمية عملت على تشجيع عمليات التكتل والتكامل داخل القطاع المصرفي الذي يحضى بأهمية كبيرة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي المعاصر، وبالنسبة للجزائر فإن خلق الكيانات المصرفية الكبيرة سيكون مسألة حاسمة في المنافسة بين أطراف هذا النظام، لذلك يجب على المنظومة المصرفية الجزائرية أن تسعى إلى إعادة هيكلة السوق المصرفية بما يكفل قيام سوق مصرفية ملائمة للتحولات البنيوية المتسارعة في الصناعة المصرفية الحديثة، خاصة ما تعلق بتنويع الخدمات المصرفية وتحسين جودتها وتوفير التمويل اللازم لكل القطاعات، وهذا بفعل التطور التكنولوجي، وسرعة الإنجازات العلمية في مجال المعلوماتية والاتصالات.

النتائج: بعد التطرق لمختلف جوانب هذه الورقة البحثية خلصنا إلى مجموعة من النقاط، نذكرها فيما يلي:

1- أصبح الاندماج المصرفي في الفكر المعاصر مبنيا على التكامل، التكتل، التحالف وعلى التعاون بين المتنافسين، وهو بذلك إستراتيجية للتكيف مع متطلبات التواجد في عصر العولمة، واكتساب القدرة على التطوير والتحسين والتجديد؛

2- الكيانات المصرفية الشاملة هي الكيانات التي تتخطى التخصص المصرفي لتمارس وظائف كل من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ومصارف الاستثمار، وتقدم توليفة واسعة من الخدمات المصرفية والمالية العصرية، سواء بالداخل أو بالخارج، والموجهة إلى قاعدة واسعة من العملاء، حيث تلبي احتياجاتها التمويلية اللازمة لذلك من مصادر متعددة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

3- هناك العديد من الأسباب التي تجعل المصارف الجزائرية تدخل مجال العمل المصرفي الشمولي، أهمها إزالة الحدود المصطنعة التي تشجعها على مباشرة أنشطة إنتاجية حقيقية صناعية وغيرها، والدخول إلى ميادين تمويل المشاريع الاقتصادية على تنوعها؛

4- توجد بعض مظاهر الشمولية في القطاع المصرفي الجزائري رغم قلتها، ومن أمثلتها التوسع في صيرفة التجزئة كإصدار بطاقات الائتمان، وتقديم القروض الاستهلاكية، القيام بنشاط التأجير التمويلي، ممارسة نشاط التأمين المصرفي، القيام بوظيفة الوساطة المالية في بورصة الجزائر؛

5- يعتبر الاندماج بين المصارف الجزائرية أهم الاستراتيجيات التي تعمل على دعم وتوجيه هذه المصارف إلى ممارسة العمل المصرفي الشامل، خاصة عمليات الاندماج المختلطة أو المتنوعة؛

6- لاعتماد الاندماج بين المصارف الجزائرية بهدف تعزيز الشمول المصرفي يجب توفر مجموعة من المتطلبات الضرورية لذلك، مثل تحديد الأهداف الإستراتيجية طويلة الأجل للكيان الجديد، الرقابة المصرفية، ضرورة تقديم الحوافز المشجعة على الاندماج.

الاقتراحات: بناءً على النتائج السابقة نُقدم الاقتراحات التالية:

- ضرورة سن قوانين وتشريعات مصرفية تفصيلية تنظم عمليات الاندماج بين المصارف الجزائرية وتحدد الأهداف من وراء ذلك كتنويع الخدمات المصرفية وتقديمها بأقل تكلفة، فضلا عن تقديم الحوافز اللازمة لذلك؛

- تهيئة البيئة التشريعية المناسبة لتتوافق مع متطلبات العمل المصرفي الشمولي العصري، من خلال تعزيز مستويات الإفصاح والشفافية، وتقوية الدور الإشرافي والرقابي لبنك الجزائر؛

- ضرورة إعداد خطة إصلاح جوهرية للقطاع المصرفي الجزائري، بحيث تتضمن دمج بعض المصارف الضعيفة بهدف تعزيز مكانتها وتحسين قدرتها على الساحة المصرفية تمهيدا لخلق البيئة المناسبة لتحقيق الاندماج الإرادي والمتنوع بين تلك المصارف بهدف امتداد المنتجات أو بهدف الامتداد الجغرافي، بحيث يقدم كل مصرف خدماته في مناطق جغرافية مختلفة، أو بهدف التنويع البحت.

---

[1]. *Olivier Meir, Guillaume schier:* ***Fusions Acquisitions, Stratégie- Finance- Management****, Dunod, Paris, 2006, P 81.*

[2]. بنك الإسكندرية: **التجربة المصرية في الدمج المصرفي**، النشرة الاقتصادية، المجلد 37، إدارة البحوث والترجمة، 2005، ص: 48.

[3]. خلود ريحان: **الدمج المصرفي للمصارف العاملة في فلسطين– تقييم تجربة دمج بنك القاهرة عمان فرع المعاملات الإسلامية في البنك الإسلامي الفلسطيني**، بحث مُقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين، 13و15 فيفري 2006، ص: 5.

[4]. مهني دنيازاد: **الوضع الراهن للمصارف الإسلامية وخيار الاندماج المصرفي– نظرة شمولية على وضع المصارف الإسلامية في الدول العربية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 3، 2017، ص: 458– 459.

[5]. صابر بن معتوق: **الاندماج المصرفي كإستراتيجية للحد من آثار الأزمات المالية - دراسة تجربة *JP Morgan Chase & Co* في إدارة الأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة دراسات وأبحاث، السنة 9، العدد 26، الجزء1، جامعة زيان عاشور، الجلفة– الجزائر، مارس 2017، ص: 157.

[6]. بنك الإسكندرية: مرجع سابق، ص: 55.

[7]. طارق عبد العال حماد: **اندماج وخصخصة البنوك**، ج3، الدار الجامعية، القاهرة– مصر،2001، ص: 90– 91.

[8]. برنان زهية: **الاندماج المصرفي بين العولمة ومسؤولية اتخاذ القرار**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف– الجزائر، ماي 2005، ص: 182.

[9]. المرجع نفسه، ص: 183.

[10]. رحيم حسين: **الاقتصاد المصرفي - مفاهيم، تحاليل، تقنيات**، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة– الجزائر، ط1، 2008، ص: 285.

[11]. عبد المطلب عبد الحميد: **البنوك الشاملة– عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية– مصر، 2002، ص: 19.

[12]. *Krishna Chaitanya V:* ***Universal Banking- the indian perspective****, Regional and Sectoral Economic Studies-AEEADE, Vol: 5-1 , 2005, p 7.*

[13]. رشدي صالح عبد الفتاح صالح: **البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري– الصيرفة الشاملة عالمياً ومحلياً**، بدون ذكر دار الطباعة والنشر، الإسكندرية– مصر، 2000، ص: 101– 103.

[14]. صلاح الدين حسن السيسي: **القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني– القطاع المصرفي وغسيل الاموال**، عالم الكتب، القاهرة– مصر، ط1، 2003، ص: 89–91.

[15]. المرجع نفسه، ص: 87– 89.

[16]. عادل زقرر: **أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998- 2012)**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2015/2014، ص: 234.

[17]. نبيل قبلي، نقماري سفيان: **التأمين المصرفي في الجزائر بين النظرية والواقع**، الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية - الواقع العملي وأفاق التطوير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف– الجزائر، 03 و 04 ديسمبر 2012، ص: 4.

[18] عادل زقرير: **تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة - دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر، 2009/2008، ص: 144.

[19]. *COSOB: Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse*, ***Rapport annuel 2015***, *p 29.*

[20]. التنظيم رقم 15–01 المؤرخ في 25 جمادى الثانية عام 1436 الموافق لـ15 أفريل عام 2015، **والمتعلق بشروط اعتماد الوسطاء في عمليات البورصة وواجباتهم ومراقبتهم**، الجريدة الرسمية، العدد 55، 21 أكتوبر 2015.

* *SATIM: Société d'Automatisation des Transaction Interbancaires et de Monétique.*

[21]. *http://www.satim-dz.com*.

[22]. كمال آيت زيان، حورية آيت زيان: **الصيرفة الإلكترونية في الجزائر**، المؤتمر العلمي الخامس حول: نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم المالية والإدارية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 4 و5 جويلية 2007، ص: 5.

[23]. المرجع نفسه، ص: 5.

[24]. التنظيم رقم 05–04 المؤرخ في 10 رمضان 1426 الموافق لـ 13 أكتوبر 2005، **المتضمن لنظام التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل**، الجريدة الرسمية، العدد 02، 15 جانفي 2006.

[25]. بلعياش ميادة: **أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية– دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2015/2014، ص: 220.

[26]. كمال آيت زيان، حورية آيت زيان: مرجع سابق، ص: 9.

[27]. التنظيم رقم 05–06 المؤرخ في 13 ذي القعدة 1426 الموافق لـ 15 ديسمبر 2005، **المتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى**، الجريدة الرسمية، العدد 26، 23 أفريل 2006.

[28]. محمود أحمد التوني، **الاندماج المصرفي– النشأة والتطور والدوافع والمبررات والآثار**، دار الفجر، القاهرة– مصر، ط1، 2007، ص: 90- 91 .

[29]. سعاد حوحو: **خوصصة البنوك العمومية واندماجها وأثرهما على الاقتصاد – دراسة استشرافية لحالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2013/2012، ص: 226.

دراسة التزام عينة من البنوك الخاصة الجزائرية بالقواعد الاحترازية وفق اتفاقية بازل 3 خلال الفترة 2014-2016.

Study of the sample of algerian private bank's commitment to according basel 3 agreement during the period 2014-2016.

د. أسماء دردور

قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي-الجزائر-

Lakehal.asma@gmail.com

الملخص:

عرفت سنة 2016 إشرافا مصرفيا متنبها ويقظا بشكل خاص تحت تأثير الظروف الاقتصادية الصعبة على ميزانيات البنوك والمؤسسات المالية، من خلال توفير الرقابة عن كثب بما في ذلك مخاطر السيولة والائتمان والتركيز.

هذا الجهد لمتابعة وضعية المؤسسات المصرفية في سياق تعزيز الإطار الاحتياطي والاحترازي الذي تبنى نهاية 2014 النهج القياسي لبازل2، فضلا عن توحيد متطلبات الأموال الخاصة الأساسية على النحو الموصى به من قبل معايير بازل3 والتي تؤثر على ملاءة البنوك، مع تقييم شروط تطبيق القواعد والمعايير التنظيمية عن طريق إجراء التعديلات اللازمة لعمليات الرقابة. وتوصلنا إلى أن بنكي SGA و GBA تحترم لحد كبير القواعد الاحترازية من حيث مؤشرات كفاية رأس المال ونسب السيولة وفق بازل 1 و2 ومن حيث نسبة الملاءة ونسبة الرافعة المالية وفق بازل3. في حين لا يلتزم بنك BNP paribas بنسبة الملاءة و بمؤشرات كفاية رأس المال باستثناء نسبة تغطية الودائع مع التزامه بنسب السيولة ونسبة الرافعة المالية.

الكلمات المفتاحية: القواعد الاحترازية، البنوك الخاصة، مؤشرات كفاية رأس المال، نسبة السيولة، نسبة الملاءة، نسبة الرافعة المالية، قواعد بازل1، 2و3.

Abstract :

the aim of this study seeks to deal with the fundamental problem concerning the banking system represented in the weakness of the scientific method which adopted in the management of banking risks, which led to the emergence of banking crises and the worsening it effects, and so that the management of the private bank should realize the importance of banking risk management in a proper way and according to the requirements of the Bâle3 We concluded that the SGA&GBA banks comply in an acceptable manner with the prudential rules in terms of capital adequacy and liquidity ratios according to Basel 1 and 2, and in terms of solvency ratio and leverage ratio according to Basel 3.While BNP paribas does not comply with solvency ratios and capital adequacy indicators except for the ratio of deposit coverage, with its commitment to liquidity ratios and leverage ratio

Key words : Basel 1, 2, 3committee, capital adequacy indicators, leverage ratio,liquidity ratio, private banks, prudential ratios, solvency ratio,.

JEL classification codes: G21

مقدمة:

يحتل القطاع البنكي أهمية بالغة في القطاع الاقتصادي فهو العامل الرئيسي للتطور الاقتصادي والمالي، وقد عرفت الأنشطة البنكية عدة تطورات في ظل العولمة مع اعتبارها أساسا لكل الميكانيزمات المالية. فالنظام البنكي يتميز بمجموعة من التغيرات العميقة على الصعيد الاقتصادي والمالي والعالمي، هذه التغيرات كانت نتيجة التحركات التي فرضتها العولمة المالية(عدم الفصل بين أقسام أسواق رأس المال، تقلص دور الوساطة في التمويل وإزالة القيود التنظيمية).

ومع تحول الاقتصاد من الاقتصاد الوسيط إلى اقتصاد السوق و بروز سندات جديدة ومتعاملين جدد وانطلاق التحرر المالي الذي أدى إلى إفلاس العديد من البنوك منها Herstatt بألمانيا سنة1974 وبورصة Krach سنة 1987[1] إضافة إلى المنافسة الشديدة بين أكبر البنوك مما قاد إلى انخفاض رؤوس الأموال وظهرت الحاجة إلى رؤوس أموال إضافية لمواجهة خسائرها، مع أن هيئات الرقابة وضعت تنظيمات تضمن متانة وسلامة واستقرار القطاع البنكي والتي تطرح قواعد للتسيير الاحترازي لتقييم أفضل للخطر البنكي مع إمكانية تغطيته بالأموال الخاصة، وهنا أنشأت بازل1 لتحديد المستوى الأدنى للأموال الخاصة لامتصاص الخسائر المحتملة وتجنبها.

اتضح من خلال تطبيق مقررات بازل الأولى التي صدرت في سنة 1988 أن هنالك عدة ثغرات و قصور حيث استمرت سلسلة الأزمات المالية خاصة أزمة دول جنوب شرق آسيا بالرغم من التزام الدول بتطبيق مبادئ بازل1، مما قاد إلى اتفاقية بازل 2 والتي حددت الدعامة الأولى للمتطلبات الدنيا لرأس المال التي يجب على البنوك تأمينها لتغطية المخاطر مع إبراز ثلاث مناهج لقياس المخاطر الائتمانية وتحديد طريقتين لحساب خطر السوق مع التأكيد على أهمية المخاطر التشغيلية. ومن الأمور الأساسية التي بينتها الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن العديد من البنوك لم يكن لديها رأس المال الكافي لدعم وضعية المخاطر والتي تبين لاحقا أنها فاقت بكثير ما كانت تتوقعه قبل الأزمة مما أدى إلى وضع معايير جديدة تتعلق ببازل 3 والمتعلقة أساسا بكفاية رأس المال. والجزائر كغيرها من الدول في طريق النمو عليها الالتزام بأعمال لجنة بازل وككل الدول المتجهة نحو اقتصاد السوق عملت على وضع الامر74-94 الصادر في نوفمبر 1994 لتطبيق ما جاء في بازل1، كما أصدر بنك الجزائر الامر01-14 في 16 فيفري 2014 وهو متوافق مع بازل 2 فيما يتعلق بإدراج مخاطر التشغيل والسوق ومع بازل3 فيما يتعلق بزيادة نسبة الملاءة(9,5 %) بالرغم أن الواقع العملي أثبت أنه وفي العديد من الدول العربية تمكنت من فرض نسبة ملاءة مرتفعة لا تقل عن 12%، واقترح مجلس النقد والقرض كسلطة نقدية ينظم العمل البنكي على البنوك والمؤسسات المالية احترام بعض القواعد والنسب الاحترازية، وهو ما يقودنا إلى دراسة التطبيق والالتزام بالقواعد الاحترازية على عينة من البنوك الخاصة والإجابة عن الإشكالية.

مشكلة الدراسة: ما مدى التزام البنوك الخاصة (SGA, BNPparibas, GBA) محل الدراسة بالقواعد الاحترازية وفق مقررات بازل1 و2 و3. وهو ما يقودنا إلى طرح أسئلة فرعية:

-ما هي مختلف النظم الاحترازية الجزائرية حتى سنة 2016؟

- ما هو واقع النظام البنكي الجزائري في ظل اتفاقيات بازل الثلاث؟

- هل هنالك اختلاف بين البنوك الخاصة محل الدراسة فيما يتعلق بالالتزام بالمعايير الاحترازية؟

أهمية الدراسة: يمكن إيجازها فيما يلي:

-معرفة أهمية القواعد الاحترازية في تقوية وضمان صلابة واستقرار النظام البنكي.

-كشف حقيقة تطبيق القواعد الاحترازية من طرف البنوك الجزائرية الخاصة محل الدراسة على أساس أن البنوك الجزائرية تحتل مكانة في تمويل الاقتصاد.

-على اعتبار أن تطبيق القواعد الاحترازية من طرف البنوك الجزائرية سواء العمومية أو الخاصة تضمن صلابة واستقرار النظام البنكي ككل.

فرضيات الدراسة: تم وضع فرضية واحدة رئيسية: تلتزم البنوك العمومية والخاصة محل الدراسة باحترام القواعد الاحترازية وفق مقررات بازل1 و2 و3.

منهج الدراسة: تم إتباع المنهج الاستنباطي الاستدلالي من خلال الجمع بين المقدمات والنتائج، فقد بدأنا من الكل إلى الجزء، إذ تمت الإشارة إلى القواعد الاحترازية على مستوى النظام البنكي ككل واستنبطنا منها ما يمكن أن ينطبق على البنوك الخاصة محل الدراسة في التزامها بهذه القواعد الاحترازية، كما تم الاعتماد على كل من المنهج التحليلي بتحليل المعطيات والنسب والمنهج التاريخي في سرد تطور المؤشرات خلال فترة الدراسة..

1-ارتباط البنوك الجزائرية بالمعايير الاحترازية من بازل 1 إلى بازل 3: ارتبطت الجزائر باتفاقية بازل1 ابتداء من إصدار الامر34-91 المؤرخ في 14نوفمبر1991 لتحديد نسبة ملاءة(نسبة كوك) لا تقل عن 8% إلا أن البنوك الجزائرية عجزت عن بلوغها، الأمر الذي أدى إلى إصدار التعليمة 74-94 في 29 نوفمبر 1994 التي عرفت أغلب مؤشرات القواعد الاحترازية بما فيها مؤشرات كفاية رأس المال مع إعادة المطالبة باحترام نسبة 8% بدأ بـ 4% سنة1995 ونهاية بـ 8% نهاية 1999[ii]. إضافة إلى الأمر04-95 المؤرخ في 20 أفريل 1995[iii] المعدل والمتمم للأمر09-91 المؤرخ في 14 أوت1991 الذي يحدد العناصر المكونة للأموال الخاصة الأساسية والتكميلية والعناصر التي تحوي أخطار، وقد طالب المشرع الجزائري البنوك والمؤسسات المالية بالتصريح بأنشطتها من خلال الأمر02-09 في 26 ديسمبر2002 بتصريحها لنسب ملاءتها كل ثلاثة أشهر على الأقل ومن أجل مساعدتها على ذلك تم وضع المادة 5 من الأمر02-03 في 14 نوفمبر2002 [iv] يعرف طبيعة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة قياس وتحليل الأخطار والمراقبة وتنفيذها.

كما تم وضع الأمر 04-11 في 24 ماي 2011 الذي يعرف تحليل ونسيير خطر السيولة أو ما يسمى بالمعامل الأدنى للسيولة[v] والذي يكون اكبر أو يساوي 100%، وحل الأمر 08-11 المؤرخ في28 نوفمبر2011 محل الأمر02-03 في 14 نوفمبر 2002 في مجال الرقابة الداخلية بضرورة المراقبة الداخلية وفق القواعد العالمية. وأخيرا وضع الأمر01-14 في 16 فيفري 2014 المتعلق بنسبة الملاءة التي يجب أن تكون أكبر من أو تساوي9,5% مع تحديد الأموال الخاصة النظامية مع ترجيح أوزان مخاطر السوق ومخاطر القرض والمخاطر التشغيلية[vi].

1-1 كفاية رأس المال: تعد قاعدة تحديد حد أدنى لرأس المال من أول القواعد المطبقة في النظام المصرفي الجزائري، إذ يلزم المشرع الجزائري البنوك والمؤسسات المالية التقيد بمبلغ 10مليار دج[vii]، ومبلغ ثلاثة مليار وخمسمائة مليون دينار جزائري للمؤسسات المالية المحددة وفق المادة 71 من الأمر 03-11[viii] دون أن يقل هذا المبلغ عن 50% من حجم الأموال الخاصة[ix].

وهنالك العديد من النسب لحساب كفاية رأس المال نكتفي بثلاث نسب كما يلي:

نسبة تغطية الأصول(نسبة الأموال الخاصة الأساسية) = الأموال الخاصة الأساسية/مجموع الأصول.

نسبة تغطية الودائع = الأموال الخاصة/مجموع الودائع.

نسبة تغطية القروض = الأموال الخاصة/مجموع القروض.

2-1 الأموال الخاصة: يمكن التمييز بين الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة التكميلية و التي مجموعها يشكل ما يسمى بالأموال الخاصة النظامية التي تعد أساسا في حساب نسبة الملاءة البنكية ويمكن توضيحها كما يلي:

1-2-1 الأموال الخاصة الأساسية: تمثل حاصل طرح العناصر المضافة من العناصر المحذوفة والمنصوص عليها في المادة8 من الأمر 94/74 الصادر في 29 نوفمبر 1994 وتضم:

-رأس المال الاجتماعي؛

-احتياطات أخرى غير احتياطات إعادة التقييم

-النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون دائنة؛

-نتيجة آخر دورة منتهية في انتظار توزيعها، منقوصة من توزيع الأرباح المقدرة؛

-مؤونات لأخطار بنكية عامة، للحقوق الجارية محتسبة في خصوم الميزانية؛

الأموال الخاصة الأساسية يمكن أن تحتوي على الفائدة المسجلة في تواريخ بينية تحت شروط معينة؛

-الموجودات الثابتة والصافية من الامتلاك؛

-حسابات التعديل والربط التي تخص في الأخير الزبائن المراسلين؛

-التزامات بالإمضاء، منقوصة بعناصر مذكورة (العناصر المحذوفة) في الأمر رقم 74-94 وهي:

- ✓ الحصة غير محررة من رأس المال الاجتماعي؛
- ✓ -الأسهم الخاصة الممتلكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة؛
- ✓ -النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة عندما تكون مدينة؛
- ✓ -الأصول غير المجسدة بما فيها نفقات التأسيس؛
- ✓ وفي بعض الحالات النتيجة السلبية المحددة بتواريخ بينية؛
- ✓ النقص في مئونات خطر القرض كما قدرها بنك الجزائر.

2-2-1 الأموال الخاصة التكميلية: والمنصوص عليها في المادتين 6 و7 من الأمر 94/74 الصادر في 29 نوفمبر 1994 وتضم:

-احتياجات إعادة التقييم .

-العناصر الأخرى التي تلبي الشروط المنصوص في الأمر94/74 وبالضبط في مادته السادسة.

إن الأموال الخاصة التكميلية لا يمكن إدخالها في حساب الأموال الخاصة إلا في حدود مبلغ الأموال الخاصة الأساسية، كذلك فإن الأموال الخاصة التكميلية لا يمكن إدراجها ضمن الأموال الخاصة التكميلية في حدود 50% في الأموال الخاصة الأساسية.

3-2-1 الأموال الخاصة النظامية:

الأموال الخاصة النظامية=الأموال الخاصة الأساسية+ الأموال الخاصة التكميلية.

3-1 توزيع وتغطية الأخطار: هنا تجدر الإشارة إلى أن البنوك الجزائرية تنشغل أكثر بخطر القرض وهو الذي يشكل حاليا موضوع التنظيم الحذر مما يشمل عليه من أخطار متنوعة ناتجة عن:

-القروض للزبائن؛

-القروض المستخدمين؛

-القروض المقدمة للبنوك والمؤسسات المالية؛

-سندات التوظيف؛

-سندات المساهمة ذات المدة الطويلة؛

-سندات الدولة.

إضافة إلى المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق كما أن الجزائر تأخذ بعين الاعتبار مخاطر خارج الميزانية.

4-1 ترجيح الأخطار: تم ترجيح أوزان الأخطار وفق التعليمة رقم 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994 والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): أوزان ترجيح الأخطار بالبنوك الجزائرية.

معدل الترجيح (%)	الأخطار المحتملة
100	قروض للعملاء، الأوراق المخصومة، القرض التجاري، الحسابات المدينة، سندات المساهمة والتوظيف وغيرها الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية، الموجودات الثابتة.
20	قروض البنوك والمؤسسات المالية في الخارج، حسابات عادية، التوظيفات، سندات المساهمة والتوظيف للمؤسسات والبنوك العاملة في الخارج.
05	قروض للبنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر، سندات المساهمة والتوظيف للمؤسسات والبنوك المقيمة بالجزائر.
00	الصندوق، ودائع لدى بنك الجزائر، سندات الخزينة.

المصدر: التعليمة 74-94 الصادرة عن بنك الجزائر في 29 نوفمبر 1994.

5-1 مؤشرات السيولة: اقترحت بازل 3 الصيغ التالية لحساب مؤشرات السيولة[x]:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{الاصول ذات السيولة المرتفعة للبنك}}{\text{حجم التدفقات النقدية خلال 3يوم}}$$

لقياس السيولة في الأمد القصير لمواجهة احتياجات البنك من السيولة بشكل تلقائي.

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{المطلوبات و حقوق الملكية}}{\text{الاصول}}$$

لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل والهدف منها توفير موارد وسيولة مستقرة للبنك.

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{موارد نقدية}}{\text{مجموع التزاماته اتجاه الغير}}$$

6-1 نسبة الملاءة:

بالنسبة لبازل 2 كانت الأسهم العادية تمثل فقط نسبة 2% ، وقد ارتفعت في بازل الثالثة إلى نسبة 4.5% ابتداء من سنة 2013.

-إضافة نسبة احتياطية تقدر ب2.5%.

-رفع نسبة الأموال الخاصة الأساسية من 4% إلى6% ،

انتقلت النسبة الدنيا لمتطلبات رأس المال من 8% إلى 10.5% كنسبة من الأصول المرجحة بالمخاطر، ابتداء من جانفي2019 على أن يبدأ التطبيق التدرجي مع بداية عام 2013.

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الاموال الخاصة النظامية}}{\text{(العملياتي السوق، الائتمان،)صافي الموجودات المرجحة باوزان المخاطرة}}$$

7-1 نسبة الرافعة المالية: أدخلت بازل 3 معيار جديد يسمى الرافعة المالية وهي مدى اعتماد المؤسسة البنكية على الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية في سد احتياجاتها المالية سواء كانت قروض أو سندات و غيرها من طرق التمويل المتعارف عليها ما ينعكس على الأرباح التي يحصل عليها المساهمون، وتقيس الرافعة المالية الالتزامات طويلة وقصيرة الأجل إلى إجمالي الموجودات ويجب أن تتعدى نسبة 3%، ويمكن التعبير عنها:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الاصول}}$$

2- دراسة عينة من البنوك الخاصة:

1-2 حساب النسب الاحترازية للبنوك محل الدراسة:

1-1-2 حساب مؤشرات كفاية رأس المال للبنوك الخاصة:

الجدول رقم (2): مؤشرات كفاية رأس المال للبنوكGBA , BNP, SGA.

السنة / المؤشر%	SGA			BNP			GBA		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016
تغطية مجموع الأصول	10,11	11,47	10,44	4.75	4.27	4.30	7,72	7,54	6,48
تغطية الودائع	13,13	16,66	15,70	12.62	14.32	14.45	13,08	15,03	15,97
تغطية القروض	22,22	21,29	19,48	10	9.89	9.76	17,56	19,75	20,04

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

ويمكن التعبير عن الجداول السابقة في الأشكال البيانية التالية للتوضيح أكثر وتسهيل عملية المقارنة:

الشكل رقم (1): مؤشرات كفاية رأس المال لبنك SGA.

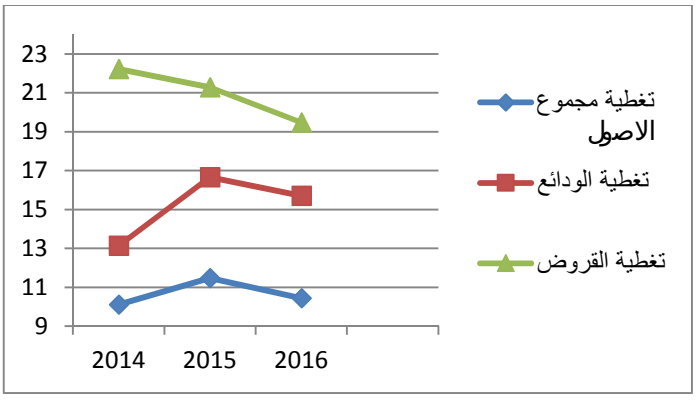

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

الشكل رقم (2): مؤشرات كفاية رأس المال لبنك BNP.

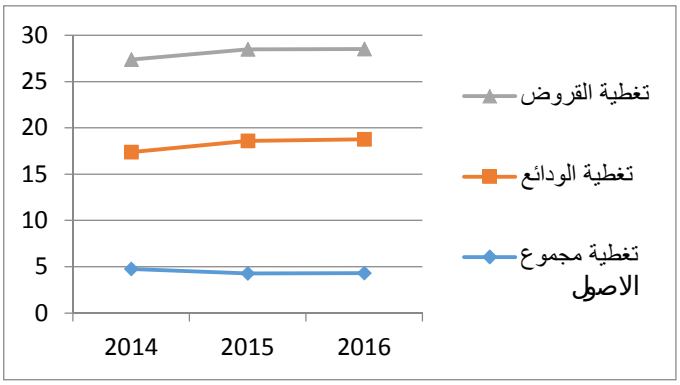

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

الشكل رقم (3): مؤشرات كفاية رأس المال لبنكAGB.

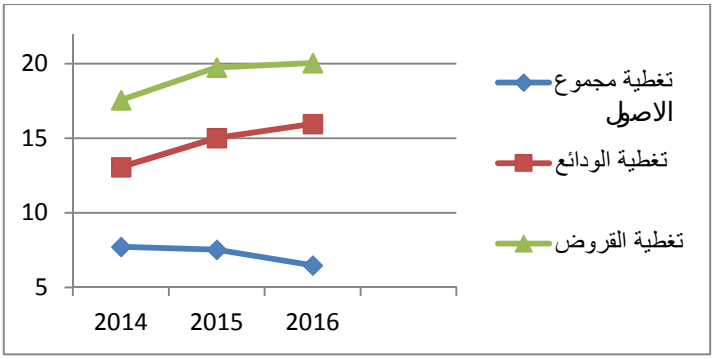

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

تظهر نسبة تغطية مجموع الأصول مدى تغطية الأموال الخاصة الأساسية لإجمالي أصول البنك، والتي حددتها بازل 2 و3 و بنك الجزائر بنسبة 7% (أكبر من أو تساوي هذه النسبة) ونلاحظ أن هذه النسبة للبنكين سوسييتي جنرال وبنك الخليج تسجل استقرار مع تسجيل أدنى مستوياتها 6,48% لبنك الخليج نتيجة توسعه في نشاطه ويعتبر هذا البنك من أكبر البنوك الخاصة العاملة في القطاع البنكي الجزائري حاليا إذ بحوزته نصف موارد البنوك الخاصة يليه بنك سوسييتي جنرال ثم بي أن بي باريبا، هذا الأخير التي سجلت فيه نسبة تغطية الأصول أدنى مستوياتها (4,27) وعليه على البنوك الخاصة محاولة ضبط التوسع في أصولها مع حجم أموالها الخاصة الأساسية حتى لا تقع في مشكل عسر أو تعثر مالي، إلا أنها بالرغم من ذلك تحترم ما نصت عليه بازل 3 باستثناء بي أن بي باريبا.

أما بالنسبة لمؤشر تغطية الودائع التي تعبر عن مدى مراعاة البنك إلى مصادر نشاطه الأساسية فكانت تتراوح بين 12-16% وهو مؤشر جيد حسب تعليمة بنك الجزائر فيما يخص هذا الصدد(5%).

وأخيرا نسبة تغطية القروض التي لم تكن في أحسن نسبها بالنسبة لبنك بي ان بي باريبا أقل من 12% لتنامي التعامل مع القروض الموجهة للمؤسسات. أما بنك سوسييتي جنرال فقد عرفت النسبة استقرارا خلال سنتي 2014 و2015 مع تسجيل تذبذب طفيف سنة 2016 بسبب توسع البنك في نشاطاته التمويلية لقطاع الأفراد، فعلى البنك ضبط حالة التوسع الكبير

على حساب الأموال الخاصة الأساسية، إلا أن الوضع لا يستدعي قلقا كبيرا. أما بنك الخليج فكانت النسبة في تحسن خلال سنوات الدراسة مما يؤكد أن هذا البنك يتحكم في نشاطاته التمويلية محافظا على نسبة مستقرة.

وعليه نلاحظ مما تقدم بأن بنك بي ان نبي باريبا كانت مؤشرات كفاية رأس المال بالنسبة لنسبة تغطية القروض ونسبة تغطية مجموع الأصول لا تتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة، وسجلت نسبة تغطية الودائع أحسن مستوياتها خلال سنوات الدراسة. أما بنكي سوسيتي جنرال وبنك الخليج فكانت مؤشرات كفاية رأس المال بالنسبة لنسبة تغطية الودائع ونسبة تغطية القروض ونسبة تغطية مجموع الأصول تتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة.

2-1-2 حساب مؤشر السيولة للبنوك الخاصة:

الجدول رقم (3): مؤشرات السيولة للبنوكGBA , BNP, SGA.

السنة / المؤشر%	SGA			BNP			GBA		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016
نسبة السيولة	179,43	182,60	178,62	174.67	181.03	171	178,33	178,39	173,40
نسبة الرصيد النقدي	39,40	22,54	30,20	25.5	34.70	40.31	79,20	66,97	42,11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

ويمكن التعبير عن الجداول السابقة في الأشكال البيانية التالية للتوضيح أكثر وتسهيل عملية المقارنة:

الشكل رقم(4): مؤشرات السيولة لبنك SGA.

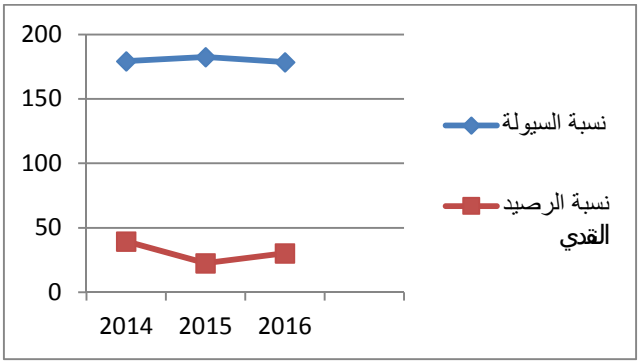

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

الشكل رقم(5): مؤشرات السيولة لبنك BNP paribas.

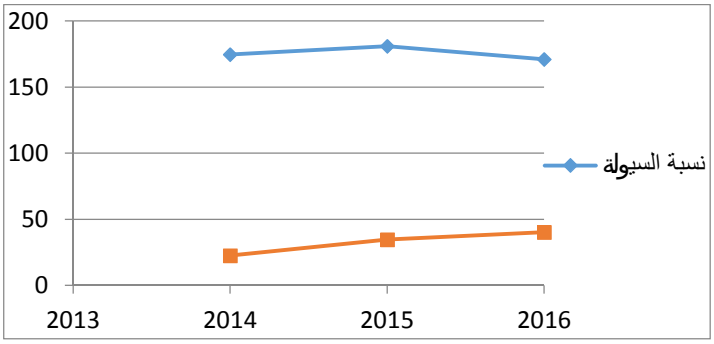

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

الشكل رقم(6): مؤشرات السيولة لبنك GBA.

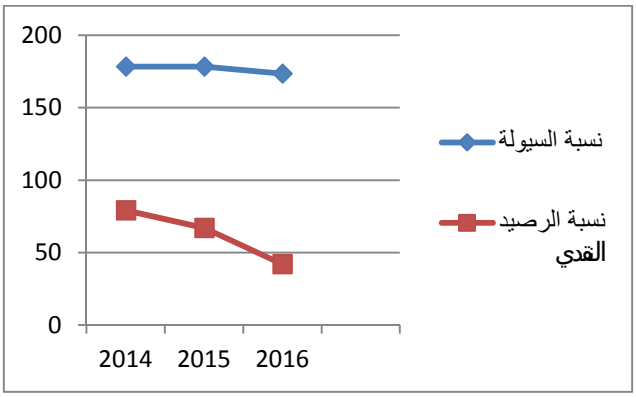

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

انحصرت نسبة الرصيد النقدي لدى البنك بي ان بي باريبا بين 25-40% خلال فترة الدراسة بمعنى أنها في مستوى مرضي ليس هنالك مبالغة في السيولة أي خطر التجميد ولا إجحاف أو قصور وبالتالي خطر إعسار مالي، أما نسبة السيولة فهي اكبر من الواحد الصحيح وهي النسبة المثالية المعتمدة من طرف لجنة بازل خلال السنوات الثلاث مما يؤكد أن البنك يتحكم في موارده القصيرة التي تتناسب مع أصوله المتداولة. كما عرفت نسبة الرصيد النقدي تراجعا ببنك سوسيتي جنرال من 40% إلى 30% إلا انه مستوى جيد، وسجلت نسبة السيولة قيما أكبر من الواحد، وأخيرا بنك الخليج الذي تراوحت نسبة الرصيد النقدي فيه بين 80-43% وهي جيدة، كما تراوحت نسبة السيولة بين 178,39-173,4 % مما يعني أن البنك متأنب لموارده القصيرة والمتناسبة مع أصوله المتداولة .

من خلال ما تقدم نلاحظ أن مؤشرات السيولة في البنوك الخاصة مرضية سواء تعلق الأمر بنسبة الرصيد النقدي أو نسبة السيولة.

3-1-3 حساب نسبة الملاءة للبنوك الخاصة:

الجدول رقم (4): نسبة الملاءة للبنوك BNP, SGA وGBA.

السنة / البيان	SGA			BNP paribas			GBA		
	2014	**2015**	**2016**	**2014**	**2015**	**2016**	**2014**	**2015**	**2016**
الأموال الخاصة النظامية(1)	28248405	31905805.5	33751434	12270060.5	10847833.5	10784032.5	26621573.5	25327885.5	23853728.5
الخطر المرجح (2)	12604032 3.1	16329429 9	19852248 4.5	13401975 9.4	15038286 2.6	15195912 6.6	10278979 6.95	10832123 7.55	12315069 9.15
نسبة الملاءة (1)/(2)	22.41%	19.53 %	17%	9.15%	7.21%	7.09%	25.9%	23.38 %	19.36%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

ويمكن التعبير عن الجداول السابقة في الأشكال البيانية التالية للتوضيح أكثر وتسهيل عملية المقارنة:

الشكل رقم (7): نسبة الملاءة للبنوكBNP, SGA وGBA.

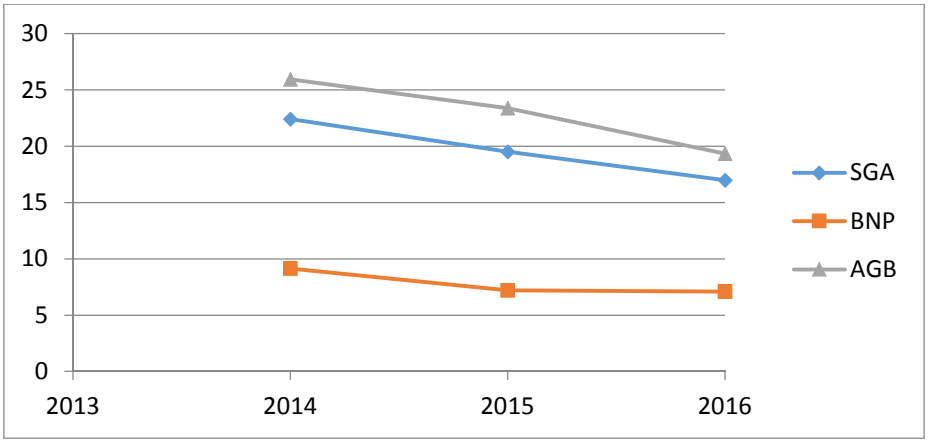

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

كما أن اللائحة رقم 01-14 بتاريخ 16 فبراير 2014[xi] بشأن معدلات الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، تطلب من البنوك والمؤسسات المالية نسبة ملاءة لا تقل عن 9.5% من جهة إجمالي الأموال الخاصة النظامية، ومن ناحية أخرى يتم حساب مجموع مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق المرجحة ومقدار مخاطر التشغيل والسوق المرجحة بضرب 12.5 متطلبات رأس المال تحت هذه المخاطر[xii]. وبالتالي يجب أن تغطي الأموال الأساسية الخاصة المخاطر الائتمانية والتشغيلية والسوقية بنسبة لا تقل عن 7%. إضافة إلى أن الأموال الخاصة الأساسية لابد أن تغطي على الأقل 2,5 %من المخاطر المرجحة.

نلاحظ من خلال الأشكال أن كل من بنك سوسيتي جنرال وبنك الخليج الجزائر قد استوفت معيار نسبة الملاءة وفق معيار بازل 3 والبالغة 10,5% بل أنها سجلت نسبا أكبر من 12% باستثناء بنك بي أن بي باريبا اين تدهورت النسبة من 9.15 إلى 7.09 بسبب تنامي القروض للعملاء من جهة وانخفاض الأموال الخاصة التحوطية من جهة أخرى وقد أكد البنك أنه سيحترم نسبة7% فقط إلى أن يتمكن من رفعها الى10% سنة 2019 على أساس أنه سيستمر في توزيع ثلثي الأرباح على الاحتياطي مع توزيع الثلث المتبقي. مما يدل على أن البنوك محل الدراسة تتصف بالمؤسسات البنكية المعتدلة في منح الائتمان وتحقيق فرص الاستثمار السليم.

4-1-3 حساب نسبة الرافعة المالية:

الجدول رقم (5): نسبة الرافعة المالية للبنوكGBA , BNP, SGA.

السنة / المؤشر	SGA			BNP paribas			GBA		
	2014	2015	2016	2014	2015	2016	2014	2015	2016
نسبة الرافعة المالية (%)	10,68	13,26	12,79	10.22	10.88	11.49	10	11,7	12,5

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

ويمكن التعبير عن الجداول السابقة في الأشكال البيانية التالية للتوضيح أكثر وتسهيل عملية المقارنة:

الشكل رقم (8): نسبة الرافعة المالية للبنوكGBA , BNP, SGA.

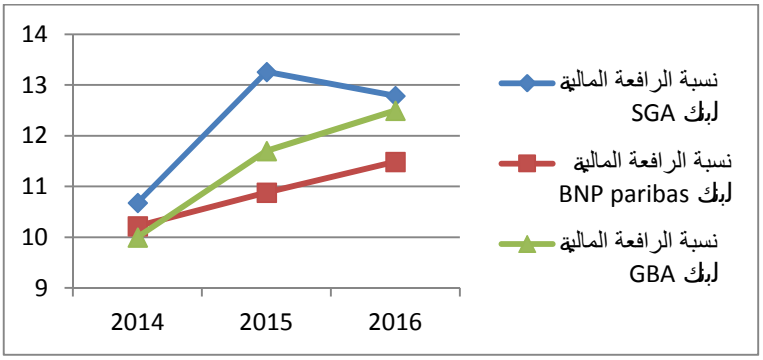

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات المذكورة على مواقعها الالكترونية الرسمية.

نلاحظ أن كل البنوك الخاصة تحترم وتلتزم بالنسبة المحددة وفق مقررات بازل 3 والتي تفوق 3%.

الخلاصة والنتائج المتوصل إليها:

بفضل العولمة استفادت البنوك الجزائرية من عمل لجنة بازل لإصدار معايير احترازية وتطبيقها على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من خلال السلطات النقدية الجزائرية ومجلس النقد والقرض، وبالتالي تم اعتماد اتفاق بازل1 من قبل بنك الجزائر نهاية 1990 عن طريق تفعيل قانون 10-90 للنقد والقرض برأس مال أدنى 30 مليون دج والذي يحدد مقدار الائتمان الممنوح من قبل البنك وفق أمواله الخاصة وسيولة اكبر أو تساوي50%. إن إصدار بنك الجزائر للامر01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014 هو متوافق مع بازل 2 فيما يتعلق بإدراج المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومع بازل 3 فيما يتعلق بزيادة نسبة الملاءة إذ تستجيب البنوك العمومية لنسبة ملاءة تقدر ب14% والبنوك الخاصة بنسبة 20% بالإضافة إلى الالتزام بنسب سيولة قصيرة الأجل دون الاحتفاظ بنسب السيولة طويلة الأجل مع الالتزام بنسبة الرافعة المالية كما تنص عليها بازل3. وهذا ما أكدته المؤشرات المحسوبة للبنوك العمومية والخاصة محل الدراسة إذ تلتزم هذه البنوك بالقواعد الاحترازية وتحترمها إلى حد كبير من حيث مؤشرات كفاية رأس المال ونسب السيولة وفق بازل1 و2 ومن حيث نسبة الملاءة ونسبة الرافعة المالية وفق بازل3، هذا ما يتطلب إصدار تعليمات تفصيلية توضح طريقة تطبيق هذه الاتفاقية تفصيلا لا جملة من قبل بنك الجزائر وفترة التطبيق التي يجب أن تكون قصيرة ودقيقة.

الهوامش والمراجع:

financière, spéculation et crises bancaires, la Dominique plihon, libéralisation [i] Louis Miotti& Doc française, économie internationale, 2001/1, n°85, p3.

[ii] La Banque d'Algérie, articles 03, 04, 05, 06, 09, 11 de l'instruction n° 94-74 du novembre 1994, relative à la fixation des règles prudentielles de gestion des banques et des établissements financiers, disponible sur le site : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist10_5.htm, consulté le 25/0 9/2013.

[iii] La Banque d'Algérie, Règlements Banque d'Algérie 1995, articles 02, 03 du règlement n°95-04 du 20 avril 1995 modifiant et complétant le règlement n°91-09 du 14 aout 1991 fixant les règles prudentielles de gestion des banques et établissements financiers, disponible dans le site http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist4.htm, consulté le 27/0 9/2013.

[iv] Article 05 du règlement n° 03-02 du 14/11/2002, sur le contrôle interne des banques et des institutions financières, journal officiel n° 84, 18 Décembre 2002, p 21, disponible sur le site : http://www.joradp.dz/HFR/Index.htm, consulté le 27/0 9/2013.

[v] Articles 01 et 03 du règlement n °11-04 du 24 mai 2011 portant identification, mesure, gestion et contrôle du risque de liquidité, disponible sur le site: http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist011.htm, consulté le 29/0 9/2013.

[vi] Règlements banque d'Algérie 2014, articles 02, 03, 04 et 05 du règlement n°14-01 du 16 février 2014 portant coefficients de solvabilité applicables aux banques et établissements financiers, disponible sur le site : http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm, consulté le 30/0 9/2013.

المادة 2الفقرة أ، التعليمة رقم 08–04 المؤرخ في 23 ديسمبر 2008 يتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية. [vii]

[viii] المادة 71 من الأمر 03–11 المؤرخ في 23 2003 المتعلق بالنقد والقرض: لا يمكن للمؤسسات المالية تلقي الأموال من العموم، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف عملائها، وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى.

[ix] عباس بوهرة، عبد اللطيف مصيطفي، تحليل مؤشرات السلامة المصرفية في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد7، ديسمبر 2017، ص112.

[x] للمزيد من المعلومات انظر: محمد بن بوزيان، بن حدو فؤاد، عبد الحق بن عمر، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وأفاق تطبيق مقررات بازل3، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي–النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الدوحة، قطر، ديسمبر، 2011، ص ص32–37.

[xi] Banque Algérie, règlement n=14-01 du 16 février 2014 portant coefficients de solvabilité applicable aux banques et établissements financiers, journal officiel n°56, correspondant au 25 septembre 2014.

[xii] Règlement banque d'Algérie 2014, articles2, 3, 4 et5 du règlement n°14-01 du 16 février 2014 portant coefficients de solvabilité applicables aux banque et établissements financiers, http://www.bank-of-algeria.dz/html/legist014.htm.

تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

The Impact of Manufacturing Industries on Economic Growth in The Kingdom of Saudi Arabia

ريم سعيد غرم الله الغامدي

باحثة في الشؤون الاقتصادية والإدارية، جامعة الملك عبد العزيز: جدة- المملكة العربية السعودية.

reem.abd2020@hotmail.com

الملـــخـص:

هدفت الدراســة إلى محاولة قياس وتحليل اثر الصــناعات التحويلية على النمو الاقتصــادي للمملكة العربية الســعودية, والتعرف على مفهوم الصــناعة التحويلية وأهميتها وطبيعتها ومحاولة تحليل حجم نمو الصــناعات التحويلية ومســاهمتها في النمو الاقتصــادي, واســتخدمت الباحثة نموذج الانحدار الذاتي للمتجة (VAR) واختبار جذر الوحدة واختبار التكامل المشــترك واختبار العلاقة السببيةواختبار تحليل التباين,لتوضيح العلاقة الحقيقية بين معدل النمو الاقتصــادي ومعدل الناتج المحلي للصــناعات التحويلية, ومعدل الصــادرات النفطية, ومعدل القروض الصــناعية ومعدل صــادرات الصــناعات التحويلية, وتوصــلت الدراســة إلى وجود تأثير ســلبي للصــناعات التحويلية والصــادرات النفطية على النمو الاقتصــادي في الأجل الطويل رغم تأثيرهم الإيجابي في المدى القصــير,ووجود علاقة طردية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي وعلاقة عكسية للقروض الصــناعية والصــادرات الصــناعية على النمو الاقتصــادي, وفي نهاية الدراسة توصلت الباحثة الى عدة توصيات منها على متخذ القرار الاهتمامبالصــناعات التحويليةوالصــادرات النفطية مع الاخذ في الحســبان توقعات مخاطر أســواق النفط العالمية وأسعار الواردات على المدي البعيد.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي, الصناعات التحويلية, السعودية.

ABSTRACT:

The study aimed to measure and analyze the impact of manufacturing industries on the economics growth in the Kingdom of Saudi Arabia, and to identify the concept of manufacturing industry and its importance, nature and attempt to analyze the size of the growth of the manufacturing industries and their contribution to economic growth. The researcher used Vector Auto regression (VAR) model, unit root test, cointegration test, causality test and analysis of variance test to illustrate the real relationship between rate of economic growth and rate of the domestic product of the manufacturing industries, rate of oil exports, rate of industrial loans and the rate of manufacturing industries exports, the study has shown negative impact of the manufacturing industries and oil exports on the economic growth in the long run despite of its positive impact in the short run, and existence of direct relationship between oil exports and the economic growth, and inverse relationship of industrial loans and industrial exports on the economic growth. At the end of the study, the researcher suggested a number of recommendations, the most important is that the decision makers should take into account the manufacturing industries and oil exports, considering the expectations of the oil global markets risks and the import prices in the long term.

Keywords: economic growth, manufacturing, Saudi Arabia

Iel classification : L10, L50.

1-: المقدمة

الصناعة في أي بلد تحتل مكانة مميزة, وتعتبر ذات قيمة عالية في نمو وبناء الاقتصاديات في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء, ويعود ذلك لما لها من مساهمة هامة في الناتج المحلي الإجمالي. حيث تعتبر الصناعة القاعدة الأساسية لتنمية قطاعات وفروع الاقتصاد القومي مثل قطاع الزراعة لا يمكن تطوير الزراعة بدون تنمية الصناعة, لاعتماد هذا التطوير على منتجات صناعية أساسية كالمكائن والعدد والأسمدة والمبيدات ومشاريع الري, وبدون الصناعة كذلك لا يمكن تكوين وتطوير البنية التحتية للاقتصاد ولا التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية والتربوية والثقافية وغيرها(كنعان,2010).

التجربة التاريخية تؤكد الدور الفعال للصناعة في تنمية القطاعات الاقتصادية والاقتصاد القومي ككل أي خلق نمو اقتصادي متنامي ومتطور,لأنها تعتبر الركيزة الأساسية لكل تطور ونمو اقتصادي لأي بلد من بلدان العالم،فنجد الدول المتقدمة تتميز بتطورها في الصناعة لذلك نجد تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة فيها، بما فيها الزراعة والبنية التحتية وغيرها من القطاعات الاقتصادية, وذلك بسبب المستوى العالي من التطور الذي بلغته الصناعة في هذه الدول (كنعان,2010) .

تشهد التنمية الصناعية في المملكة العربية السعودية تقدما ملحوظا, ويتمثل ذلك بصورة أساسية في التطور الذي شهدته الاستثمارات الصناعية, وعلى وجه الخصوص في مجال الصناعة التحويلية فقد شهد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للصناعة التحويلية في المملكة ارتفاعا من 37,635 مليون ريال عام 1990 إلى 311,959مليون ريال عام 2016,أي أنه قد تضاعف بحدود 8.23 مرة, وبمتوسط نمو سنوي يبلغ 30.48%، وهو من أعلى معدلات النمو بين القطاعات الاقتصادية الأخرى وأكثرها استدامة (الهيئة العامة للإحصاء،2016).

المملكة العربية السعودية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية في الصناعات الوطنية خلال السنوات الأخيرة الماضية، وانتعش بذلك التداول الخارجي مما احدث تحولات جوهريه في هيكل الصادرات والواردات (خطة التنمية التاسعة، 2009). ونظرا لأهمية القطاع الصناعي لأي دولة فإن المملكة العربية السعودية تسعى لتحفيز ودعم قطاع الصناعة بشكل كبير, ومن اللافت للنظر الارتفاع الكبير في قيمة الصادرات الصناعية عام 2005م مع انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية ويعود هذا إلى ارتفاع في الصناعات التحويلية بنسبة 21% (الهيئة العامة للإحصاء، 2015).

وفي ظل رؤية 2030 فإن المملكة العربية السعودية مقبلة على عهد جديد يقوم على التنمية الصناعية المتنوعة لتحقيق التحول التاريخي لاقتصاد مزدهر.

1-2: مشكلة الدراسة

تسعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة جذب الاستثمار وتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل الاعتماد على النفط, وذلك من خلال الصناعات التحويلية كأحد الموارد الهامة , حيث يعاني الاقتصاد السعودي من مشكلة الاعتماد على النفط, وتراجع مؤشرات نمو الاقتصاد غير النفطي.

تكمن مشكلة الدراسة من خلال محاولة الباحثة الجادة للإجابة على التساؤل الرئيسي:

ما هو تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ؟

ويتفرع من التساؤل الرئيسي, عدد من التساؤلات الثانوية, أهمها الآتي:

1- ما هي أبرز مراحل التطور في الاقتصاد السعودي؟
2- ما حجم مساهمة الصناعات التحويلية في الاقتصاد السعودي؟
3- هل يمكن اعتبار الاستثمار في الصناعات التحويلية محدد رئيسي لنمو الاقتصاد غير النفطي؟
4- ما هي أبرز التحديات التي تواجه رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وخصوصا في الاهتمام بالصناعات التحويلية ونمو أنشطة الاقتصاد غير النفطي؟

1-3: فرضيات الدراسة

استنادا للتساؤلات الدراسة, وبناء على النظريات الاقتصادية ونتائج الدراسات السابقة وواقع اقتصاد المملكة العربية السعودية, يمكن صياغة فرضيات كما يلي :

1- يوجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الصناعات التحويلية ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
2- يوجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الصادرات النفطية ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
3- يوجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين معدل نمو القروض الصناعية ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
4- يوجد علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية ومعدل النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

1-4: أهمية الدراسة

تلعب الصناعات التحويلية دور كبير في عملية النمو الاقتصادي, حيث تساهم في رفع الناتج المحلي وتعتبر ذات أهمية بالغة في التطور الاقتصادي للأمم، لكونها تساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع, وتعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة في المملكة العربية السعودية. وتكمن أهمية الدراسة في الأهمية الاقتصادية والتنموية للصناعة التحويلية لما لها من دور في توفير مواد تعتبر أولية بالنسبة لصناعات تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية (شمعون, 2017).

تحقيقا لهدف رؤية 2030 في الاهتمام بالنمو الاقتصادي لذلك فإن دراسة العلاقة الاقتصادية بين الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي تعتبر من الدراسات والبحوث الهامة على صعيد المملكة العربية السعودية حيث ان الدراسة الحالية نطاق تطبيقها على المملكة العربية السعودية بينما الدراسات السابقة تناولت عدة دول من الوطن العربي كما تتميز هذه الدراسة بحداثة الفترة الزمنية ويمكن إبراز أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1- تمثل الصناعة التحويلية إحدى أهم الأنشطة الاقتصادية المولدة للدخل وأهمها في تحفيز النمو الاقتصادي والمساهمة في علاج المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الدول وأهمها البلدان النامية.
2- تتبلور الأهمية الرئيسية للدراسة في تقييم الأثر الاقتصادي والتنموي للصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية.

1-5: أهداف الدراسة

إن الهدف الرئيسي في هذه الدراسة محاولة قياس وتحليل اثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990- 2016, يمكن إبراز أهم تلك الأهداف بالنقاط التالية:

1- التعرف على مفهوم الصناعة التحويلية وأهميتها وطبيعتها .
2- التعرف على حجم نمو الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية ومساهمتها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية.
3- التعرف على حجم تطور الصادرات وإيرادات الصناعات التحويلية وعدد المشتغلين في المملكة العربية السعودية باستخدام أسلوب وصفي تحليلي.

2-1: خصائص وتطور الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية

تمثل الصناعة في المملكة العربية السعودية أحد الخيارات المتاحة لاستثمار إيرادات النفط في قطاعات اقتصادية منتجة تحافظ على قيمة الإيرادات من جهة،وعلى توسيع القاعدة الإنتاجية من جهة أخرى، مما يقلل من اعتماد الاقتصاد السعودي على الاستيراد الخارجي ويقلل بالتالي من مخاطر التبعية الاقتصادية في مرحلة ما بعد النفط . هذا ولاشك أن تنمية قطاع الصناعة من شأنها ا لمساعدة الفاعلة على نمو قطاعات الاقتصاد الوطني.

2-3: مكونات الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية

تتكون الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية من الفروع والمكونات التالية (الغمري, 2018):

1- صناعة المواد الغذائية والمشروبات:

تشمل على صناعة المواد الغذائية والمشروبات والألبان وتعبئة المياه وحفظ وتجميد الأسماك واللحوم.

2- صناعة الملبوسات والمنسوجات والجلود:

تشمل صناعة الغزل والنسيج, وخاصة صناعة السجاد والخيام والعباءات وصناعة الأحذية والجلود وغيرها.

3-صناعة الخشب والمنتجات الخشبية:

تشمل صناعة وتشغيل الأخشاب, وصناعة الأثاث والتركيبات الخشبية والتنجيد, إلى جانب المصانع الخشبية الجاهزة.

4- صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر :

تشمل صناعة الورق والكرتون والأوعية, والورق الحساس, والصناعات المرتبطة بها.

5- صناعة الكيماويات والمنتجات البترولية المكررة وصناعة المطاط:

تشمل صناعة الكيماويات الصناعية كالغازات والأصباغ والإسفنج الصناعي والبلاستيك والصابون مستحضرات التجميل, وصناعة تكرير النفط والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية .

6- صناعة مواد البناء والخزف والزجاج:

تشمل صناعة منتجات الخزف والفخار والزجاج, والإسمنت ومصانع الطوب البلوك والجبس والأنابيب, وصناعة الحجر الطبيعي وألواح الجرانيت, والرخام الصناعي.

7- الصناعات الأساسية المعدنية:

تشمل صناعات الحديد والصلب, وصناعة سبك المعادن.

8- صناعة المنتجات المعدنية:

تشمل صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية, وصناعة الآلات والمعدات, وآلات المكاتب والمحاسبة وصناعات الأجهزة الكهربائية, والأجهزة الطبية, وصناعة معدات النقل وتدوير المعادن.

9-وصناعة أخرى لم تصنف وتشمل باقي الصناعات التي لم تندرج تحت أي صنف كصناعة الذهب والمجوهرات.

2-3: تطور نمو الصناعة التحويلية ومساهمتها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية

تركز المملكة العربية السعودية على جانب الصناعات التحويلية حيث تعتبر من أكثر الأنشطة الصناعية في إحداث تنمية اقتصادية وأسرعها في تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية.

لذلك سوف نستعرض في هذا الجزء تطور النمو في قطاع الصناعات التحويلية خلال فترة الدراسة بالاعتماد على البيانات الصادر من مؤسسة النقد العربي السعودي.

يتضح من الشكل(1) أن الصناعات التحويلية شهدت نمواً ملحوظا حيث حقق الناتج المحلي للصناعات التحويلية نمواً مطرداً, حيث ارتفع من 37,635 مليون ريال عام 1990 إلى 311,959 مليون ريال عام 2016, أي أنه قد تضاعف بحدود 8.23 مرة وبمتوسط نمو سنوي يبلغ 30.48% ويعود ذلك النمو في الصناعات التحويلية إلى ما تمتلكه المملكة العربية السعودية من ثروات استراتيجيه وأهمها النفط, إضافة إلى دعم الحكومة للاستثمارات في القطاعات الصناعية المتنوعة, وعلى رأسها صناعة البتر وكيماويات والنفط والصناعات المرتبطة بها (مؤسسة النقد العربي السعودي, 2017).

الشكل (1): تطور الناتج المحلي للصناعة التحويلية في المملكة

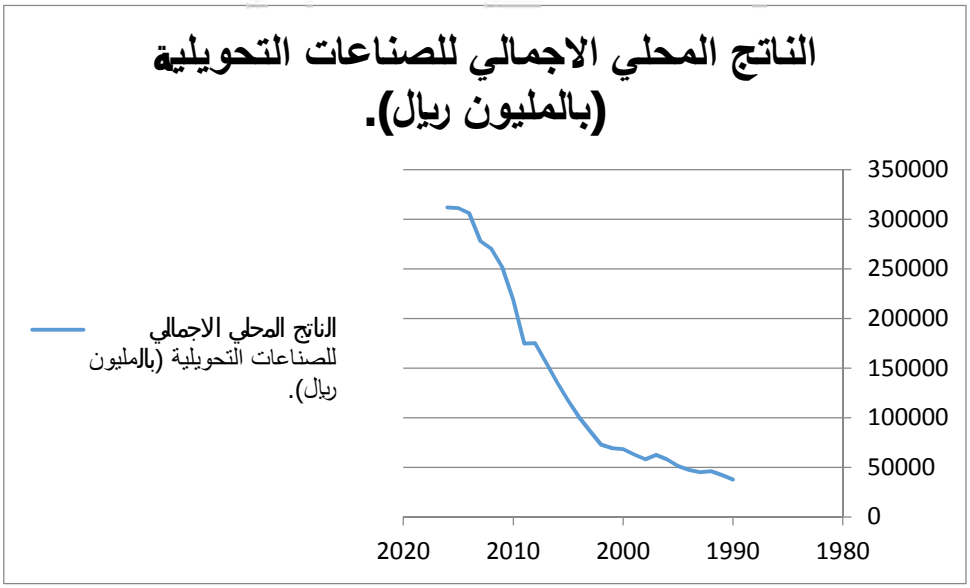

(المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي)

الشكل (2): العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية وإجمالي الناتج المحلي السعودي.

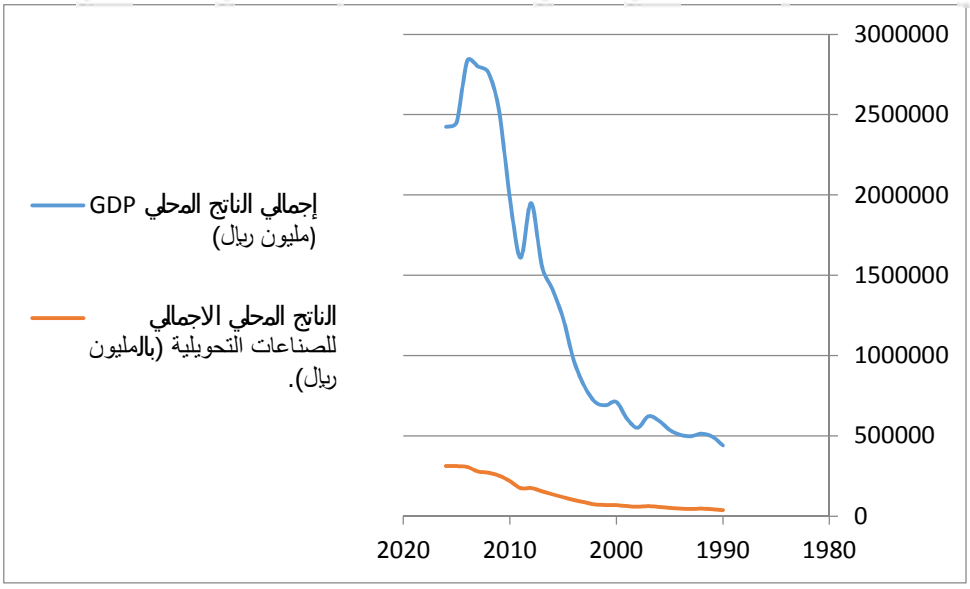

(المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي)

من خلال الشكل (2) يتضح وجود علاقة قوية بين إجمالي ناتج الصناعات التحويلية والناتج الإجمالي في المملكة, وهذا يتفق مع النظريات الاقتصادية, حيث يساهم النمو في الصناعة التحويلية إلى ترك أثار إيجابية على الاقتصاد ككل, وذلك من خلال زيادة مطردة في الناتج الإجمالي.

خلال الفترة 1990- 2016 نما الناتج الإجمالي المحلي في المملكة العربية السعودية بحدود 5.5مرة, حيث ارتفع الناتج الإجمالي المحلي من 440,525 مليون ريال عام 1990 إلى2,424,144 مليون ريال عام 2016, ولكن خلال الفترة شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبات ملحوظة ويعود ذلك لتأثره بالمتغيرات الاقتصادية العالمية وأهمها انعكاسات الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتذبذب المستمر في أسعار النفط خصوصا في العام 2014.

شهدت الأعوام (1993, 1999, 2001, 2002, 2009) معدلات نمو سالبة, ويعود ذلك لعدة أسباب وهي تراجع أسعار النفط, والاضطرابات بسبب حرب الخليج, واندلاع الأزمة المالية العالمية, ورغم تلك المعدلات السلبية, إلا أن الناتج قد شهد نمو بلغ بالمتوسط 3.97% خلال الفترة 1990- 2016(مؤسسة النقد العربي السعودي, 2017).

واما الناتج المحلي للصناعات التحويلية خلال الفترة 1990-2016تضاعف بحدود 8.23 مرة ففي العام 1990 بلغ الناتج المحلي للصناعات التحويلية نحو 37,635 مليون ريال, ووصل إلى 311,959 مليون ريال عام 2016(مؤسسة النقد العربي السعودي, 2017).

الشكل (3): إجمالي عدد المشتغلين والإيرادات الخاصة بنشاط الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية لعام 2016

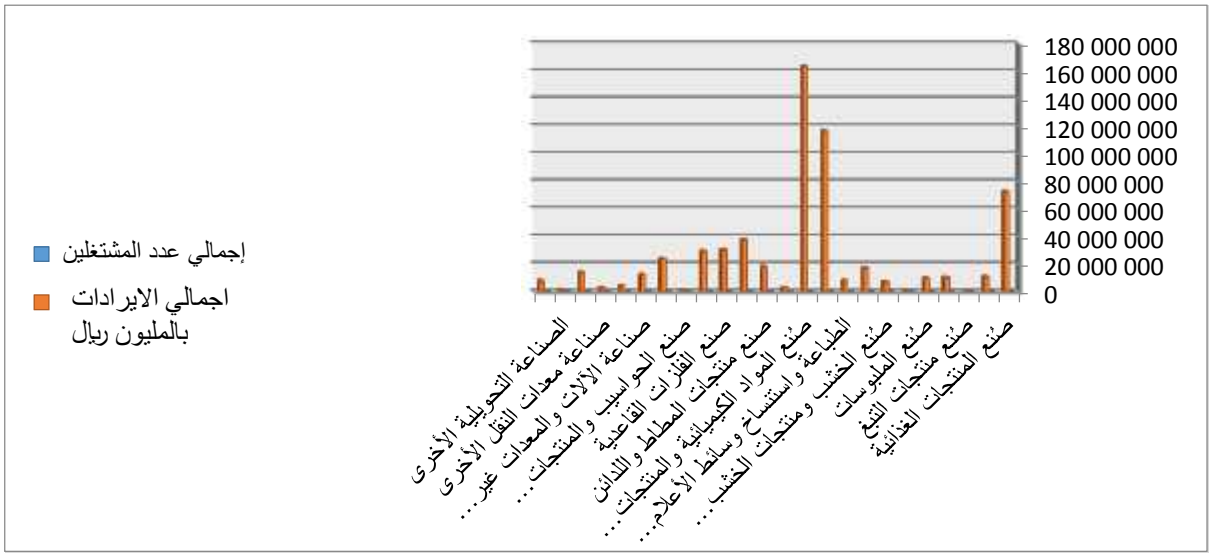

(المصدر: الهيئة العامة للإحصاء)

من خلال الشكل (3) يتضح أن أكثر الصناعات التحويلية التي تستحوذ على أكبر عدد للمشتغلين عام 2016 هي كالتالي: صناعة منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات والمعدات, حيث بلغ عدد المشتغلين نحو 138,581 عامل, ويشكلون ما نسبته 14.17%, ويلي صناعة المعادن من حيث الأهمية في التشغيل صناعة منتجات المعادن اللا فلزية الأخرى, حيث بلغ عدد المشتغلين 133.804عامل, ويشكلون نحو 13.68%, وجاءت صناعة التبغ بأقل صناعة في عدد العاملين حيث بلغ عدد عمال التبغ نحو 225 عامل.

بينما تعتبر صناعات المواد الكيميائية والمنتجات الكيميائية الأكثر أهمية في حصة الإيرادات الكلية حيث بلغت إيرادات هذه الصناعة نحو 163,316,595مليون ريال, وشكل تلك النسبة 26.85% وتعتبر صناعة التبغ في المملكة العربية السعودية الصناعة الأقل من حيث إيرادات الصناعات التحويلية, حيث بلغت في العام 2016 ما قيمته 27,780 ألف ريال (الهيئة العامة للإحصاء, 2017).

الشكل (4): إجمالي صادرات الصناعات التحويلية للمملكة

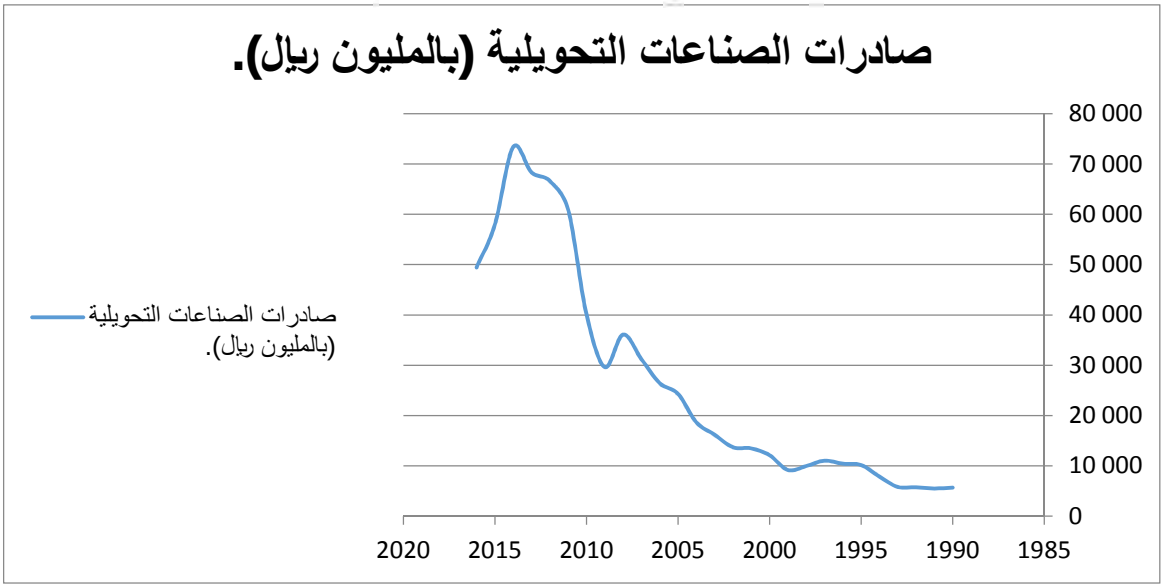

(المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي)

يتضح من الشكل (4) ارتباط صادرات الصناعة التحويلية بمتغيرات الاقتصاد العالمي, حيث تعتبر الأكثر تأثرا بفعل بعض الأزمات العالمية, ففي العام 1998 تراجع إجمالي صادرات الصناعات التحويلية بحدود 0.09% عن العام 1997, حيث بلغ إجمالي صادرات الصناعات التحويلية عام 1998 ما قيمته 9,961 مليون ريال, بينما بلغت القيمة لعام 1997 نحو 11,036مليون ريال, ويعود ذلك لوجود معاناة الاقتصاد العالمي من أزمة الركود وانخفاض أسعار النفط على أثر أزمة جنوب شرق أسيا, وفي العام 2009 تراجعت حصيلة صادرات الصناعات التحويلية, حيث بلغت 36,102 مليون ريال بينما بلغت في العام 2008 نحو 29,628, أي تراجعت في العام 2009 بنسبة 17.19% وهي نسبة عالية جدا, ويعزو سبب التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي ألقت بظلالها على الأسواق والتجارة الخارجية, وفي العام 2015 تراجعت حصيلة

صادرات الصناعات التحويلية بنسبة 21% ويعود ذلك لأزمة النفط في أواخر العام 2014, حيث بلغت حصيلة صادرات الصناعات التحويلية في المملكة عام 2015 نحو 57,951 بعدما بلغت 73,370 مليون ريال عام 2014 (الهيئة العامة للإحصاء, 2017).

2-4: الدراسات السابقة

هفت دراسة شمعون (2017) إلى قياس أثر النمو في قطاع الصناعات التحويلية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1983-2015, ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على طريقة التكامل المشترك لجوهانسن ونموذج تصحيح الخطأ وذلك لتحديد وقياس العلاقة بين المتغيرين في الأجلين الطويل والقصير, وقد أكدت النتائج باستخدام اختبار الأثر Trace test واختبار القيم المميزة العظمى Maximum eigenvalues test على وجود التكامل المشترك بين النمو في قطاع الصناعات التحويلية وبين التغير الذي يحدث في معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة, كما أكدت نتائج الاختبارات على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات.

هدفت دراسة بوهيدل(2016) إلى قياس أهمية الصناعات التحويلية للاقتصاد الجزائر خلال الفترة2005-2014, وذلك من خلال قياس مساهمتها في الناتج الخام الوطني بالإضافة الى مقارنة معدلات النمو المحققة داخل هذه الصناعة مع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بغرض الوقوف على حجم واتجاه تأثيرها في الاقتصاد الوطني .

هدفت دراسة Siddiqi andKhan (2011) إلى قياس تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الباكستان خلال الفترة 1964- 2008, وتم الاعتماد على الأسلوب البحثي القياسي من خلال بناء نموذج انحدار خطي متعدد, وذلك بهدف قياس العلاقة بين الصناعات التحويلية والتنمية الاقتصادية في الباكستان, وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الباكستان.

هدفت دراسة حماد (2009) إلى قياس أثر الصناعة التحويلية على النمو الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية, حيث تناولت الدراسة مفهوم الصناعة التحويلية وتطورها في سوريا وأهم التحديات التي تواجه نموها, وخلصت الدراسة إلى أن الصناعة التحويلية السورية قد تأثرت بنسبة 20 % بسبب الأزمة المالية العالمية عام 2008.

هدفت دراسة Al AWAD (2010) إلى التعرف على دور التصنيع والعملية التحويلية في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي, وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية للصناعات التحويلية في نمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي, وأنه إحدى مصادر تنويع الدخل وزيادة الناتج غير النفطي.

2-4: نموذج الدراسة

الحدود المكانية: تمت الدراسة على اقتصاد المملكة العربية السعودية.

الحدود الزمنية : تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية من عام 1990م إلى عام 2016 م لأهميتها بالنسبة للاقتصاد السعودي, حيث تتوفر تلك السلسلة بشكل كامل, وحاولت الباحثة زيادة حجم العينة لكن بعض المتغيرات غير متوفرة لسنوات تسبق العام 1990 م .

الحدود الموضوعية: تأثير الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

3-1: توصيف نموذج الدراسة

نستخدم لتوصيف نموذج الدراسة النموذجالقياسي لمتغيرات الدراسة، حيث يتضمن النموذج قياس أثر الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وبافتراض أن الصناعة التحويلية تؤثر إيجابا على النمو

الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، ومن أجل قياس هذه العلاقة بين متغيرات الدراسة تفترض الدراسة أن الدالة هي:

$$GDP_{n,t} = F(NI, OX, IC, IX)_{n,t}$$

نموذج الدراسه:

$$GDP = \beta_0 + \beta_1 NI + \beta_2 OX + \beta_3 IC + \beta_4 IX + U$$

يمكن توضيح متغيرات الدراسة كما يلي :

GDP: معدل النمو الاقتصادي.

NI: معدل نمو الصناعات التحويلية.

OX: معدل نمو الصادرات النفطية.

IC: معدل نمو القروض الصناعية.

IX: معدل نمو الصادرات الصناعية التحويلية.

$\beta 4، \beta 3، \beta 2، B1$: معلمات النموذج.

U:المتغير العشوائي.

اتبعت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للمتجه Vector Auto- Regression (VAR) باعتباره مناسبا في مثل هذه الحالات عندما تكون السلسلة الزمنية اقل من 30 سنة وتقدير معادلة الأجل القصير والأجل الطويل بناء على درجة سكون المتغيرات, اختبار جذر الوحدة يفحص خواص السلاسل الزمنية ومدى استقرارها, اختبار التكامل المشترك الذي يوضح مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات والعلاقة السببية من أجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة حيث يظهر اتجاه السببية هل كان أحاديا أم تبادليا واختبار تحليل التباين يبين التقلبات للمتغيرات كل عشر سنين.

3-2: تحليل نتائج

اختبار سكون السلاسل الزمنية

فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل النمو الاقتصادي (GDP) ومعدل نمو الصناعات التحويلية (IN)، معدل نمو الصادرات النفطية(OX) ، معدل نمو القروض الصناعية (IC) ومعدل نمو الصادرات الصناعية (IX)والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة كل متغير على حدا، واختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة يتطلب اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية الصفرية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية" Probability "،فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية ADF لأكبر من القيمة الجدولية لها مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبار جذر الوحدة (unit root test) عن طريق اختبار ديكي فولر المطور وتوصلت إلى النتائج الموضحة في الجدول رقم (1).

على ضوء نتائج الاختبار نلاحظ من الجداول (1) معنوية المعلمة المقدرة في المستوى (Level) بالنسبة لكل المتغيرات حسب نتائج ديكي – فولر مما يدل على أن كل متغيرات النموذج ساكنة في المستوى لأننا أخذنا بتحويل صيغة المتغيرات الي معدلات نمو الأمر الذي تختفي معه مشكلة عدم استقرار السلاسل الزمنية .

جدول (1) توضيح معنوية المعلمات المقدرة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	القيمة
متغير معدل النمو الاقتصادي(GDP)	0.0030 اقل من 0.05
متغير معدل نمو الصناعات التحويلية(NI)	0.0039 اقل من 0.05
متغير معدل نمو الصادرات النفطية(OX)	0.0000 اقل من 0.05
متغير معدل نمو القروض الصناعية(IC)	0.0003 اقل من 0.05
متغير معدل نمو الصادرات الصناعية (IX)	0.0070 اقل من 0.05

نموذج الانحدار الذاتي(Vector Auto Regressive) (VAR)

هنا سنوضح العلاقة بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع ومعدل نمو الصناعات التحويلية ، معدل نمو الصادرات النفطية، معدل نمو القروض الصناعية ومعدل نمو الصادرات الصناعية كمتغيرات مستقلة ، حيث ان63% من التغير في النمو الاقتصادي تم تفسيره بواسطة النمو الاقتصادي نفسه حيث تشير قيم معاملات النموذج في المدى البعيد إلى أن اكبر محدد للنمو الاقتصادي هو الصناعات التحويلية (-0.48)، وبما إن إشارة هذه المعامل سالبة فان زيادة معدل الصناعات التحويلية تؤدي إلى تقليص معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كما ان الصادرات البترولية في الأجل الطويل تؤثر جوهريا وسلبا على النمو الاقتصادي (-0.34) على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

هذه النتيجة تشير إلى أن الصناعات التحويلية والصادرات النفطية لا يؤثران ايجابيا في زيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في المدى البعيد، على الرغم من إنهما يحتلان الصدارة في زيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير، ويعزى ذلك إلى أن للنفط مخاطر كبيرة كما هو الحال في هذه العقود وسيكون في المدى البعيد بسبب العلاقات الدولية غير المتوازنة، واغلب هذه المخاطر تكمن في الأسعار العالمية، وربما ينعكس ذلك سلبا على قطاع الصناعات التحويلية مستقبلا وذلك نظرا لارتباطه الوثيق بالواردات التي تحتاج هي الأخرى للنقد الأجنبي، ومع ارتفاع تكلفتها عالميا في الوقت الحالي ومن المتوقع كذلك ارتفاع تكاليف الواردات مستقبلا وذلك بسبب عدم توازن السوق العالمي من حيث العرض والطلب، وبالتالي يجب على صناع القرار العمل على تطوير قطاع الصناعات التحويلية لما له من دور كبير في تنويع الصادرات السعودية وعدم الاعتماد كثيرا على النفط في الحصول على العملات الأجنبية مستقبلا مما ينسجم مع توجهات ورؤية المملكة 2030.كما يجب الاهتمام أكثر بالاستثمار في رأس المال البشري لأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في الأجل القصير والأجل الطويل.

أما في الأجل القصير فتشير نتائج اختبار إلية تصحيح الخطأ للنموذج القياسي إلى وجود علاقة طردية بين التغير في معدل النمو الاقتصادي ومعدل الصادرات النفطية (3.74) مما يوضح أن الصادرات النفطية لها تأثير إيجابي كبير وجوهري في الأجل القصير على النمو الاقتصادي.

كما أن زيادة معدلات نمو الصناعات التحويلية في الأجل القصير تؤثر إيجابا وجوهريا على النمو الاقتصادي (2.04) . من جانب أخر نلاحظ أن القروض الصناعية والصادرات الصناعية تؤثران سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير (-1.69 و-0.45 على التوالي).

وبفترة إبطاء واحدة على التوالي تؤثر القروض الصناعية والصادرات الصناعية سلبا على النمو الاقتصادي في الأجل القصير بالمملكة (1.85- و 0.45-) ، ويعزى ذلك الى ان الاستثمار في القطاع الصناعي يحتاج فترة زمنية طويلة ليظهر أثره على النمو الاقتصادي.

2-4: اختبار التكامل المشترك (Cointegration Test)

من الجدول (2) أدناه يتضح أن قيم λ أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية العدمية H0ونقبل الفرضية البديلة H1 والدالة على وجود تكامل مشترك حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو r =4 عند مستوى معنوية 5 %، مما يدل على وجود علاقات توازنية طويلة الأجل.

جدول (2) لتوضيح أن قيم أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5 %

Critical Value	Eigenvalue
69.81889	0.901853
47.85613	0.747645
29.79707	0.635862
15.49471	0.449917
3.841466	0.173685

2-5: اختبار اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات النموذج

سبق وأن تحصلنا على نتيجة مهمة في أعلاه والتي تشير إلى أنه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، وبالتالي يمكننا أن نناقش نتائج هذه العلاقة السببية لمعرفة ما الذي يتسبب في زيادة الآخر.

سنحاول في هذه الحالة اختبار اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات التفسيرية ومعدل النمو الاقتصادي، وهذا باستعمال طريقة غرانجر (Granger) .

من خلال مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة مع قيمتها الجدولية لكل الفرضيات العدمية ،تبين أنه توجد علاقة سببية واحدة بين متغيرات النموذج في الاتجاه التالي: نمو الصناعات التحويلية يسبب النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن النمو الاقتصادي لا يسبب نمو الصناعات التحويلية أي لا يحدث العكس بمعنى انه لا توجد علاقة سببية متبادلة .

2-6: اختبار تحليل التباين (Variance Decomposition)

يتضح أنه عند إجراء اختبار تحليل مكونات تباين الأخطاء يتبين أن التقلبات الظرفية للمتغيرات في المدى القصير تتعلق بصدمات المتغيرات نفسها بنسبة كبيرة جدا بالنسبة لكل متغيرات النموذج في الأجل القصير والمتوسط والطويل حسب طول فترة الإبطاء البالغة في مجملها 26 سنة.

تشير نتائج تحليل مكونات التباين،إلى أن متغير معدل النمو الاقتصادي يفسر(100%)من خطأ التنبؤ في تباين حجم المتغير نفسه في المدة الأولى، لتعود هذه القيمة لتنخفض إلى (77%) بعد عشر مدد زمنية، مما يعني أن متغير النمو

الاقتصادي يؤثر ويتأثر بنفسه بشكل واضح وكبير من بداية المدة حتى نهايتها، كما انه يتأثر بالصناعات التحويلية بنسبة 10% في نهاية المدة أكثر من بدايتها، وهذا يوضح أن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل لا يتأثر كثيرا بالصناعات التحويلية ولا الصادرات النفطية و الصادرات الصناعية.

كما أن متغير الصناعات التحويلية يفسر(38%) من خطأ التنبؤ في تباين حجم المتغير نفسه في المدة الأولى، لتعود هذه القيمة لترتفع قليلا إلى(43%) بعد عشر مدد زمنية، مما يعني أن متغير الصناعات التحويلية لا يؤثر ويتأثر بنفسه بشكل واضح وكبير فيبدأ به المدة ونهايتها, إذ انه يتأثر بالنمو الاقتصادي في بداية المدة تأثيرا كبيرا(62%)، ويتأثر به كذلك بعد 10 مدد زمنية (46%).

أن متغير معدل نمو الصادرات البترولية يفسر فقط (28%) من خطأ التنبؤ في تباين حجم المتغير نفسه في المدة ألأولى لتعود هذه القيمة لتنخفض إلى (16%) بعد عشر مدد زمنية مما يعني أن متغير معدل نمو الصادرات النفطية لا يتأثر بنفسه بشكل واضح وكبير من بداية المدة حتى نهايتها،إلا انه يتأثر بمعدل النمو الاقتصادي بنسبة 69% في بداية المدة و 75% في نهاية المدة . مما يعني أن معدل نمو الصادرات النفطية يتأثر بدرجة كبيرة بمعدل النمو الاقتصادي أكثر من المتغير نفسه في الأجل الطويل.

كما أن متغير معدل نمو القروض الصناعية يفسر(86%) من خطأ التنبؤ في تباين حجم المتغير نفسه في المدة الأولى لتعود هذه القيمة لتنخفض إلى (75%) بعد عشر مدد زمنية مما يعني أن متغير معدل نمو القروض الصناعية يتأثر بنفسه بشكل واضح و كبير من بداية المدة حتى نهايتها، ويتأثر فقط بمعدل النمو الاقتصادي بنسبة ضئيلة 11% في نهاية المدة . أن متغير معدل نمو الصادرات الصناعية لا يفسر سوى(6%) من خطأ التنبؤ في تباين حجم المتغير نفسه في المدة ألأولى ولتعود نفس القيمة (6%) بعد عشر مدد زمنية مما يعني أن متغير معدل نمو الصادرات الصناعية لا يتأثر بنفسه في بداية المدة ونهايتها، بينما يتأثر بمعدل نمو الصادرات النفطية بنسبة 24% في بداية المدة و25% في نهايتها و يتأثر بالقروض الصناعية بنسبة 13% في نهاية المدة.

2-6 :الخلاصة والتوصيات

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة في التالي:

1-ان اكبر محدد للنمو الاقتصادي وفي الاتجاه العكسي في المدى البعيد هوالصناعات التحويلية وصادرات النقط، وبالتالي زيادة معدل الصناعات التحويلية يؤدي الى تقليص معدلات النمو الاقتصادي في الاجل الطويل في المملكة العربية السعودية، هذه النتيجة تشير الى ان الصناعات التحويلية والصادرات النفطية لا يؤثران ايجابافي زيادة النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية في المدي البعيد، على الرغم من انهما يحتلان الصدارة في زيادة النمو الاقتصادي في المدى القصير.

2- تشير نتائج الدراسة في الاجل القصير إلى وجودعلاقة طردية بين التغيرفي معدل النمو الاقتصاديومعدل الصادرات النفطية مما يوضح ان الصادرات النفطية لها تاثير كبير وجوهري في الاجل القصير على النمو الاقتصادي،كما نلاحظ ان القروض الصناعية والصادرات الصناعية تؤثران سلبا على النمو الاقتصادي في الاجل القصيرعلى التوالي.

3- ان معامل تصحيح الخطأ (-0.10) بالاشارة المتوقعة (بين 0 و -1) وذو دلالة احصائية مما يوضح بان اكثرمن ثلثي عدم التوازن يمكن استعادته خلال عام، اى اذا حدثت صدمة في الاقتصاد على غرارازمة انخفاض سعر النفط فان الاقتصاد العالمي يحتاج الى عشر سنوات لاستعادة التوازن.

4- توجد علاقة سببية واحدة بين متغيرات النموذج في الإتجاه التالي: نمو الصناعات التحويلية يسبب النمو الاقتصادي، كما نلاحظ ان النمو الاقتصادي لا يسبب نمو الصناعات التحويلية أي لا يحدث العكس بمعنى انه لا توجد علاقة سببية متبادلة .

5- النمو الاقتصادي في الاجل الطويل لا يتاثر كثيرا بالصناعات التحويلية ولا الصادرات النفطية و الصادرات الصناعية.

6- معدل نمو الصادرات النفطية يتأثر بدرجة كبيرة بمعدل النمو الاقتصادي اكثر من المتغير نفسه في الاجل الطويل.

وبناء على النتائج السابقة، تقدم هذه الدراسة مجموعة من التوصيات :

1-على متخذ القرار الاهتمامبالصناعات التحويلية، والصادرات النفطية مع الاخذ في الحسبان توقعات مخاطر أسواق النفط العالمية وأسعار الواردات على المدي البعيد.

2- يجب على متخذ القرار اتباع سياسات اكثر توسعا فيما يتعلق بالقروض الصناعية وتعظيم الصادرات الصناعية لتؤثر على النمو الاقتصادي ايجابا.

3- يجب على متخذ القرار زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي وقطاع الصادرات غير النفطية مما ينعكس على تقليل مخاطر الاعتماد على النفط وخلق فرص عمل وتقليل معدلات البطالة وتوازن سعر الصرف وتقليل عجز الموازنة في المدى القريب والبعيد.

4-كما يجب على صناع السياسات الاقتصادية الاهتمام اكثر بالاستثمار في راس المال البشري لاهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي بالمملكة في الاجل القصير والاجل الطويل.

قائمة المراجع

أل سعود ودوره في نهضة العالم العربي الإسلامي", دار الجنادرية للنشر والتوزيع,

بوهيدل, سليم (2016): " **قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري : دراسة تحليلية للفترة 2005-2014**" , مجلة الاقتصاد الصناعي, العدد 11, الجزائر.

جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, المملكة العربية السعودية .

حماد, إياد (2009):"***دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي***", رسالة ماجستير, جامعة

دراسة حالة قطاع غزة للفترة2005-2010" , رسالة ماجستير, جامعة الأزهر, غزة, فلسطين.

دمشق, دمشق, سوريا.

السديري،محمد(2014): " ***رؤية إستراتيجية لحد من آثار تقلبات أسعار النفط*** " ، رسالة ماجستير

السرميد,عارف (2013):***"جهود خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبد العزيز***

السعودية.

شمعون, احمد (2017) : " **تأثير النمو في القطاع الصناعات التحويلية على النمو في الناتج**

ط1, عمان, الأردن.

عابد, طارق(2012) ***:" تقييم دور الصناعات التحويلية في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين:***

عبد الكريم، عبد العزيز ,رشاد، هاشم (1998):"***التخطيط الصناعي***"، ط1، مطبعة التعليم العالي،

عبد الهادي، هويدا (2013):"***الصناعات التحويلية : الفرص والتحديات***"، ط1، المنظمة العربية

العثمان, نورة, علي, نشوى (2014):" **أثر الصناعات التحويلية على التجارة الخارجية في**

العراق.

الغمري,سامي(2018):"***أهمية الصناعة التحويلية السعودية: دراسة جغرافية تحليلية***",

كلية الآداب والعلوم الإنسانية, جامعة الملك عبد العزيز, جدة, المملكة العربية السعودية.

كنعان, عبد الغفور(2010) :"***اقتصاديات الإنتاج الصناعي***", ط1, دار وائل للنشر, عمان, الأردن.

للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية.

مجلة الاقتصادي الخليجي، المجلد7، العدد24, الأمارات العربية المتحدة.

المحلي الإجمالي للملكة العربية السعودية: دراسة قياسية للفترة 1983- 2015", مجلة مركز صالح عبدالله كامل

للاقتصاد الإسلامي, مجلد 21, العدد61, جامعة الأزهر, القاهرة, جمهورية مصر العربية.

مرزوق،عاطف (2013) :"***التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقارنة للوقائع والدلائل***",

المغربي, عيسى (2014) : " **الانفتاح الاقتصادي وأثره على النمو في الأردن**", رسالة ماجستير,

المملكة العربية السعودية", بحث بكالوريوس, جامعة الملك سعود, الرياض, المملكة العربية

قاعدة بيانات البنك الدولي(2017): الاقتصاد والنمو, الرابط الالكتروني : https://data.albankaldawli.org/country

مؤسسة النقد العربي السعودي، "***التقرير السنوي***"، أعداد متفرقة.

هيئة الإحصاء العامة ، "***الإحصاءات السنوية***"، أعداد متفرقة.

منظمة التجارة العالمية : http://www.wtoarab.org تاريخ الدخول 1439/5/12هـ

وزارة الاقتصاد والتخطيط، خطط التنمية، أعداد متفرقة متاح على https://www.mep.gov.sa/ar/Knowledge-Center تاريخ الدخول 1439/5/11هـ

siddiqi , khan(2011):" ***Impact of Manufacturing Industry on Economic Growth in Case of Pakistan***: A Kaldorian Approach, www.researchgate.net/publication

Alamro, hasan (2014):" A***ssistant professor , Department of Economics and Bossiness, Mutah University, Jordan"***, University of Mu'tah, Amman, Jordan.

AL AWAD(2010):" ***The Role of Manufacturing in Promoting Sustainable Economic Growth in the GCC'***, Institute for Social & Economic Research (ISER) Zayed University, The United Arab Emirates.

قائمة الملاحق

عينة من مؤشرات الاقتصاد السعودي للفترة 1990-2016

السنة	إجمالي الناتج المحلي GDP (بالمليون ريال).	معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية (بالمليون ريال).	معدل النمو في الصناعات التحويلية %.	الصادرات النفطية بالمليار برميل.	القروض الصناعية (بالمليون ريال)	صادرات الصناعات التحويلية (بالمليون ريال).
1990	440,525	15.19	37,635	20.06	1642.42	5,138	5,661
1991	495,176	15.01	42,134	11.95	2382.11	6,324	5,513
1992	513,394	3.99	46,064	9.32	2408.98	7,294	5,742
1993	497,965	1.36-	45,074	2.14-	2296.92	9,580	5,819
1994	506,231	0.56	47,343	5.03	2275.27	12,883	7,878
1995	536,820	0.21	51,359	8.48	2296.13	12,187	10,166
1996	594,191	2.64	57,965	12.86	2236.01	13,848	10,435
1997	621,533	1.10	62,350	7.56	2257.33	14,424	11,036
1998	550,408	2.89	58,094	6.82-	2332.48	21,447	9,961
1999	606,439	3.76-	62,800	8.1	2087.68	23,753	9,189
2000	710,681	5.63	68,290	8.74	2282.38	23,773	12,125
2001	690,516	1.21-	69,206	1.34	2203.10	24,659	13,478
2002	711,022	2.82-	72,795	5.18	1928.89	24,324	13,704
2003	809,279	11.24	86,267	18.5	2380.85	26,604	16,200
2004	970,283	7.96	100,254	16.21	2486.77	26,519	18,673
2005	1230,771	5.57	117,466	17.16	2631.24	34,460	24,329
2006	1411,491	5.79	135,471	15.32	2565.72	37,566	26,441
2007	1558,827	1.85	154,959	14.38	2541.16	54,339	31,239
2008	1949,238	6.25	175,100	12.99	2672.42	79,333	36,102
2009	1609,117	2.06-	174,600	0.28-	2287.66	75,054	29,628
2010	1980,777	5.04	218,171	24.95	2425.09	90,082	40,168
2011	2517,146	10	252,003	15.5	2634.59	111,662	60,948
2012	2759,906	5.41	270,180	27.21	2783.76	126,203	66,636
2013	2799,927	2.7	278,071	2.92	2763.78	139,764	68,340

73,370	185,441	2611.01	10.11	306,189	3.65	2836,314	2014
57,951	172,998	2614.51	1.64	311,215	4.11	2453,512	2015
49,441	176,355	2794.59	0.23	311,959	1.74	2424,144	2016

مصادر البيانات :(مؤسسة النقد العربي السعودي, التقرير الإحصائي السنوي ,2017), الرابط الالكتروني:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

معدلات نمو متغيرات الدراسة

year	GDP	IN	OX	IC	IX
1990	15.19	20.06	-.89	18.94	13.05
1991	15.01	11.95	-.89	18.94	13.05
1992	3.99	9.32	1.13	15.34	4.15
1993	-1.36	-2.14	-4.65	31.34	1.34
1994	.56	5.03	-.94	34.48	35.38
1995	.21	8.48	.92	-5.40	29.04
1996	2.64	12.86	-2.62	13.63	2.65
1997	1.10	7.56	.95	4.16	5.76
1998	2.89	-6.82	3.33	48.69	-9.74
1999	-3.76	8.10	-10.50	10.75	-7.75
2000	5.63	8.74	9.33	.08	31.95
2001	-1.21	1.34	-3.47	3.73	11.16
2002	-2.82	5.18	-12.45	-1.36	1.68
2003	11.24	18.50	23.43	9.37	18.21
2004	7.96	16.21	4.45	-.32	15.27
2005	5.57	17.16	5.81	29.94	30.29
2006	5.79	15.32	-2.49	9.01	8.68
2007	1.85	14.38	-.96	44.65	18.15
2008	6.25	12.99	5.17	46.00	15.57

2009	-2.06	-.28	-14.40	-5.39	-17.93
2010	5.04	24.95	6.01	20.02	35.57
2011	10.00	15.50	8.64	23.96	51.73
2012	5.41	27.21	5.66	13.02	9.33
2013	2.70	2.92	-.72	10.75	2.56
2014	3.65	10.11	-5.53	32.68	7.36
2015	4.11	1.64	.13	-6.71	-21.02
2016	1.74	.23	6.89	1.94	-14.68

جدول (1) :نتائج اختبارات جذر الوحدة بواسطة ADF لاستقرار متغير معدل النمو الاقتصادي(GDP)

	Null Hypothesis: GDP has a unit root			
		Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0030	-4.219618	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.711457		1% level	Test critical values:
	-2.981038		5% level	
	-2.629906		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
		Dependent Variable: D(GDP)		
		Method: Least Squares		
	Date: 02/16/18 Time: 18:26			
	Sample (adjusted): 1991 2016			
Included observations: 26 after adjustments				

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	-4.219618	0.173545	-0.732294	GDP(-1)
0.0347	2.238926	1.097119	2.456369	C
-0.517308	Mean dependent var		0.425908	R-squared
5.544353	S.D. dependent var		0.401988	Adjusted R-squared
5.823096	Akaike info criterion		4.287517	S.E. of regression
5.919873	Schwarz criterion		441.1873	Sum squared resid
5.850964	Hannan-Quinn criter.		-73.70025	Log likelihood
2.172022	Durbin-Watson stat		17.80517	F-statistic
			0.000302	Prob(F-statistic)

جدول (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة بواسطة ADF لاستقرار متغير معدل نمو الصناعات التحويلية(NI)

	Null Hypothesis: IN has a unit root			
		Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0039	-4.111755	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.711457		1% level	Test critical values:
	-2.981038		5% level	
	-2.629906		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
		Dependent Variable: D(IN)		
		Method: Least Squares		
	Date: 02/16/18 Time: 18:27			

	Sample (adjusted): 1991 2016			
Included observations: 26 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	-4.111755	0.200206	-0.823199	IN(-1)
0.0071	2.944152	2.604421	7.667813	C
-0.762692	Mean dependent var		0.413297	R-squared
10.47485	S.D. dependent var		0.388851	Adjusted R-squared
7.117220	Akaike info criterion		8.188821	S.E. of regression
7.213997	Schwarz criterion		1609.363	Sum squared resid
7.145088	Hannan-Quinn criter.		-90.52386	Log likelihood
2.018663	Durbin-Watson stat		16.90653	F-statistic
			0.000397	Prob(F-statistic)

جدول (3)نتائج اختبارات جذر الوحدة بواسطة ADF لاستقرار متغير معدل نمو الصادرات النفطية(OX)

	Null Hypothesis: OX has a unit root			
		Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0000	-6.344691	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.711457		1% level	Test critical values:
	-2.981038		5% level	
	-2.629906		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Augmented Dickey-Fuller Test Equation			

		Dependent Variable: D(OX)		
		Method: Least Squares		
	Date: 02/16/18 Time: 18:28			
	Sample (adjusted): 1991 2016			
Included observations: 26 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.344691	0.199447	-1.265430	OX(-1)
0.5038	0.678707	1.477421	1.002735	C
0.299028	Mean dependent var		0.626489	R-squared
12.04335	S.D. dependent var		0.610926	Adjusted R-squared
6.944721	Akaike info criterion		7.512138	S.E. of regression
7.041497	Schwarz criterion		1354.373	Sum squared resid
6.972589	Hannan-Quinn criter.		-88.28137	Log likelihood
2.105587	Durbin-Watson stat		40.25510	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

جدول (4) :نتائج اختبارات جذر الوحدة بواسطة ADF لاستقرار متغير معدل نموالقروض الصناعية(IC)

	Null Hypothesis: IC has a unit root			
		Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0003	-5.128868	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.711457		1% level	Test critical values:
	-2.981038		5% level	
	-2.629906		10% level	

	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
		Dependent Variable: D(IC)		
		Method: Least Squares		
	Date: 02/16/18 Time: 18:28			
	Sample (adjusted): 1991 2016			
Included observations: 26 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.128868	0.206569	-1.059467	IC(-1)
0.0018	3.508074	4.695700	16.47286	C
-0.653828	Mean dependent var		0.522913	R-squared
23.87888	S.D. dependent var		0.503034	Adjusted R-squared
8.558435	Akaike info criterion		16.83361	S.E. of regression
8.655212	Schwarz criterion		6800.887	Sum squared resid
8.586303	Hannan-Quinn criter.		-109.2597	Log likelihood
1.979729	Durbin-Watson stat		26.30529	F-statistic
			0.000030	Prob(F-statistic)

جدول (5)نتائج اختبارات جذر الوحدة بواسطة ADF لاستقرار متغير معدل نمو الصادرات الصناعية (IX)

	Null Hypothesis: IX has a unit root			
		Exogenous: Constant		
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0070	-3.865325	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.711457		1% level	Test critical values:
	-2.981038		5% level	
	-2.629906		10% level	
	*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			
	Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
		Dependent Variable: D(IX)		
		Method: Least Squares		
	Date: 02/16/18 Time: 18:29			
	Sample (adjusted): 1991 2016			
Included observations: 26 after adjustments				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0007	-3.865325	0.209881	-0.811259	IX(-1)
0.0592	1.980801	4.273736	8.465421	C
-1.066724	Mean dependent var		0.383679	R-squared
22.21274	S.D. dependent var		0.357999	Adjusted R-squared
8.669847	Akaike info criterion		17.79795	S.E. of regression
8.766624	Schwarz criterion		7602.407	Sum squared resid
8.697715	Hannan-Quinn criter.		-110.7080	Log likelihood

1.844108	Durbin-Watson stat		14.94074	F-statistic
			0.000740	Prob(F-statistic)

جدول (6): نتائج تقدير معادلة نموذج آلية تصحيح الخطأ (VAR)

		Vector Error Correction Estimates			
			Date: 02/16/18 Time: 18:47		
			Sample (adjusted): 1993 2016		
		Included observations: 24 after adjustments			
	Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]				
				CointEq1	CointegratingEq:
				1.000000	GDP(-1)
				-0.485530	IN(-1)
				(0.02359)	
				[-20.5801]	
				-0.339296	OX(-1)
				(0.03223)	
				[-10.5258]	
				0.037777	IC(-1)
				(0.00977)	
				[3.86490]	
				0.141372	IX(-1)
				(0.01301)	
				[10.8630]	
				-0.419886	C

D(IX)	D(IC)	D(OX)	D(IN)	D(GDP)	Error Correction:
-0.431908	-1.697050	3.738341	2.045894	-0.104944	CointEq1
(4.47302)	(4.60810)	(2.10039)	(2.49161)	(1.03385)	
[-0.09656]	[-0.36828]	[1.77983]	[0.82111]	[-0.10151]	
-0.447302	-1.850047	-0.764462	0.363671	-0.022475	D(GDP(-1))
(1.88596)	(1.94291)	(0.88559)	(1.05054)	(0.43590)	
[-0.23718]	[-0.95220]	[-0.86323]	[0.34618]	[-0.05156]	
-1.783329	-0.145560	0.238080	0.103117	0.062755	D(GDP(-2))
(1.42458)	(1.46760)	(0.66894)	(0.79353)	(0.32926)	
[-1.25183]	[-0.09918]	[0.35591]	[0.12995]	[0.19059]	
0.251399	0.146116	1.605075	-0.036358	0.157083	D(IN(-1))
(1.62128)	(1.67024)	(0.76130)	(0.90310)	(0.37472)	
[0.15506]	[0.08748]	[2.10833]	[-0.04026]	[0.41920]	
-0.297473	1.433372	0.683079	-0.000113	0.074339	D(IN(-2))
(0.96656)	(0.99574)	(0.45386)	(0.53840)	(0.22340)	
[-0.30777]	[1.43950]	[1.50503]	[-0.00021]	[0.33276]	
-0.167849	0.055195	-0.674912	-0.376381	-0.347959	D(OX(-1))
(0.78807)	(0.81187)	(0.37005)	(0.43898)	(0.18215)	
[-0.21299]	[0.06798]	[-1.82383]	[-0.85740]	[-1.91033]	
1.388657	0.217923	-0.405068	-0.039257	-0.179595	D(OX(-2))
(0.75130)	(0.77399)	(0.35279)	(0.41850)	(0.17365)	
[1.84834]	[0.28156]	[-1.14819]	[-0.09381]	[-1.03425]	
-0.413036	-0.393105	-0.161181	-0.143553	-0.039222	D(IC(-1))
(0.23786)	(0.24504)	(0.11169)	(0.13249)	(0.05498)	

[-1.73650]	[-1.60426]	[-1.44312]	[-1.08347]	[-0.71344]	
-0.259787	-0.213507	-0.014551	-0.105666	-0.009008	D(IC(-2))
(0.22696)	(0.23381)	(0.10657)	(0.12642)	(0.05246)	
[-1.14465]	[-0.91316]	[-0.13654]	[-0.83582]	[-0.17173]	
-0.133545	0.053350	-0.331190	-0.045219	0.050439	D(IX(-1))
(0.50928)	(0.52466)	(0.23914)	(0.28368)	(0.11771)	
[-0.26223]	[0.10169]	[-1.38491]	[-0.15940]	[0.42851]	
-0.633559	-0.377941	-0.449454	-0.095104	-0.079347	D(IX(-2))
(0.43838)	(0.45162)	(0.20585)	(0.24419)	(0.10132)	
[-1.44522]	[-0.83685]	[-2.18339]	[-0.38946]	[-0.78310]	
-2.217700	-1.083416	0.189797	-0.350895	0.020617	C
(4.07855)	(4.20172)	(1.91516)	(2.27188)	(0.94267)	
[-0.54375]	[-0.25785]	[0.09910]	[-0.15445]	[0.02187]	
0.631827	0.663424	0.725045	0.477342	0.630844	R-squared
0.294336	0.354897	0.473003	-0.001761	0.292450	Adj. R-squared
4517.773	4794.752	996.1457	1401.796	241.3436	Sum sq. resids
19.40312	19.98906	9.111100	10.80816	4.484636	S.E. equation
1.872127	2.150291	2.876681	0.996325	1.864231	F-statistic
-96.90717	-97.62121	-78.76460	-82.86399	-61.75254	Log likelihood
9.075598	9.135100	7.563717	7.905332	6.146045	Akaike AIC
9.664625	9.724127	8.152744	8.494359	6.735072	Schwarz SC
-0.784943	-0.558246	0.239988	-0.378750	-0.093750	Mean dependent
23.09790	24.88730	12.55066	10.79866	5.331491	S.D. dependent
			1.68E+08	Determinant resid covariance (dof adj.)	
			5265492.	Determinant resid covariance	

			-355.9928	Log likelihood
			35.08274	Akaike information criterion
			38.27330	Schwarz criterion

جدول (7) :نتائج اختبارات التكامل المشترك في نموذج تصحيح الخطأ

			Date: 02/16/18 Time: 18:30		
			Sample (adjusted): 1992 2016		
		Included observations: 25 after adjustments			
		Trend assumption: Linear deterministic trend			
			Series: GDP IN OX IC IX		
		Lags interval (in first differences): 1 to 1			
		Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)			
		0.05	Trace		Hypothesized
	Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
	0.0000	69.81889	137.4224	0.901853	None *
	0.0000	47.85613	79.39009	0.747645	At most 1 *
	0.0005	29.79707	44.96716	0.635862	At most 2 *
	0.0109	15.49471	19.71163	0.449917	At most 3 *
	0.0290	3.841466	4.769471	0.173685	At most 4 *
	Trace test indicates 5 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
	* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				

		**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

جدول (8): اختبار اتجاه العلاقات السببية بين متغيرات النموذج

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 02/16/18 Time: 18:31			
	Sample: 1990 2016		
		Lags: 2	
Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0612	3.22343	25	IN does not Granger Cause GDP
0.7280	0.32256	GDP does not Granger Cause IN	
0.6182	0.49276	25	OX does not Granger Cause GDP
0.6309	0.47138	GDP does not Granger Cause OX	
0.3676	1.05253	25	IC does not Granger Cause GDP
0.1409	2.16477	GDP does not Granger Cause IC	
0.5379	0.63967	25	IX does not Granger Cause GDP
0.2715	1.39275	GDP does not Granger Cause IX	
0.6896	0.37869	25	OX does not Granger Cause IN
0.1259	2.30308	IN does not Granger Cause OX	
0.8618	0.14985	25	IC does not Granger Cause IN
0.0910	2.70914	IN does not Granger Cause IC	
0.5479	0.62012	25	IX does not Granger Cause IN
0.6887	0.37992	IN does not Granger Cause IX	
0.1387	2.18422	25	IC does not Granger Cause OX
0.5956	0.53184	OX does not Granger Cause IC	
0.7146	0.34173	25	IX does not Granger Cause OX
0.1860	1.83180	OX does not Granger Cause IX	

0.9269	0.07624	25	IX does not Granger Cause IC
0.4640	0.79812	IC does not Granger Cause IX	

جدول (9): اختبارتحليل التباين لمتغيرات النموذج

Variance Decomposition of GDP:						
IX	IC	OX	IN	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	100.0000	4.484636	1
0.070613	1.590640	5.279739	14.55062	78.50839	6.386959	2
0.299439	3.256682	7.937214	11.89892	76.60775	7.063946	3
0.258307	3.359163	6.608277	10.33299	79.44127	7.741742	4
0.192910	2.668513	9.033650	12.29775	75.80718	8.982981	5
0.254752	3.435141	8.640356	11.16252	76.50723	9.497073	6
0.221775	3.542830	8.048257	10.95290	77.23423	10.22051	7
0.204267	3.307525	8.943180	10.85172	76.69331	10.97121	8
0.212624	3.718709	8.522434	10.42095	77.12529	11.39684	9
0.197895	3.648173	8.463307	10.29383	77.39680	12.06440	10
Variance Decomposition of IN:						
IX	IC	OX	IN	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	0.000000	38.36823	61.63177	10.80816	1
0.793024	0.929717	6.484795	40.60553	51.18693	13.06226	2
0.569824	5.497064	6.086131	41.90192	45.94506	15.49897	3
0.668669	5.602606	6.985506	40.46402	46.27920	16.33401	4
0.578808	5.158209	6.073981	40.91630	47.27270	17.68240	5
0.671750	5.197747	5.578974	42.48605	46.06548	18.49310	6
0.585900	5.353535	4.856268	42.39738	46.80691	20.00740	7
0.616588	5.371720	4.860824	42.08322	47.06764	20.78225	8

0.597643	5.375049	4.389640	43.23407	46.40360	21.89180	9
0.591880	5.485669	4.207385	43.29580	46.41927	22.66822	10

Variance Decomposition of OX:

IX	IC	OX	IN	GDP	S.E.	Period
0.000000	0.000000	28.79538	1.946958	69.25766	9.111100	1
0.670351	0.118044	24.26747	6.989052	67.95508	11.48786	2
0.714554	0.556063	22.34899	8.673896	67.70650	12.16319	3
0.821762	0.552162	25.23406	8.175594	65.21642	12.98107	4
0.647408	0.489813	20.59650	7.436464	70.82982	14.64810	5
0.616260	0.527324	20.04828	9.033897	69.77424	15.13297	6
0.594417	0.556946	18.73321	8.573810	71.54161	16.11097	7
0.559827	0.516081	17.42305	8.075792	73.42525	16.74372	8
0.528432	0.592917	17.33286	7.737209	73.80858	17.32090	9
0.532420	0.551884	16.17312	7.241302	75.50128	17.95707	10

Variance Decomposition of IC:

IX	IC	OX	IN	GDP	S.E.	Period
0.000000	86.12210	10.66391	1.984821	1.229170	19.98906	1
0.147509	83.16816	12.31283	1.851619	2.519884	23.15628	2
0.678481	74.08132	8.382140	2.261081	14.59698	28.07973	3
0.792427	77.63945	6.909677	2.488175	12.17027	31.50736	4
0.734130	73.38133	8.966830	5.851864	11.06585	33.85364	5
0.795099	72.17171	8.162434	8.436992	10.43377	36.05518	6
0.678287	73.66624	7.041969	7.479069	11.13444	39.04252	7
0.614392	74.75956	7.079700	7.453212	10.09313	41.02374	8
0.674936	73.98214	8.046599	7.026210	10.27012	42.47284	9
0.610703	74.89262	7.287613	6.357219	10.85184	44.67214	10

Variance Decomposition of IX:

IX	IC	OX	IN	GDP	S.E.	Period
6.036042	0.004080	24.43168	57.72241	11.80579	19.40312	1
4.932001	8.563363	15.16375	63.13890	8.201987	27.56143	2
4.630449	14.70122	16.92698	56.20052	7.540834	29.24010	3
5.975555	13.49169	18.37778	55.11761	7.037357	30.55693	4
5.888279	11.84287	19.47499	56.90472	5.889133	33.40339	5
5.723100	13.55745	22.80011	52.42828	5.491065	35.08567	6
6.183796	12.89869	21.73067	52.17593	7.010910	36.57722	7
6.470303	12.31328	22.24341	52.57734	6.395657	38.37828	8
6.243433	13.12515	25.19839	49.62924	5.803794	40.33094	9
6.502001	12.99020	24.77446	49.16263	6.570712	41.24238	10
Cholesky Ordering: GDP IN OX IC IX						

الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني في ارساء الحوكمة و مكافحة الفساد

The economic role of civil society institutions in establishing governance and fighting corruption

محمد الأمين بودخيل ، جامعة بشار .Boudkhil mohammed elamine
Boudkhilamine@yahoo.fr
مصطفى بن شلاط، جامعة بشار.Benchellate mustapha
benchellate@yahoo.fr
لخضردولي ، أستاذ محاضرأ ، جامعة بشار. Douli lakhdar
ldouli@yahoo.fr

ملخص:

تتناول الورقة البحثية أهمية الدور الاقتصادي لمؤسسات المجتمع المدني في ارساء الحوكمة و مكافحة الفساد رغم ان العديد من الدول ينخرها الفساد تملك قوانين تحاربه، الا انها لم تفلح في القضاء علية ورما تخفيف وطئته، لذا فمن الأهمية ان يكون وعيا من المجتمعات بأهمية محاربة هذه الظاهرة من خلال تفعيل منظمات المجتمع المدني، من خلال العمل جاهدا على القضاء على هذه الظاهرة من خلال إرساء مبادئ الحكم الراشد عبر إشراك كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين من مجتمع مدني و قطاع خاص في إدارة شؤون الحكم ، لتقديم بدائل وخدمات و المشاركة في عملية الرقابة، كون ان الدولة بحاجة إلى قطاع ثالث يعزز أداءها و دورها ، وعدم تحميل أجهزة الدولة كل تبعات الفشل والتخلف لوحدها، فالمسؤولية الحديثة جماعية وتشاركية بين كل الفواعل والمكونات.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الحكم الراشد، الرقابة، المجتمع المدني، التوعية المجتمعية

Abstract :

The paper discusses the importance of the economic role of civil society institutions in establishing governance and combating corruption. Although many countries have corruption in their laws, they have not succeeded in eradicating and possibly mitigating its impact. Through the activation of civil society organizations, by working hard to eliminate this phenomenon by establishing the principles of good governance by involving all official and non-official actors from civil society and private sector in governance, to provide alternatives and services and participate in the control process, as the country needs a sector Third, enhances its performance and its role, and does not burden the state apparatus with all the consequences of failure and backwardness alone. The modern responsibility is collective and participatory among all elements and components.

Keywords: corruption, governance, control, civil society, community awareness.

Jel classification D73,D71.

1. مقدمة:

لا يختلف اثنان على أن الفساد ظاهرة منتشرة في جميع الدول والمجتمعات، خصوصا في الدول النامية مع العديد من الآفات و الظواهر الاقتصادية كالبطالة و الفقر و الامراض و غيرها تسهم في تأزم الوضع الاقتصادي، خصوصا اذا اقترنت بحجم كبير من الفساد ينخر مقدرات البلدان مما يهدد مسيرة العديد من الدول ومستقبلها، وتحد من تطورها كما تؤثر على الأداء الاقتصادي بشكل يهدد مسيرة التنمية، لذا يعتبر انتشار الفساد محددا رئيسيا لتصنيف المناخ الاقتصادي والاجتماعي و حتى السياسي للدولة و الذي من خلاله يحدد العديد من المعطيات كالاستثمار و التمويل و التعامل و غيرها، لذا تعمل العديد من الدول لتحسين مناخها الاقتصادي من خلال القيام بإصلاحات يمكن ان تحد من انتشار هذه الافة في مؤسسات الدولة و وجعلها أكثر كفاءة ومساءلة وشفافية. تعزز من الحكم الراشد يشترط فيه ثلاثة أبعاد متكاملة غير قابلة للتجزئة، بعد سياسي واداري واجتماعي اقتصادي.

ويتطلب الإصلاح الفعال التزاما سياسيا للدولة يجب أن يحظى بمساندة المجتمع المدني والقطاع الخاص، لما لها من دور في رفع الوعي العام بموضوع الفساد ومحاربته وفي الرقابة على القطاع العام، خصوصا ما يقوم به المجتمع المدني من دور رقابي مكمل.

لقد سنت العديد من الدول قوانين خاصة بمكافحة الفساد الان ان تفعيلها ام يصطدم بعقبات ضمن القانون نفسية او في كيفية تطبيقه على ارض الواقع، لذا نجد ان العديد من الدول ينخرها الفساد الدول رغم وجود هذه القوانين التي تحارب الفساد، لذا فمن الأهمية ان يكون وعيا من المجتمعات بأهمية محاربة هذه الظاهرة من خلال تفعيل منظمات المجتمع المدني.

لذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني اقتصاديا في ارساء الحوكمة ومكافحة الفساد؟

الأسئلة الفرعية:

- ما هي الوظائف والوسائل والإمكانيات المتاحة للمجتمع المدني للقيام بالدور المنوط بها اقتصاديا؟
- ما هو دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد؟

فرضيات الدراسة:

- يمتلك المجتمع المدني اليات لمكافحة الفساد.
- هناك أثر واضح للمجتمع المدني في مكافحة الفساد.

2. منظمات ومؤسسات المجتمع المدني

1.1 تعريف المجتمع المدني:

هو مجموع المؤسسات المستقلة عن السلطة والمؤسسات الاقتصادية، وتتكون بطريقة تطوعية وتنشط في المجتمع من اجل خدمة الصالح العام وتلعب دورا مساعدا للدولة، وترط بينها وبين باقي افراد ومؤسسات المجتمع القاعدية ومن جهة اخرى تقوم بدور موازي لمؤسسات الدولة وتراقبها في أدائها لمهامها. (عزري و بن زروق، 2017، صفحة 226)

2.1 نماذج عن منظمات المجتمع المدني:

يصنف عمل منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج بشكل رئيسي وفقا للفئات الخمسة التالية:

- أنشطة اجتماعية وترفيهية تضم نواد اجتماعية محلية ونواد للشباب وجمعيات رياضية وترفيهية؛
- مساعدة اجتماعية وتقديم خدمات اجتماعية – عبر مجموعات مساعدة متبادلة ومنظمات تنمية مجتمعية وجمعيات ترفيهية ومنظمات غير حكومية إنمائية؛
- أنشطة نشر المعرفة عبر جمعيات ثقافية وجمعيات تعمل على تعزيز الأبحاث والثقافة؛
- تمثيل المصالح المجتمعية -عبر مجموعات تقوم على العضوية أو جمعيات مهنية أو تحركات لاتحادات تجار وتمثل هذه المجموعات النساء والشباب أو المصالح الثقافية؛
- منظمات المجتمع المدني التي تعمل للمصلحة العامة وتركز عملها على: حقوق الإنسان، حقوق المرأة، حقوق العمال، الحكم الرشيد والمساءلة، الديمقراطية، دولة القانون، الشفافية والنزاهة، مراقبة الانتخابات، التربية المدنية، حماية البيئة، حماية الإرث، أو حماية المستهلك. (رشماوي و موريس، 2007، الصفحات 15-16)

الشكل01: منظمات المجتمع المدني

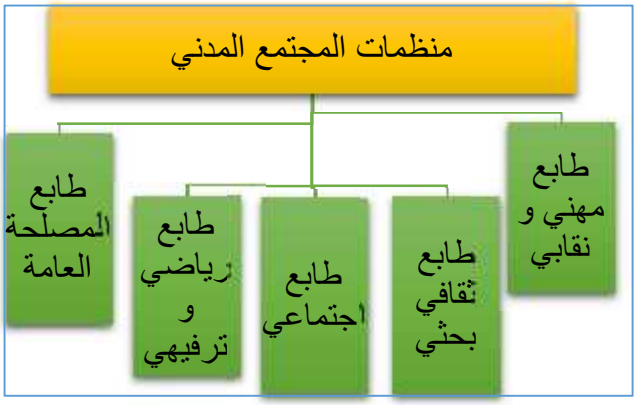

المصدر: من اعداد الباحثين

3.1 خصائص المجتمع المدني.

يتسم المجتمع المدني بمجموعة من السمات والخصائص التي تميزه عن غيره من المجتمعات الأخرى والتي يجب الالتزام بها، لكي يكون قادرا على ممارسة نشاطه، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :

أ. **القدرة على التكيف:** ويقصد بذلك قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي يعمل من خلالها، فكلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف، كانت أكثر فاعلية؛ ألن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها، وثمة عدد من المؤشرات في هذا الخصوص هي:

- التكيف الزمني: ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن.
- التكيف الجيلي: ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال.
- التكيف الوظيفي: ويقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات لأنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة بما يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

ب. **الاستقلال:** يقصد به ألا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها الوجهة التي تتفق مع رؤية المسيطر، وهذا يعني أن المجتمع المدني لا يمكن أن ينمو ويستمر دون أن يحتفظ بحد أدنى من الاستقلال الذي يتيح له أن يقيم عالقات اجتماعية متميزة.

ج. **المؤسسات المتعددة:** يستلزم قيام المجتمع المدني وجود مجموعة من المنظمات والمؤسسات والهيئات التي تعمل في ميادين مختلفة مثل الجمعيات الأهلية التي تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية، وجمعيات المرأة التي تدافع عن حقوق المرأة، والنقابات المهنية التي تدافع عن مصالح أعضائها وتسعى إلى رفع مستوى المهنية والمنظمات التي تدافع عن قضايا معينة مثل حقوق الإنسان وغيرها .

د. **الحرية:** لن يكون للمجتمع المدني وجود دون تمتع الأفراد بحرية الاختيار والتعبير عن الإرادة؛ وعلى هذا نجد أن الفرد يسعى إلى الانضمام إلى التنظيمات والجمعيات باختياره وبإرادته الحرة؛ لتحقيق غاية معينة كالدفاع عن مصلحة أو قضية معينة تهمه، وأنها تختلف عن التنظيمات والمؤسسات الحكومية التي تجسد سلطة الدولة التي تفرض سيادتها وقوانينها على كل من يولد ويعيش في إقليمها دون قبول مسبق منهم

4.1 التسامح: هو الذي يجعلنا نطلق صفة مدني على المجتمع، فالمجتمع الذي تسود فيه روح المدنية هو الذي يقبل فيه الأفراد والجماعات وجود آخرين، يختلفون معهم في الرأي والمصلحة، كما يحترمون حقوقهم في التعبير عن وجهات نظرهم وإن تعددت واختلفت الآراء والاتجاهات، وهو ظاهرة طبيعية وصحية، وإذا ارتبط التعدد بالتسامح والتعايش السلمي بين الأطراف المختلفة فإنه يتحول من سبب محتمل للانقسام والصراع إلى التعاون والتضامن بين الأفراد والجماعات، وهذا يعني أنه البد أن تقبل منظمات المجتمع المدني بعضها بعضا، وتتعاون معا في أداء مهامها المتنوعة، وأن تترك أي خصومات أو عداءات نابعة من السعي لتحقيق المصالح الشخصية إلى التعاون وتحقيق المصلحة العامة . (صوفي و عرفان، 2014، صفحة 74)

5.1 تمويل منظمات المجتمع المدني

1. مدعومة من قبل الدولة (لجنة إصلاح ذات البين)
2. تقوم على التبرعات (جمعية البر بمدينة الرياض
3. ذات أوقاف خاصة
4. ذات عدة مصادر تمويلية (جمعية تحفيظ القرآن الكريم)
5. تمويل أجنبي (مشروع). (مظلوم، 2013، صفحة 20)

6.1 وظائف المجتمع المدني:

للمجتمع المدني مجموعة من الوظائف يمكن تحديدها فيما يلي :

أ. **تحقيق الديموقراطية:** هناك قيم عديدة تحكم المجتمع المدني منها الشفافية والتسامح (قبول الآخر) والمبادرة والتطوعية)، وهذه القيم هي جوهر الديمقراطية إذ يستحيل بناء مجتمع مدني دون توافر سليم لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع، ويستحيل بناء مجتمع مدني دون الاعتراف بالحقوق الأساسية للإنسان وبخاصة حرية الاعتقاد والرأي والتجمع والتنظيم، ومن ثم فهو بمثابة بناء لتطوير ثقافة مدنية تعترف وتحترم القيم السابقة والتي هي جوهر الديمقراطية).

ب. **توفير الخدمات ومساعدة المحتاجين:** وهي تقوم بمد يد العون والمساعدة للمحتاجين مع تقديم خدمات خيرية واجتماعية هدفها مساعدة الفئات الضعيفة التي توجد على هامش المجتمع.

ج. **التنشئة الاجتماعية:** ويقوم المجتمع المدني بوظيفة التنشئة الاجتماعية للمشاركين فيها ضمن معيارين هما الاعتماد المتبادل بين الجميع والثقة، وهما عنصران أساسيان في وجود رأس المال الاجتماعي اللازم للتعاون الفاعل.

د. **الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق:** وعلى رأس الحاجات الحاجة إلى الحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير والتجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات أو الانضمام إليها أو الحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الحوار والنقاش العام حول القضايا العامة.

هـ. **الوساطة والتوفيق:** فالمجتمع المدني يقوم بدور الوسيط بين القادة والجماهير من خلال توفير قنوات الاتصال ونقل أهداف ورغبات الجماهير إلى الحكومة بطريقة سلمية، وبهذا تسعى في هذا الإطار إلى الحفاظ على وضعها وتحسينها واكتساب مكانة أفضل في المجتمع.

و. **التعبير والمشاركة الفردية والجماعية:** فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة. (صوفي و عرفان، 2014، صفحة 76)

7.1 الوسائل والإمكانيات المتاحة للمجتمع المدني:

لقد بات المجتمع المدني أحد أدوات التغيير الفعلية والناشطة، بحيث لم يعد يقتصر دوره على تقديم الخدمات التنموية فحسب، لا بل أصبح ناشطا أساسيا في الدفاع عن الحريات ومحاربة الفساد بكل أشكاله، و المراقبة والرصد وتنظيم حملات المدافعة والمناصرة والدعوة للمشاركة في صنع الخيارات التي تؤثر في حياة المواطنين.

ويمكن أن نذكر الوسائل والإمكانيات المتاحة للمجتمع المدني في الجزائر لتفعيل الإصلاح السياسي كما يلي :

- **الاجتماعات واللقاءات:** وهذه الوسيلة مكفولة دستوريا من خلال المادة (41) من الدستور الجزائري، فمن خلال عقد الندوات والملتقيات يستطيع المجتمع المدني أن يوصل أفكاره ويوجه رسائله و انشغالات المواطنين، وكذا توعيتهم بمصالحهم و مشاكلهم التي يعيشونها.

العمل التوعوي الإرشادي: من أهم وسائل المجتمع المدني في التواصل مع أفراد المجتمع وارسال رسائلها إلى المسؤولين وفي هذا الاطار نجد ان قانون الجمعيات 90/31 نص في المادة 19 انه يحق للمجتمع المدني بإصدار وتوزيع النشرات والمجلات والوثائق الإعلامية و كراسات لها علاقة بهدفها، كما يمكنها التواصل مع وسائل الاعلام و النشر المختلفة وكذا تطوير مواقع الإنترنت، كفضاء إضافية لإيصال صوتها وإسماع انشغالات المواطن من خلالها (شعبان، 2017) . حيث ان وسائل الإعلام الجماهيرية (مثل الصحف والراديو والتليفزيون والإنترنت) وسيلة أساسية يمكن إيصال الرسائل عبرها إلى مجموعات كبيرة ومتنوعة من الناس. وتقدم وسائل الإعلام للمنظمات حرية التعبير وسيلة أساسية لنقل المعلومات لجمهور يشمل الجميع ابتداء من العامة إلى صناع القرار في الحكومة. وتحتاج منظمات حرية التعبير أن تكون استراتيجية لدى محاولتها إسماع صوتها. (مطر، 2013، صفحة 15)

- **التواصل بين منظمات المجتمع المدني:** لا يوج في نص القانون ما يمنع منظمات المجتمع المدني العمل الجماعي بينها فمن حق المجتمع المدني العمل في شكل جماعي حتى أن بعض الجمعيات في بعض الولايات نجدها تشكل اتحادات فيما بينها للعمل الجماعي، وهذا ما يجعل منه وسيلة ذات جدوى لتفعيل نشاط الجمعية لإيصال صوتها، كما أن القانون أجاز للجمعيات ذات الطابع الوطني للانضمام إلى الجمعيات الدولية تنشد الأهداف نفسها مع شرط احترام الأحكام التشريعية، والتنظيمات المعمول بها.

- **الإضراب والاعتصام والمقاطعة:** وهي وسائل يمكن توصيفها بوسائل الضغط والاحتجاج، وعادة ما تلجأ إليها منظمات المجتمع المدني عندما تصل مراحل الحوار مع السلطة أو عدم جدوى الوسائل الأخرى في إيصال رسائلها أو التفاعل معها لإحداث التغيير اللازم، وهي وسائل محفوفة ببعض المخاطرة لذا عادة ما تعمد الدولة بعد الاعتراف بشرعيتها إلى تقييدها ببعض الشروط حتى لا تخرج عن إطارها السلمي، لان اغلب الصدامات التي تحدث تكون نتيجة لانحراف هذا النوع من وسائل التعبير و التغيير عن اهدافه او تجاوز القائمين علية الضوابط المشروعة لتنظيمه. (شعبان، 2017)

3. الحوكمة و الفساد

1.3. تعريف الفساد:

عرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه ((استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة)). أما البنك الدولي فيعرفه بأنه: ((إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)) نلاحظ أن هذين التعريفين يعدان الفساد مقتصرا فقط على القطاع العام دون الخاص، فالشواهد المتاحة تشير إلى وجود الفساد ضمن نشاطات القطاع الخاص أيضا ولاسيما تلك النشاطات التي تضع الدولة قواعد تنظيمية لعملها، قد لا ينطوي سوء استخدام السلطة العامة من المسؤول الحكومي على مصلحة شخصية كذلك، ولكن قد تكون لمصلحة حزبه، أو عشيرته، أو أصدقائه وأقاربه. (حسين ، 2014، صفحة 127)

2.3. تصنيف الفساد:

أ. **الفساد الصغير:** عادة ما تتم بقبض الرشوة من أجل تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة والمقررة، والرشاوى الصغيرة التي يتقاضاها الموظفون الصغار، وبعض المسؤولين الحكوميين من ذوي الرواتب المحدودة، نتيجة القيام بتسهيلات للحصول على تراخيص. كذلك يدخل ضمن تعريف الفساد الصغير الحصول على مواقع للأبناء والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال، دون أن يكون هناك حاجة لهذه الوظائف، أو دون وجود منافسة كما يقتضي القانون.

ب. **الفساد الكبير:** الفساد الكبير هو ما يقوم به كبار الموظفين المسؤولين عن منح التراخيص أو الامتيازات أو الأذونات أو أشخاص لهم عالقة بالعطاءات والمشتريات العامة وعادة يشغلون مناصب متنفذة أو من الوزراء أو رؤساء الدول أو المحيطون بهم وعادة لهم تأثير في تخصيص الأموال العام للاستخدام الخاص، واختلاس الأموال، وتلقي الرشاوى لمنح الامتيازات والعطاءات العامة لجهة محددة. ويرتبط الفساد الكبير بالقدرة على التأثير على اتخاذ القرارات، مثل قرارات إنشاء المشروعات الاقتصادية وإرساء المناقصات والعطاءات. (مصلح، 2013، الصفحات 18-19)

3.3. تعريف الحوكمة:

- عرفت من قبل صندوق النقد الدولي على انها: "الإدارة الرشيدة للمؤسسات أو الاقتصاد بصورة عامة عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية
- أما،" منظمة التمويل الدولية فعرفتها بأنها: "مجموعة الأطر التنظيمية، الهيكلية، وعمليات التحكم التي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين الإدارة، المالك وأصحاب المصالح الآخرين." (سليمان، 2009، صفحة 18)
- لأن اختلاف العلماء والمفكرون حول إيجاد تعريف مانع جامع للحكم الصالح، لكن هناك اتفاق على أسس هذا الحكم مثل الشفافية والمحاسبة والانصاف، وحكم القانون والعدالة (لان انساق الحكم الفاسدة ...لا تسهر على مصالح الشعب ... ولا تحقق من تم طموحاته في العزة والكرامة. (فرجاني، 2012، صفحة 06)

4.3. مكونات الحكم الراشد:

- يتضمن الحكم الراشد ثلاثة اليات رئيسية منها:
- الدولة: التي توفر بيئة سياسية و اطار تشريعي ملائم يسمح بالمشاركة.
- القطاع الخاص: الذي يوفر مناصب شغل، وكشريك في الإدارة.
- المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات: ودورها في تقاطع الفعل السياسي والاجتماعي عبر تعبئة الجماعات حتى تقوم بالمشاركة في الأنشطة. (ناجي، 2010، صفحة 111)

الشكل02: مكونات الحوكمة (الحكم الراشد)

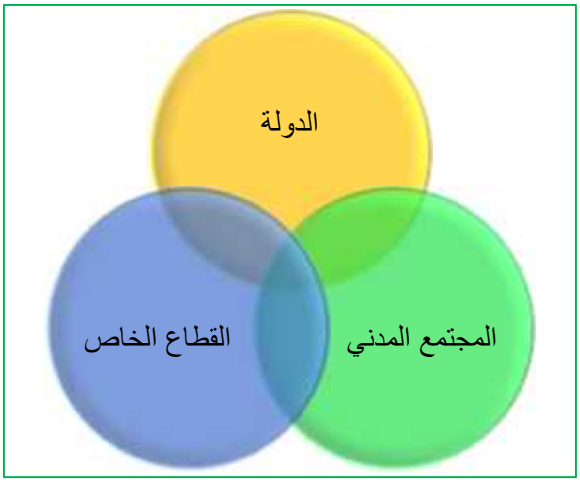

المصدر: من اعداد الباحثين

5.3. خصائص الحوكمة:

نميز خصائص الحكم الجيد كما أوردته أدبيات الثقافة الغربية، جمل المؤسسات الدولية حوالي (15) خاصية نوردها فيما يلي:

- الشرعية المؤسساتية،
- الانتخابات الديمقراطية؛
- احترام وتجسيد حقوق الإنسان؛
- الانفتاح السياسي؛
- سيادة القانون؛
- الشفافية؛
- الكفاءة الإدارية؛
- حيادية واستقلالية الإدارة (تقوم وظيفتها على مقياس الجدارة والاستحقاق) ؛
- التسامح والعدالة؛
- المشاركة السياسية؛
- الإنفاق الرشيد (الإنفاق العام لأغراض عامة)؛
- استقلالية القضاء؛
- إعلام مستقل؛

- حر وشيط؛
- غياب الفساد؛
- المساءلة والمحاسبة (المسؤولية)؛ (خلاف، 2009-2010، صفحة 28)

4. المجتمع المدني واليات مكافحة الفساد و إرساء الحوكمة

1.4. اليات مكافحة الفساد

يمكن مكافحة الفساد على كل المستويات للتقليل من تغلغله و انتشاره و ذلك ب:

- **مؤسسات المجتمع المدني:** من اجل محاربة الفساد بكل أشكاله، وجميع الهيئات التي تعمل في حقول عديدة، منها الاقتصادية كالمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والمطالب بتقديم تقريره السنوي، يضع فيه الحكومة أمام مسؤوليتها، بالإضافة إلى الجمعيات الوطنية، منها الجمعية الوطنية للدفاع عن المستهلك،.....إلخ من الهيئات.

الشكل 03: هيئات مكافحة الفساد

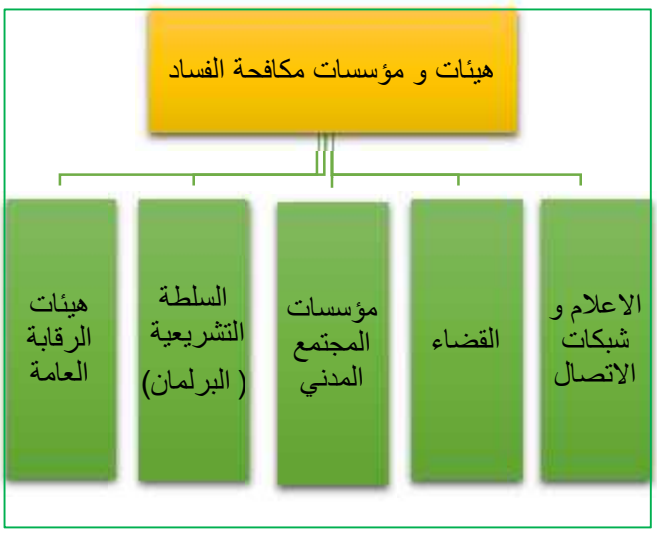

المصدر: من اعداد الباحثين

- **السلطة التشريعية:** و المقصود بها (البرلمان بشقيه) الهيئات الوطنية المنصوص عليها دستوريا، منها، الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، و الرقابة المالية و و الخزينة العمومية و مجلس المحاسبة الذي خول له الدستور صلاحيات واسعة ودقيقة تمكنه من تقديم تقارير سنوية إلى رئيس الجمهورية، تخص تسيير المال العام وطرق إنفاقه.
- **الجهاز القضائي:** حيث هناك اختلاف حول طبيعة الوظيفة القضائية وما إذا كانت وظيفة علاجية أم وظيفة وقائية أم الاثنين معا، فإن الأكيد أن دور القضاء في مكافحة جرائم الفساد يبقى مهما ويتراوح بين الدور العلاجي المتمثل في الردع الخاص من خلال المحاسبة والعقاب واسترداد الأموال وبين الدور الوقائي المتمثل في الردع العام.
- **كما يعد الإعلام** شريكا حيويا لمنظمات المجتمع المدني في التثقيف والإرشاد والدفع باتجاه إحداث تقدم نحو ترسيخ نظام حكم صالح ومن أجل تعزيز ثقافة ترفض الفساد وتدعم أنظمة حكم خاضعة للمساءلة.

2.4. دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

أ. **التوعية الاجتماعية:** من خلال تثقيف المواطن بان الدولة ومؤسساتها أنشئت من اجله، وان تخصيص و صرف الموارد امنا جاء ليلبي احتياجاته في الوصول الى مرحلة الرفاهية، و ان الفساد يضعف من تلك الغايات أو بالأحرى يضعف من تلك الحقوق الأساسية.

ويمكن استخدام الشبكات الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني لنشر التوعية والاستفادة من فوائدها بالشكل التالي:

- زيادة الانتشار والوصول إلى جمهور جديد.
- التعريف بموقعك على الشبكات العنكبوتية وزيادة الحركة عليه.
- تنوع الوسائل والأشكال الاعلامية التي تخاطب وتتواصل بها مع الجمهور.
- تصحيح المفاهيم عن المنظمة.
- بناء وتحسين سمعة المنظمة لدى الجمهور.
- التعريف بالمنظمة وبناء اسم للمنظمة في مجال التخصص الذي تعمل به.
- استنباط كفاءات جديدة والتعرف على الموظفين من خلال مواقعهم وصفحاتهم.
- أداة فاعلة للعلاقات العامة ونشر أخبار المنظمة.
- انخفاض التكلفة.
- الانتشار الواسع بدون معوقات، وتنوع شرائح المستخدمين.
- مرونة الاستخدام: يمكن اختيار الأداة المناسبة وفقا للحاجة وحسب التخصص أو شكل المادة الاعلامية – مثل فيسبوك أو اليوتيوب أو تويتر أو لينكدان أو غيرها.
- امكانية الربط بين الشبكات الاجتماعية المختلفة وتعميم الانتشار وسهولة التوزيع.
- التفاعلية وسرعة الحصول على رجع الصدى من الجمهور ما يمكن من الاستفادة في تطوير أو تصحيح المسار، وكذلك في الانتشار وجمع المعلومات. (مطر، 2013، صفحة 21)

ب. **تفعيل الرقابة:** تنظيم الضغط على مؤسسات الدولة الرقابية منها لتفعيل دورها و تلك التي يحدث فيها الفساد لغرض فضحه و تقليله.

3.4. العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني:

إن الأصل في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني إنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدني ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التي توفر شرط قيامه عن طريق تقنين نظام للحقوق ينظم ممارسات كافة الأطراف والجماعات داخل المجتمع.

كما أن المجتمع يعتمد على الدولة في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدني متلازمان، لا دولة من دون مجتمع ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدني هو وليد قوة الدولة ومن أجل موازنة قوتها.

فلم يتطور المجتمع المدني في الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدني والدولة القوية حصيلة التطور المتوازي. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم في تقوية المجتمع المدني أو في تطور مجتمع مدني صحي من خلال وضع قوانين واضحة قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضا تقديم حوافز له .وعلى الصعيد المقابل فإن منظمات

المجتمع المدني تصبح أكثر فعالية في المشاركة في عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها. (شكر، 2003، صفحة 20)

الشكل 04: العلاقة دولة ، مجتمع مدني

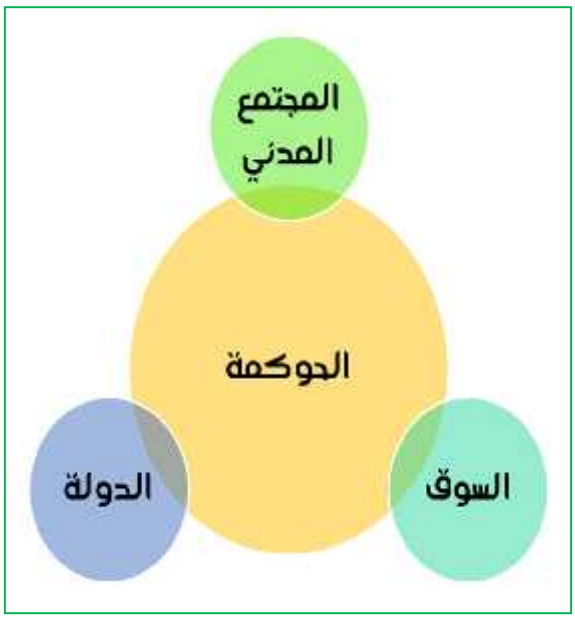

المصدر: من اعداد الباحثين

3.5. الأثر الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني:

يتضمن عناصر أهمها:

أ. **الاتصال الجماهيري:** تلعب مناظرات المجتمع المدني دورا مهما في تعميم المعلومات ذات الاهتمام العام وتحقيق هدف المؤسسات للاتصال بين الأفراد والمنظمات.

ب. **تمثيل الاختلاف:** أن تعدد المنظمات في اتجاهاتها وأهدافها والمجتمع الذي تعمل فيه يؤدي إلى تأكيد تعددية واختلاف في معالجة الأمور، آما أن الاهتمام القطاعي والتخصصي يعني هذه التعددية، وبهذا فإن التأثير في الدولة والحكم يأتي من خلال هذا التعدد آما يأتي من خلال تحديد قطاعات محددة وللتأثير العام .

ج. **تمثيل الاتجاه العام:** وهذا ناتج عن التشبيك بين هذه المؤسسات وقدرتها على مأسسة علاقات دائمة فيما بينها أو من خلال تقاطع النشاطات أو تقاطع الاهتمامات الأمر الذي يجعلها من خلال هذا التكامل تخلق رأيا عاما حول قضية عامة أو توحد قطاعات مختلفة حول مطلب معين. (منظمة اريكار غير الحكومية، 2007، الصفحات 33-34)

خاتمة:

ان مهمة المجتمع المدني لا تقتصر في المهام التقليدية، الرياضية والدينية والترفيهية، او البحث عن اكتساب المزيد من الحقوق فحسب بل هي أسمى من ذلك، فهي تمكين المجتمع من اجل الانتقال به من واقع الرعية إلى المواطنة والمشاركة في بناء المجتمع جنبا الى جنب مع الهيئات الرسمية وحتى القطاع الخاص من خلال التوعية والتعبئة والمتابعة والرصد والتنظيم.

ولا يكون ذلك الا من خلال تهيئة أرضية مناسبة لذلك من خلال إرساء مبادئ الحوكمة او ما يعرف بالحكم الراشد من خلال القضاء على جميع مظاهر الفساد واشكاله، فالجهاز الحكومي غير الفعال يؤدي إلى تراجع دور الهيئات الرقابية مما يؤدي إلى استفحال الظواهر غير المشروعة وانتشار البطالة والفقر وغيرها، ما يرهن مسار التنمية الاقتصادية ويزيد من تأزم الأوضاع.

نتائج الدراسة:

- تجند المجتمع المدني للقيام بدوره الرقابي والتوعوي من اجل محاربة جميع مظاهر الفساد.
- للمجتمع المدني عدة اليات فعالة اثبتت جدواها فيما يخص :
  - استخدام وسائل الاعلام والتواصل من اجل تحقيق الأهداف العامة للتقليل من مظاهر الفساد.
  - تطبيق الحوكمة لمعالجة ظاهرة الفساد، وضمان لحقوق الجميع الأطراف من دولة مجتمع مدني وقطاع خاص،
  - تشديد الرقابة الادارية والقضائية وخاصة رقابة المجتمع المدني من خلال متابعة ومحاسبة من كل تبذير في صرف المال العام؛
  - بناء شراكات مع الحكومة والإدارات المحلية لتعزيز اداء المؤسسات الخدمية ومؤسسات المقاولة والبناء والمؤسسات الصناعية.
- كما ان للمجتمع المدني أثر واضح للمجتمع المدني في مكافحة الفساد من خلال:
  - تنفيذ استطلاعات ميدانية وبحوث وحتى دراسات في رصد الفساد وتقديم المعالجات للمفاصل الضعيفة في المؤسسات الحكومية و هذا يضمن ضمان الاتصال بين الافراد و المنظمات وكذا الحكومات.
  - ادماج الشباب في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد ونشر المعلومة والتثقيف والتوعية.

المراجع:

- **وليد خلاف. (2009-2010). دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي. (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) قسنطينة، الجزائر: جامعة منتوري.**
- أمال عزري ، و جمال بن زروق. (مارس, 2017). استخدام جمعيات المجتمع المدني في الجزائر للشبكات الاجتماعية الإلكترونية)دراسة ميدانية على جمعيات المجتمع المدني في ولاية سكيكدة). (جامعة الجلفة) مجلة افاق للعلوم(العدد 07).
- سمر عادل حسين . (2014). الفساد الإداري : أسبابه ، اثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته مع الإشارة الى تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد الإداري. (هيئة النزاهة) مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات(العدد 07).

- سمير شعبان. (2017). المجتمع المدني وتأثيره في التعديلات الدستورية "قراءة في ضوء واقع المجتمع المدني في الجزائر. (جامعة باتنة: الجزائر) تاريخ الاسترداد 01 03, 2018، من جلفة انفو: (http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=210418)
- عبد الغفار شكر. (2003). المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية (المجلد الطبعة الأولى). دمشق، سوريا: دار الفكر المعاصر.
- عبد النور ناجي. (2010). دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر. (جامعة محمد خيضر بسكرة) مجلة المفكر(العدد 03).
- عبدالرحمن صوفي ، و عثمان محمود عرفان. (جوان, 2014). دور منظمات المجتمع المدني في دعم خدمات الرعاية الاجتماعية في المجتمع العماني)الضرورات والمستلزمات. (جامعة السلطان قابوس) مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث(العدد الخامس).
- عبير مصلح. (2013). النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد (المجلد الطبعة الثالثة). مؤسسة أمان .
- مأمون مطر. (2013). الاعلام الحديث - ادوات وتطبيقات. (صندوق الأمم المتحدة)
- محمد جمال مظلوم. (6-10 ابريل/ نيسان, 2013). دور مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية.
- محمد مصطفى سليمان. (2009). دور حوكمة المؤسسات في معالجة الفساد المالي والإداري. (الدار الجامعية) الإسكندرية، مصر.
- منظمة اربكار غير الحكومية. (2007). دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاجتماعية. دهوك، العراق: مطبعة زانا.
- ميرفت رشماوي ، و تيم موريس. (تشرين الأول/اكتوبر, 2007). نظرة شاملة عن المجتمع المدني في العالم العربي. دراسة تطبيقية رقم 20، إنترك.
- نادر فرجاني. (جوان/يونيو, 2012). الحكم الصالح (رفض العرب في صالح الحكم في البلدان العربية). (مركز دراسات الوحدة العربية) مجلة المستقبل العربي(العدد 652).

نظام ضمان جودة في مؤسسات التعليم العالي خبرات وتجارب

Quality Assurance System in Higher Education Institutions

Experiences and experiences

الدكتورة طويل آسيا
جامعة علي لونيسي - البليدة 2– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– الجزائر
assia.roma@hotmail.fr
الدكتورة فريوه نرجس
جامعة علي لونيسي - البليدة 2– كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير– الجزائر
nfrioua@yahoo.fr

ملخص

يهدف هذا المقال إلى دراسة نظام ضمان جودة في مؤسسات التعليم العالي. حيث حظيت عملية تطوير التعليم باهتمام كبير في معظم دول العالم وحظيت الجودة بجانب كبير من هذا الإهتمام إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر "عصر الجودة. باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة الذي ظهر لمسايرة التغيرات المحلية و الدولية و محاولة التكيف معها. و بناءا على ذلك فإن تحديد المرتكزات الأساسية للجودة يحتل أهمية كبيرة في إطار التطبيق العملي لها في مختلف المؤسسات ومنها مؤسسات التعليم العالي.

وفي هذا الصدد يتم التطرق إلى أهم المحاور التي تؤدي إلى فهم واستيعاب فكرة جودة التعليم العالي، مع تقديم بعض خبرات و تجارب للعديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في مختلف الدول العربية والدولية ، تسعى كل واحدة منها لتطبيق فلسفة إدارية تضمن نظام جودة في مؤسسات التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية : التعليم العالي - جودة مؤسسات التعليم العالي - خبرات وتجارب - ضمان الجودة

Abstract

This article aims to study the quality assurance system in higher education institutions. The development of education has received a great deal of attention in most countries of the world and quality has received so much attention that intellectuals call this age**" era of quality."** Consequently, identifying the main pillars of quality is of great importance within the framework of its practical application in various institutions, including higher education institutions.

In this regard, the most important axes that lead to understanding and understanding of the quality of higher education are discussed, with some submission of some experiences and experiences of many universities and institutions of higher education in various Arab and international countries; each seeks to implement an administrative philosophy that ensures a quality system in higher education institutions.

Keywords: Quality Assurance - Higher Education - Quality of Higher Education Institutions- Experiences and experiences.

مقدمة

يعد إن كان مفهوم الجودة وتحسينها حكرا على بعض الجامعات ذات السمعة العالية على مستوى العالم أصبح ثقافة منهجا تعمل به معظم الجامعات التي تسعى للارتقاء بمستواها الأكاديمي، لتنافس الجامعات التي كانت تحتل الصدارة لعقود طويلة من الزمن. والجودة مفهوم واسع يشمل جميع جوانب المؤسسة التعليمية الأكاديمية و البحثية والإدارية وغير ذلك. وقد أصبحت عملية تحقيق الجودة أسهل منال من ذي قبل، بوجود هيئات ضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي العالمي، التي وضعت المعايير ورسمت الخطط ووضحت السبل لتسهيل وصول مؤسسات التعليم العالي إلى أعلى مستويات الجودة. فالاعتماد الأكاديمي سواء كان عالميا أو محليا يعد إحدى الوسائل التي تستطيع من خلالها مؤسسات التعليم العالي تحقيق الجودة.

إن تطوير التعليم الجامعي يعد ضرورة حتمية في ظل العصر الرقمي والعولمة التي جعلت من العالم قرية صغيرة لا مكان فيها لمن لا يتجاوب مع متغيرات العصر السريعة ، التي ألزمت مؤسسات التعليم الجامعي على ضرورة مواجهة التحديات التي يطرحها العصر الرقمي ، لذا كان لابد من التوجه نحو تحقيق جودة التعليم الجامعي .

و من هنا أصبحت جودة التعليم من الأهداف الأساسية التي تطمح إليها دول العالم، فالعبرة ليست في تقديم تعليم عالي، وإنما في تقديم تعليم يتميز بالجودة العالية. لذلك فإن هناك أيضا مجال كبير للتعلم من تجارب الأجنبية والعربية في نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

من خلال ما سبق يمكن معالجة موضوع بطرح الإشكالية التالية :

ما مدى أهمية نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي وما هي أهم الخبرات والتجارب الناجحة ؟

للإجابة على إشكالية الدراسة، صيغت الفرضيات التالية:

الفرضيات:

- أصبحت الجودة من المفاهيم الحديثة التي نالت اهتمام العديد من المؤسسات وعلى رأسها مؤسسات التعليم العالي ،حيث انطلقت معظم الجامعات الكبرى في العالم نحو تبني هذا المفهوم والعمل على تطبيقه بغية التحسين المستمر في المنهج التعليمي و مخرجات العملية التعليمية؛
- للاستفادة من مزايا تطبيق نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي ، يجب تطويع مبادئ ومتطلبات ومراحل تطبيق الجودة ؛
- كلما تم الالتزام بمبادئ ومتطلبات الجودة في التعليم كلما تم تحقيق غاية الرضا على المؤسسات الجامعية بمختلف مكوناتها؛
- تحديد مختلف المعايير والمؤشرات التي تساعد على عملية إجراء تقييمات دقيقة و ناجعة و فعالة لغرض تحديد نقاط الضعف و ذلك من اجل إجراء تحسينات و تعديلات من شأنها أن ترفع من مستوى الجامعة؛
- وإن اعتماد نظم الجودة في التعليم الجامعي ما هو إلا استجابة لمتطلبات المجتمع وتحفيز الإبداع وإجراء البحوث العلمية لتحقيق التنمية المستدامة خدمة للمجتمع البشري؛
- الوقوف على بعض خبرات وتجارب نظام ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي.

أولا : الإطار النظري للدراسة

1. مفهوم جودة التعليم العالي: يتعلق مفهوم الجودة في التعليم بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر مدى التفوق و الإنجاز للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساس لتعميم الخدمة التعليمية وتقديمها للطلاب بما يوافق تطلعاتهم.[1]

2. المقاربات المتعددة لمفهوم الجودة في التعليم العالي: يمكن تعريفها من عدة مداخل على النحو الآتي[2] :

- **الجودة بمعنى التميز:** أن مؤسسة التعليم العالي مؤسسة لها ما يميزها، وذات مستوى عال وطبيعة خاصة. وتقوم فكرة التميز في التعليم العالي بالتركيز على مدخلات ومخرجات النظام التعليمي؛
- **الجودة بمعنى المواءمة مع الغايات (الكفاءة الداخلية):** يتمتع هذا المدخل برواج كبير، إذ ينطلق من غايات وأهداف المؤسسة أو البرنامج، ويحاول ضمان الجودة من خلال التأثير على العمليات التي تجرى داخل المؤسسة بالنظر إلى الموارد المتاحة لجعلها تحقق بشكل أفضل الغايات والأهداف المعتمدة؛
- **الجودة بمعنى تأمين رضى المستفيدين وأصحاب المصلحة:** ظهر هذا المدخل على إثر الإنتقادات الموجهة لمدخل الجودة من منظور الكفاءة الداخلية. وقد عمد إلى مساواة الجودة بقدرة المؤسسة أو البرنامج على الإستجابة لتوقعات المستفيدين وسائر أصحاب المصلحة[3].
- **الجودة بمعنى تأمين معايير الحد الأدنى:** يعتبر هذا المدخل بمثابة الضمان للسلطات الحكومية والمجتمع ككل بشأن احترام مؤسسات التعليم العالي للحد الأدنى من متطلبات الجودة. و يمكن تمثيل المداخل الأربعة في :

الشكل رقم 01 : " مناطق الجودة بناء على متغيري وجهة النظر وقبول المعايير"

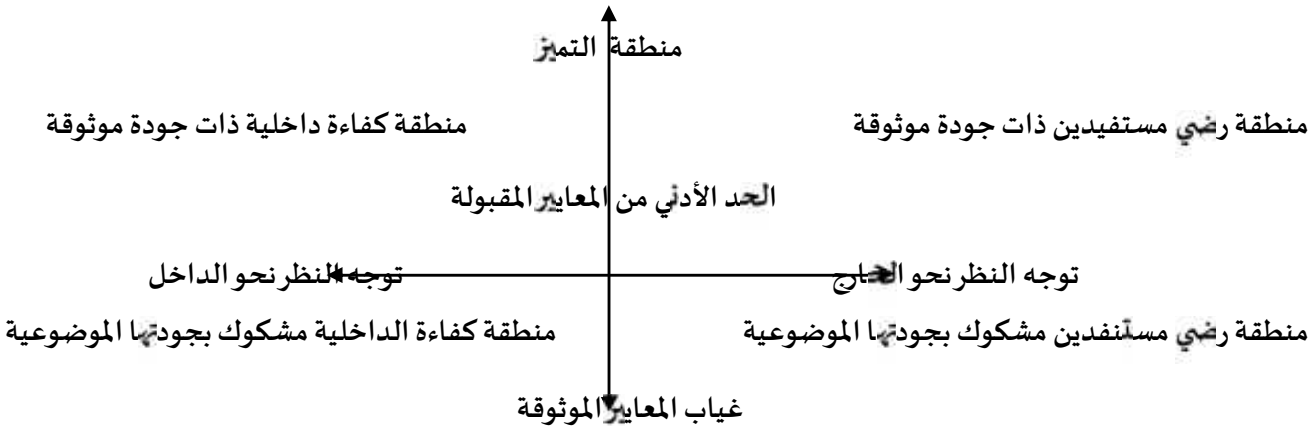

المصدر: رمزي سلامة، "**ضمان الجودة في الجامعات العربية**"، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2005، ص34.

نلاحظ من خلال الشكل وجود خمس مناطق للجودة: اثنتان منها تتسمان بجودة متدنية ومشكوك فيها لعدم تحقيقهما للحد الأدنى من المعايير المقبولة. على الرغم من تحقيق إحداها لدرجة عالية من رضي المستفيدين ومن الأمثلة على ذلك المؤسسات المدعوة بـ "**طواحين الشهادات**" التي تصل إلى درجة عالية من رضي المستفيدين الذين يكتفون بدفع الأموال لقاء حصولهم على الشهادة . و اثنتان منها تتمتعان بدرجة عالية من الجودة نسبة إلى تحقيق المعايير المتعارف عليها، إما بالنظر إلى رضى المستفيدين أو بالنظر إلى الكفاءة

الداخلية. أما منطقة التميز، فتنحصر بالحالات التي تحقق المعايير بمستويات عالية جدا لا يصل إليها سوى القلة، وهذا بالنظر إلى رضي المستفيدين وإلى الكفاءة الداخلية في آن واحد[4].

وبناء على ذلك يمكن تحديد مفهوم ضمان الجودة في التعليم[5]"بأنها نظام متكامل من مجموعة من المعايير (المواصفات) والإجراءات والأنشطة والإرشادات تضعها الجهة المسئولة عن التعليم أو المؤسسة التعليمية نفسها ليهتدي بها في تنظيم عملها وتوفيرها لخدماتها بطريقة فاعلة للمستفيدين، وتتمثل في توصيل المعلومات، تقديم المادة العلمية، خدمة المجتمع ورفده بالقوى العاملة للإسهام في التنمية والتقدم، إنتاج المواد التعليمية الجيدة، تلبية حاجات الطالب، قياس تحصيل الطالب بما يتفق ومعايير المؤسسة وإجراءاتها".

3. **ضمان الجودة ومتطلباتها ونظامها:** ضمان الجودة فيشمل عمليات تقصي ومتابعة جودة الأداء. وهو يخدم عرضين مختلفين[6]:

- حفاظ على المستوى المطلوب من الجودة وتحسينه؛
- الضمان لأطراف المعنية بأن الجودة يتم الحفاظ عليها عند مستويات مماثلة للممارسة الجيدة في المؤسسات المتميزة في مناطق أخرى من العالم.

و عادة ما يشمل ضمان الجودة عمليات داخلية وخارجية على حد سواء. ويفترض وضع آليات لضمان الجودة داخل كل مؤسسة. وتتطلب المصداقية العامة للجودة الداخلية تقويما دوريا خارجيا من قبل سلطة مستقلة. كما أن الإستفادة من الإستشارة الخارجية المستقلة، من الإستراتيجيات المهمة لضمان الجودة واحتسينها.

أ- **متطلبات ضمان الجودة:** هناك عدد من المتطلبات الضرورية التي لابد من توفيرها لتحقيق الجودة في أي مؤسسة تعليمية، ويعد توفرها أساسا لجميع الجهود الأخرى التي تأتي لاحقا، ويمكن تلخيصها في التالي[7]:

- التخطيط لعمليات ضمان الجودة وطرق إدارتها؛
- استيفاء متطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والإعتماد الأكاديمي؛
- إيجاد بيئة عمل مناسبة بصورة متدرجة لتطبيق الجودة؛
- استثمار العقول البشرية المتوفرة؛
- بناء وتشكيل فرق العمل؛
- استخدام مبدأ التحفيز؛
- التنسيق بين الجهات التعليمية وغيرها داخل المؤسسة كمنظومة متكاملة؛
- اعتماد العمل بالدراسات القائمة على البحث العلمي المقنن؛
- استخدام معايير تقييم، قبل، وأثناء، وبعد العمل في القطاع التعليمي.

ب- **نظام ضمان الجودة:** فإن هذا النظام لضمان الجودة[8]:

- يتصف بالمرونة ليستوعب مجموعة متنوعة من برامج التعليم العالي الدولية؛
- يحمي نزاهة برامج الشهادات الأجنبية، عبر الأخذ في الحسبان و تقييم تلك البرامج من هيئات خارجية أخرى لضمان الجودة؛
- يأخذ في الحسبان العوامل الفريدة لضمان الجودة والمرتبطة بالمحافظة على جودة برامج التعليم العالي الدولية؛
- يحول دون تلقي الطلبة والمجتمع تعليما ذا مستوى ضعيف؛
- يقلل من الإرتباك والأعباء الإدارية المحتملة التي قد تقع على عاتق المؤسسات التعليمية، من خلال تجنب تكرار عمليات ضمان الجودة؛
- الأمر الأهم هو التأكيد على أن المسؤولية الرئيسية لضمان الجودة تقع على عاتق المؤسسات التعليمية أنفسها.

4. معايير وعناصر ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي: **هنالك المعايير العشرة لتوكيد الجودة في التعليم**[9]:

- **الأهداف:** عامة – خاصة- معارف- مهارات.....الخ؛
- **المناهج:** خطة الدراسة – وصف المقررات – التقويم.....الخ؛
- **التعليم و التعلم:** الأساليب... الوسائل التكنولوجية.....الخ؛
- **هيئة التدريس والإدارة (القوة البشرية):** الكم والكيف والتواصل والتأهيل والنسبة للطلاب؛
- **مصادر التعلم:** الأجهزة – المعدات – موقع إلكتروني- خدمة إنترنت؛
- **تقويم الطلاب:** الأساليب – العدالة – الشفافية؛
- **إنجاز الطلاب وتحليلهم:** الإرشاد الأكاديمي والنفسي – تخطيط تعليمي للطلبة الجدد – الخرج مع سوق العمل – تكافؤ فرص القبول والعمل؛
- **إدارة الجودة وتوكيدها :** أدوات الإدارة لتطوير التعليم ، وحدة ضمان الجودة، دليل الجودة، نظام تقييم داخلي؛
- **المرافق والخدمات والمساندة:** مكتبة، قاعدة بيانات للكلية، مختبرات، أجهزة، معامل؛
- **الإدارة:** نشرة ودليل تعريف رسالة الكلية وأهدافها، أسلوب الإدارة، الشفافية، روح الفريق، مجالس ولجان توثق أعمالها وقراراتها وتتابعها.

الشكل رقم 02:"عناصر ضبط الجودة في المنظمة التعليمية"

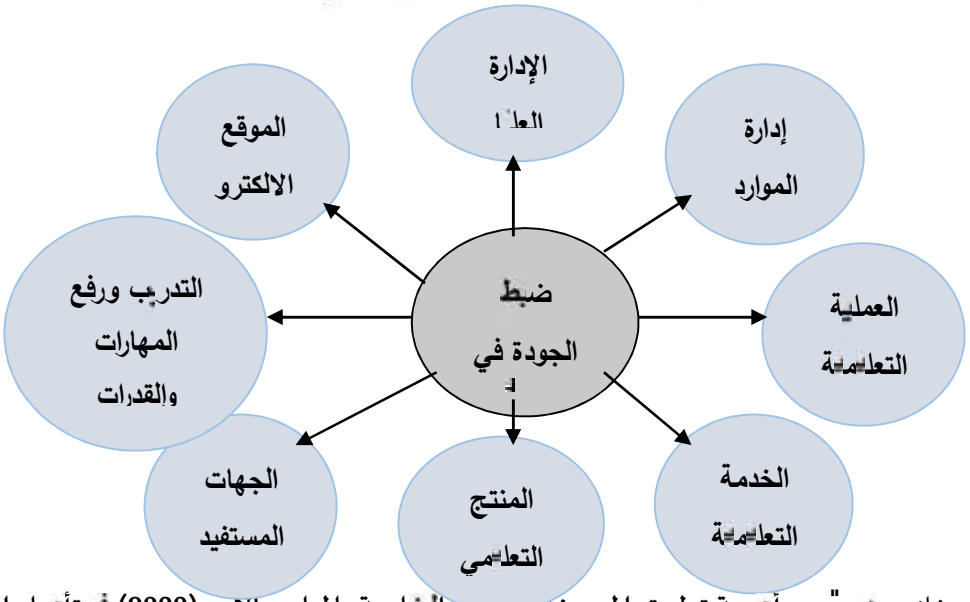

المصدر:عامر أحمد غازي مني، "**دور أهمية تطبيق الموصفه القياسيه الخاصة بالمبادئ الإيزو(9000) في تأهيل المنظمة التعليمية بنظام إدارة الجودة لضمان تحقيق نجاح برامج الاعتماد الأكاديمي**"،المؤتمر العربي الدولي الثاني حول جودة نظام التعليم –يومي 4-5 أفريل 2012، الجامعية الخليجية ، مملكة البحرين ، ص 63.

5. تطبيق ضمان الجودة في التعليم العالي: تزايد الإهتمام العالمي في العقدين الأخيرين من القرن العشرين بجودة التعليم، ومن المتوقع أن يزداد هذا الإهتمام في المستقبل نظرا للشكوى العالمية من انخفاض مستويات الجودة في التعليم الأساسي أو التعليم العالي على حد سواء، وقد بدأ الاهتمام المتزايد بضمان الجودة في التعليم في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، وذلك للعديد من العوامل التي كان لها الأثر في هذا الاهتمام، والتي من أبرزها: **التغيرات الاقتصادية المصاحبة للتطور العلمي والتكنولوجي والتوسع في التعليم، وزيادة الإقبال عليه في جميع المراحل التعليمية بما فيها التعليم الجامعي والعالي**[10].

ثانيا: خبرات وتجارب بعض الدول في مجال الجودة التعليمية

1. الولايات المتحدة أمريكية

و تشبه مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية -إلى حد كبير- المؤسسات الخاصة التي تتمتع باستقلالية كبيرة وسلطة تمثل بمجالس إدارة هذه المؤسسات.

ويعتبر التأثير الحكومي على هذه المؤسسات محدود الأثر قياسا بالدول الأوروبية، ولذلك فإن المسؤولية تقع على مؤسسات التعليم العالي لتنظيم نفسها وإيجاد موارد لها وإلا فقدت هذه المؤسسات مواردها وطلابها الذين يتجهون بالتالي نحو المؤسسات المنافسة.

أ- **الإعتماد:** تتخذه الولايات المتحدة أمريكية على شكلين:

- **إعتماد مؤسسي Institutional Accreditation:** تقوم به مجالس تابعة لمؤسسات التعليم العالي نفسها.
- **إعتماد تخصصي Program Accreditation:** للبرامج الدراسية تقوم به لجان متخصصة مثل: مجلس اعتماد الهندسة و التكنولوجيا (ABET) و الذي يعمل منذ القرن الماضي و هيئة اعتماد التعليم الطبي.

في عام 1996 تم إنشاء مجلس اعتماد التعليم العالي والذي يهدف إلى إيجاد مؤسسة قومية تتولى الإشراف على مؤسسات الاعتماد و هي الإعتراف بمؤسسات الإعتماد العاملة في مجال التعليم (CHEA) مؤسسات غير حكومية في التعليم العالي. ويقوم مجلس الإعتماد العالي بناءا على معايير محددة يضعها مجلس الاعتماد. و يتم إعادة اعتماد هذه المؤسسات مرة كل 10 سنوات بناءا على تقرير يقدم كل 5 سنوات. والعمل الذي تقوم به مؤسسات الاعتماد هو عمل تطوعي ويتم من خلال المهام الآتية[11]:

- مراجعة عمليات التقييم الذاتي Self-Assessment بواسطة القائمين على المراجعة Peer Reviewers.
- زيارة ميدانية للمؤسسة التعليمية مرة كل عام.

ب- **معايير الاعتماد في أمريكا: هي:**

- النجاح الذي يتعلق بإنجازات الطالب وعلاقته برسالة المؤسسة ، والأخذ في الاعتبار إتمام البرنامج، واختيارات الترخيص بالولاية ؛
- المناهج؛
- أعضاء هيئة التدريس؛
- التسهيلات و أجهزة الموارد؛
- القدرة المادية والإدارية؛
- خدمات دعم الطالب؛
- ممارسات التعيين والقبول والنتائج الأكاديمية والمنشورات والإعلانات؛
- طول البرامج الدراسية وأهدافها، والشهادات التي تمنحها؛
- سجل شكاوى الطلاب التي تتلقاها المؤسسة التعليمية.

ت- **ضمان الجودة والإعتماد الأكاديمي:** يحتوي نظام الإعتماد الأكاديمي على أكثر من 7000 مؤسسة جامعية معتمدة ونشرف عليه جهتين هما USDE وCHEA . كيف تمكنت نظم التعليم العالي في الولايات المتحدة بهذه الخصائص من تحقيق الجودة وذلك من خلال تصميم نظم لضبط الجودة ذاتيا من قبل المؤسسات التعليمية وبلا تدخل حكومي مباشر حيث تتمثل في:

جدول رقم 01 :"نظام الإعتماد الأكاديمي ونظام ضمان الجودة"

نظام الاعتماد الأكاديمي	نظام ضمان الجودة

نشاط غير حكومي ينطلق طوعا من الجامعات ذاتها.	تقع مسؤولية الجودة الأكاديمية على عائق الجامعات والكليات ذاتها.
يستخدم حكوميا باعتباره واحد من الأدوات المساعدة على حماية الاستثمار في المؤسسات الاتحادية ويكفل للطلاب وأولياء الأمور الوفاء بالمعايير الأساسية للجودة.	لدى كل مؤسسة تعليمية مكتب يسمى مكتب ضمان الجودة يقوم بتنسيق جهود التقييم بالمؤسسة تقوم وكالة ضمان الجودة بالإشراف على الجودة والتحقق من قيام المؤسسات بمسؤولياتها.
ربطت التشريعات الفيدرالية المنح الطلابية بالالتحاق بمؤسسات تعليمية معتمدة.	توفر الوكالة نقاط مرجعية تساعد على وصف المعايير الأكاديمية Acadenie Standards وتشمل المبادئ التوجيهية بشأن المؤسسات الجيدة والجامعات والكليات The code of pracice

المصدر:ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، حلقة النقاش التاسعة، موقع: https://ww wmu.edu.sa/../%202%

2. ضمان الجودة في المنطقة الأوروبية في التعليم العالي

أنشت سنة 2000 الشبكة الأوروبية لضمان الجودة (ENQA European Network For Quality (Assurance في التعليم العالي لنشر معلومات والتجارب والممارسات الفضلى في ضمان الجودة في التعليم العالي بين وكالات ضمان الجودة الأوروبية والسلطات الرسمية ومؤسسات التعليم العالي ، يعتمد عمل الشبكة على ثلاثة مبادئ أساسية:

- احترام تنوع نظم التعليم العالي في أوروبا عوضا عن محاولة وضع نظام أوروبي موحد لضمان الجودة؛
- القبول بأن مسؤولية ضمان الجودة الأساسية تقع على عائق المؤسسات الأكاديمية ؛
- تعزيز التعاون ما بين وكالات ضمان الجودة على المستويين الأوروبي والدولي.

من خلال دعم المشاريع الدولية المشتركة في مجال ضمان الجودة على سبيل المثال. من المتوقع أن تحدد المؤسسات ضمن أوروبا معايير ضمان الجودة في مجال[12]:

- الموافقة على برامجها وإجازاتها ومراجعتها الدورية ومراقبتها؛
- تقييم الطلاب بناء على معايير وقواعد وإجراءات منشورة تطبق بشكل منتظم؛
- جودة التدريس التي تحرص على التحقق من مؤهلات المدرسين وكفاءاتهم؛
- موارد التعليم ودعم الطلاب؛
- نظم معلومات لجمع البيانات الملائمة وتحليلها واستخدامها لإدارة مناهجها التعليمية و الأنشطة الأخرى بشكل فعال؛
- الإعلام المحدث والمحايد والموضوعي حول المناهج والإجازات التي تقديمها.

وتمنح الشبكة الأوروبية ضمان الجودة الأولوية لتسيير تنقل الطلاب و الأكاديميين ضمن أوروبا .وتهدف إلى توفير المعلومات المفصلة و الموثوقة حول جودة كل من برامج الدراسة والكليات ومؤسسات التعليم العالي.

أ- أنظمة التعليم العالي في المنطقة الأوروبية

يعد تقييم أنظمة التعليم العالي في عدة دول مختلفة حول العالم بما فيها المنطقة الأوروبية تنشر مؤسسة"كيو إس"قائمتها الأفضل هذه الأنظمة .وقد نشرت المؤسسة مؤخرا هذه القائمة لعام 2018 ، والتي شهدت بعض التغيرات في القائمة السابقة التي صدرت في عام

2016. تقوم مؤسسة "كيواس" كل عامين بإصدار تصنيفها لأفضل أنظمة التعليم الأكاديمي في العالم، وهو تصنيف تسلط الضوء من خلاله على أقوى أنظمة التعليم الأكاديمي في بلدان مختلفة، مستخدمة أربعة مقاييس لتقييم هذه الأنظمة.[13]

جدول رقم 02 :"أفضل أنظمة التعليم العالي لعام 2018 في المنطقة الأوروبية"

ترتيب	01	02	03	04	05	06	07	08	09
البلد	ألمانيا	فرنسا	هولندا	أسبانيا	سويسرا	إيطاليا	السويد	بلجيكا	فلندا

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على :هاله أبو لبدة ،"**تصنيفات كيواس تعرف على أفضل الجامعات العالمية لعام 2018**"، تاريخ 8 أوت 2018 ، الموقع : .AL- jazeera>midan<éducation >2018

فمؤسسات التعليم العالي في أوروبا مميزة تبني مكانتها من خلال رفع جودة نظامها في جوانب عدة دول. مع توفير الدعم المالي لاستقطاب الطلاب الدوليين ،أو إثراء البيئة التعليمية بالتقنيات والمنهجيات المتقدمة، أو غير ذلك لكن جهات أخرى متخصصة تعمل على خلق وبناء معايير مهمة للمفاضلة بين المؤسسات التعليمية الأكاديمية وتسليط الضوء على جهودها المميزة و تصنيفها من أفضل أنظمة التعليم في العالم كما هو في الجدول أعلاه .

3. السويد

أ. مميزات التعليم في السويد

تاريخي أكاديمي مميز: غني عن التعريف طبعا إن السويد هي موطن جائزة نوبل المرموقة أهم جائزة أكاديمية على مستوى العالم على الإطلاق. فضلاً عن التاريخ الطويل للجامعات السويدية، التي يعود تأسيس بعضها إلى القرن الخامس عشر الميلادي.

ب. نفقات التعليم في السويد

- السويد تخصص ميزانية هائلة للتعليم وصلت في العام الماضي إلى نحو 13 %من ميزانية الدولة؛
- هذه النسبة العالية من ميزانية الدولة تنفقها السويد على ثمانية ماليين نسمة، وهو عدد سكانها عدا الأجانب؛
- التعليم في السويد له أولوية تفوق تلك التي تمنحها الدولة للدفاع مثلا، الذي لا تتجاوز نفقاته في أفضل السنين 3 %من الميزانية؛
- لماذا هذا البون الشاسع بين تخصصات التعليم و الدفاع؟ قد يقول قائل إن السويد غير مهددة وتعيش في باحة من السلم والاستقرار. هذا ليس صحيحا، وإلا يجوز أن يفكر قادة الشعب بهذا الشكل؛
- نعم، الاستقرار والسلم والهدوء تنعم بها السويد منذ عقود، ولكن قادتها يبنون جيشهم وكأن الحرب تقع غدا. وإن كان الأمر كذلك، كيف بإمكان السويد الدفاع عن نفسها بميزانية لا تزيد إلا قليلا عن 2%؛
- السويد تؤمن أن التعليم المتطور المبني على أسس علمية صحيحة أفضل وسيلة للدفاع عن البلد الشعب المسلح بالعلم والتقنية والمعرفة أفضل من شعب مسلح بأحدث الأسلحة المستوردة .الشعب المتعلم يصنع سلاحه بنفسه ويعرف كيفية استخدامه ويطوره للذود عن كيانه عند الحاجة؛
- التعليم في السويد وطني من ألفه إلى يائه. و إلا يمكن أن تقبل السويد ألي مؤسسة تعليمية أمريكية أو بريطانية أو غيرها أن تفتح مدرسة أو جامعة وتستقدم المدرسين والمناهج وتلقن باللغة الإنجليزية. إن فتحت مدرسة كهذه – وهذا أمر غير محتمل – عليها أن تدرس باللغة الوطنية وأن تطبق مناهج تعليمية وطنية[14].

ت. مؤسسات تعليمية فائقة الجودة والتميز

- أجواء الجامعات السويدية لا يمكن وصفها سوى بأنها رائعة. شديدة الانفتاح، تركز بشكل مطلق على مفهوم العمل الجماعي وهذا الانفتاح، والتركيز على مفاهيم عصرية للعمل والتعليم، سيعطيك حتما مهارات قيمة لطريقة تفكيرك وعملك ومستقبلك بأكمله؛

- سوق العمل في أي مكان في الدنيا يعطي أولوية مطلقة للفرق الجماعية المبتكر والمميزة. وتأتي هذه المنهجية التعليمية الرائعة ضمن مخططات شاملة للجامعات السويدية لتهيئة الطلاب على هذه المقومات، فضلا عن المعاني التعليمية الأكاديمية المعتادة؛
- السويد لديها عدة جامعات تم تصنيفها ضمن أفضل 100 جامعة في العالم. وبها 11 جامعة ضمن أفضل 500 جامعة في العالم. باختصار الجامعات السويدية تعتبر مكانا متقدما في كل عام، وفي تصنيف الجامعات الدولية الصادر عن المؤسسات الدولية المتخصصة في تصنيف الجامعات سنويا.

جدول رقم03:"تصنيف أفضل الجامعات السويدية حسب تصنيف QS لعام 2019"

معهد والجامعات	أفضل مركز عالميا
1- جامعة لوند Lund University	**92**
2- المعهد الملكي للتكنولوجيا Roval Institute of Technolagy	**104**
3- جامعة أوبسالا Uppsala University	**117**
4- جامعة شالمر للتكنولوجيا chalmers University Technology	**128**
5- جامعة ستوكهولم Stockholm University	**200**
6- جامعة جوتنبيرغ University of Gotherburg	**269**
7- جامعة لينشوبينغ Linköping University	**302**

المصدر: دلال قصري ، "**أفضل 10 جامعات في السويد**"، تاريخ الاطلاع 2019/10/22 ، الموقع :https//www.forga.com

يعرف عن دولة السويد بأنها ذات اقتصاد تدعمه العلوم التكنولوجيا ويوفر للطلاب مجموعة مميزة من الخيارات الجامعية حيث احتلت ثماني جامعات لعام 2019 مختلفة في تصنيف QS لأفضل الجامعات كما هو في جدول أعلاه.[15] وكانت جميع هذه المراتب ضمن أفضل 350 جامعة.

ث. تطوير المواهب والقدرات

- يركز الجامعات السويدية[16] وفقا لنظام التعليم الرائع في البلاد، يمكن وصفها بالمتخصصة في اكتشاف ورعاية المواهب الطلاب الملتحقين بها، والدفع بها للظهور إلى النور، والاستفادة بها استفادة قصوى تعود على صاحبها وعلى المجتمع المحيط به؛
- النظام التعليمي السويدي على للألفة بين الطالب وللأستاذ في السويد يمكنك كطالب أن تخاطب أساتذتك بأسمائهم دون أي استخدام للألقاب اجتماعية أو أكاديمية زائفة تعمل على وضع موانع نفسية بين الطالب وللأستاذ؛
- هذه للألفة هي أحد العوامل التي تدفع لتطوير المواهب والقدرات بأفضل شكل ممكن، يشعر به الطالب سريعا.

4. الصين : تعتبر التجربة الصينية واحدة من التجارب التي أدهشت المجتمع الإنساني حيث لفتت انجازات التنمية المستدامة و المتسارعة خلال 30 عاما من تطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح الكثير من العلماء والباحثين داخل وخارج الصين واتخذها لنموذج الدراسة والمناقشة.

أ. إصلاح نظام التعليم الجامعي

وشمل إصلاح التعليم العالي إصلاح هيكل المواد الدراسية بالجامعات[17]، لذا قررت لجنة التعليم التابعة للدولة خفض عدد التخصصات التي بلغت 813 تخصصا إلى 504 بهدف التركيز على التخصصات التي تواكب حاجات المجتمع واقتصاد السوق والتطور

العلمي والتكنولوجي وترك التخصصات المتشابهة التي لا طائل من تعلمها. كما تم الاستعانة بأساتذة أجانب اشتهروا بكفاءتهم العالية فيما يدرسونه ليقوموا بالتدريس في الجامعات الصينية.

و منذ عام 1994 وحتى الآن تقوم لجنة التعليم بتنفيذ "**خطة إصلاح المضامين الدراسية للقرن الحادي والعشرين**" وهي خطة يتدرج تحتها ما يتراوح بين 60 و 70 مشروعا، وتسمح الآن الجامعات لطلابها باختيار المواد والتخصصات التي يرغبون في دراستها وهو مخالف لما كان يحدث من قبل.

ب. **جودة الجامعات الصينية** : ومن أجل رفع مستوى جودة الجامعات الصينية[18] اعتمدت الصين على فلسفة التصنيفات ومقارنة أداء جامعاتها بالجامعات العالمية، ويعود تاريخ تلك التصنيفات إلى العام 1982، وفيما يعتقد البعض أن الصين تمتلك تصنيف شنغهاي الشهير فقط، إلا أن الواقع غير ذلك على الإطلاق، فالصين رائدة في أدوات التصنيف حيث إن لديها اليوم أكثر من 30 تصنيفا تابعا لأكثر من 13 مؤسسة رصد عبر الصين .

جدول رقم 04 : "الإجراءات المتخذة الرفع من مستوى الجامعات الصينية"

مشروع	الهدف
مشروع 985	يهدف إلى تأهيل جامعات مميزة بحثنا للمنافسة على المستوى العالمي
مشروع 211	يهدف إلى بناء 100 مؤسسة في التعليم العالي على مستوى عال يتناسب مع متطلبات القرن 21 .

المصدر: مؤتمر اللجنة التعليمية الصينية عن "**سبل إصلاح نظام التعليم الجامعي في الصين**".

و تعد " **التجربة الصينية** " الذي قادها الزعيم الصيني "دينج شيا وبيج" من عام 1978 وستمر على نهجه من جاء بعده .وهي تجربة فريدة من نوعها وهي محط إعجاب العالم واستطاعت هذه التجربة من خلال نجاحاتها أن ترتقي الصين إلى مكانة متقدمة بين الدول على الصعيد العالمي خاصة في مجال التعليم العالي.

5. **التجربة القطرية في استيراد التعليم العالي**

ماذا يحدث عندما تستثمر أغنى دولة في العالم مليارات الدولارات لجلب أفضل الجامعات الغربية بهدف التعليم على أراضيها؟ إن هذه التجربة الطموحة تجري بالفعل في الدولة الخليجية الصغيرة قط.

فقبل عقدين من الزمن، قررت الإمارة تطوير توفيرها للتعليم العالي من خلال دعوة جامعات النخبة على مستوى العالم لفتح فروع لها هناك. وكانت النتيجة المدينة التعليمية، التي تضم حرم جامعي كبير على مشارف العاصمة الدوحة يضم فروعا لستة جامعات أميركية، فضلا عن مؤسسة بريطانية وأخرى فرنسية[19].

منحت صادرات النفط والغاز الطبيعي في قطر مواطنيها أعلى دخل للفرد في العالم – حوالي 140.000 دولار أميركي بحسب إحدى الروايات. و تقوم إحدى المؤسسات التي أسستها العائلة المالكة في البلاد باستخدام ثروة الإمارة لدفع كل فواتير فروع الجامعات مع ضمان الحرية الأكاديمية لها، من حيث المبدأ. وفي المقابل تلتزم الجامعات الأجنبية بتوفير برامج تعليمية في فروعها بشكل مساو "في الجودة" لتلك الموجودة في بلدانها الأم. وتترأس الشيخة موزة بنت ناصر، والدة حاكم قطر الحالي، مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

أ. **هيئة التعليم العالي**

تواجه هيئة التعليم العالي تحديا يتمثل في التغير الدائم للعالم اليوم الذي يهدف لتلبية احتياجات ومتطلبات مجتمع القرن الواحد والعشرين باعتباره مجتمع مبني على المعرفة والمعلومات والتعليم والتعلم. و يعتبر التعليم العالي المحرك الأساسي لخلق التغيير و التطوير إذ أن هناك طلبا غير مسبوق للاستفادة من التنوع الكبير في التعليم العالي بجانب الوعي المتزايد لأهميته الحيوية في التطوير الثقافي

والاجتماعي. و تدعم هيئة التعليم العالي بناء العقل الإنساني كرأسمال بشري من خلال تجويد خدمات التعليم العالي حيث يعتبر التعليم أحد العناصر الأساسية للحصول على هذا الرأسمال وزيادة إنتاجيته والمساهمة في النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق تسعى هيئة التعليم العالي إلى " تعزيز فرص التميز" بتوفير الفرص التعليمية للطلبة المتفوقين للدراسة في أفضل الجامعات في العالم[20].

و تحرص هيئة التعليم العالي على أن تلبي هذه الفرص التعليمية احتياجات سوق العمل القطري من خلال توفير التوجيه والإرشاد المهني للطلبة وذلك بالمواءمة بين ميولهم، قدراتهم وقيمهم من جهة، واحتياجات سوق العمل القطري من جهة أخرى. و تساعد الهيئة الطلبة على اتخاذ القرار المهني الصائب الذي سيفرز مردودا ذا تأثير واضح، ليس على الصعيد الفردي فحسب، بل على صعيد حركة التنمية في دولة قطر.

ب. مبادئ هيئة التعليم العالي

تستند الهيئة إلى خمسة مبادئ أساسية للوصول لأهدافها وهي[21]:

- **الجودة:** تدعم هيئة التعليم العالي الدراسة في الجامعات ذات المستوى الأكاديمي العالي المتميز لاكتساب أساليب التعلم الذاتي والتعلم المستمر تبعا لمعايير الجودة العالمية؛
- **المرونة :** تتيح هيئة التعليم العالي للطلبة الفرصة لاختيار الدولة والتخصص العلمي الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم وقيمهم وبما يتوافق واحتياجات سوق العمل القطري؛
- **المسؤولية:** تسعى هيئة التعليم العالي إلى إذكاء روح المسئولية لدى الطلبة بحيث تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في عملية التعلم و الانخراط في المجتمع الأكاديمي؛
- **الكفاءة:** يتم تحقيق ورفع مستويات الكفاءة لدى الطلبة من خلال الاستمرار والنجاح في البرامج الأكاديمية التي توفرها هيئة التعليم العالي؛
- **الدعم:** توفر هيئة التعليم العالي خدمة مساعدة الطلبة قبل وأثناء عملية استعاب ، حيث يقدم مركز الإرشاد والتطوير المهني المساعدة في اختيار التخصص والجامعة المناسبة، ويرشدهم خلال فترة التقديم للتأكد من استيفاء متطلبات الجامعة والبعثة وأخيرا تقدم الهيئة للطالب المعلومات الكافية عن فرص التوظيف المتوافرة بعد التخرج.

ت. الأهداف هيئة التعليم العالي

- تطوير اللغة والتفكير النقدي ومهارات حل المشكلات ؛
- بناء الوعي الثقافي، وتوطيد الصلات مع البلدان الأخرى؛
- إعداد الكفاءات القيادية لتولي القيادة في المستقبل؛
- تلبية احتياجات القوى العاملة بتأمين الكوادر المطلوبة ؛
- إتاحة المجال للطلبة القطريين المتميزين للعمل في مجالات تفيد المجتمع والاقتصاد بصورة مباشرة.

ث. تصنيف كيوأس لجودة التعليم في قطر

احتلت جامعة قطر المركز 332 طبقا لتقرير تصنيفات مؤسسة كاكاريلي سيموندس (كيوأس) للجامعات العالمية 2019، وذلك ضمن 1000 جامعة في العالم شملها التصنيف، والمركز 36 ضمن تصنيف كيوأس 2019 لأفضل 50 جامعة حديثة .

و في هذا الإطار، حققت جامعة قطر تقدما ملحوظا في التصنيفات العالمية حيث تقدمت 17 مركزا بالنسبة لتصنيف 2018. و الجدير بالذكر أن الجامعة قد تقدمت 219 مركزا خلال السنوات الماضية، كما أنها ضمن أفضل 6 جامعات في المنطقة العربية.

بالإضافة إلى ذلك، تقدمت الجامعة بمركز واحد عن العام الماضي ضمن تصنيف كيوأس 2019 لأفضل 50 جامعة حديثة و13 مركزا بالنسبة لتصنيف عام 2016-2017. كما أنها ضمن أفضل 3 جامعات عربية قد شملها التصنيف.[22]

ما بين كفاءة سوق العمل والتطوير على صعيد تحسين التحصيل التعليمي، تصدرت قطر دول المنطقة على صعيد جودة الأنظمة التعليمية بعد حصولها على تقييم بلغ 5.6 نقطة مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 3.8 نقطة، مشيرا إلى أنه يتوقع بحلول عام 2030 أن تشهد المنطقة تحسنا ملموسا على صعيد الاهتمام بالمواهب ودعمها تعليميا .

6. ضمان الجودة في المملكة المتحدة

تعتبر انكلترا من أكثر البلدان الأوروبية التي تتم فيها عمليات التقويم ومتابعة جودة التعليم، وربما تتم بصورة مختلفة عن النظام الأمريكي. كذلك بدأت أوروبا مجتمعة في إنشاء الآليات المناسبة لكي تتابع جودة التعليم العالي بدولها المختلفة تأكيدا على محددة سوق العمل.

تحدد الحكومة البريطانية سياسة التعليم بشكل عام ولا تسيطر على طريقة تنفيذها من قبل الجامعات والكليات ولهذا يتوفر نوعين من الجودة هما[23]:

- **ضمان الجودة الداخلية :وهي تتضمن:**
  - تشير إلى مسئولية مؤسسات التعليم العالي عن المعايير والجودة الأكاديمية للشهادات العلمية والدرجات الأكاديمية الأخرى التي تمنحها؛
  - توجد ستة معايير أساسية لتقييم البرامج العلمية تشمل: المنهج العلمي –المرجع العلمي – أعضاء هيئة التدريس – أسلوب التقييم – التسهيلات المادية – النظام الإداري.
- **ضمان الجودة الخارجية: وهي تتضمن :**
  - تشير إلى مسئولية وكالة ضمان الجودة في الحكم على مدى كفاءة الجامعات والمعاهد في الوفاء بالتزاماتها وتشجيعها على مواصلة تحسين أسلوب إداراتها للمعايير والجودة ؛
  - تتركز إجراءات ضمان الجودة المتبعة على إخضاع مؤسسات التعليم العالي البريطانية إلى عمليات التقويم الخارجي التي تركز على تقويم جودة المواضيع الدراسية .
- **آلية ضمان الجودة الخارجية :**تحتوى على عناصر التالية :
  - تقوم لجنة فنية مشكلة من قبل الوكالة بزيارة ميدانية للجامعة لتحقيق بنود التقويم الذاتي التي قدمتها الجامعة والتي تشمل عادة تفحص 6 بنود أساسية؛
  - إعداد تقرير يشمل تقييم الموضوع الدراسي في البنود المشار إليها ؛
  - تعتبر الجامعة معتمدة بالموضوع المقيم إذا حصلت على مجموع يفوق 21 نقطة من أصل 24 نقطة مقسمة بواقع4 نقاط لكل بند من البنود الستة؛
  - يلي ذلك المراجعة المؤسسية أو الأكاديمية ويتم على مستوى الجامعة حيث يقوم فريق بالزيارة للتأكد من جودة التعليم الجامعة بعد إطلاعه على التقويم الذاتي الذي قدمته .

أ. **وكالة ضمان جودة التعليم العالي:** تشمل ما يلي[24]

- هيئة مستقلة تعمل كجمعية أهلية؛
- تهدف إلى تعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي؛
- تمول من مجالس تمويل التعليم العالي واشتراكات الجامعات والكليات المختلفة؛
- يتكون مجلس الإدارة من 14 عضوا 4 تمثل رؤساء الجامعات و4 مجالس تمويل التعليم العالي 6 مدراء مستقلين؛
- لا تعتمد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أو البرامج الدراسية التي تقدمها ويتم اعتماد البرامج الفردية التي تفضي إلى شهادات احترافية أو مهنية من قبل جهات مهنية قانونية أو تنظيمية .

ب. **مسئوليات وكالة ضمان الجودة التعليم العالي:** تضع وكالة ضمان الجودة لنفسها عددا من المسئوليات التي عليها الوفاء بها و هي:

- إجراء المراجعة للجامعات والكليات؛
- تشير تقارير الثقة في المعايير والجودة التي يمكن وضعها في مؤسسة؛
- تقديم توجيهات للجامعات والكليات عن كيفية المحافظة على المعايير الأكاديمية وتحسين الجودة وذلك تمشيا مع البيئة التحتية الأكاديمية؛
- التحقيق في أسباب القلق حول المعايير والجودة الأكاديمية؛
- تقديم المشورة للحكومة بشأن طلبات الحصول على صلاحيات منح الدرجة والاسم الجامعي للجامعات؛
- المشاركة في التطورات الأوروبية والدولية الأوسع .

جدول رقم 05 :"نظام الجودة والاعتماد في المملكة المتحدة"

عناصر	المملكة المتحدة
إدارة النظام التعليمي	لا مركزي
الجهة المشرفة على الجودة	ODLQC-BAC-QAAومجلس تمويل التعليم العالي HEQC
مرجعية الجهات المشرفة على الجودة	غير حكومية مستقلة
نماذج مؤسسات التعليم عن بعد	أحادية – ثنائية – افتراضية
نموذج الجودة	ضمان الجودة Quality Assurance تطوعي
معايير جودة التعليم عن بعد	تم تطوير مبادئ توجيهية لضمان الجودة في التعليم عن بعد
الهيئات الخاصة بجودة التعليم عن بعد	متوفرة (ODLQC)
التمويل الحكومي للمؤسسات التعليمية	له علاقة بضمان جودة المؤسسة أو البرامج
الإعلان في البرامج والمؤسسات المعتمدة	متوفرة ومنشورة على موقع وكالة ضمان الجودة QAA

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: علي بن عمود الحربي ، **"التعليم عن بعد وتحدى معايير الجودة العالمية"** ، ورقة مقدمة في حلقة النقاش الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 26جوان 1436هـ الموافق 2011/5/29 .

رغم أن الجامعات في بريطانيا مستقلة[25] غير أن معظمها يعتمد على تمويل من الحكومة. و هنالك وكالة ضمان الجودة للتعليم العالي (QAA) وهي وكالة مستقلة مهمتها وضع معايير تضمن الجودة في التعليم العالي كما أن دورها مراقبة استمرار ضمان تطبيق هذه المعايير وتطويرها. وهناك مكتب خاص بالمعايير التربوية Office for standards in education وهو جهاز يتبع البرلمان مباشرة ويرأسه مسؤول رفيع المستوى يسمى كبير مفتشي جلالة الملكة للمدارس والجامعات يقوم من خلال جهازه بالتفتيش على عينة مختارة من الجامعات والمدارس البريطانية لمقارنة تحصيل الطلاب في مواد محددة بالمستوى المعياري الذي يصدره المكتب.

ت. **الأهداف الإعتماد الأكاديمي في الجامعات البريطانية**

أما في النظام البريطاني فإن الغرض من ضمان الجودة (وفقا لما حددته هيئة ضمان الجودة البريطانية) يتمثل في تعزيز ثقة الجماهير في جودة ما يطرحه التعليم العالي من برامج وما يمنحه من شهادات، وذلك من خلال[26]:

- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي من أجل التحسين المتواصل في نوعية ومستويات البرامج المطروحة؛

- توفير معلومات وبيانات واضحة ودقيقة للطلبة وأصحاب الأعمال وغيرهم حول نوعية ومستويات البرامج المطروحة؛
- تعزيز التعاون بين مؤسسات التعليم العالي لوضع إطار الدرجات العلمية وتنفيذه؛
- تقديم المشورة فيما يتعلق بصلاحيات منح الدرجات العلمية والألقاب الجامعية وتسهيل وضع دليل شاف ينبه إلى المستويات في كافة المواد الدراسية؛
- إصدار أدلة للممارسات وإبراز الممارسات الجيدة، وبرامج مراجعة وتقييم الأداء المؤسسي (هيئة ضمان الجودة البريطانية.

مثل : وفي عام 2002 تم تفعيل دور هيئة توكيد الجودة من خلال النظام الآتي[27]:

- مراجعة المؤسسات التعليمية Institutional Audit كل خمس سنوات.
- التطوير بالمشاركة مع مؤسسات التعليم العالي Developmental Engagement حول مدى مطابقتها للمعايير الأكاديمية.

ويتم تمويل هذه الهيئة من خلال المصادر التالية:

- مساهمة من جميع مؤسسات التعليم العالي (60%) ؛
- الدخل الذي يتم تحصيله من خلال التعاقدات التي تتم بين الهيئة وصندوق تمويل التعليم العالي 30 % مصادر أخرى (تبرعات) (10%).

و ابتداء من سنة 2004 فأن جميع مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا ملزمة بإعطاء معلومات عن:

- أنظمة الجامعة؛
- قبول الطلاب واستمرارهم و تخرجهم؛
- أنظمة ضمان الجودة في المؤسسة .

ولعل من ابرز معايير الإعتماد في النظام البريطاني:

- تأمين بيئة تعليمية مناسبة؛
- استقلالية الجامعة عن الجهة المالكة ؛
- ضمان السيولة المالية ؛
- تأمين هيكل تنظيمي مترابط ؛
- وجود نظام لضمان الجودة ؛
- تأمين تطوير المناهج التعليمية وأساليب التقييم بمشاركة الهيئة التعليمية ؛
- وجود ممتحنين خارجيين وإسهام الاستشاريين من هيئات ومراجع أكاديمية في مجالات المراقبة و التطوير.

7. التجربة سلطة عمان في الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم العالي

أسست سلطنة عمان نظاما لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي يقوم على تنظيمه وإدارته مجلس الاعتماد والكليات التربوية ،التابعة لوزارة التعليم العالي ،وتنقسم مؤسسات التعليم العالي في السلطنة إلى ثلاثة أقسام :

- كليات التعليم العالي.
- الكليات الجامعية.

- الكليات الحكومية والخاصة.

وما يميز هذه الأقسام هو النشاط البحثي والدراسات العليا ،فعلى سبيل المثال : تصل برامج الكليات الجامعية إلى درجة الماجستير في مجالين على الأقل من مجالات الدراسة ، وشارك ببحوث علمية مرتبطة ،وذات مساس مباشر باحتياجات المجتمع المحلي ،والقومي تصل برامج الجامعات إلى درجة الدكتوراه في ثلاثة مجالات على الأقل ،أما الكليات التابعة وزارة التعليم العالي فقد تم تطويرها من كليات متوسطة إلى كليات جامعة تمنح درجة البكالوريوس .وتبنت كليات التربية نظاما لضمان الجودة الهدف الرئيسي منه الاستقرار في تطوير برامجها وخدماته وتخرج كوادر متميزة .[28]

في سلطنة عمان هناك ارتباط وثيق بين ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي ، الأول متطلب سابق من ضمن إجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي ،وتنقسم هذه إجراءات في السلطنة إلى:اعتماد مؤسسي بحيث تعتمد المؤسسة ككل ،وفقا معايير موضوعة مسبقا ودرجة تطبيق المؤسسة لها ، يلي ذلك الاعتماد البرامجي ، ويقد به تقييم البرامج بمؤسسة التعليم العالي ، والتأكيد من جودتها ومدى تناسبها لمستويات الشهادة الممنوحة .

أ. نظام مطور لاعتماد مؤسسات التعليم العالي : صممت الهيئة العمانية الاعتماد الأكاديمي حاليا نظاما مطورا الاعتماد مؤسسات التعليم العالي يتم تطبيقه على مرحلتين متتابعتين هما.[29]

تدقيق جودة المؤسسة: التقويم مقابل معايير المؤسسة، وجاء تصميم هذا النظام بناء على دراسة شاملة لتحليل احتياجات قطاع التعليم العالي في سلطنة عمان كما هو موضح في:

الشكل رقم 03 :"ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عمان"

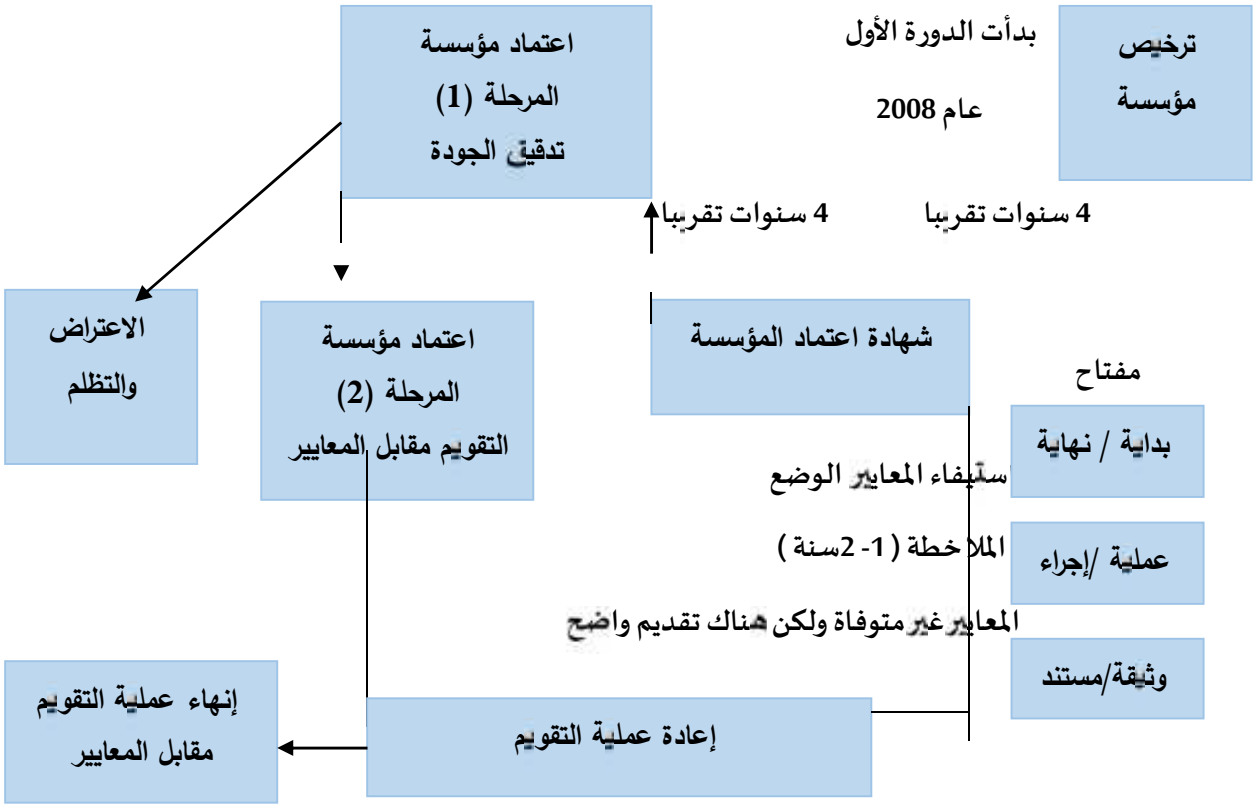

المصدر:التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ، ص 62.

حسب الشكل أعلاه فإن عمليات ضمان الجودة المؤسسية تبدأ بحصول المؤسسة على الترخيص (من الجهات المختصة) ، بعد تخرج الدفعة الأولى من طلبتها ، تمر بالمؤسسة العملية تدقيق الجودة (المرحلة الأولى من الاعتماد الأكاديمي) حيث يتم في هذه العملية النظر في إجراءات ضمان الجودة وآليات تحسين النوعية المعمول بها في المؤسسة المعنية وتقويم فاعلية هذه الإجراءات بالمقارنة مع الأهداف التي رسمتها المؤسسة لنفسها.وبعد مضى أربع سنوات من تدقيق الجودة ، تخضع المؤسسة لعملية التقويم مقابل المعايير (المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي) ، حيث يتم التحقيق العملي من استيفاء المؤسسة لمعايير الجودة المؤسسة التي تضعها الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي .وفي حال استيفاء المؤسسة لتلك المعايير ،عندما توضح تحت الملاحظة لمدة سنة أو سنتين بناء على قرار من إدارة الهيئة .

تم تمر المؤسسة بمرحلة إعادة التقويم، فإن الهيئة مستوفية للمعايير، تمنح صفة المؤسسة المعتمدة وشهادة الاعتماد المؤسسي.

وقد تمكنت الهيئة العمانية للاعتماد الأكاديمي من الانتهاء من تدقيق جودة (56 مؤسسة تعليم عالي) وإصدار 44 تقريرا منها 40 تقريرا علينا منشورا على الموقع الإلكتروني للهيئة www.oaaa.gov.co كما بدأت الهيئة إجراءات التقويم مقابل المعايير المؤسسية لمؤسستي التعليم العالي.

الخاتمة

يمكن القول أن الجودة فلسفة و مقاربة في تدبير و قيادة وحدات التربية و أنظمتها، فلسفة تنبني على مجموعة من القيم و المبادئ التي توظف المقاربة النسبية و الأدوات الإحصائية بهدف التحسين المستمر لقدرة منظومة معينة على الاستجابة لحاجات المستفيدين منها الآنية و المستقبلية.

يجب أن ندرك جميعا أن الوصول إلى تحقيق ضمان الجودة وحصول مؤسسات التعليم العالي في بلادنا على الإعتمادات الأكاديمية لن يتحقق من فراغ وإنما بتوافر المقومات الداعمة للتغيير والتطوير من كوادر بشرية مؤهلة وبنيات تحتية مادية وتقنية ومصادر متجددة للتعليم والتعلم تتناسب مع الطاقة الإستيعابية لهذه المؤسسات والنجاح في بلوغ غايات ترقية الأداء وضمان الجودة مرهون بوجود وحدات فاعلة للتقويم الذاتي بمؤسسات التعليم العالي لتنفيذه.

النتائج:

- أن الجودة في التعليم العالي أصبحت ضرورية، لما تكسب مؤسسات التعليم العالي و خريجها ميزة تنافسية، سواء في السوق المحلية أو الدولية؛
- أن عملية ضمان الجودة في التعليم العالي عرفت انتشارا كبيرا في مختلف دول العالم، حيث أصبحت موضوع الساعة؛
- تشجيع وتدريب المدرسين على كيفية تطبيق معايير ضمان الجودة في التعليم بشكل عام والعملية التعليمية بشكل خاص؛
- تدريب المدرسين على استخدام استراتيجيات التدريس الحديثة.

الاقتراحات:

- الاهتمام بتعليم العلوم الأساسية واللغات والحاسبات ؛
- تطوير برامج ونظم اختيار وإعداد وتأهيل أعضاء هيئة التدريس؛
- الارتفاع بمستوى إعداد الخريجين وتأهيلهم وتدريبهن بما يمكنهم من استيعاب التطورات التقنية المستقبلية إعداد ورش عمل لتدريب أعضاء هيئة التدريس و تنميتهم على تطبيق نظم وآليات ضمان الجودة وخصوصا على عمل توصيف البرامج الدراسية والمقررات؛
- ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بتشجيع ودعم مراكز التعليم المفتوح، وتوفير الإرشاد والتدريب للجان المعنية بالجودة في هذه المراكز؛

- ضرورة الوقوف على العوامل التي تسهم في تحقيق النجاح والتأهيل للجودة والاعتماد ووضع المستويات القياسية التي سيصل إليه التعليم؛
- ضرورة تفعيل الحكومة الجامعية ومبادئها وبخاصة عند تطبيق معايير نظام الجودة في المؤسسات التعليم العالي ؛
- التأكيد على بناء نموذج لتقويم أداء عضو هيئة التدريس يساعد على رفع جودة التعليم الجامعي من حيث وضع معايير تؤكد على:
  - تطوير المنهج التعليمي؛
  - تطوير أساليب القياس والتقويم؛
  - ضرورة التأثير على الطالب؛
  - تفعيل مصادر التعلم والتعليم.
- الاطلاع على الخبرات العالمية في الدول المتقدمة في طرق تقويم أداء عضو هيئة التدريس ورفع جودة التعليم والاستفادة منها.

المراجع:

[1]– شناف خديجة ، بلخير مراد ، "معايير ضمان جودة التعليم العالي عرض بعض النماذج العالمية " ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية ، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي ، الجزائر 2016 ، ص 4 .

[2]– رمزي سلامة، **ضمان الجودة في الجامعات العربية**، بيروت: الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية، 2005 ص77.

[3]– محمد عطوة مجاهد والمتولي إسماعيل بدير، **الجودة والاعتماد في التعليم العالي**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، مصر، 2006 .ص 4–6 .

[4]– رمزي سلامة، نفس مرجع سبق ذكره، ص 35.

[5]– عبد الرحمن إبراهيم مصطفى، " **أثر تطبيق معايير الجودة والإعتماد المؤسسي في جامعة السودان – للعلوم والتكنولوجيا** " المؤتمر السنوي السابع، أثر الجودة و الإعتماد التعليم، الدار البيضاء، المملكة المغربية 7–8 ديسمبر 2015 ، ص 120.

[6]– بنت سليمان القاضي ،عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، مشروع تأسيس الجودة والتأهيل للاعتماد المؤسسي والبرمجي ، **إجراءات ضمان هيفاء جودة للمؤسسة التعليمية** " ، كتيب رقم 01 ،1434هـ–1435هـ ص 12 .

[7]– هيفاء بنت سليمان القاضي، نفس مرجع سبق ذكره، ص 13.

[8]– اللجنة الدولية لضمان جودة الجامعات UQAIB، دليل ضمان الجودة، الإصدار 2.5، مدينة دبي2015/2016 ، ص 16 .
الموقع www.khda.gov.ae.

[9]– ورقة بحثية ،" **أسس بناء الجودة في إدارة التعليم العالي** "، ملتقى الأول المسئولي الجودة في الجامعات العربية ، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض 25–1429/10/27هـ ، ص 4– 5 .

[10]– عبد الرحمن إبراهيم مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[11] -Michael Barber,"The role of University Departments of Education in Improving Educational standards", In John Furlong& Richard smith , The role.

[12] - http://www.enpa.eu/pubs.lasso

[13]– هاله أبو لبدة ،"**تصنيفات كيوأس تعرف على أفضل الجامعات العالمية لعام 2018**" ، تاريخ 8 أوت 2018 ، الموقع : .2018> <education
(AL jazeera>midan

[14]– ليون برخو، "**التعليم المستمر في السويد وفي دول الخليج العربي** " ،صحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد 6458 بتاريخ 15/7/1432هـ ، الموقع: http://www.aleqt.com/2011/06/17/article_549922.html

[15]– دلال قصري ، " **أفضل 10 جامعات في السويد** " ، تاريخ الاطلاع 2019/10/22 ، الموقع: https//www.forga.com

[16]– مشعل العدواني العنزي، " **سياسة التعليم في السويد** " ، الموقع: dr_meshaal.com/leaderhip/wp.

[17]– محمد سعد عبد اللطيف، " **التجربة الصينية لتطوير التعليم بحث علمي** "، جريدة أخبار سعيدة، اليمن، 9مارس 2010.

[18]– نادية حلمي ، "**دور الجامعات الصينية في تنمية المجتمع الصيني ومقارنتها مع مصر** "، الشبكة العربية تنمية المستدامة 21 فبراير 2013 .

[19]– التجربة القطرية، 2016/07/14، الموقع: www.al-fanarmedia.org

[20]– نوف الدوسري ، هدى المشاري ، رحمة الثبيتي ، غادة الرشيد ،"سياسة التعليم في قطر " ، برنامج الماجستير الموازي ،مسار الإدارة والتخطيط التربوي ،كلية العلوم الاجتماعية ، قسم التربية ، المملكة العربية السعودية ، 1433هـ/1434 ، ص 17 .

[21]– معهد راند ، **تعليم لمرحلة جديدة** "، قطر للسياسات ، 2007م.

[22]– جامعة قطر ضمن أفضل الجامعات العالم، تاريخ 2018/06/26، الموقع:Qatar University >qa >news room

[23]– علي بن عمود الحربي ، "التعليم عن بعد وتحدي معايير الجودة العالمية " ، ورقة مقدمة في حلقة النقاش الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة 26جوان 1436هـ الموافق 2011/5/29 ، مركز الوطني، ص 11.

[24]– على بن عمود الحربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 12.

[25]– سوسن شاكر مجيد، " **تجارب الدولية العالمية في ضمان الجودة ومعايير الاعتماد الأكاديمي لبرامج التربية** "، تاريخ 2013/04/30، موقع www.ahevar.org/debt/show.art.asp?aid=305672

[26]– سوسن شاكر مجيد، نفس مرجع.

[27]– سوسن شاكر مجيد، "**الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم الجامعي والعام** "، الموقع: www.ahevar.org/debt/show.art.asp?aid=307164

[28]– عمر محمد عبد الله الخرايثة ، عبد الله عبد الهباهبة ، أسمى عبد الحافظ الجعافرة ،"معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في كليات التربية في الجامعات الأردنية " ، مجلة الدراسات التربوية والنفسية ، جامعة سلطان قابوس ، 2011 ، ص 106 .

[29]– **التجارب الجديدة والمميزة في التعليم العالي والبحث العلمي** ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الأمانة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ، ص61.

قراءة في السمات الدعمة للتنويع الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

The lecture of the supporting features of economic diversification in small and medium entreprises

الدكتورة : مدلـس نجاة
جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس-الجزائر
medles_n@yahoo.fr

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الخصائص والسمات الداعمة للتنويع الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث اتجه الكثير من رجال الأدب الاقتصادي والمهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وضع العديد من السمات العامة لهذه المؤسسات والتي يمكن لها - في حالة توفر مناخ مناسب تعمل فيه- الاستفادة من المزايا الخاصة بها كالمرونة وخفة الحركة التنظيمية في تنمية و تنويع قاعدتها الانتاجية.

الكلمات الدالة: التنويع الاقتصادي، خفة الحركة التنظيمية، السمات الداعمة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المرونة.

Abstract:

The aim of this study is to discuss the supporting characteristics of economic diversification in small and medium enterprises. Where many of the men of economic literature and those of interest in the sector of small and medium enterprises have tended to develop many of the general features of these institutions which, in case of an appropriate environment, can take advantage of its own characteristics such as flexibility and organizational agility in developing and diversifying its production base.

Key words: Economic diversification, Organizational agility, Supporting features, Small and medium enterprises, Flexibility.

JEL Classification Codes: L11, L23.

مقدمة:

شهدت الأسعار العالمية للنفط تراجعا حادا منذ أواخر العام 2014 و حتى مطلع العام 2016، حيث فقدت ما يقرب 70% من قيمتها، ما دفع بالعديد من البنوك و منها Standard Chartered و Barclays Bank إلى إصدار تحذيرات بشأن خلفيات هذا الانخفاض، حيث أن انعكاسات تقلبات أسعار النفط تشكل خطرا و تهديدا لا يمكن إغفالهما لاقتصاديات الدول المنتجة و المصدرة للنفط (جمعية الاقتصاد السعودية 2017، ص.2). و إدراكا لذلك كان الاهتمام بالتنويع الاقتصادي شرطا ضروريا لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة وهدفا أساسيا مصاحبا لخطط التنمية الاقتصادية المتتابعة (نفس المرجع السابق).

في هذا السياق أكدت العديد من الدراسات دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في استراتيجيات التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم لما تتميز به من قدرات فائقة على تطوير و تحديث عمليات الانتاج بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا من المؤسسات الكبيرة ذات الاستثمارات العالية (عباس 2012، ص.29)، ومن حيث أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الانتاجية العريضة لا يقوم فقط على المؤسسات الكبيرة أو العملاقة، بل إنه يعتمد على وجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية و على توفير شبكة واسعة من الموردين قادرة على تلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة و غيرها من الأنشطة التكميلية في أي من القطاعات الاقتصادية (موسى وناصر 2012، ص.2). و هو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يزيد من فرص تنمية وتطوير القاعدة الانتاجية لاقتصاديات الدول (نفس المرجع السابق).

إشكالية البحث: مما سبق تتضح معالم اشكالية بحثنا هذا و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

إذا كان التنويع الاقتصادي شرطا ضروريا لبناء اقتصاد أكثر استدامة، فما هي السمات والخصائص الداعمة له في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

فروض البحث: يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها أن **" هناك مجموعة من العناصر تدفع بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتؤهلها للتنويع، وتتعلق أساسا بمرونتها وخفة حركتها التنظيمية وكذا بمجموعة من السمات العامة ".**

المنهج المستخدم للبحث.

لتحليل و معالجة اشكالية البحث قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل الاستدلال على مضامين الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع بغية تحليل و استنباط المفاهيم و الأسس المكونة لاطار البحث. ولأجل جمع كافة المعلومات و البيانات المتوفرة و الضرورية لمعالجة مشكلة البحث تتطلب الأمر استخدام عددا من المراجع المشكلة من كتب و مجلات و غيرها. و لقد قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث يتناول الأول منها مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما المبحث الثاني فنتعرض من خلاله إلى مفهوم التنويع الاقتصادي، وفي المبحث الثالث نقدم أهم السمات الداعمة للتنويع الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخيرا استخلاص أهم نتائج الدراسة.

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

على الرغم من وجود توافق في الآراء بين الباحثين الإنمائيين ومقرري السياسات بشأن ما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهمية فائقة في عملية التنمية، لا يزال هناك إشكال فيما يتعلق بإعطاء تعريفا مناسبا لها وفي تحديد معالمها وأشكالها. و عليه ومحاولة منا للتعرف على طبيعة هذه المؤسسات وتحديد إطارها المفاهيمي والوقوف على مكانتها و وزنها

في الاقتصاد، يمكننا طرح التساؤل التالي و محاولة الاجابة عليه من خلال هذا الجزء و هو: ما هي أهم التجارب الدولية في تعريف هذه المؤسسات؟

1.2. تعريف البنك الدولي:

يميّز البنك الدولي بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي (لخلف 2004/2003، ص.11):

أ) المؤسسة المصغرة: و التي يقل عدد عاملها عن 10 و يكون إجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي و كذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.

ب) المؤسسة الصغيرة: و هي التي تظم أقل من 50 عاملا و تبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

ج) المؤسسة المتوسطة: و يبلغ عدد عاملها أقل من 300 مشتغلا أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي و نفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

2.2. تعريف الاتحاد الأوربي:

صدرت توصية المفوضية الأوروبية باستخدام تعريف جديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء بناء على قرار المجلس الأوروبي بتطبيق برنامج متكامل لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي عام 1994، وقد ظهرت مشكلة تعدد التعاريف وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق البرنامج، مما أدى إلى إصدار تعريف جديد ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3 أبريل 1996 (نفس المرجع السابق، ص.12).

ارتكز هذا التعريف في مضمونه على ثلاثة مقاييس هي: عدد العمال، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، و درجة استقلالية المؤسسة، و جاء التعريف كما يلي (نفس المرجع السابق):

- المؤسسة المصغرة هي مؤسسة تشغل 9 أجراء كحد أقصى.
- المؤسسة الصغيرة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل 49 أجير كحد أقصى، و تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 07 ملايين أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 05 ملايين أورو.
- المؤسسة المتوسطة هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، و تشغل 249 عامل كحد أقصى، و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيتها السنوية 27 مليون أورو.

و قد تم تطبيق التعريف الذي اقترحته المفوضية بعد أن أدخلت عليه بعض التعديلات من قبل غالبية الدول الأعضاء، فعلى سبيل المثال أضافت إيطاليا للتعريف فئة من المؤسسات الحرفية التي تنتج أنواعا معينة من السلع بغض النظر عن المعايير الأخرى، من ناحية أخرى فإن خدمات المؤسسات الصغيرة بالمملكة المتحدة تستخدم فقط عدد العمال في التعريف وهو متسق نوعا ما مع المعايير التي حددها الاتحاد الأوروبي، كما طبقت بعض الدول غير الأعضاء بالاتحاد الأوروبي هذه التعاريف كبديل عن وضع تعريف بنفسها أو أن الجانب الأكبر من تجارتها يتم مع الاتحاد الأوروبي أو لأنها تريد الانضمام إليه مستقبلا (نفس المرجع السابق، ص.13).

3.2. تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية المشروع الصغير بأنه المنشأة التي تملك وتدار بشكل مستقل ولا يكون لديها القدرة على السيطرة في مجالها، وحجم مبيعاتها السنوي قليل نسبيا، و يعمل بها عدد قليل من العاملين بالمقارنة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة (أحمد وبرهم2007، ص. 286).

كما تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين، حيث حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة وفق ما هو مبيّن في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة

أنواع المؤسسات	المعيار المعتمد
المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة	من 1 الى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
مؤسسات التجارة بالجملة	من 5 الى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية
المؤسسات الصناعية	عدد العمال 250 عامل أو أقل

المصدر: عثمان لخلف، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003، ص.14.

4.2. تعريف منظمة العمل الدولية:

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها "وحدات صغيرة الحجم تنتج وتوزع سلعا وخدمات، و تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، و بعضهم يعتمد على العمل من داخل العائلة، والبعض الآخر قد يستأجر عمالا أو حرفيين، و معظمها تعمل برأس مال ثابت وصغير جدا، أو ربما دون رأس مال ثابت، ولستخدم تقنية ذات مستوى منخفض و عادة ما تحقق دخولا غير منتظمة وتهيأ فرص عمل غير مستقرة" (يسري 1996، ص.17).

5.2. تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:

عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المؤسسات الصغيرة في الدول النامية بأنها تلك المؤسسات التي تشغل من 15 إلى 19 أجيرا، أما المتوسطة فهي تلك التي تشغل من 20 إلى 99 أجيرا (آيت عيسى 2010، ص.274).

6.2. تعريف البنك الاحتياطي الفدرالي:

وعرفها البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بأنها " تلك المنشآت المستقلة في الملكية و الإدارة و التي تستحوذ على نصيب محدود من السوق" (يوسف 2000، ص.16).

7.2. تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أعطى المشرع الجزائري تعريفا يضع حدا للفراغ القانوني الحاصل و الجدل القائم حول هذا الموضوع من خلال القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي نص في فصله الثاني من بابه الأول على تعريف هذا النوع من المنشآت وأسهب في ذلك من خلال المواد 4-5-6-7، حيث نصت المادة الرابعة منه على تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها منشآت تنتج سلع و/أو خدمات كما تشغل من 1 إلى 250 شخصا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليارين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، و

أيضا تستوفي معايير الاستقلالية (القانون رقم 18/01، 15 ديسمبر 2001، ص.ص.5-6). و يأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسة مصغرة، صغيرة و متوسطة على النحو الوارد في الجدول التالي:

الجدول رقم(2):معايير تمييز مفهوم كل من الأعمال المصغرة و الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الحصيلة السنوية (مليون دينار)
المؤسسة المصغرة	9-1	20	10
المؤسسة الصغيرة	49-10	200	100
المؤسسة المتوسطة	250-50	2000-200	500-100

المصدر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، **الجريدة الرسمية**. العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001، ص.ص.5-6.

و تستثنى من التعريف السابق البنوك و المؤسسات المالية، شركات التأمين، الشركات المسعرة في البورصة، الوكالات العقارية وشركات الاستيراد و التصدير ما عدا تلك الموجهة للإنتاج الوطني عندما يكون رقم أعمالها السنوي المحقق في عملية الاستيراد يقل عن ثلثي رقم الأعمال الإجمالي أو يساويه (نفس المرجع السابق، ص.ص.8-9).

انطلاقا من التعاريف الواردة أعلاه فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك المؤسسات التي تدار بها مشاريع موجهة لتقديم سلعة أو خدمة، و التي تمتاز بصغر الاستثمار فيها من معدات و آلات و رأسمال وعمال، و يمارس بها نشاطا اقتصاديا يعود بالفائدة على صاحب المؤسسة و المجتمع على حد سواء.

3. مفهوم التنويع الاقتصادي:

إن شدة المنافسة على الصعيد المحلي والعالمي دفعت بجميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السعي من أجل السيطرة على مصادر التميز التنافسي، حيث يعد التنويع أهم تلك المصادر الاستراتيجية نظرا لدوره الفاعل في التنمية الاقتصادية، من خلال إسهامه في زيادة الانتاجية، وتعزيز الاستثمار وتحقيق استقرار أو زيادة في حجم و عائدات الصادرات، لا سيما في البلدان الريعية التي تعتمد على النفط.

1.3. تعريف التنويع:

تتعدد تعاريف التنويع تبعا لتعدد مجالات تطبيقه، فعلى صعيد الاقتصاد السياسي يشير التنويع إلى " الصادرات" ، وتحديدا إلى سياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار و الحجم وانخفاض الطلب الظرفي عليها(موسى و روابنية 2016، ص. 135). من جهة أخرى يرى Ansoff أن التنويع هو حالة عملية تتعلق بتقديم منتجات جديدة إلى أسواق جديدة بشكل كامل (الغالي و إدريس 2007، ص.30). أما Berry فيعرف التنويع بأنه " دخول المؤسسة إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة" - كذلك يعرف التنويع بأنه العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج، أو تنويع في أسواق الصادرات أو تنويع في مصادر الدخل، أو تنويع مصادر الايرادات العامة (موسى و روابنية 2016، ص. 135).

مما سبق يبدو أن التنويع الاقتصادي يغني الاقتصاد عن الاعتماد المفرط في استغلال و تصدير الموارد الطبيعية الخامة من خلال توسيع مجالات الأنشطة الاقتصادية و الزيادة في خلق القيمة المضافة ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

2.3. أنواع استراتيجية التنويع:

استراتيجيات التنويع أنوع ثلاث هي: التنويع المترابط والتنويع غير المترابط، والتنويع الداخلي أو الخارجي، والتنويع الأفقي أو الرأسي.

1.2.3. التنويع المترابط وغير المترابط:

يقصد بالتنويع المترابط قيام المؤسسة بإضافة بعض مجالات الأعمال الجديدة إلى مجال عملها الحالي الذي تعمل فيه، وتخص هذه المجالات التكنولوجيا، التوزيع، العملاء، و العلامة (عبد الله و تيمجغدين 2014، ص.67). أما التنويع غير المترابط فيكون عندما تتحول المؤسسة إلى مجالات وأنشطة لا ترتبط بعملياتها الحالية (نفس المرجع السابق)، ما يعني إضافة منتجات أو خطوط إنتاجية جديدة كليا إلى مجال المؤسسة.

2.2.3. التنويع الداخلي و التنويع الخارجي:

يعتبر التنويع داخليا إذا قامت المؤسسة بإنتاج منتجات جديدة بالاعتماد على مواردها الداخلية الخاصة، عن طريق إقامة وحدات أو خطوط إنتاج جديدة (نفس المرجع السابق، ص.67). أما التنويع الخارجي فإنه يأخذ ثلاثة أشكال (نفس المرجع السابق):

- الاستحواذ أو الامتصاص: أي قيام المؤسسة بشراء مؤسسة أخرى أو مجموعة من المؤسسات أقل حجما وتعاني من صعوبات، و بالتالي فهي تظم إليها منتجا أو مجموعة من المنتجات.

- الاندماج: يخص المؤسسات الصغيرة الحجم التي تندمج مع بعضها البعض لتكون معا مؤسسة واحدة بحجم أكبر، و تأخذ بذلك اسم جديد أو اسم إحداها.

- المؤسسات المشتركة: حيث يتم إنشاء مؤسسة جديدة بالاشتراك ما بين مؤسستين أو أكثر، بغرض إنتاج منتج أو منتجات جديدة.

3.2.3. التنويع الأفقي والتنويع الرأسي:

يقصد بالتنويع الأفقي استخدام المؤسسة لنفس القدرات التقنية والتجارية في ممارسة أنشطة مشابهة للأنشطة الأصلية أو بديلة لها باستخدام نفس سلسلة الانتاج و نفس النقاط قصد استغلال كافة مواردها المتاحة (نفس المرجع السابق). أما التنويع الرأسي فيعني توجيه موارد و قدرات المؤسسة نحو أنشطة مكملة للنشاط الأصلي، حيث يأخذ هذا التكامل شكلين أساسيين (نفس المرجع السابق، ص ص.67-68):

- التكامل الأمامي: و هو الدخول إلى فروع تجارية و إحداث علاقة مباشرة مع المستهلكين.

- التكامل الخلفي: و يكون بدخول المؤسسة في أنشطة التموين بالمواد و مستلزمات نشاطها الأصلي التي كانت تحصل عليها من الموردين.

4. السمات الداعمة للتنويع الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

مما سبق وبالنظر للأهمية الاقتصادية التي تمتلكها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلى ضرورة اعتمادها للتنويع من أجل اكتساب الفعالية التي تمكنها من مواجهة التحديات المتزايدة للبيئة الاقتصادية الحالية فإننا نتساءل عن مدى توفرها على السمات التي تؤهلها لبلوغ هذا المسعى. حيث أنه و بعد مراجعتنا للدراسات السابقة حول الموضوع توصلنا إلى نتيجة مفادها أن هناك مجموعة من العناصر تدعم مسألة التنويع بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تتعلق أساسا بمرونتها و خفة حركتها التنظيمية وكذا بمجموعة من السمات العامة الداعمة للتنويع الاقتصادي.

1.4. المرونة:

تحتل المرونة دورا رئيسيا في المناقشات و الحوارات التي تدور حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لما لها من أهمية في كفاءة وأداء هذه المؤسسات. لكن قبل التطرق إلى المرونة في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يجدر بنا تعريف هذا المصطلح و التطرق إلى مختلف مجالاته و أشكاله.

1.1.4. مفهوم المرونة:

تستخدم المرونة في العديد من المجالات الدراسية و لها قيمتين في نفس الوقت، قيمة وصفية و قيمة معيارية، كما لها أيضا علاقة ببعض المصطلحات كالتكيف و القدرة على الانكماش و المتانة. و سوف نحاول فيما التطرق إلى مفهوم كل منها.

- **التكيف:** هو القدرة على التأقلم مع النظم الايكولوجية* و الاجتماعية و الاقتصادية، استجابة للمحفزات المناخية الفعلية أو المتوقعة وآثارها(de Haan and Others 2010, P.6) .

- **القدرة على الانكماش Résilience :** هي القدرة على الارتداد أو على تحمل الصدمات دون وقوع خسائر أو ضرر، وهي تعني بالنسبة للنظم الايكولوجية " قدرة النظام على استيعاب الاضطرابات و إعادة التنظيم مع الاحتفاظ بنفس الوظيفة، البنية، الهوية، والاحصائيات، بينما هو يمر بمرحلة تغيير"(Walker, Op.cit, P.6) .

-**المتانة Robustness:** و هي تعني في الأنظمة المعقدة " (...) صيانة بعض الخصائص المطلوبة للنظام بالرغم من التقلبات الحاصلة في سلوك الأجزاء المكونة له أو في بيئته " (Ibidem).

* النظم الايكولوجية: هي مجموعة من العناصر التي تتفاعل وظيفيا مع بعظها البعض داخل بيئة أو مكان معين.

- **تعريف المرونة:** إذا كانت المرونة ترتبط في معناها بالمصطلحات السالفة الذكر فإنها تعني في المفهوم الاستراتيجي " قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيير غير المؤكد للمحيط، و يكون لهذا التغيير أثر ملموس على أداء المؤسسة "(Ibidem). و هي تركز على الاستجابة للتغيرات في توقعات و رغبات العملاء و القدرة على تغيير النظام الإنتاجي بما يتناسب و تلك التوقعات.

ويعرف Tarondeau (1999) المرونة بأنها " قدرة النظام على التحول لتحسين اندماجه في البيئة، وبالتالي زيادة احتمال البقاء و الاستمرارية" (Aaker and Mascarenhas 1984 , P.74) . أما Reix (1997) فيعرفها بالطريقة التالية (Bruno 2006, P.37): " 1- المرونة وسيلة للتعامل مع حالة عدم اليقين؛ 2- إنها تعكس قدرة المؤسسة على الاستجابة

للظروف الجديدة، و تطوير قدرات التعلم عن طريق استخدام معلومات إضافية؛ 3- ويمكن التعبير عنها من حيث مدى الحقل المحتمل للقرارات الممكنة، و من حيث سهولة التحول للحالة؛ 4- قيمتها مماثلة لقيمة الخيار".

وبالنسبة لـ(1993) Gerwin فالمرونة هي " استجابة تكيفية لعدم اليقين في البيئة و هي تحديدا مجموعة من الردود على مظاهر مختلفة من عدم اليقين" (Ibidem) . أما Tonchia (1998) و بعد مراجعته لأدبيات الدراسة الكثيرة حول الموضوع نجده يعرف المرونة كما يلي: " 1- مميزات العلاقة بين النظام وبيئته التي يعمل فيها باعتباره يتلقى الصدمات؛ 2- درجة استلباب الحكم أو درجة التكيف؛ 3- القدرة على التغيير والتكيف"(Ibidem) .

تعبر المفاهيم السالفة الذكر على ما يمكن أن نسميه "بالخصائص العامة للمرونة"، و هي تشترك معا في تحديد مهارات المواجهة و في التعامل مع حالة عدم اليقين، و تركز على التكيف مع بيئة غير مستقرة، مما يؤدي إلى سرعة الاستجابة لحاجيات السوق كتغيير درجة و مستوى النشاط و طبيعته.

2.1.4. مجالات المرونة:

حسب نتائج الدراسة التي قام بها (Tarondeau) سنة 1999 حول المجالات التي يغطيها المفهوم، فإن المرونة ترتبط بكل "الوظائف" الاستراتيجية للمؤسسة كالبحث و التطوير و المالية و غيرها، وأيضا باستعمال الموارد الداخلية والعلاقات الخارجية للمؤسسة، و مجالات العمليات (Ibid, P.39). و سواء تعلق الأمر بالقرارات الاستراتيجية أو القرارات العملية، فإن المرونة تخص المجالات الرئيسية للمنتجات والعمليات والتنظيم، فبالنسبة للمنتوج فإن المرونة تطبق على التصميم و على التصنيع، وفيما يخص العملية، فإنها تطبق على التقنيات وعلى التجهيزات و الآلات، أما بالنسبة للتنظيم فتطبق المرونة على العلاقات بين وظائف المؤسسة، و توظيف الموارد البشرية، و أيضا في العلاقات بين الشركاء الخارجيين (Ibidem).

3.1.4. أنواع المرونة:

إذا كان (Tarondeau) قد توصل إلى أن المرونة ترتبط بكل الوظائف الاستراتيجية للمؤسسة وأنها تخص المجالات الرئيسية للمنتجات والعمليات و التنظيم، فإن Reix (1999) و Julien et Marchesnay(1991) قاموا بحصرها في ثلاثة أنواع نقدمها فيما يلي(Bjoin et Ulrike 2009, P.192) :

-**المرونة التشغيلية:** وتتعلق بتنظيم الموارد في المؤسسة وهي خاصة فقط بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لأنها تعتبر معاكسة لمفهوم التخصص، حيث تسمح بالتكيف العام مع مقتضيات المدى القصير في المؤسسة.

- **المرونة التنظيمية:** تتعلق بقابلية التكيف بدلالة الوضعيات المختلفة و غير المتوقعة و القدرة على استيعاب الظروف بسهولة والرد على الاضطرابات البيئية، و هي تتواجد في المستويات العليا و تخص الوظائف الأساسية أكثر منها المساعدة.

-**المرونة الاستراتيجية:** و تقاس بدرجة الحرية التي تمتلكها المؤسسة في تحديد و إنجاز الهدف، و يتم تحليل هذه المرونة على المدى الطويل، و هي ترتبط بين قدرات المؤسسة و متطلبات المحيط، وتتعلق بتغيرات أكثر عمقا تتجسد عموما في التغير في أنشطة المؤسسة نتيجة ظهور تهديدات أو فرص في بيئتها.

4.1.4. المرونة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

مما سبق و بناءا على التعاريف و المفاهيم المبيّنة أعلاه، فإن المرونة هي الميزة التي تنفرد بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دون غيرها من المؤسسات، و يظهر ذلك في قدرتها على التفاعل بسهولة مع متغيرات الاستثمار و سرعة تحويلها و تغييرها لنوعية انتاجها بما يتناسب مع متغيرات السوق و متطلباته و أيضا سهولة دخولها و خروجها منه، فإذا حدث وأن تجمد قطاع اقتصادي أو فقد فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستطيع أن تتحول بكل سهولة إلى قطاع اقتصادي آخر تتطلبه ظروف السوق في زمن وجيز، و يرجع ذلك إلى صغر حجمها وقلة إمكانياتها و رأس مالها، و هي ميزات تؤثر بشكل واضح على مجال نشاط المؤسسة ودرجة تخصصها أو تنوعها، إذ غالبا ما يقتصر نشاط هذا النوع من المؤسسات على بعض الحرف المرتبطة أساسا بمجموعة محدودة من المهارات و المنتجات، و تؤثر أيضا على كيفية التنظيم الهيكلي و تقسيم العمل داخل المؤسسة حيث نلاحظ درجة عالية من تبادل النشاطات بين العمال مع التوجه المركزي الذي يعطي للمالك- المسير الدور الأكبر والحاسم في اتخاذ القرارات و يعطى هذه المؤسسات السرعة في الرد أكثر من المؤسسات الكبيرة(مداح عرايبي2006، ص. 1060).

و يزيد من مرونة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة درجة قربها من المحيط التي تكسبها القدرة على الاستجابة السريعة لمتطلباته ومن تم التمكن من البقاء و الاستمرارية بالرغم من قلة مواردها، و أيضا تعاملها مع المشاكل التي يطرحها المحيط بطريقة عملية و حصر اهتمامات التسيير على الوقت الحاضر مما يجعلها تتعود على الحالات الصعبة و غير المؤكدة (نفس المرجع السابق، ص. 1063).

2.4. خفة الحركة التنظيمية:

تم إدخال مفهوم خفة الحركة كاستجابة استراتيجية و تنظيمية لتقلبات البيئة، و هو يرتبط بمفهوم المرونة إذ أن الشركات الخفيفة الحركة قادرة على التحرك بسرعة و فعالية إزاء كل أنواع القيود لضمان نمو مستدام و تحقيق أفضل تكامل مع البيئة (Barzi 2011, P.29) . وعلى مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فإن مفهوم خفة الحركة لم تتناوله سوى بعض الدراسات القليلة، على الرغم من أن العديد من المؤلفين وعلى رأسهم Julien, Marchesnay (1988)و (Julien (1994 شددوا على خصوصيات هذه المؤسسات من حيث مركزية صنع القرار و عدم إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجيات و على الاتجاه نحو تخفيض المستويات الهرمية وحجم الهياكل(Ibidem) .

وعليه وبناء على ما ورد في الدراسات القليلة السابقة حول الموضوع سوف نحاول فيما يلي تحديد مفهوم خفة الحركة التنظيمية وتبيان علاقته بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة.

1.2.4. مفهوم خفة الحركة التنظيمية:

عرف مفهوم خفة الحركة التنظيمية في البداية في ميدان القتال الجوي و القدرة على تغيير المناورات ليتم تمديده فيما بعد إلى ميدان الأعمال التجارية من خلال تقرير نشر عام 1991 من قبل معهد لاكوكا في جامعة لهاي استجابة لطلب من الكونجرس الأمريكي حول العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث خلص التقرير إلى أن النضوج السريع للصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية، و زيادة استخدام أدوات و تقنيات الانتاج، و أهمية المعلومات و الاتصالات قد شكلت نظاما جديدا للصناعة هو خفة حركتها التنظيمية(Barzi , Op.cit, P.30) .

قدمت خفة الحركة التنظيمية من طرف كل من Badot(1997) و Yusuf Sarhadi et al (1999) و Breu,Hemin-gway et al (2001) على أنها تتمثل في قدرة المؤسسة على التوسع ضمن بيئة هي في تغيّر مستمر ، لذلك يرى كل من Lindberg (1990) و Sharifi, Zhang (1999) أن المرونة و الاستجابة يعدان أمران أساسيان لمفهوم

خفة الحركة، و في السياق نفسه أدخل (Kidd(1999 مفهوم القدرة على التكيف، إذ أن الاستجابة ترمي إلى السرعة التي تمكن العمليات الصناعية من تلبية الطلبات المتغيرة للعملاء و ما يتصل بذلك من وقت يستغرق في التكيف أو رد الفعل على التطور غير المتوقع (Ibidem).

تتصل خفة الحركة بميادين مختلفة مثل خفة الحركة للمنافسين، و خفة الحركة لسلاسل التوريد وخفة حركة علاقات الأعمال و غيرها (Ibid, P.31) . ويوسع Barrand(2006) هذا المفهوم ليشمل القدرة الابتكارية للمؤسسة في الاستجابة لمطالب تخص منتجات مختلفة (التمايز) أو في إنتاج عروض مغايرة للعروض الأصلية(Ibidem). وباختصار فإن خفة الحركة التنظيمية تظهر قدرة المؤسسة على الاستجابة بمرونة وتفاعل وتمايز لمختلف التقلبات البيئية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة تلبي متطلبات عملائها.

2.2.4. خفة الحركة التنظيمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن البحوث والدراسات حول خفة الحركة التنظيمية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لازالت في مراحلها الأولى، حيث انصبت اهتمامات الباحثين خاصة حول المرونة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والخصائص التابعة للحجم و عدد العمال مثل دراسة Dean et al (1998) وخصائص الموظفين مثل دراسة (Gueguen(2001. ولم تحظى الدراسات التي تناولت خفة الحركة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا بنصيب ضئيل جدا، نذكر من بينها دراسة Bessant et al (1998) التي تناولت خفة الحركة التنظيمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البريطانية، أين ركزوا و بشكل كبير على إنشاء شراكات استراتيجية وشبكات التعلم لتطوير القدرات الديناميكية و ضمان خفة حركة مستدامة. و في السياق نفسه أعطى Coronado (2003) الأولوية لأهمية أنظمة المعلومات في خفة حركة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية لا سيما عندما يتعلق الأمر بعمليات الانتاج(Ibidem).

في الأخير، يمكننا القول أن خفة الحركة هي شكل جديد من التنظيم للتعامل مع بيئة غير مستقرة، يميزها الاقتصاد الحر وانفتاح التجارة و زيادة المنافسة، وهي أيضا استجابة للتحديات البيئية، بمعنى أنها تسمح للمؤسسة بتكامل أفضل وتكييف أكبر مع القيود و الفرص التي ولدها هذا السياق الجديد، و تكسبها القدرة على الابتكار والتنويع و على الاستجابة لمطالب تخص منتجات مختلفة و تتعلق بعروض مغايرة للعروض الأصلية، و ميزة تتناسب مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لخصوصيات هذه الأخيرة من حيث مركزية صنع القرار و عدم إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجيات و على الاتجاه نحو تخفيض المستويات الهرمية وحجم الهياكل.

3.4. مجموع السمات العامة الداعمة للتنويع:

اتجه الكثير من رجال الأدب الاقتصادي و المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى وضع العديد من السمات العامة لهذه المؤسسات و التي يمكن لها - في حالة وجود مناخ مناسب تعمل فيه - الاستفادة من المزايا الخاصة بها كالمرونة و خفة الحركة التنظيمية في مسالة التنويع، وكخلاصة لهذه الآراء يمكن أن نوجز هذه السمات العامة على النحو التالي(الخلف، مرجع سابق، ص. ص. 28-29) :

- يؤدي نقص حجم القوى العاملة في المؤسسات الصغيرة إلى إمكانية تحقيق روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة، وهو ما يشجع على التنويع.

- وجود التضحية والرغبة لدى المالك- المسير في تحقيق اسم تجاري وشهرة وأرباح وتحمل المخاطرة.

- القدرة على تغيير وتركيب القوى العاملة وسياسات الإنتاج والتسويق ومواجهة التغيير بسرعة وبدون تردد بما يساعد على التغلب على العقبات في الحالة الاقتصادية.

- سهولة و حرية الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وزيادة نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم.

- بساطة العمل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و عدم تعقيد التكنولوجيا المستخدمة بها.

- نقص الروتين و ارتفاع مستوى و فعالية الاتصال وسرعة الحصول على المعلومات الداخلية اللازمة للعمل.

- دقة الانتاج و التخصص اللذين يساعدانها على اكتساب الخبرة و الاستفادة من نتائج البحث العلمي.

- قربها من الأسواق الذي يجعلها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق.

- بساطة تنظيمها الذي يسمح بسرعة انتشار المعلومة و التوجه نحو النشاط الأساسي (سلعة أو خدمة جديدة).

- سهولة انضمامها إلى الشبكات الخارجية و العناقيد، مما يتيح لها التعلم من بعضها البعض، و من تبادل المعلومات عن اتجاهات القطاعات و عن أساليب الإنتاج و آليات التمويل و طلبات المستهلكين في الأسواق الأجنبية.

- إمكانية وجود النموذج الثقافي الموحد.

5. النتائج و مناقشتها:

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج سوف نحاول من خلالها التأكد من مدى صحة الفرضية المقدمة.

- إن شدة المنافسة على الصعيد المحلي والعالمي دفعت بجميع المؤسسات بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى السعي من أجل السيطرة على مصادر التميز التنافسي، حيث يعد التنويع أهم تلك المصادر الاستراتيجية نظرا لدوره الفاعل في التنمية الاقتصادية، من خلال إسهامه في زيادة الانتاجية، وتعزيز الاستثمار وتحقيق استقرار أو زيادة في حجم و عائدات الصادرات، لا سيما في البلدان الريعية التي تعتمد على النفط.

- تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بقدرتها على التفاعل بمرونة و سهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق و متطلباته، و سهولة الدخول والخروج من السوق، والذي يعني في الأخير أن امتلاك المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لصفة المرونة يساعدها على التغيير والتنويع في منتجاتها.

- إن ما تتمتع به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خصوصيات تتعلق بمركزية صنع القرار وعدم إضفاء الطابع الرسمي على الاستراتيجيات و على الاتجاه نحو تخفيض المستويات الهرمية و حجم الهياكل تكسبها ميزة خفة الحركة التنظيمية التي ترتبط بمفهوم المرونة و تسمح لها بتكامل أفضل و تكييف أكبر مع القيود والفرص البيئية و تمنحها القدرة على الاستجابة لمطالب تخص منتجات مختلفة و تتعلق بعروض مغايرة للعروض الأصلية.

- اتجه الكثير من رجال الأدب الاقتصادي و المهتمين بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى وضع العديد من السمات العامة لهذه المؤسسات و التي يمكن لها - في حالة توفر مناخ مناسب تعمل فيه- الاستفادة من المزايا الخاصة بها كالمرونة و خفة الحركة التنظيمية في دعم مسألة التنويع الاقتصادي.

تؤكد هذه النتائج على أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي قطاع مستقل بذاته بفضل خصائصه التي تميزه عن المؤسسات الكبيرة. وهي تتمتع بالعديد من السمات التنويعية العامة و التي يمكن لها - في حالة توفر مناخ مناسب تعمل فيه- الاستفادة من المزايا الخاصة بها كالمرونة و خفة الحركة التنظيمية في دفع سيرورة التنويع والتغيير في المنتجات. **وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة.**

المراجع:

- آيت عيسى عيسى، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر آفاق و قيود". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا- العدد السادس، ماي 2010.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 18/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية. العدد 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

- باهي موسى و كمال روابنية، " التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية. عدد05 ، ديسمبر 2016.

- جمعية الاقتصاد السعودية، " التنويع الاقتصادي و توسيع القاعدة الانتاجية في المملكة العربية السعودية"، اللقاء السنوي التاسع عشر ، الرياض، مارس 2017.
www.maaal.com/archives/20170403/89430. *Consulté le 30/03/2017.*

- طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الادارة الاستراتيجية. طبعة 1، دار وائل للنشر، 2007.

- عثمان لخلف، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2004/2003.

- مروة أحمد، نسيم برهم، الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة. الشركة العربية المتحدة للتوثيق و التوريدات، طبعة 2007.

- مداح عرابي الحاج، " التسيير الاستراتيجي و تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، يومي 17 و 18 أفريل 2006.

- نجمة عباس، " زيادة إنتاجية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تعزيز قدراتها التنافسية من خلال استراتيجية العناقيد الصناعية ". مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد الثالث، 2012.

- عبد الستار عبد الجبار موسى و رحيق حكمت ناصر، " دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في تنويع الاقتصاد العراقي"، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. السنة العاشرة العدد الرابع و الثلاثون،2012.

- عبد الرحمان يسري، تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها. الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1996.

- توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2000.

- غالم عبد الله و تيمجغدين عمر، "أثر استراتيجية التنويع على أداء المؤسسة الاقتصادية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات. المجلد 7، العدد 2، 2014.

- Barzi Redouane, « PME et agilité organisationnelle : étude exploratoire ». Innovations, n°35, 2011/2.

- D.A. Aaker and B.Mascarenhas, "The need for strategic flexibility". The journal of Business strategy , 1984/5

- Ivens Bjoin et Mayrhofer Ulrike, « Les déterminants de la flexibilité dans Les relations Client-fournisseur ». Revue française de gestion, n°192, 2009/2.

- J. de Haan and al, " Framing Flexibility… Theoring and data mining to develop a useful definition of flexibility and related concepts". Futures, 2010.

- Maggi Bruno, « Critique de la notion de flexibilité ». Revue française de gestion, n°162, 2006/3.

تقييم أداء القطاع الصناعي في العراق

Assessment of Industrial Sector Performance in Iraq

د. الهام خزعل ناشور Elham Nashoor Khzaal
جامعة البصرة
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
elhamkhzaa@gmail.com

الملخص

من المعروف أن العراق بلد غني بثرواته الطبيعية والبشرية التي تصلح أن تكون أساسا لقيام نهضة صناعية فيه، غير أن العراق بقي متخلفا والى مدى بعيد عن استغلال طاقاته وخيراته هذه، بل ومتخلف حتى عن اللحاق ببعض الدول المجاورة أو بعض الدول العربية التي لا تجاريه في الإمكانيات المتوفرة، وقد شمل هذا التخلف جميع مفاصل الاقتصاد العراقي ومن ضمنها القطاع الصناعي، فقد عانى هذا القطاع واقعا متردياً شمل جميع منشآته الصناعية، وأن هذا الواقع المتردي لا يعود أساسا إلى نقص الموارد المتاحة في العراق، وإنما يعود إلى سوء استغلال هذه الموارد، والانفتاح اللامحدود على الاستيرادات لمختلف أنواع السلع، وتراجع الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصناعي، هذه المشكلات وغيرها تأصلت في واقع القطاع الصناعي وأضعفت قدرته على التطور ومواكبة الطلب المتزايد على المنتجات الصناعية.

ولأجل تقييم مدى التخلف الذي يعانيه القطاع الصناعي تقييما سليما متكاملا ينبغي تحليل بعض الاتجاهات الصناعية الرئيسة فيه، لان هذه الاتجاهات تعطي صورة واضحة عن واقع القطاع الصناعي.

الكلمات المفتاحية: الصناعة، المنشآت الصناعية، الصناعة التحويلية, القطاع الصناعي, الدعم الصناعي.

Abstract

Iraq is a rich country in natural and human resources that can serve as a basis for industrial growth ,but it has lagged far behind in exploiting its energies and resources, and even backward to catch up with some neighboring countries or some Arab countries that don't match with the available possibilities. This Backwardness included all aspects of the Iraqi economy including the industrial sector. The sector has suffered a deplorable reality involving all industrial facilities, this deteriorating reality is not mainly due to the lack of available resources in Iraq, but because of the misuse of these recourses and the unlimited openness to import various kinds of goods and a decline in government support to the industrial sector. These and other problems rooted in the reality of the industrial sector that weakened its ability to develop ,as well as the increasing demand for the industrial products. To assess the extent of backwardness suffered by the industrial sector in an integrated way, some major industrial trends should be analyzed because these trends give a clear picture of the reality of the industrial sector .

key words: Industry, industrial facilities, manufacturing ,Industrial Sector, Industrial support
Jel classification : L50, L60.

المقدمة

إن التأثير الذي أحدثه القطاع الصناعي في مختلف مجالات الحياة أثار اهتمام الدول لاسيما الدول النامية في محاولة للاستفادة من عملية التصنيع بإجراء تغييرات اقتصادية واجتماعية لمواكبة التطور السريع والكبير الحاصل في الدول الصناعية، وحتى تتمكن من رفع مستوى معيشة شعوبها ومحاولة تحسين ظروفها الصحية والثقافية وتتمتع بمنجزات الحضارة الحديثة، ويعد العراق من بين الدول النامية التي زادت اهتمامها بعملية التصنيع ووضع برامج وخطط للتطوير الصناعي.

غير أن الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العراقي في الحقب الماضية من حروب ودمار وحصار وصراعات سياسية وانعدام الأمن والاستقرار، فضلا عن ضعف سياسات التنمية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية، كل ذلك أثر بشكل سلبي على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي ومنها القطاع الصناعي مما تسبب في تراجع أداءه في مسيرة التنمية، ولاسيما في ظل هيمنة قطاع النفط على المساهمة الرئيسة في الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي جعل الاقتصاد العراقي أكثر تأثرا بالصدمات والتقلبات الاقتصادية الحاصلة في أسعار النفط، مما يستدعي ضرورة إعادة هيكلة القطاع الصناعي لتوسيع القاعد الإنتاجية وتنويع الاقتصاد العراقي لكي تناسب التطورات الاقتصادية حتى يتمكن من الاستمرار والصمود ومواجه التقلبات التي قد تصيب القطاع النفطي في المستقبل.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع الصناعي باعتباره من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد العراقي، وله دور فعال في معالجة اختلالاته الهيكلية وتنويع مصادر دخله، فضلا عن دوره الكبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وقدرته على تشغيل الأيدي العاملة وتقليل معدل البطالة والفقر.

مشكلة البحث: أدت الظروف السيئة التي مر بها الاقتصاد العراق وانعدام الأمن والاستقرار وضعف سياسات التنمية إلى تدهور واضح في القطاع الصناعي، ومن ثم أدى إلى تراجع أداءه في مسيرة التنمية في العراق.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " يعاني القطاع الصناعي في العراق من تدهور كبير، مما جعله غير فعال ولم يلبي تحقيق الأهداف المرجوة منه على الرغم من امتلاك العراق إمكانيات ومقومات صناعية واسعة يمكن من خلالها إقامة قطاع صناعي متطور".

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة واقع القطاع الصناعي في العراق وتقييم أداءه من خلال تقييم بعض المؤشرات الخاصة به متمثلة بحجم المنشآت الصناعية ومدى قدرته على استيعاب القوى العاملة، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وتقديم بعض المؤشرات التي تسهل عملية تحليل أداء هذا القطاع من اجل الوقوف على مواضع القوة والضعف فيه.

منهجية البحث: اعتمدت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع القطاع الصناعي ف العراق واستعراض عدد من المؤشرات المهمة بهذا القطاع وتحليلها ومقارنة التطور الحاصل فيها.

خطة البحث: لغرض إثبات صحة الفرضية أو نفيها فقد قسم البحث إلى مبحثين رئيسين، فضلا عن الاستنتاجات والمقترحات وجاء على النحو الآتي: تناول المبحث الأول دراسة ملامح القطاع الصناعي في العراق وقد اشتمل على الوضع الراهن للقطاع الصناعي وسماته في العراق، وتحديد أهمية إقامة قطاع صناعي متطور في العراق، في حين تناول المبحث الثاني تقييم أداء القطاع

الصناعي في العراق والذي تناول تحليل الاتجاهات الرئيسة للبيئة الصناعية في العراق، فضلا عن دراسة عوامل تحجيم نشاط القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول

الملامح الرئيسة للقطاع الصناعي في العراق

يعد القطاع الصناعي في العراق من القطاعات الاقتصادية المهمة، نظرا لكونه مصدرا رئيسا من مصادر الدخل القومي والتشغيل فضلا عن دوره الكبير في عملية التنمية، وبما ان العراق من الدول التي تمتلك موارد اقتصادية كبيرة، لذا فانه يعد ارض خصبة للاستثمار الصناعي، لكن على الرغم من ذلك نجد ان القطاع الصناعي يشوبه الكثير من الاختلالات، لذا بقي عاجزا عن أداء دوره المطلوب في التنمية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: الوضع الراهن للقطاع الصناعي في العراق وسماته.

يعد القطاع الصناعي في العراق عنصرا أساسيا في عملية بناء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلال الاقتصادي، فبدون بناء صناعات وطنية قوية ومستقلة مبنية على استخدام الأساليب الحديثة في الإنتاج الصناعي لا يمكن القضاء على التخلف وتحقيق التنمية المستدامة، إذ أن الثورة الصناعية التي ظهرت في الدول الغربية مطلع القرن التاسع عشر لها الفضل الكبير في التطور الاقتصادي الذي حققته هذه الدول في مختلف القطاعات، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تشهده شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي، إذ أصبح هذا القطاع مؤشرا لقياس التطور والتقدم الاقتصادي[1]. وانطلاقا من تلك الأهمية فقد حاول واضعي السياسة الاقتصادية في العراق بعد مرحلة الاستقلال السياسي والاقتصادي في عقد الخمسينات إعطاء أهمية قصوى لتطوير هذا القطاع وجعله الرائد لعملية التنمية الاقتصادية، إلا أن القطاع الصناعي في العراق واجه نكسات وضربات متتالية تركت آثارها السلبية على واقع هذا القطاع ابتداء من عملية التأميم غير المدروسة للعديد من المصانع الأهلية في سنة 1964 ثم الحرب العرقية ـ الإيرانية، فالعدوان الأمريكي على العراق سنة 1991، ومرورا بالحصار الاقتصادي وانتهاء بالغزو الأمريكي في سنة 2003 وسقوط النظام السابق[2]. وما تبعته من تغيرات جديدة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إذ أن تفكك مقومات الدولة أفضت إلى بروز واقع اجتماعي فوضوي، وان هذه الفوضى قد أصابت القطاعات الاقتصادية بمجملها لاسيما القطاع الصناعي بالشلل التام لمدة طويلة[3]. وحتى بعض المصانع التي استطاعت إعادة أعمارها وعادة نشاطها فأنها لم تستطيع أن تستغل أكثر من نصف طاقتها الإنتاجية في أفضل الأحوال بسبب العديد من المشكلات التي واجهتها، ووفقا لذلك فقد اتسم القطاع الصناعي في العراق بمجموعة من السمات نذكر منها ما يأتي[4]:

1ـ إن معظم الصناعات وجدت لإشباع الطلب المحلي، ولم تدخل إلى الأسواق الخارجية، إلا في مجالات محدودة.

2ـ اعتمدت سياسة التصنيع على توفير الدعم للمنشآت الصناعية، إذ لم يؤدي ذلك إلى تحسين الصناعة الوطنية فأصبحت الصناعات ذات كفاءة واطئة، فلا تستطيع منافسة الصناعات الأخرى.

3ـ النوعية الواطئة للإنتاج وعدم تمكن جهاز السيطرة على إجبار المنشآت الصناعية على تحسين الصناعة.

4ـ استيراد المواد الأولية بنسب عالية، وإقامة صناعات تعتمد على تجميع سلع صناعية تعتمد على مواد خام مصنعة، دون الاهتمام بالمواد الأولية الموجودة في العراق.

المطلب الثاني: أهمية إقامة قطاع صناعي متطور في العراق.

يتسم الاقتصاد العراقي كونه اقتصادا ريعيا يعتمد على إنتاج وتصدير النفط الخام في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل الموازنة العامة ومصدرا للعملات الأجنبية، وبذلك فالاقتصاد العراقي اقتصاد وحيد الجانب يعاني من اختلالات هيكلية كبيرة في ظل غياب شبه كامل للقطاعات الإنتاجية السلعية لاسيما القطاع الصناعي، وهو بهذا فانه يعد اقتصاد مكشوف على الخارج ويتأثر بالتقلبات الاقتصادية الدولية، أي بمعنى آخر أن أي تقلبات تحدث في أسعار النفط العالمية تنعكس بشكل مباشر على مجمل الأوضاع الاقتصادية في العراق، وهذا ما حدث بعد انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الماضية نتج عنه ظهور بوادر أزمة اقتصادية كبيرة، وأنتهج على أثرها العراق سياسة تقشفية أصابت جميع القطاعات الاقتصادية، إذ تم تجميد العديد من المشاريع التنموية سواء الاقتصادية أم الاجتماعية، فضلا عن تخفيض الأجور والعودة إلى الاستدانة الخارجية، وانهيار كبير للاحتياطي الأجنبي بسبب ارتفاع الواردات من المنتجات الاستهلاكية وعجز القطاع الصناعي عن تنويع الصادرات والتخفيف من حدة الأزمة، أن مثل هذا الوضع يتطلب العمل على معالجة هذه الاختلالات الهيكلية لتحقيق التنوع في الهيكل الاقتصادي ومن ثم الانطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وهذا لا يتحقق إلا بوجود قطاع صناعي متطور، لان هذا القطاع له دورا فاعلا في تحقيق النمو الاقتصادي وفي تنمية الإنتاج وتحسين مستويات المعيشة للسكان وزيادة الدخل القومي، وتحسن ميزان المدفوعات[5]. كما انه يسهم في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال النقاط الآتية[6]:

1. قدرته على استيعاب الأيدي العاملة وتوسيع فرص التشغيل والتخفيف من حدة البطالة، فضلا عن أنه يرتبط بعلاقات تكاملية مع بقية القطاعات الأخرى مما يجعله محفزة على النمو المستدام.
2. تسهم الإنتاجية المرتفعة للقطاع الصناعي في تسريع وتيرة الدخل القومي من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى، فضلا عن قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة.
3. يعد القطاع الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية، مما ينعكس على ارتفاع مستوى الدخل.
4. إن وجود قطاع صناعي قوي ومتنوع يخفف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدول النامية ويجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات.
5. يؤدي القطاع الصناعي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام.

المبحث الثاني

تقييم أداء القطاع الصناعي في العراق

يعد تقييم الأداء المرآة التي تعكس مستوى أداء المنشآت ومن ثم تمكنها من رسم الاستراتيجيات والأهداف بوضوح، فانه يتم في عملية تقيم الأداء للقطاع الصناعي قياس الأداء الفعلي لهذا القطاع، والكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء، وتحديد أوجه القصور والانحرافات وفق أسس موضوعية واقعية[7]. و يمكن تقييم أداء القطاع الصناعي في العراق من خلال الاتجاهات الآتية:

المطلب الأول: تحليل الاتجاهات الأساسية للبيئة الصناعية في العراق.

أسهمت الظروف غير الطبيعية التي شهدها الاقتصاد العراقي خلال العقود الأخيرة والمتمثلة بالحروب والدمار وانعدام الأمن والاستقرار والسياسات الاقتصادية الخاطئة وكذلك العقوبات الدولية المتمثلة بالحصار الاقتصادي، فضلا عن التدهور الذي

رافق مرحلة التحول السياسي في العراق منذ مطلع سنة 2003 في ترك آثارا سلبية كبيرة في بيئة الاقتصاد العراقي لاسيما البيئة الصناعية، وفي خضم تلك الأوضاع يمكن تحليل البيئة الصناعية في العراق من خلال الاتجاهات الآتية:

1.حجم المشروعات الصناعية في العراق.

يعد اتجاه تطور حجم المنشآت الصناعة من المعايير المهمة التي تشير إلى زيادة حجم النشاط الصناعي، ومن المعلوم أن النشاط الصناعي يختلف حجمه حسب الطبيعة الصناعية، فمن خلال هذا الاتجاه يمكن تصنف المشروعات الصناعية الموجودة في العراق إلى ثلاثة مجاميع، وهذا التصنيف مستند على أساس التصنيف العالمي الذي اعتمده الجهاز المركزي للإحصاء ودائرة التنمية الصناعية في العراق. إذ يعد حجم المشروع الصناعي صغيرا، إذا تراوح عدد القوة العاملة فيه ما بين (9.1) عاملا، ويكون المشروع الصناعي متوسط الحجم، إذ كان عدد القوة العاملة فيه يتراوح ما بين (10. 29) عاملا، أما المشروع الصناعي الكبير الحجم فهو المشروع الصناعي الذي تزيد فيه القوة العاملة على (30) عاملا فأكثر[8].

جدول (1)

عدد المنشآت الصناعية في العراق حسب حجمها للسنتين 2016 و 2017

(صناعة، النسبة المئوية)

السنوات / المنشآت	2016	2017	معدل النمو السنوي%*
الصناعات الصغيرة	25966	27856	7,3
الأهمية النسبية %	97,2	97,4	-
الصناعات المتوسطة	179	182	1,7
الأهمية النسبية %	0,7	0,7	-
الصناعات الكبيرة	566	551	(2,7)*
الأهمية النسبية %	2,1	1,9	-
إجمالي الصناعات	26711	28589	7,0
الأهمية النسبية %	100,0	100,0	-

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الكبيرة لسنة 2017، بغداد، تشرين الأول 2018، ص5.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصغيرة لسنة 2017، بغداد، آب، 2018، ص6.
- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت المتوسطة لسنة 2017، بغداد، آب 2018، ص8.

* احتسبت الأهمية النسبية ومعدل النمو من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول نفسه.

** القيمة بين قوسين تمثل قيمة سالبة.

وعلى أساس هذا التصنيف يمكن تتبع التطورات والتغيرات التي حدثت في حجم القطاع الصناعي في العراق من خلال بيانات الجدول (1) إذ تشير البيانات إلى تطور حجم المنشآت الصناعية خلال السنتين 2016 و 2017، إذ ازداد من (26711) صناعة في سنة 2016 لتصل إلى (28589) صناعة في سنة 2017، محققة معدل نموًا سنوي بلغ (7,0%). ويعود تطور عدد المنشآت الصناعية إلى عودة قسم من المنشآت الصناعية لمزاولة عملها من جديد وتحسن الوضع الأمني بشكل نسبي، فضلًا عن قيام الحكومة بمنح بعض التسهيلات ودعمها للقطاع الصناعي، وتبرز أهمية تحليل تطور حجم المنشآت الصناعية من خلال التعرف على حجمها حسب التصنيف الاقتصادي، وأهمية كل منها إلى إجمالي عدد المنشآت الصناعية، إذ تقسم الصناعات حسب هذا التصنيف إلى الصناعات الكبيرة والصناعات المتوسطة والصناعات الصغيرة، وقد حققت الصناعات الصغيرة تطورا ملحوظا خلال السنتين 2016و2017، فقد ازداد عددها من (25966) صناعة في سنة 2016 لتصل إلى (27856) صناعة في سنة 2017، محققة معدل نمو سنوي بلغ (7,3%)، في حين أن الصناعات المتوسطة حققت تطورا ملحوظا، إلا انه ليس بمستوى التطور الذي حققته الصناعات الصغيرة خلال السنتين المذكورتين، إذ ازداد عددها من (179) صناعة في سنة 2016 لتصل إلى (182) صناعة في سنة 2017 محققة معدل نمو سنوي بلغ (1,7%). أما الصناعات الكبيرة فقد اتخذت اتجاها معاكسا من حيث تطورها مقارنة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، إذ انخفضت تلك الصناعات من (566) صناعة سنة 2016 لتصل إلى (551) صناعة سنة 2017، أي أنها حققت معدل نمو سالب بلغ (-2,7%). ويعود سبب التراجع في أعداد الصناعات الكبيرة لعملية الخصخصة، وإفلاس بعض المؤسسات الصناعية وعدم قدرتها على مواصلة الإنتاج ومنافسة السلع الأجنبية.

ويلاحظ أيضا من بيانات الجدول نفسه أن هناك تباينا كبيرا في الأهمية النسبية لحجم المنشآت الصناعية، إذ تهيمن الصناعات الصغيرة على الهيكل الصناعي من حيث عدد المنشآت لكونها تمثل الحصة الأكبر بلغت (97,4%) من إجمالي المنشآت الصناعية القائمة في العراق في سنة 2017. أما الصناعات المتوسطة فعلى الرغم من زيادة عددها بالقيمة المطلقة، إلا إنها لم تشكل سوى أهمية ضئيلة من إجمالي حجم المنشآت الصناعية بلغت (0,7%) فقط في سنة 2017، وهذا يعني أن الصناعات المتوسطة لم تشكل أية أهمية في القطاع الصناعي. كذلك بالنسبة إلى الصناعات الكبيرة فلم تشكل هي الأخرى سوى نسبة ضئيلة من حجم المنشآت الصناعية بلغت (1,9%) في سنة 2017.

ويعود سبب هيمنة الصناعات الصغيرة من حيث العدد إلى جملة من الأسباب أهمها قدرة الصناعات الصغيرة على الاستجابة للمتغيرات بصورة أسرع من غيرها، وانخفاض تكلفة إقامتها مقارنة مع الصناعات الكبيرة والمتوسطة، وكذلك مساهمة البرامج الموجهة لدعم تلك الصناعات من قبل الدولة وبعض المنظمات العالمية من اجل تنميتها والنهوض بها[9]. فضلًا عن شمول أعداد من المنشآت الصناعية في العراق لم تشمل في السنوات السابقة بسبب الوضع الأمني مثل محافظتي الأنبار ونينوى.

يتضح مما سبق أن تطور حجم المنشآت الصناعية خلال السنتين المذكورتين كان سببها الزيادة التي حصلت في عدد الصناعات الصغيرة بالدرجة الأساسية كون الصناعات الصغيرة تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي عدد المنشآت الصناعية فقد وصلت هذه النسبة إلى (97,4%)، وهذا يعني أن نسبة الصناعات الكبيرة والمتوسطة معا لم تشكل إلا نسبة ضئيلة جدا لم تتجاوز (2,6%) من إجمالي المنشآت الصناعية في العراق. وان تزايد أعداد المنشآت الصغيرة يعكس ظاهرة ضعف التخصص الصناعي عالي المهارة، والابتعاد عن التطور التكنولوجي والفني وتدني الكثافة الرأسمالية للصناعة المحلية[10].

2. القوى العاملة في القطاع الصناعي في العراق.

تعد القوى العاملة إحدى الاتجاهات أو المعايير المهمة في قياس النمو الصناعي، لكون القطاع الصناعي بمستوياته الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من القطاعات التشغيلية الرئيسة للقوى العاملة سواء في عملية التصنيع المباشر أم الأعمال ذات الصلة غير

المباشرة، إذ تشير البيانات المعروضة في الجدول (2) أن القطاع الصناعي يسهم مساهمة واضحة في توفير فرص عمل، إذ ارتفع عدد العاملين فيه من (193943) عاملاً سنة 2016 إلى (207539) عاملاً سنة 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت (7,0%) عن سنة 2016، ويظهر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ في الصناعات الصغيرة فقد حققت ارتفاعاً في استيعاب القوى العاملة، إذ ارتفعت من (81920) عاملاً سنة 2016 إلى (93644) عاملاً سنة 2017 محققة نسبة زيادة قدرها (14,3%) عن سنة 2016، أما بالنسبة إلى الصناعات المتوسطة فقد حققت تطوراً واضحاً في القوى العاملة إلا انه ليس بمستوى التطور الذي تحقق في الصناعات الصغيرة، إذ بلغت نسبة الارتفاع (2,9%)، أي أنها ارتفعت من (2449) عاملاً سنة إلى (2521) عاملاً سنة 2017. في حين حققت الصناعات الكبيرة ارتفاعاً طفيفاً في عدد القوى العاملة، إذ ارتفع عدد العاملين فيها من (109574) عاملاً سنة 2016 إلى (111374) عاملاً سنة2017، أي ارتفعت بنسبة (1,6%)، ويعود هذا الارتفاع إلى عودة العمل في كل من المنشأة العامة للمستلزمات الطبية في سامراء، والشركة العامة للصناعات النحاسية والميكانيكية في الأنبار[11]. وبتحليل توزيع القوى العاملة على المستويات الصناعية حسب أهميتها النسبية يتبين أن هناك تفاوت كبير في التوزيع القوى العاملة حسب الصناعات، إذ احتلت الصناعات الكبيرة الجزء الأكبر من توظيف

جدول (2)

أعداد القوى العاملة في قطاع الصناعي وأهميتها النسبية حسب أحجامها في العراق للسنتين 2016 و2017

(عامل، النسبة المئوية*)

الصناعات الرئيسة / السنوات	الصناعات الصغيرة		الصناعات المتوسطة		الصناعات الكبيرة		المجموع	
	العدد	الأهمية النسبة	العدد	الأهمية النسبة	العدد	الأهمية النسبة	العدد	الأهمية النسبة
2016	81920	42,2	2449	1,3	109574	56,5	193943	%100
2017	93644	45,1	2521	1,2	111374	53,7	207539	%100
معدل النمو%	14,3		2,9		1,6		7,0	

المصدر: ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، بغداد، تشرين الأول 2018، ص5.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصغيرة لسنة 2017، بغداد، آب، 2018، ص6.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت المتوسطة لسنة 2017، بغداد، آب 2018، ص8.

* احتسبت الأهمية النسبية من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات الجدول نفسه.

القوى العاملة بلغت (53,7%) من إجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي في سنة 2017، في حين احتلت الصناعات الصغيرة المرتبة الثانية من توظيف القوى العاملة بلغت مساهمتها (45,1%) من إجمالي عدد العاملين سنة 2017، أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فعلى الرغم من زيادة عددها في القيمة المطلقة، إلا إنها لم تشكل سوى أهمية ضئيلة من توظيف القوى العاملة بلغت (1,2%) فقط من إجمالي عدد العاملين في سنة 2017.

3ـ إنتاجية العامل الصناعي.

تعد إنتاجية العامل الصناعي من الاتجاهات الأساسية لمعرفة أداء المنشآت الصناعية، نظراً لكونها تعكس مستوى كفاءة القوة العاملة في القطاع الصناعي، فكلما ارتفعت إنتاجية العاملين في هذا القطاع كلما دل ذلك على كفاءة الكادر البشري والتركيز الرأسمالي ومن ثم زيادة قدرة الصناعة على المنافسة[12]. وتقاس إنتاجية العاملين من خلال قسمة القيمة المضافة على عدد العاملين[13]. وعلى ضوء ذلك فقد اظهر تحليل البيانات الواردة في الجدول (3) والمتضمن توزيع إنتاجية العاملين على منشآت القطاع الصناعي بحسب أحجامها، يتبين أن هناك تفاوت كبير في إنتاجية العاملين حسب حجم الصناعة، إذ يلاحظ أن النصيب الأكبر في الإنتاجية تحقق في الصناعات الكبيرة يعكس الصناعات الأخرى المتوسطة والصغيرة التي تعكس إنتاجية متدنية، إذ ارتفعت إنتاجية العاملين في الصناعات الكبيرة من (19,7) مليون دينار سنة 2016 إلى (22,5) مليون دينار سنة 2017 أي أنها حققت نسبة ارتفاع مقدارها (14,2%) في حين حققت الصناعات الصغيرة والمتوسطة انخفاضاً في إنتاجية العاملين، إذ انخفضت من (12,9) (24,0) مليون دينار على التوالي سنة 2016 إلى (10,8) (19,0) مليون دينار على التوالي سنة 2017 محققة كلا منها نسبة انخفاض قدرها (16,3%) (20,8%) على التوالي، ويعود ضعف إنتاجية العاملين في هذه الصناعتين إلى أن تلك الصناعات تعتمد على الأساليب البدائية في الإنتاج وارتفاع تكاليف الوحدة المنتجة بسبب ارتفاع متوسط التكاليف في الصناعات الصغيرة والمتوسطة لان متوسط التكاليف يميل إلى الانخفاض كلما

جدول (3)

إنتاجية العاملين من القيمة المضافة في قطاع الصناعي بحسب أحجامها في العراق للسنتين 2016 و2017

(مليون دينار، النسبة المئوية)

الصناعات الرئيسة / السنوات	الصناعات الصغيرة	الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبيرة
2016	12,9	24,0	19,7
2017	10,8	19,0	22,5
معدل النمو%	(16,3)	(20,8)	14,2

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة اعتمادا على :

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، بغداد، تشرين الأول 2018، ص7.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصغيرة لسنة 2017، بغداد، آب، 2018، ص7.

ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت المتوسطة لسنة 2017، بغداد، آب 2018، ص8.

* القيم بين الأقواس تمثل قيم سالبة.

كبر حجم المنشأة، وتجدر الإشارة أن ارتفاع إنتاجية العاملين في الصناعات الكبيرة لا يدل على تحسن وضع إنتاجية العاملين في الصناعات الكبيرة وإنما يعود إلى أن معدل نمو قيمة الإنتاج في الصناعات الكبيرة كان اكبر من معدل نمو عدد العاملين، وعلى

الرغم من ارتفاع إنتاجية العاملين في الصناعات الكبيرة إلا أنها تظل لا تتناسب وحجم الصناعات الكبيرة، ويعود سبب تدهور إنتاجية العاملين إلى كثافة العمالة وتدني كفاءتها، وقدم التقنيات المستخدمة وتوقف عدد من المصانع عن العمل وضعف برامج التدريب، وسوء ظروف العمل وتشابه المنتجات وضعف قدرتها التنافسية[14]. فضلا عن عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت الصناعية من قبل العمليات الإرهابية.

4. القيمة المضافة في القطاع الصناعي.

تأتي أهمية هذا الاتجاه في التعرف على النمو الصناعي كونه يمثل المردود الاقتصادي للنشاط الصناعي، إذ انه يختص بتقدير القيمة التي تضيفها الصناعة بالنسبة إلى المواد الأولية والعمل الذي تشتريه، أي يستخدم للتعبير عن كافة تكاليف الجهود المبذولة في الإنتاج وقيمة العائد من هذه الجهود[15]. وتقاس القيمة المضافة للقطاع الصناعي بالفرق بين قيمة الإنتاج بكلفة عوامل الإنتاج وبين قيمة المستلزمات الداخلة فيه. وتشير البيانات الواردة في الجدول (4) أن إجمالي القيمة المضافة للإنتاج الصناعي التحويلي بالقيمة المطلقة شهد تطورا واضحا خلال السنتين 2016 و 2017. إذ ارتفع إلى (3564,8) مليار دينار سنة 2017، بعد أن كان تبلغ (3271,1) مليار دينار سنة 2016 أي بزيادة مقدارها (293,7) ومعدل نمو بلغ (9,0%).

كما يلاحظ من بيانات الجدول أن النصيب الأكبر في القيمة المضافة للإنتاج الصناعي التحويلي تحقق في الصناعات الكبيرة، إذ ارتفعت القيمة المضافة المتولدة في الصناعات الكبيرة من (2159) مليار دينار في سنة 2016 إلى (2509) مليار دينار في سنة 2017 أي أنها حققت نسبة ارتفاع مقدارها (16,2%) وهذا راجع إلى عودة بعض الصناعات الكبيرة إلى العمل بعد توقفها. أما بالنسبة إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد اتخذت اتجاها معاكسا، إذ انخفضت قيمتهما المضافة من (1053,4) (58,7) مليار دينار على التوالي سنة 2016 إلى (1007,8) (48,0) مليار دينار على التوالي سنة 2017، أي انخفضت كلا منها بنسبة (-4,5%) (-18,2%) على التوالي. وبتحليل توزيع القيمة المضافة على المستويات الصناعية حسب أهميتها النسبية يتبين أن الصناعات الكبيرة احتلت النصيب الأكبر من القيمة المضافة بلغت (70,4%) من إجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعي في سنة 2017، في حين احتلت الصناعات الصغيرة المرتبة الثانية، إذ بلغت مساهمتها (28,3%) من إجمالي القيمة المضافة في سنة 2017، أما بالنسبة للصناعات المتوسطة فلم تشكل سوى أهمية ضئيلة من القيمة المضافة بلغت (1,3%) فقط من إجمالي القيمة المضافة في سنة 2017.

جدول (4)

قيمة الإنتاج وقيمة مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة في القطاع الصناعي في العراق للسنتين 2016 و2017

(مليار دينار، النسبة المئوية)

الصناعات	السنوات	2016	2017
الصناعات الصغيرة	قيمة الإنتاج	2079,9	2016,3
	قيمة مستلزمات الإنتاج	1026,5	1008,5
	القيمة المضافة	1053,4	1007,8
الأهمية النسبية للقيمة المضافة		32,2	28,3
معدل النمو القيمة المضافة			(4,5)
الصناعات المتوسطة	قيمة الإنتاج	142,8	110,0
	قيمة مستلزمات الإنتاج	84,1	62,0
	القيمة المضافة	58,7	48,0

الأهمية النسبية للقيمة المضافة		1,8	1,3
معدل النمو القيمة المضافة			(18,2)
الصناعات الكبيرة	قيمة الإنتاج	4969	5998
	قيمة مستلزمات الإنتاج	2810	3489
	القيمة المضافة	2159	2509
الأهمية النسبية للقيمة المضافة		66,0	70,4
معدل نمو القيمة المضافة			16,2
إجمالي الصناعات	قيمة الإنتاج	7191,7	8124,3
	قيمة مستلزمات الإنتاج	3920,6	4559,5
	القيمة المضافة	3271,1	3564,8
إجمالي الأهمية النسبية للقيمة المضافة		100,0	100,0
معدل النمو القيمة المضافة			9,0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، بغداد، تشرين الأول، 2018، ص5.

. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصغيرة لسنة 2017، بغداد، آب، 2018، ص6.

. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت المتوسطة لسنة 2017، بغداد، آب 2018، ص8.

* احتسبت معدلات النمو من قبل الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول نفسه.

5. مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي إحدى الاتجاهات المهمة التي تدل على التطور الصناعي بوصفة إحدى مقاييس التصنيع، وأداة مهمة لتحديد حجم النشاط الاقتصادي وتقييم أداء الاقتصاد والتنبؤ بالتطورات الاقتصادية والمستقبلية[16].

ويمكن معرفة التطورات الهيكلية الحاصلة على مستوى القطاع الصناعي من خلال اتجاه الأهمية النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، كما هو مبين في الجدول (5) إذ تشير البيانات إلى أن مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي كانت متدنية على الرغم من كونه القطاع الإنتاجي الواعد في إحداث تغيير هيكلي في تركيبة الاقتصاد العراقي، إذ لم تتجاوز مساهمة الصناعات الكبيرة على الرغم من أهميتها في خلق الدفعة القوية للاقتصاد (1,1%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017، كما ساهمت الصناعات المتوسطة مساهمة ضئيلة جدا إذ لم تشكل سوى (0,02%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017، أما الصناعات الصغيرة فقد ساهمت بنسبة (0,4%) من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2017. هذه المساهمات المنخفضة للمنشآت الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي تدل على ضعف نشاط القطاع الصناعي في العراق، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نذكر منها الآتي:

1. قدم المكائن والمعدات والخطوط الإنتاجية، إذ أن اغلبها يعود إلى عقد السبعينات والثمانينات من القرن الماضي.

جدول (5)

الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 2016 و2017

(النسبة المئوية)

الصناعات الرئيسة / السنوات	الصناعات الصغيرة	الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبيرة
2016	0,5	0,03	1,1
2017	0,4	0,02	1,1

المصدر: احتسبت النسب من قبل الباحثة اعتمادا على:

. بيانات الجدول رقم (4).

. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2017، بغداد، 2017، ص 64.

2. تعمل المصانع بتكنولوجيا قديمة لا تواكب التقدم الحاصل في القطاع الصناعي.

3. عدم قدرة الشبكة الوطنية على تزويد الكثير من المعامل بالطاقة الكهربائية اللازمة لعملها.

4. انفتاح السوق المحلي على المنتجات المستوردة، مما كان له الأثر في عدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة المنتجات المستوردة.

5. ضعف جهود الدولة في دعم القطاع الصناعي.

المطلب الثاني: عوامل تحجيم نشاط القطاع الصناعي في العراق.

يتضح من خلال العرض التحليلي للاتجاهات الأساسية للبيئة الصناعية في العراق، أن القطاع الصناعي في ظل تلك المؤشرات لم يشهد تطورا كبيرا ولم يكن بالمستوى المطلوب في دعم الاقتصاد العراقي وتلبية الطلب المحلي من المنتجات المصنعة بل ظل ضعيفا متردياً وشمل هذا التردي جميع منشآته الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)، ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب نذكر منها ما يأتي[17]:

1. وجود ضعف شديد في البنية التحتية الداعمة للصناعة، وذلك من خلال عدم وجود مدن ومناطق صناعية تتوفر فيها بنية تحتية وشروط ومستلزمات إنشاء الصناعات المختلفة، فضلا عن ضعف البنية التحتية المعرفية كشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وكذلك البنية التحتية للمقاييس الجودة.

2. ضعف جهود الدولة في دعم القطاع الصناعي الخاص ليصبح شريكا أساسيا في التنمية الاقتصادية.

3. عدم وجود قاعدة صناعية متينة للانطلاق، فضلا عن التخلف الكبير للجهاز المصرفي وعدم قدرته على تجهيز كافة الموارد المالية.

4. ضعف استعمال التكنولوجيا المتطورة في الصناعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.

5. توجه الصناعة نحو السوق الداخلية التي لا توفر العملة الصعبة الضرورية لتمويل وارداتها من السلع التي تحتاج إليها المنشآت الصناعية.

6. اعتماد منهج سياسة الباب، مما ترتب على ذلك إغراق السوق العراقية بالسلع من مختلف دول العالم.

7. الحماية وضعف القدرة على المنافسة، إذ أن نشوء الصناعة في ظل حماية مطلقة أو شبة مطلقة، فضلا عن انحصار عملها في تلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية السابقة، جعلها تتأقلم مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأذواق المستهلكين، وعدم الاهتمام بتطوير المنتج وتحسين نوعيته، ومن ثم فقدت القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية والتعرف على طبيعتها ومنافسة منتجاتها.

8. أنشار الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة وضعف المحاسبة والقانون، فضلا عن عدم توفر البيئية الملائمة للنشاط الاستثماري الصناعي.

الخاتمة

الاستنتاجات

1. أن تطور عدد القوى العاملة في القطاع الصناعي سببها الزيادة التي حصلت في عدد المنشآت الصناعية الصغيرة، منها، وأن تزايدها بهذه النسب المتواضعة لا تعكس أية تطور يشهده هذا القطاع كون القوى العاملة في الصناعات الصغيرة تشكل نسبة مرتفعة من إجمالي القوى العاملة في المنشآت الصناعية.

2. ضعف أداء القطاع الصناعي في العراق من حيث إنتاجية العاملين والقيمة المضافة وتوليد الناتج المحلي الإجمالي بسبب أن العديد من المنشآت الصناعية اضطرت لوقف عملها كليا أو جزئيا أو أنها قلصت خطوط إنتاجها لصعوبة توريد مواردها الأولية أو تسويق إنتاجها في الأسواق الخارجية.

3. انخفاض عدد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة الحجم وارتفاع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة الحجم مما يعكس ظاهرة ضعف التخصص الصناعي، والابتعاد عن التطور الفني والتكنولوجي، وغلبة الطابع الصناعي الصغير والاعتماد بشكل أساس على الأسواق المحلية.

4. أوضحت مؤشرات القطاع الصناعي أن هذا القطاع لم يكن بالمستوى المطلوب ولم يشكل أهمية كبيرة في الاقتصاد العراقي بل بقي متخلفًا، ولا يلبي حاجة السوق من المنتجات الصناعية.

5. تدهور إنتاجية العاملين في القطاع الصناعي نتيجة انخفاض مستوى التدريب المهني للعاملين وتقادم التكنولوجيا المستخدمة في الصناعة.

6. من السمات التي تصف بها القطاع الصناعي في العراق والتي سببت في تدهوره هو قلة التخصصات المالية الممنوحة لهذا القطاع، وانفتاح الأسواق على مختلف أنواع السلع بدون قيود، وعدم تقيد المنشآت الصناعية لمقاييس الجودة والنوعية ومقاييس التنمية الصناعية.

المقترحات

1. إدخال اقتصاد المعرفة بشكل أساس في المشروعات الصناعية كمحرك رئيس في التطور الاقتصادي من خلال استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصال واستخدام الابتكار، فضلا عن توفر الموارد البشرية المؤهلة وذات المهارات العالية.

2. الاهتمام بتطوير القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية والمتوافقة مع احتياجات واختيارات المستهلك والمطابقة لمواصفات الجودة.

3. الاهتمام بالرقابة على الموصفات والمقاييس بوصفها الجهة العلمية المختصة في مجال فحص الجودة والمواصفات للمنتجات المصنعة محليًا والمستوردة، لكونها سوف تساهم بتجديد التكنولوجيا والتقنية المطلوبة لتصنيع السلع طبقا للمعايير والمواصفات المطلوبة.

4. يحتاج القطاع الصناعي الوطني إلى الحماية من منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة والمستوردة من الخارج، وذلك بفرض رسوم جمركية على السلع المستوردة المنافسة للإنتاج المحلي حتى تستطيع الصناعة المحلية تخفيض التكلفة المتوسطة فيها، بحيث تتمكن من منافسة السلع المستوردة.

5. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتقديم الدعم الكامل له، ومنحة السلطات الرقابية الكاملة على عمل جميع الوزارات والمؤسسات، فضلًا عن القطاع الخاص ليتم فرض الرقابة على العملية الاستيرادية.

6. تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته وذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع ودعم الصناعة، والتركيز على الصناعات القادرة على النمو والمنافسة في الأسواق الخارجية معتمدة على كفاءتها وتكاليفها الرخيصة التي يمكنها الاستفاءة من المقومات التصنيعية المتوفرة محليًا.

7. إصدار التشريعات الاقتصادية اللازمة لتنظيم وتنمية ودعم الصناعة الوطنية.

8. توجيه وزارة الصناعة والمعادن بالسعي لتخفيض كلف الإنتاج في مصانع القطاع العام لدعم سعر المنتج المحلي بالتزامن مع إلزام هذه الشركات بتطبيق المواصفات القياسية في الإنتاج والتسويق.

الهوامش

1. مخضار سليم، " دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية " أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد، (الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018)، ص97.

2. د. مدحت كاظم القريشي،" القطاع الصناعي واقعة ومشكلاته وسبل النهوض به " فبراير 2018، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي: www. buratha news. Com

3. د. خليل إسماعيل إبراهيم، " آثار الضرائب على الاستثمار في العراق "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد22،(بغداد، بيت الحكمة، 2009)، ص68.

4. ليث سحبان محمد، " اتجاهات توزيع الاستثمارات الحكومية للفترة 1990 ـ 2009"، وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، بغداد، 2009، ص17.

5. مخضار سليم، مصدر مذكور سابقًا، ص101.

6. المصدر نفسه، ص101.

7. رغيه احمد الصغير، " تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (الجزائر، جامعة قسنطينة، 2014)، ص21.

8. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، بغداد، تشرين الأول 2018، ص2.

9. د. يحي غني النجار و د. رياض جواد كاظم، " واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها"، (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون، 2017، ص9.

10. د. وليد عبد المنعم عباس الدركزلي و مهند علي حسن المنعم، " واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوة العاملة في العراق للمدة 1990-2009" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 20، ص237.

11. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، مصدر مذكور سابقًا، ص4.

12. محمد وليد العمري ووليد محمود حميدات،" العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد1، 2013، ص80.

13. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، مصدر مذكور سابقًا، ص2.

14. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2014، ص87.

15. محمد وليد العمري ووليد محمود حميدات، مصدر مذكور سابقًا، ص80.

16. ميسون أسامة أبو صفية محددات الإنتاجية لعاملين في القطاع الصناعي ـ دراسة قياسية على قطاع صناعات الملابس في قطاع غزه"، الجامعة الإسلامية، (غزه، كلية التجارة، 2017)، ص51.

17. انظر في ذلك:

ـ وزارة الصناعة والمعادن، إستراتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030، تموز 2014، ص7.

ـ د. سعيد بركة و ونور الهدى عمارة،" استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 4، ديسمبر، 2015, ص284.

المصادر

أولا: المجلات.

1. د. خليل إسماعيل إبراهيم، " آثار الضرائب على الاستثمار في العراق "، مجلة دراسات اقتصادية، العدد22، (بغداد، بيت الحكمة، 2009).

2. د. سعيد بركة و ونور الهدى عمارة،" استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر"، مجلة علوم إنسانية، العدد 4، ديسمبر، 2015.

3. محمد وليد العمري ووليد محمود حميدات،" العوامل المؤثرة في إنتاجية العمال والأجور في قطاع الصناعات التحويلية الأردني، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 9، العدد1، 2013.

4. د. وليد عبد المنعم عباس الدركزلي و مهند علي حسن المنعم، " واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوة العاملة في العراق للمدة 1990-2009" ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 19، العدد 20.

5. د. يحي غني النجار و د. رياض جواد كاظم، " واقع الصناعة التحويلية في العراق واستراتيجيات النهوض بها"، (رؤية مستقبلية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخمسون، 2017.

ثانيا: الرسائل والاطاريح.

1ـ رغيه احمد الصغير، " تقييم أداء المؤسسات الصناعية باستخدام بطاقة الأداء المتوازن. دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج الآلات الصناعية"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، (الجزائر، جامعة قسنطينة، 2014).

2ـ مخضار سليم، " دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية " أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، (الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، 2018).

3ـ ميسون أسامة أبو صفية محددات الإنتاجية للعاملين في القطاع الصناعي ـ دراسة قياسية على قطاع صناعات الملابس في قطاع غزه"، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم الاقتصادية الجامعة الإسلامية، (غزه، كلية التجارة، 2017).

ثالثا: التقارير والنشرات.

1ـ ليث سحبان محمد،" اتجاهات توزيع الاستثمارات الحكومية للفترة 1990 ـ 2009"، وزارة التخطيط، دائرة الاستثمار الحكومي، بغداد، 2009.

2 ـ البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي لسنة 2017، بغداد، 2017.

3ـ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، 2014.

4ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاءات المنشآت الكبيرة لسنة 2017، بغداد، تشرين الأول، 2018.

5ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت الصغيرة لسنة 2017، بغداد، آب، 2018.

6ـ وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الإحصاء الصناعي، إحصاء المنشآت المتوسطة لسنة 2017، بغداد، آب، 2018.

7ـ وزارة الصناعة والمعادن، " استراتيجية الصناعة في العراق حتى عام 2030"، تموز 2014.

خامسا: الأنترنت.

7ـ د. مدحت كاظم القريشي،" القطاع الصناعي واقعة ومشكلاته وسبل النهوض به " فبراير 2018، مأخوذة من شبكة المعلومات الدولية الأنترنت وعلى الموقع الإليكتروني الآتي:

www. Buratha news. Com

الحمائية المتطرفة والازمات الاقتصادية الدولية

Extreme protectionism and international economic crises

الدكتور / منجد الخشالي

استشاري اقتصادي / دولة قطر

monjd_ahmed@yahoo.com

الملخص

تركز الدراسة على العلاقة بين الحمائية التجارية والازمات الاقتصادية الدولية , من خلال الاجراءات التي يمكن ان تخل بالمبدأ الاساس للنظام الاقتصادي الدولي المنبثق من اتفاقية برتن وودز واتفاقية التجارة الحرة , وعليه فان الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة ضد شركاءها التجاريين يمكن ان تؤدي الى حرب تجارية تهدد السلم العالمي , وقد اقر صندوق النقد الدولي بان النظام التجاري الحالي بحاجة الى تحسينات بعد ان حدد ابرز المتغيرات التي يشهدها النظام التجاري الدولي , وعليه فان من المتوقع دخول الاطراف الدولية الرئيسة بمفاوضات تفضي الى ترتيبات جديدة تتلائم مع المتغيرات الجديدة والا فان العالم متجه الى حرب تجارية تنذر بأزمة اقتصادية عالمية .

الكلمات الافتتاحية

الحمائية المتطرفة، الحرب التجارية، النظام التجاري الدولي، الشركاء التجاريين، الازمة الاقتصادية الدولية.

ABSTRAC

The study focuses on the relationship between trade wars and economic crises and any protection measures could undermine the fundamental principle of the Bretton Woods International Economic System. Therefore, actions by the United States against its trading partners could lead to a trade war that threatens world peace, For this reason, the IMF acknowledged that the current trading system needs improvements after identifying the most important changes in the international trading system, and therefore it is expected that the main international parties will enter into negotiations leading to new arrangements compatible with the variable New data, otherwise the world heading into a trade war threatens global economic crisis

Key woeds :Extreme protectionism ,Trade war, International trading system, Commercials partners, The international economic crisis

مدخل

حدد النظام الاقتصادي الدولي الذي اعقب الحرب العالمية الثانية والذي انبثق عن اتفاقية برتن وودز عام 1944 هدفه الاساس في تحقيق استقرار النظام المالي العالمي وتشجيع انماء التجارة الدولية, لهذا فقد استندت كل المنظمات والاتفاقيات الدولية التي انبثقت عن هذا النظام سواء النقدية او التجارية في جوهرها نحو تخفيف القيود على حركة رؤوس الاموال والتجارة الدولية, اي ان الاصل في النظام الاقتصادي الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو الحرية الاقتصادية, وان كل السياسات المقصودة المقيدة او المعيقة للتدفقات المالية او السلعية هي متعارضة لجوهر والية هذا النظام .

وقد يكون لظروف الحرب الباردة وانقسام العالم الى معسكر اشتراكي ومعسكر ليبرالي مبررات لنشؤ بيئة لممارسات مقيدة لحركة راس المال والتجارة الدولية مما افضى الى استخدام ادوات السياسة التجارية المؤثرة في تدفقات التجارة الدولية, الا ان تجاوز مرحلة الحرب الباردة والتحول الى القطبية الاحادية عزز من دعوات الحرية التجارية واعطى دفعة قوية لمنظمة التجارة العالمية لممارسة دورها الدولي في المزيد من الحرية في تدفق السلع والخدمات على المستوى الدولي حتى وصل الامر ان تسابقت الكثير من الدول النامية الى الانضمام الى هذه المنظمة وتبني الدعوة الى حرية التجارة وان كانت هذه الحرية لم تكن على الغالب موافقة لظروف هذه البلدان من حيث مستوى الطاقة الانتاجية او القدرة على التنافس في ظل الحرية الواسعة للتجارة الدولية (William 1994) .

على العموم في تقديرنا ان المحافظة على جوهر النظام الاقتصادي الدولي والمتمثل في حرية حركة السلع ورؤوس الاموال كان السبب الرئيس لتجنب ازمة اقتصادية عالمية حادة يمكن ان تهدد السلم والاستقرار العالمي, منطلقين من اعتقادنا الراسخ من وجود علاقة وثيقة بين القيود والحروب التجارية وبين الازمات الاقتصادية الدولية , وهذا ما سوف يتم عرضه من خلال المحاور التالية.

المشكلة البحثية

تتمحور المشكلة البحثة بما يلي

(السياسات التجارية المقصودة والمعيقة للتدفقات السلعية تشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام التجاري الدولي وهي يمكن ان تقود الى صدام عسكري بين الاطراف المتنازعة تجاريا)

فرضية البحث

(الحمائية المتطرفة مولدة للازمات الاقتصادية الدولية).

ويهدف تحليل المشكلة البحثية واثبات فرضية البحث فقد تضمنت الدراسة المحاور التالية :

اولا / الحمائية المتطرفة والحروب التجارية

ثانيا / الحرب التجارية الاكبر في التاريخ

ثالثا / المسارات المتباينة لتأثيرات الحرب التجارية المحتملة

رابعا / موقف منظمة التجارة وصندوق النقد الدولي من الحرب التجارية الكبرى

خامسا / النتائج الرئيسة والتوصيات

اولا / الحمائية المتطرفة والحروب التجارية

اتاحت ادوات السياسية التجارية استخدام وسائل مباشرة او غير مباشرة للتأثير على التجارة الدولية وتحقيق مصلحة اقتصادية ومن هذه الادوات هي الحماية من السلع المستوردة ولكن عندما تستخدم هذه الادوات كأجراء انتقامي بعد فشل التفاهم لحل نزاع اقتصادي نكون قد تحولنا الى ما يعرف بالحمائية المتطرفة(Extreme protectionism) مادام كل من الطرفين يتجه الى موقف ثابت, وعادة ما تكون مثل هذا النوع من الحمايات ذات تكاليف اقتصادية عالية لأنها تسوق الى الحرب التجارية .

ويعرض التاريخ الاقتصادي لنماذج من الحمائية المتطرفة التي ادت الى حروب تجارية تطورت الى ازمات اقتصادية وحتى حروب عسكرية وفيما يلي عرض تاريخي لأبرز الحروب التجارية وما ترتب عنها من اثار .

1- في عام 1839 حاولت الصين حماية السوق الصينية من تجارة الافيون القادمة من بريطانيا التي كانت حريصة للوصول الى السوق الصيني وقد تطورت هذه الحماية الى نشوب حرب بين الصين والامبراطورية البريطانية سميت حرب الافيون الاولى نتج عنها اتفاقية (نان جنج) لعام 1842 والتي بموجبها دفعت الصين غرامة الى بريطانية وارغمت على فتح موانئها واصبحت هونج كونغ مستعمرة بريطانية(Wikipedia 2019) .

2- في عام 1857 اعادة بريطانيا الكرة على الصين بالمطالبة بتقديم المزيد من الحرية التجارية وفتح الموانئ الصينية لتشجيع تجارة الافيون فنشبت الحرب والتي سميت حرب الافيون الثانية ترتب عنها توقيع اتفاقية (تيان جين) بموجبها فتحت بكين 5 موانئ جديدة للتجارة الدولية .

3- في عام 1651 نشبت حرب بين هولندا وبريطانيا بسبب التنافس التجاري ترتب عنها اتفاقية سلام عام 1654 بموجبها ارغمت هولندا على الاعتراف بقانون الملاحة الجديد الذي يسمح لبريطانيا بالتجارة عبر السفن البريطانية حصرا .

4- حرب الاستقلال الامريكية 1775-1783 : نشبت بعد ان اصدر البرلمان البريطاني ضرائب على الورق والشاي وفتح مكتب جمارك لجمع الضرائب الجمركية في بوسطن ترتب عنها استقلال الولايات المتحدة وخروج الجنود البريطانيون من نيويورك .

5- في اعقاب الحرب العالمية الاولى في مطلع عشرينات القرن الماضي اجتاحت الولايات المتحدة وأوروبا موجة عارمة من الرغبة في فرض تعريفات ورسوم جمركية على المنتجات الزراعية والصناعية وساد روح ما يعرف بالعزلة المجيدة في الولايات المتحدة وكندا(وهي مقولة مشابه لمقولة الرئيس الامريكي الحالي دونالد ترامب الشهيرة امريكا اولا) وبعد سلسلة من التشريعات المقيدة لحركة التجارة الدولية بلغت ذروتها في الفترة 1929-1934 والتي عرفت في وقتها بتعرفة سموت – هاولي بحيث لم يتبقى من السلع المعفاة من الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة سوى 8% فقط فانخفضت التجارة العالمية بنحو 66% وارتفعت معدلات البطالة وساد الاقتصاد العالمي ازمة اقتصادية كبرى عرفت بالكساد العظيم, ولم تنفع اجراءات الحماية الا لمزيد من البطالة والكساد وقد هيأت هذه الظروف اجواء للحرب العالمية الثانية 1939-1944.(chu 2019) .

من خلال هذا العرض يتبين العلاقة بين الحماية المتطرفة والحروب التجارية المولدة للازمة الاقتصادية ومن ثم الحروب العسكرية . فالأصل في الصراع هو نزاع تجاري تفشل المفاوضات الى حله فيتم اللجوء الى اجراءات حماية متطرفة تعقبها حروب تجارية مولدة للازمة الاقتصادية على المستوى الدولي فتصبح الحرب العسكرية هي المناص لهذه الازمة .

امام هذه المنهجية ومع مؤشرات اجراءات الحماية المتطرفة التي تلوح بها الولايات المتحدة هل نحن اما حرب تجارية تنذر بمخاطر ازمة اقتصادية دولية ؟هذا ما سوف نحاول الاجابة عليه من خلال التعرض للتوترات التجارية الراهنة بين اقطاب التجارة الدولية والتي تنذر بأكبر حرب تجارية في التاريخ .

ثانيا / الحرب التجارية الاكبر في التاريخ

ماهي الحرب التجارية الاكبر في التاريخ؟ سؤال يطرحه الاقتصادي الامريكي Julia Horowitz في مقالته الاخيرة (which are the biggest trade war in the world history)(Horowitz 2019) اذ يرى **Horowitz** ان بوادر الحرب الاكبر بدأت تلوح بالأفق عندما اعلن الرئيس الامريكي دونالد ترامب بان ادارته سوف تفرض 25% على واردات الصلب و10% على واردات الالمنيوم في دعوة لخفض العجز التجاري وحماية الصناعة الامريكية,وتصريحات (روبرت لايتهايزر) الممثل التجاري الامريكي بان بلاده سوف تفرض 10% رسوم على الواردات الصينية لتبلغ ما قيمته 200 مليار دولار , هذا الواقع يشير الى بلوغ مستوى الحماية المتطرفة بسبب فشل حل النزاع التجاري وان هذه الحماية يمكن ان تقود فعلا الى اكبر حرب تجارية في التاريخ, والذي يوقف اندلاع هذه الحرب التجارية الكبرى هو ضبط النفس الذي تبديه كل من الصين ودول الاتحاد الأوروبي وكندا لحد الان وان كانوا قد لوحوا بإجراءات مضادة كرد على الاجراءات الامريكية .

السؤال المطروح هنا كيف سوف تؤثر الحرب التجارية الكبرى فيما اذا اندلعت بالفعل على الاقتصاد العالمي ؟

من المؤكد ان مصنعي الفولاذ والالمنيوم في الولايات المتحدة سيحصلون على دفعة في صناعتهم ولكن من غير الواضح ان يملكون القدرة على مواجهة ارتفاع كبير في الطلب المحلي مما يعود بالضرر على تكلفة انتاج مصنعي السيارات والطائرات وبعض منتجات المشروبات ومضارب البيسبول بسبب ارتفاع اسعار الصلب والالمنيوم وسوف ينعكس ذلك على الوظائف ولهذا صرح وزير التجارة الاسترالي ان فرض تعريفة على الصلب والألمنيوم لن يفعل شيئا سوى تشويه التجارة وفقدان فرص العمل , والاخطر في الموضوع ان هناك انباء من ان الرئيس الامريكي ينوي استخدام قانون تجاري للادعاء بان واردات الصلب والألمنيوم تشكل تهديدا للأمن القومي ويرى المراقبون ان هذا يهدد قواعد منظمة التجارة العالمية ويؤدي الى تعطيل نظام التجارة العالمي بأكمله . ولن تتوقف هذه الاثار على الجانب التجاري بل سوف تمتد الى الجانب المالي اذا يتوقع ان تتأثر اسواق الاسهم بهذه الحرب المتوقعة وما يزيد من هذا التأثير الترابط المعقد بين هذه الاسواق على المستوى العالمي حيث ان انهيار احدها يمكن ان يمتد الى الاسواق الاخرى وقد لاحت ملامح هذه التأثر في الانخفاضات الاخيرة التي شهدتها البورصات العالمية عقب قرارات الادارة الامريكية الاخيرة بخصوص رسوم الصلب والالمنيوم .

ان نوايا الادارة الامريكية بخصوص الحمائية المتطرفة التي تمارسها اليوم هو انقلاب حقيقي على قواعد اللعبة التي اقرها النظام الاقتصادي الدولي المنبثق من برتن وودز.

ثالثا / المسارات المتباينة لتاثيرات الحرب التجارية المحتملة

اذا اتفقنا على الضرر والتأثير المتوقع للحرب التجارية الكبرى على المستوى الدولي فأننا لا نتفق على تساوي مسار هذا التأثير بل هو مختلف من دولة لأخرى بحسب طبيعة علاقاتها الاقتصادية مع الدول اقطاب التجارة العالمية , فقد اشار

(David Brett) في معرض اسئلته عن مسارات تأثير هذه الحرب على التجارة الدولية بالقول ان هناك بعض الاقتصادات يمكن ان تكون اقل عرضة لأثار التعريفات في المرحلة الاولى وان الضرر الفوري سوف يتركز بشكل رئيس على الاسواق الناشئة في اسيا في حين تكون الاقتصادات المغلقة نسبيا مثل البرازيل والهند بعيدة عن التأثير المباشر للحرب التجارية المحتملة لذا فان الالم سوف يصيب الاسواق الاسيوية الناشئة جراء التعرفة الامريكية على الصادرات الصينية وسوف تكون اكثر 10 بلدان متضررة بنسبة من الناتج المحلي الاجمالي جراء هذه التعرفة هي على النحو التالي(Brett 2019):

اكثر عشرة دول متضررة من فرض تعرفة امريكية على السلع الصينية / نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

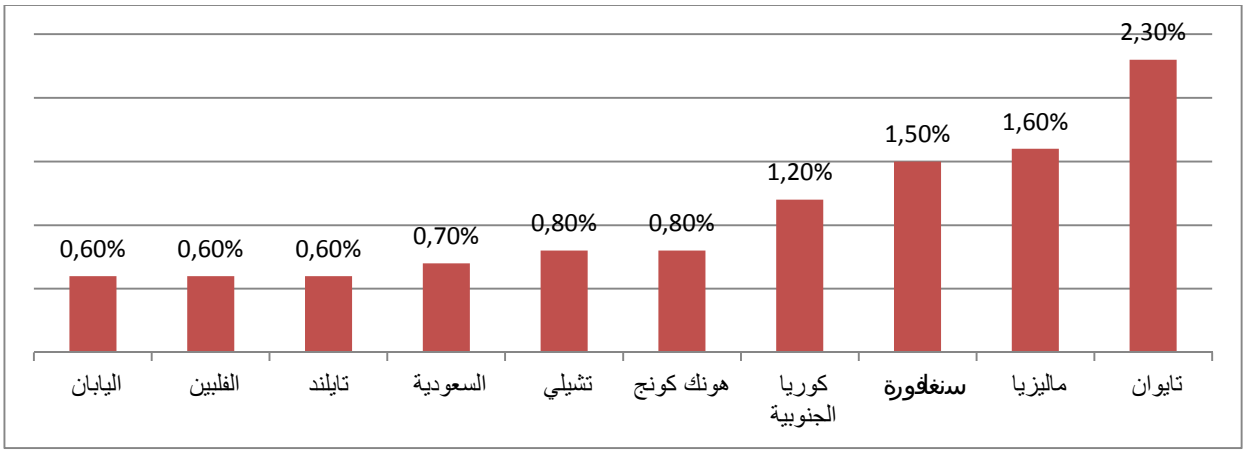

Source: OECD, the economist group ,march 2018

من ناحية اخرى في حال استجابت الصين للحرب التجارية وفرضت تعريفة على السلع الامريكية فان الدول الاكثر تضررا جراء هذه التعرفة الصينية هي

اكثر عشر دول متضررة من فرض الصين تعرفة على السلع الامريكية/ نسبة من الناتج المحلي الاجمالي

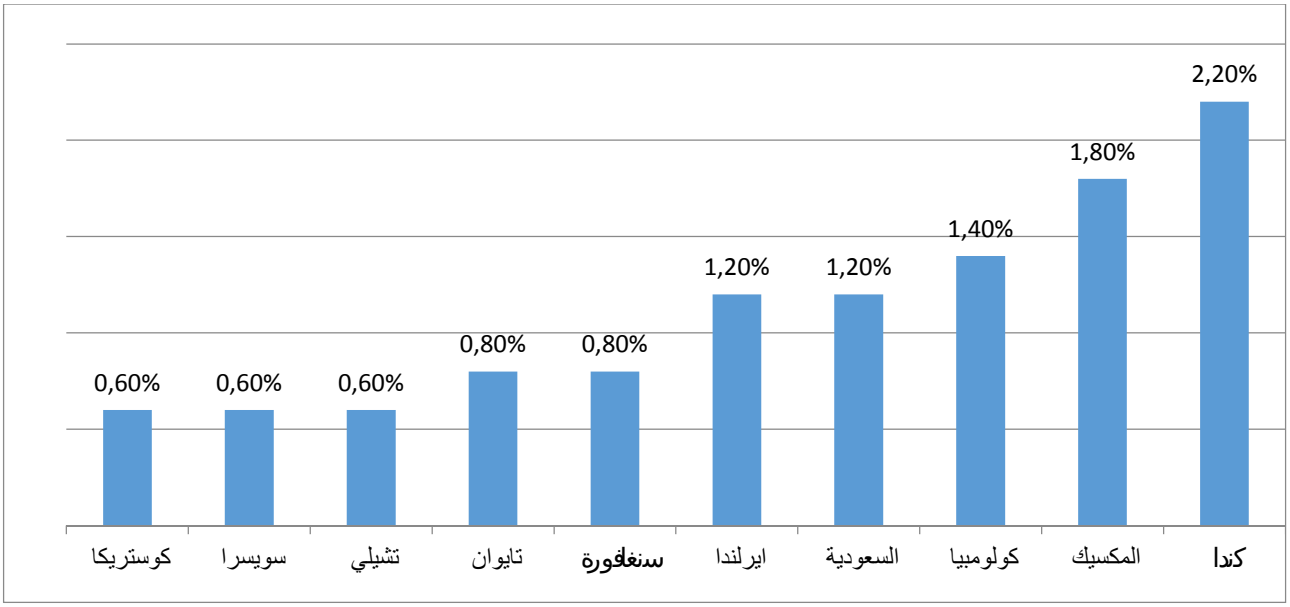

Source: OECD, the economist group ,march 2018

ان اي تراجع بنسبة 5% في طلب الولايات المتحدة على الاستيراد جراء التعرفة الصينية سوف يؤدي الى تقليص النمو العالمي بمقدار 0.2% كما يؤدي الى تدهور القدرة الانفاقية للمستهلكين وتراجع خطط الاستثمار وهذا يضير بشكل مباشر دول الجوار الامريكي والدول التي ترتبط بعلاقات اقتصادية كبيرة مع الولايات المتحدة ' ونفس الشي ينطبق في حال فرض تعرفة على السلع الصينية من قبل الولايات المتحدة اذ سوف يظهر هذا الاثر بشكل مباشر على الدول الناشئة في اسيا وان اختلفت درجة التأثر .

اما بالنسبة للدول العربية فالتأثير هنا مختلف كون ان اغلب هذه الدول هي دول مصدرة للسلع الاساسية لذا فان مجمل الدول العربية سوف تخسر من تبعات حرب تجارية عالمية على اساس ان الحمائية الجديدة سوف تقلص من حجم التجارة العالمية والنمو الاقتصادي وسوف ينعكس هذا على مستوى الطلب العالمي للطاقة الذي سوف يتقلص بما يؤدي الى تراجع الطلب على النفط والغاز الذي يمثل العمود الفقري لصادرات الدول العربية . وبالفعل فقد شهدت اسعار النفط مؤخرا تراجعا ملحوظا تعزى اسبابه الى التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة ' وما قيل عن تحسن اسعار النفط في الربع الثاني والثالث من العام الحالي فهو مرتبط بشكل كبير باقتراب موعد تطبيق العقوبات الامريكية على ايران بداية نوفمبر من العام 2018 , وما ان اعلنت الولايات المتحدة منح اعفاءات لثمان دول مستوردة للنفط الايراني حتى بدأت اسعار النفط تعود الى المسار التراجعي في نهاية عام 2018 والذي تم تفسيره الى استمرار التصعيد التجاري بين الصين والولايات المتحدة كعامل رئيس بالإضافة الى عوامل اخرى لا يتسع الخوض في تفاصيلها الان .

بشكل عام ومع اختلاف مسارات التأثر بالحرب التجارية الا ان امكانية خروج فائزين من هذه الحرب غير مرجح خصوصا على المدى البعيد لان النمو العالمي سوف يكون اضعف حيث تشير التوقعات بتراجعه بنسبة 8% مصحوبا بارتفاع معدلات البطالة والتضخم التي قد تصل الى نسبة 7% . وتتعقد صورة المشهد عن النظر الى طبيعة العلاقة الاقتصادية بين كل من الصين والولايات المتحدة , فوفقا للبيانات الاقتصادية الرسمية لعام 2017 فان الولايات المتحدة تستورد من الصين ما قيمته 463 مليار دولار في حين تصدر الولايات المتحدة للصين 116 مليار دولار اي بقيمة عجز تجاري يصل الى نسبة 60% من اجمالي العجز التجاري الامريكي وهذا مادفع الرئيس الامريكي الى اتهام الصين بالتلاعب بقيمة عملتها لصالح صادراتها الى الولايات المتحدة واعتبرها المسؤولة عن 40% من خسائر التوظيف في بلاده وهذه هي كانت حجة الرئيس الامريكي بضرورة فرض ضرائب على اللسع الصينية المستوردة وقد تزامن هذا مع مسار تراجعي للاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة التي كانت مسؤولة عن توفير فرص عمل لحوالي 150 الف امريكي , فقد تراجعت هذه الاستثمارات من 46 مليار دولار عام 2016 الى 29 مليار عام 2017 وفي نفس الوقت تضع الصين بعض القيود على واردات اللحوم والسيارات من امريكا .

ومن الناحية الجيوسياسية فان الصين في موقف حرج بسبب عدم وضوح الرؤية في العلاقة بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة وهي متهمة بدعم النظام السياسي في كوريا الشمالية لذا فهي بحاجة الى موازنة دقيقة بين مواقفها السياسية ومصالحها الاقتصادية مع الولايات المتحدة , اي ان صور المشهد في غاية التعقيد وتنذر بخطر دولي كبير مالم يتم نزع فتيل ازمة سلوك الحمائية المتطرفة بين اكبر شريكين تجاريين في العالم قبل ان ينزلق الوضع الى اكبر حرب تجارية في التاريخ .

والسؤال المطروح هنا, ما هو موقف صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية من بوادر الحرب التجارية الراهنة ؟

موقف منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي من الحرب التجارية الكبرى

انسجاما مع مبدا الحرية الاقتصادية واستقرار النظام الاقتصادي الدولي لم يكن من المتوقع ان تستقبل كل من منظمة التجارة العالمية WTO او صندوق النقد الدولي IMF نذر التصعيد المتبادل بين اقطاب التجارة العالمية , فقد حذر مدير عام منظمة التجارة العالمية من الانجرار الى مبدا الفعل ورد الفعل في فرض الرسوم الجمركية واعتبر ان هذا سوف يؤدي الى حرب تجارية لا يخرج منها اي منتصر(Azevedo 2019), وبالفعل تلقت منظمة التجارة العالمية احتجاجات متعددة من اطراف دولية تعرضت لإجراءات حماية من قبل الولايات المتحدة ونعتقد ان منظمة التجارة العالمية هي في وضع لا يحسد عليه لان التوترات التجارية الاخيرة التي اثارتها الولايات المتحدة تحت شعار امريكا اولا تهدد وجود هذه المنظمة لأنها تهدد جهود استمرت لسبعين عاما من العمل والمفاوضات الشاقة من اجل ترسيخ وخلق نظام عالمي متعدد الاطراف وتحسين مستويات الدخل والمعيشة لمختلف دول العالم . الا ان ما جاء من تصريحات مسوؤلي منظمة التجارة يمكن ان يوصف بانه موقف خجول وغير حازم فما اشار اليه (روبرتو ازيفيدو) مدير عام المنظمة من ان المنظمة تراقب الوضع عن كثب في تقديرنا انه غير كاف بالنسبة للنزاعات التجارية فالمنظمة لديها اليات لفض النزاعات التجارية من اجل التوصل الى حل ولا نعرف بالضبط لماذا لم يطلب مدير عام المنظمة من الاطراف المتنازعة من اللجوء الى منصة المنظمة في حل هذه الخلافات .

الا ان ما يلفت النظر في هذه الازمة بحق هو موقف صندق النقد الدلي الذي عبرت عنه مؤخرا (كريستين لاغارد) المديرة التنفيذية للصندوق سابقا والتي تشغل رئاسة البنك الاوروبي حاليا في مقالتها الاخيرة (نحو خلق نظام تجاري عالمي افضل) التي اقرت ضمنا ان النظام التجاري الدولي يحتاج الى احداث تحسينات بعد ان برزت متغيرات مهمة على حركة التجارة العالمية لخصتها بما يلي(Lagarde 2019)

1- زيادة تجارة الخدمات بوتيرة سريعة
2- زيادة الانتاجية مما احدث تحول في مكونات تدفقات من التجارة المادية الى التجارة التي تستند الى البيانات .
3- زيادة الاحتوائية اي الاستثمار في التدريب وشبكات الامان الاجتماعي حتى يتسنى الانتقال الى وظائف اعلى جودة .
4- زيادة التعاون الدولي من اجل احداث تحسينات للتكييف مع عصر التجارة الجديد

على الرغم من ان مديرة صندوق النقد الدولي اعلنت صراحة عبر الصحافة رفضها للحرب التجارية لأنها تؤدي الى خسارة الجميع الا اننا نرى ان مقالتها الاخيرة فيها اشارة واضحة الى ان نظام التجارة العالمية الحالي بحاجة ايضا الى احداث تحسينات جدية من اجل بناء نظام تجاري عالمي يستند الى الاسس التي تبنتها لاغارد في مقالتها الاخيرة .

ان اقرار مديرة صندوق النقد الدولي الى اهمية احداث تحسينات في النظام التجاري الدولي هو اشارة ضمنية الى اهمية توسيع الحوار الدولي من اجل ايجاد ترتيبات تجارية اكثر انسجاما مع المتغيرات الجديدة ونتوقع ان يفضي هذا الى عودة جديدة من المفاوضات التجارية بين الاطراف الدولية الفاعلة في التجارة العالمية من اجل ايجاد نقاط مشتركة للمصالح التجارية وتجنبا للدخول الى حرب تجارية تلوح بها الولايات المتحدة كونها الطرف الاكثر انتقادا للنظام التجاري العالمي الراهن وترى ان هذا النظام غير عادل واضر بالمصالح الامريكية .

اي اننا نستشف من موقف منظمة التجارة والصندوق ان هناك رضوخ غير معلن للإجراءات الامريكية وان كلا المنظمتين ادركوا ان الوقت قد ازف للعودة الى اليات النظام العالمي ما بعد الحرب العالمية الثانية وان الحاجة للدخول الى مفاوضات تفضي الى ترتيبات جديدة طريق لا مفر منه , وفي تقديرنا انه بدون هذه العودة المتوقعة للتفاوض بعد التصعيد الامريكي فان النظام الاقتصادي العالمي متجه الى حرب تجارية لن تتوقف حتى بلوغ ازمة اقتصادية عالمية كبرى .

النتائج الرئيسة

1- هناك علاقة تاريخية بين الحروب التجارية والازمات الاقتصادية والنزاعات المسلحة
2- الولايات المتحدة لم تعد تقبل بمبدأ حرية التجارة المطلق لأنها تعتقد انه بدا يضير مصالحها القومية وبدأت التصعيد باتجاه الحرب التجارية .
3- صندوق النقد الدولي يقر بالحاجة الى تحسينات بالنظام التجاري العالمي
4- من المتوقع دخول الاطراف الدولية الرئيسة بمفاوضات لإيجاد ترتيبات جديدة تتلائم مع المعطيات الدولية الجديدة وتحقق القبول والرضى بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية
5- فشل المفاوضات يعني الذهاب الى حرب تجارية تقود الجميع الى ازمة اقتصادية عالمية تنذر بان تتطور الى صدام عسكري في اي منطقة مرشحة لهذا الصدام . ونخشى ان لا يكون الشرق الاوسط هو المنطقة المرشحة لاستقبال ارتدادات الحرب التجارية المحتملة .

التوصيات

1- على المجتمع الدولي استيعاب المتغيرات الجديدة التي يشهدها النظام التجاري الدولي والدراسة العميقة لدوافع الدول الداعية الى الحماية وهذا يشمل بشكل خاص الولايات المتحدة الامريكية .
2- القبول بمبدأ احداث تطورات جديدة في النظام التجاري الدولي من خلال الدخول في مفاوضات تجارية على مستوى دولي من اجل كبح نزعات الحمائية المتطرفة وتجنب صدام عسكري محتمل
3- بالنسبة للدول المصدرة للسلع الاساسية وبالأخص من السلع الهيدروكربونية يتعين وضع استراتيجية جديدة لمواجهة تباطؤ الطلب العالمي نتيجة التوترات التجارية فقد حذر مؤخرا صندوق النقد الدولي من الحرب التجارية سوف تخفض النمو العالمي خلال عام 2019 لأقل وتيرة منذ الازمة المالية العالمية 2008-2009 , لذا فان بدون التنويع الاقتصادي ورفع مساهمة القطاع غير النفطي في تكوين الناتج فان الموازين المالية لهذه الدولة سوف تكون اسيرة اتجاهات التوترات التجارية

Reference

1- *Marc William,(1994) "International Economic Organizations and the Third World" Harvester Wheatsheaf, pp 23-30*
2- *wikipedia (2019) "Trade war", ar.wikipedia.org*
3- *Ben Chu , (2019) "what will the impact of the largest trade war in economic history" , www.independent.co.uk*
4- *Julia Horowitz ,(2019) "which are the biggest tread war in the world history", www.quora.com*
5- *David Brett,(2019) which countries are most at risk from trade war ,five questions answered. www.schroders.com*
6- *Rbert Azevedo,(2019) "Director of the World Trade Organization", www.wto.org*
7- *Christine Lagarde,(2019) "Greeting a better Global trade system",www.imf.org*

References by alphabet

1- *Ben Chu ,(2019)"what will the impact of the largest trade war in economic history" , www.independent.co.uk*
2- *Christine Lagarde,(2019) "Greeting a better Global trade system",www.imf.org*
3- *David Brett,(2019) "which countries are most at risk from trade war ,five questions answered". www.schroders.com*
4- *Robert Azevedo.(2019) "Director of the World Trade Organization", www.wto.org*
5- *Julia Horowitz ,(2019)"which are the biggest tread war in the world history", www.quora.com*
6- *Marc William,(1994)"International Economic Organizations and the Third World", Harvester Wheatsheaf,*

The compliance of Algerian Islamic Banks with of corporate governance: Al Salam and Al Baraka Bank case study.

البنوك الإسلامية الجزائرية امام الحوكمة المؤسسية: دراسة حالة لبنكي السلام والبركة.

Prof .Mokhtar Abdellah MAAZOUZ - Jouf University.Saudi Arabia ، د, مختار عبد الله معزوز
tizirimanou@gmail.com
Dr Hicham BOUREMMA -University of Jijel.Algeria . د. هشام بورمة
hicham.brma@gmail.com

Abstract

This study aims to show The compliance of Algerian Islamic Banks with the principles of corporate governance, where the population studied is represented by the employees of ELBARAKA bank and ESSALAM bank, and to achieve the objective of the study a questionnaire was designed and distributed to a sample of 58 respondents. After statistical analysis, we determined that the Algerian Islamic banks committed to the conditions that must be provided in the board members, and aspects related to senior management and their compensation, it is also committed to ensuring the existence of a clear definition of the role of shareholders and ensure their rights, and the preservation of stakeholder rights, and it is committed to internal and external audit procedures and the principle of disclosure and transparency for all data and information.

Key words: corporate governance, Islamic banks, stakeholders.

Jel classification: L 98, G10.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام البنوك الإسلامية الجزائرية بالمبادئ والقواعد المتعارف عليها للحوكمة المؤسسية، حيث تمثل مجتمع الدراسة في موظفي بنكي البركة والسلام الجزائريين، ولتحقيق هدف الدراسة تم تصميم وتوزيع استمارة على عينة الدراسة البالغ عددها 58 مستجيبا. وبعد اجراء التحليل الاحصائي تم التوصل إلى أن البنوك الإسلامية الجزائرية ملتزمة بالشروط الواجب توفرها في أعضاء مجالس إدارتها، والجوانب المتعلقة أيضا بالإدارة العليا وتعويضاتها، كما أنها ملتزمة بضمان وجود تحديد واضح لدور المساهمين وضمان حقوقهم، وبالحفاظ على حقوق أصحاب المصالح، وأنها ملتزمة بإجراءات المراجعة الداخلية والخارجية ومبدأ الإفصاح والشفافية عن جميع البيانات والمعلومات .

كلمات مفتاحية: الحوكمة المؤسسية، البنوك الإسلامية، أصحاب المصالح.

1. Introduction

Increased attention to the concept of corporate governance in the world during the past, especially in the wake of landslides economic and financial crises in few countries in East Asia and Latin America in the last 10 years of the 20th century, and also witnessed the US economy from the consequences of the landslides financial and banking systems of a number of the leaders of the US companies during 2002, as well as 2007 and 2008 to the suffocating crises which threatened economical and financial unit of Europe.

The international institutions made sure to take the theme of governance and its applications contribution in order to improve the system of governance and make it a uniform global, at the top of these institutions, was the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), and the Basel Committee on Banking Supervision which issued the principles of corporate governance through the provision of guidance to strengthen the management of companies and banks and the stability of the economy, on the other hand, hurried various States to adopt these principles and the enactment of laws and legislation obliges companies and banks on their application.

The banking and financial sector is the most economic activities targeting by governance, in view of the danger that surround it as one of the major causes of global financial crises, which necessitating the control and the creation of laws and guidelines to control it.

Among the recent global trends in banking sector we find Islamic banking which is receiving increasing attention not only of the Arab and Islamic states and even states because of the enjoyed by these banks of the characteristics and advantages and avoid banking operations that are tainted by the risks and to focus on the real investment instead of financial investment...etc. Although the Islamic banks that follow the rules of the shariah in various operations Long-term and short-term, but this did not prevent the necessity of issuing the principles of governance in this type of banks because it is still nascent in the banking sector compared with their counterparts from the traditional banks.

Algeria, like other States hurried to the introduction of amendments and reforms to the banking system to cope with global developments, of which the most important was the Monetary Act 90/10 which allowed the establishment of private and national banks, foreign mixed, also the issuance of the Charter of good governance in 2009 which is the legal and legislative framework in governance corporations and Algerian banks, among the banks which created we find Al-Baraka Bank of Algeria created in 1991 and Essalam Bank

of Algeria opened in 2006, where are the only two banks in Algeria who worked in the framework of the Islamic Sharia rules since their creation.

1.1. Statement of the Problem

From here the Islamic banks has an important area for the commitment of these banks and the application of rules and universally accepted principles of corporate governance in Algeria, where the main elements of the problem of the search to answer the following questions:

- **Are** Algerian Islamic banks committed to the conditions that must be provided in the members of the Board of Directors?
- **Are** Algerian Islamic banks committed to the aspects relating to senior management and their compensation?
- **Are** Algerian Islamic banks committed to ensuring the existence of a clear definition of the role of shareholders and ensure their rights?
- **Are** Algerian Islamic banks committed to maintaining stakeholders' rights?
- **Are** Algerian Islamic banks committed to the principle of disclosure and transparency for all data?
- **Are** Algerian Islamic banks committed to internal and external audit procedures?
- **Are** Algerian Islamic banks committed to adopting an ethical and behavioral standard?

1.2. Hypotheses

Based on the research problem and questions stated in the previous section, the following main hypotheses were developed to e examined through this research:

-The First Main Hypotheses: Algerian Islamic banks committed to applying the principles and rules of corporate governance.

This hypothesis is subdivided into the following sub-hypotheses:

- **The first sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to the conditions that must be provided in the members of the Board of Directors.
- **The second sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to the aspects relating to senior management and their compensation.
- **The third sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to ensuring the existence of a clear definition of the role of shareholders and ensure their rights.

- **The fourth sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to maintaining stakeholders' rights.
- **The fifth sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to the principle of disclosure and transparency for all data.
- **The sixth sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to internal and external audit procedures.
- **The seventh sub-hypothesis:** Algerian Islamic banks committed to adopting an ethical and behavioral standard.

-The Second Main Hypotheses: There are significant differences between the views of the study sample (job title) about the extent to which it is committed to the Algerian Islamic banks apply the principles of corporate governance at the 0.05 level.

1.3. the importance of the Study

the importance of the study is showed through the important role of the application of the principles of corporate governance in Islamic banks, which lead to reduce the risks of these banks, especially that the recent experiences in the world has shown that poor governance in the banking system lead strong reflections on national economies, activate those principles and start applying its bases in the banking system will work on the development of the performance of the bank administration, which also reflected the decisions of investors and stimulate the economy as a whole.

1.4. Purposes of the Study

We aim through the study to:

-Stand on the extent to which the attention of the Islamic banks corporate governance and the application of the customary principles;

- Knowledge of the real application of the principles and norms of corporate governance in Islamic banks in Algeria.

1.5. Theoretical Framework of the Study

1.5.1. Defining corporate governance:

There is no single, accepted definition of corporate governance. There are substantial differences in definition according to which country is considered.

According to Shleifer and Vishny corporate governance handles the ways in which the corporation's financial suppliers assure themselves a return of investment.[1] As it follows from this definition the two authors are focused on the financial aspect of governance, albeit corporate governance can be much more. There is no single, accepted definition of corporate

Governance, as the definitions vary greatly according to which country is considered.[2]

Thomsen and Conyon defines corporate governance as the control and direction of companies by ownership, boards, incentives, company law and other mechanisms, based on and further developed from the widely known Cadbury definition. In other words, corporate governance refers to the set of systems, principles and processes that provide the guidelines as to how the company can be directed or controlled, in order to fulfil its goals and objectives in a manner that adds long term value to the company. [3]

Solomon define corporate governance as the system of checks and balances, both internal and external to companies, which ensures that companies discharges their accountability to all their stakeholders and act in a socially responsible way in all areas of their business activity [4].

1.5.2. Principles of corporate governance

The OECD Principles of Corporate Governance were first published in 1999. These principles were intended to provide guidelines in assisting governments in improving the legal, institutional and regulatory framework that underpins corporate governance (OECD1999). In addition they provided guidance for stock exchanges, investors, companies, and other parties. These principles were not binding, but rather provided guidelines for each country to use as required for its own particular conditions. These principles were published as the first international code of corporate governance approved by governments. Since then, they have been widely adopted.

In 2002, the OECD brought together representatives of 30 countries as well as other interested countries in reviewing the existing five principles. The new principles (released in May 2004) were reworked from five to six principles[5]. It cover the following areas:[6]

– **Ensuring the basis for an effective corporate governance framework**; the chapter emphasizes the role of corporate governance framework in promoting transparent and fair markets, and the efficient allocation of resources. It focuses on the quality and consistency the different elements of regulations that influence corporate governance practices and the division of responsibilities between authorities. In

particular, new emphasis is placed on the quality of supervision and enforcement. The chapter also includes a new principle on the role of stock markets in supporting good corporate governance.

- **The rights and equitable treatment of shareholders and key ownership functions**; the chapter identifies basic shareholder rights, including the right to information and participation through the shareholder meeting in key company decisions. The chapter also deals with disclosure of control structures, such as different voting rights. New issues in this chapter include the use of information technology at shareholder meetings, the procedures for approval of related party transactions and shareholder participation in decisions on executive remuneration.

- **Institutional investors, stock markets and other intermediaries**; This is a new chapter which addresses the need for sound economic incentives throughout the investment chain, with a particular focus on institutional investors acting in a fiduciary capacity. It also highlights the need to disclose and minimize conflicts of interest that may compromise the integrity of proxy advisors, analysts, brokers, rating agencies and others that provide analysis and advice that is relevant to investors. It also contains new principles with respect to cross border listings and the importance of fair and effective price discovery in stock markets.

- **The role of stakeholders in corporate governance**; The Principles encourage active co-operation between corporations and stakeholders and underline the importance of recognising the rights of stakeholders established by law or through mutual agreements. The chapter also supports stakeholders' access to information on a timely and regular basis and their rights to obtain redress for violations of their rights.

- **Disclosure and transparency**; The chapter identifies key areas of disclosure, such as the financial and operating results, company objectives, major share ownership, remuneration, related party transactions, risk factors, board members, etc. New issues in this chapter include - The responsibilities of the board; The chapter provides guidance with respect to key functions of the board of directors, including the review of corporate strategy, selecting and compensating management, overseeing major corporate acquisitions and divestitures, and ensuring the integrity of the corporation's accounting and financial reporting systems. New issues in this chapter include the role of the board of directors in risk management, tax planning and internal audit. There is also a new principle recommending board training and evaluation and a recommendation on considering the establishment of specialized board committees in areas such as remuneration, audit and risk management.

The responsibilities of the board; The chapter provides guidance with respect to key functions of the board of directors, including the review of corporate strategy, selecting and compensating management, overseeing major corporate acquisitions and divestitures, and ensuring the integrity of the corporation's accounting and financial reporting systems. New issues in this chapter include the role of the board of

directors in risk management, tax planning and internal audit. There is also a new principle recommending board training and evaluation and a recommendation on considering the establishment of specialized board committees in areas such as remuneration, audit and risk management.

Good corporate governance revolves around the following aspects:[7]

- To achieve a proper balance between entrepreneurship and control, as well as between Performance and compliance with the rules of corporate governance;

- To facilitate performance-driven management, but also to provide mechanisms for management and leadership, whilst ensuring integrity and transparency in the decision-making process;

- To determine the companies' objectives, the means through which these are to be attained and how performance is to be evaluated. In this respect, corporate governance is intended to encourage and enable the board and management to pursue objectives that are in the best interests of the company, its shareholders and other interested parties, such as the companies customers and personnel.

1.6. Previous studies

The studies that have addressed the issue of corporate governance in financial institutions and the banking sector, we find:

-Ramiz Ur Rehman and Inayat Ullah Mangla, 2010: Corporate Governance and Performance of Financial Institutions in Pakistan: A Comparison between Conventional and Islamic Banks in Pakistan.

This study examined the performance comparison between conventional and Islamic banks of Pakistan. It also examined the impact of macroeconomic and corporate governance variables on the accounting performance and efficiencies of conventional and Islamic banks. For this purpose, data of financial performance variables of the banking sector such as ROE and ROA were collected over the period 2003–2009. The cross-sectional data included yearly accounting returns of all Islamic and conventional banks of Pakistan for the same period. In addition to this, efficiencies of these banks are also estimated by applying DEA for the same period. The results showed that there is a significant difference between the average return on equity and average technical efficiencies of the conventional and Islamic banks. Further, there is also a significant impact of corporate governance on return on equity and technical efficiencies of the banks.[8]

- Abiola, James (2012): Corporate Governance in Nigerian Banking Sector and Relevance of Internal Auditors.

This study attempted to examine the relevance of internal auditors in Nigerian banking sector in the light of recent negative corporate governance experiences. A semi-structured interview is conducted with 23 internal auditors in nine of the currently existing 24 banks. The sample is conveniently chosen to cover both the old and new generation banks. The Interview was structured around 10 questions drawn from Literature, internal audit manual of 2 banks, corporate governance manual of central bank of Nigeria and that of Security and Exchange Commission. The interviews were conducted in the premises of the chosen banks in Lagos and took approximately 25 minutes to complete each. Reflecting on personal experiences, internal auditors indicate a wide range of views suggesting why there was existence of weak corporate governance and resultant capital erosion in some of the banks. Majority of Internal auditors consider management as most crucial driver of corporate governance. This is inconsistent with agency theory's prescription which puts the board before management to protect stakeholder's interest.[9]

-Hamadi Matoussi and Rihab Grassa ,2012: Is Corporate Governance Different for Islamic Banks? A Comparative Analysis between the Gulf Cooperation Council Context and the Southeast Asia Context.

This study examined corporate governance in Islamic banking firms in both Gulf cooperation Council countries and Southeast Asia countries. In particular, the searchers studied corporate governance variables identified as relevant by academics and practitioners and describe their differences and similarities vis à vis conventional banking firms. As well as they examined the differences and resemblances of corporate governance characteristics of Islamic banking in GCC countries vis à vis Islamic banking in southeast Asia countries. Moreover, this study studied the impact of relevant corporate governance variables identified by their study on the financial performance of Islamic banks. Investigation relied on a sample of 90 larges Islamic Banks over the period 2000-2009. Their findings reveal that there are several divergences between corporate governance characteristics of Islamic banks and those in conventional banks. As well, there are many differences between corporate governance characteristics of Islamic banks in GCC countries and those in Southeast Asia countries. Moreover, he found that board fees, CEO duality and age have a positive and significant effect on the performance of Islamic banks. However, the Sharia Supervisory Board characteristics don't affect the financial performance of Islamic banks.[10]

- Iman Ahmad AL-HANINI, *Sari* Yousuf HAYMOOR, 2013: The Compliance of Jordanian Islamic Banks with the Principles of Corporate governance.

This study aimed to reveal the extent of Jordanian Islamic banks' commitment to apply the principles of corporate governance. The population of this study was three Jordanian Islamic Banks: And to achieve this objective, a questionnaire was designed and distributed to a sample consisted of 51 respondents of the general managers' assistants, managers of the administrations, managers of the branches, the assistants of the managers of the branches and the employees of the audit departments in the Jordanian Islamic banks .

The study concluded that the Jordanian Islamic banks are committed to apply the principles of the corporate governance regarding protecting the rights of the stakeholders and the shareholders and treating them fairly. Moreover, the Jordanian Islamic banks are committed to issue systems that determine the powers of the Board of Directors and its executive administration and its responsibilities. And the members of the board of directors in the Jordanian banks committed to the rules and the ethics of the professional functional work, to the disclosure and the transparency of the information published and to fulfill their social responsibilities towards the community.

The study recommended the necessity of the control and supervision authorities to encourage all the banks to follow the approach of the banks regarding their commitment to the principles of the corporate governance regarding the social responsibility, and the necessity of establishing a private committee of the governance named the committee of corporate governance that cares of planning, revising and controlling the operations of the governance. Moreover, the necessity to make corrections whenever there is a need.[11]

-Mohamed FARHANE, Mohamed Amine ABDELKADER, 2014: Governance in the Yemeni Islamic banks, An Empirical Study.

This study aimed to identify the principles of corporate governance in Islamic banking and measure the application of those principles in the Yemeni Islamic banks.

The study concluded that the level of application of Islamic banking Yemen to corporate governance principles and rules was average, with a note that there is a shortage in some aspects such as non-availability of disclosure and transparency requirements for financial operations that characterized Islamic banks from other Non-Islamic banks, as well as the availability of justice in the salaries and wages of employees system in comparison with banks and institutions of competition.[12]

-Adeoye Afolabi, 2015: Corporate Governance in the Nigerian banking sector: issues and challenges.

This study examined the Issues and challenges around Corporate Governance in the Nigerian Banking Industry. Data were sourced from survey questionnaire. They found that lack of presentation of information

is common banks in preconsolidation than post-consolidation era, frauds, override of internal control and nonadherence to limit of authority in a bid to meet set targets and recapitalization of bank play a vital role in promoting effective corporate governance. In addition, lack of effective corporate governance results to the failure of banks in Nigeria. The study recommends that promoting the culture of whistle blowing, promoting business ethics through moral education; strengthen the financial system to encourage compliance with the code of corporate governance as well as establishing strong anti-fraud controls that would serve as deterrents to fraudsters at every level within the deposit money banks.[13]

- Adegbie Folajimi FESTUS & Fofah Evelyn TEMITOPE, 2016: Ethics, Corporate governance and Financial Reporting in the Nigerian Banking Industry: Global Role of International Financial Reporting Standards

The study therefore purposed to evaluate ethics and corporate governance in financial reporting and looked at the role of IFRS in the harmonized global reporting system. The study adopted survey research design with the use of structured questionnaire in obtaining opinion from the operators and regulators.

The study concluded that showing that ethical irregularities and poor corporate governance have been the major factors affecting quality financial reports in Nigeria. Moreover, the supervisory level of the Nigerian regulatory authorities was weak to discover and rectify the problems of ethics and corporate governance. And Nigeria banking industry post-consolidation is full of ethical challenges and irregularities in corporate governance. Poor ethical and corporate governance are still major challenges in Nigeria banking industry.

The searchers recommend among others that Nigeria regulatory authorities should reorganize their monitoring and auditing systems to ensure ethical codes and corporate governance codes compliance are enforced with the adoption of International Financial Reporting Standards for the production of quality financial reports to the global economy. [14]

- Corporate Governance in Algeria

In 2003, the World Bank launched a Country Assistance Strategy in Algeria for Fiscal Years 2004 - 2006 aimed at increasing the state's capacity to regulate the market and encourage the private sector to adopt good corporate governance practices through technical assistance. In a subsequent 2004 Financial Sector Assessment (FSA), the World Bank noted that, since the end of the 1980s, Algerian authorities have embarked upon a wide-ranging and credible modernization of laws and regulations governing financial intermediation. Significant deficiencies remain, however, with regards to laws and regulations, and Algeria lacks a modern corporate governance framework. Furthermore, although shareholders' rights seem to be

well-protected, the absence of regulation on corporate governance weakens the protection of minority shareholders.[15]

In 2007, Algeria participated in the African Peer Review Mechanism (APRM) as part of the New Partnership for Africa's Development (NEPAD). The APRM has a distinct focus on corporate governance. As part of the review of corporate governance, Algeria prepared a Country Self-Assessment Report (CSAR) on Corporate Governance, which was reviewed as part of the completion of the Country Review Mission (CRM). Implementing the corporate governance related codes and a standard poses a big challenge for the government.[16]

The Algerian Code of Corporate Governance was launched on March 11, 2009, according to a 2009 online newsletter published by the Centre for International Private Enterprise. The code was initiated by the business community through three associations and gained the support of key government authorities, including the Ministry of Small and Medium Sized Enterprises and Artisans, the Ministry of Finance, and the Ministry of Justice.[17]

Governance standards aimed at improving compliance with the principles of fairness, transparency, responsibility and accountability:[18]

- Equity: The rights and obligations of stakeholders, and the privileges and obligations attached thereto, must be distributed fairly. (Fairness)

- Transparency: These rights and duties as well as rights and responsibilities arising therefrom, must be clear and explicit for all. (Transparency).

- Responsibility: The responsibilities of each other have specific objects, not shared (Responsibility).

- Accountability: Each stakeholder is accountable to one another for the thing on which it is empowered. (Accountability).

Corporate governance standards covering the relations established between, on one hand, internal company stakeholders; on the other, between them and external stakeholders, these relations are already largely governed and defined by business law, the statutes of the company, and the contracts and agreements entered into by it with third parties.[19]

- Internal stakeholders and their relations

Internal stakeholders to act now as part of their statutory bodies which are respectively dedicated to them, and only in that context. It is only through these organic bodies that gateways are established and the

functions of totals are enabled and determined. Any possibility of confusion between the statutes and occupied positions is excluded.

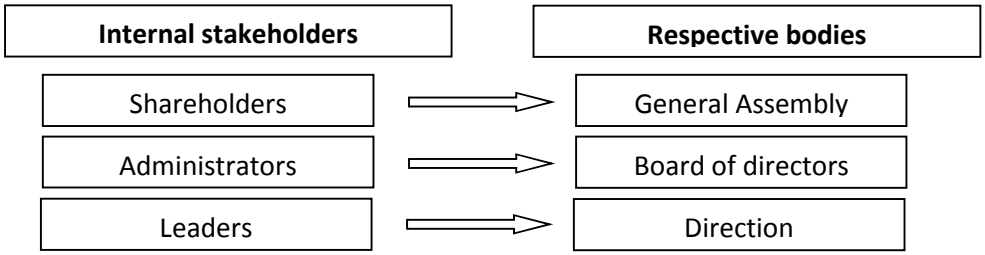

-The company's relationships with external stakeholders

The company is an open system on a number of external stakeholders with whom it is in contact daily.

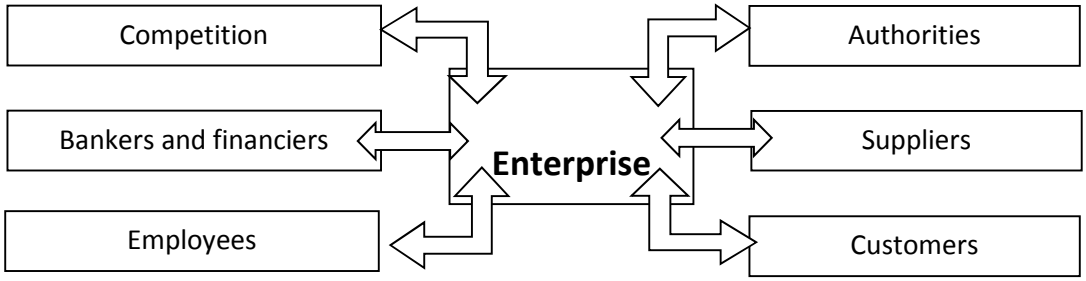

3 .Study methodology

The research design chosen for the study is the survey research. The survey is an attempt to collect data from members of a population with respect to one or more variables. The survey research of knowledge at its best can provide very valuable data. It involves a careful design and execution of each components of the research process.

The researcher designed a survey instrument that could be administered subjects. The purpose of the survey instrument was to collect data about the respondents on study variables.

3.1. Study Population and Sample

The population of this study was two Algerian Islamic banks: And to achieve this objective, a questionnaire was designed and distributed to a sample consisted of 60 respondents of Assistant Director, Subdivision Manager, Division Manager and the employees of the audit departments in the Algerian Islamic banks. Results are shown in the following table.

Table 01: Sample selection

sample	Questionnaires distributed	Questionnaires recovered	Percentage
AL Salam Bank	30	30	.100%
Al Baraka Bank	30	28	93.33%
Total	**60**	**58**	**96.67%**

3.2. Study tool

The study form consists of 58 paragraph was inserted under seven main themes in addition to the personal information as follows:

- The board of directors;
- Senior management and compensations lead;
- Contributors and their treatment;
- Stakeholders;
- Disclosure and transparency in the bank;
- Internal and external audit;
- Ethics.

A composite of statistical tools was used to analyze the data to make the interpretation of the data more valid and meaningful. The researcher gave values of the amount of agreement or disagreement with each item of the questionnaire as shows in table 02.

Table 02: The Likert scale model in answering the questionnaire

Descriptive interpretations	Strongly Agree	Agree	I do not know	Disagree	Strongly Disagree

Weight	5	4	3	2	1

3.3. Validity of the Questionnaire

Validity refers to the degree to which an instrument measures what it is supposed to be measuring. Validity has a number of different aspects and assessment approaches. Statistical validity is used to evaluate instrument validity, which include validity and structure validity.

– **Structural Validity of the Questionnaire**

Structure validity is the s statistical test that used to test the validity of the questionnaire structure by testing the validity of each field and the validity of the whole questionnaire. It measures the correlation coefficient between one field and all the fields of the questionnaire that have the same level of Likert scale.

Table 03: Correlation coefficient of each field and the whole of questionnaire

Field	Pearson correlation	sig
Part One: The board of directors	0.942	0.000
Part two: Senior management and compensations lead.	0.717	0.000
Part three: Contributors and their treatment.	0.760	0.000
Part four: Stakeholders..	0.963	0.000
Part five: Disclosure and transparency in the bank.	0.943	0.000
Part six: Internal and external audit.	0.876	0.000
Part seven: Ethics.	0.933	0.000

Correlation is significant at the 0.05 level

Table 03 clarifies the correlation coefficient for each field and the whole questionnaire. The p-value (sig) are less than 0.05, so the correlation coefficients of all the fields are significant at α=0.05, so it can be said that the fields are valid to measured what it was set for to achieve the main aim of the study.

3.4. Questionnaire Reliability

The reliability of an instrument is the degree of consistency which measures the attribute; it is supposed to be measuring. The less variation an instrument produces in repeated measurements of an attribute, the higher it's reliability. Reliability can be equated with the stability, consistency, or dependability of measuring tool. The test is repeated to the same sample of people on two occasions and then compares the scores obtained by computing a reliability coefficient.

- Cronbach's coefficient alpha

This method is used to measure the reliability of the questionnaire between each field and the mean of the whole fields of the questionnaire. The normal range of Cronbach's coefficient alpha value between 0.0 and 1.0, and the higher values reflects a higher degree of internal consistency. The Cronbach's coefficient alpha was calculated for each field of the questionnaire. Table 04 shows the values of Cronbach's alpha for each field of the questionnaire and the entire questionnaire. For the fields, values of Cronbach's alpha were in the range from 0.772 and 0.950. This range is considered high; the result ensures the reliability of each field of the questionnaire. Cronbach's alpha equals 0.965 for the entire questionnaire which indicates an excellent reliability of the entire questionnaire.

Table 04: Cronbach's alpha for each field of the questionnaire and the entire questionnaire

Field	Items	Cronbach 's alpha
Part One: The board of directors	18	0.722
Part two: Senior management and compensations lead.	60	0.433
Part three: Contributors and their treatment.	60	0.811
Part four: Stakeholders.	06	0.950
Part five: Disclosure and transparency in the bank.	70	0.905
Part six: Internal and external audit.	08	0.878
Part seven: Ethics.	70	0.898
All items of questionnaire	**58**	**0.965**

4. Demographic Characteristics of Study Respondents

Tables 05,06 and 07 shows the demographic variables of the study sample (Scientific qualification, Years of experience, Job Title).

- **Scientific qualification**

Table 05: Distribution of Sample among Scientific qualification

Scientific qualification	frequency	Percent
Diploma or less	01	01.70
Bachelor	29	50.00
Master's degree	23	39.70
Doctorate	05	08.60
Total	**58**	**100%**

Descriptive analysis of the scientific qualification in table 05 shows that the 50% from the study sample their scientific qualification was Bachelor, this percentage made this class the highest in scientific qualification demographic variable and the smallest one was the class where the sample responses one had diploma or less with 1.7% percentage.

- **Years of experience**

Table 06: Distribution of Sample among Years of experience

Years of Experience	frequency	Percentage
Less than 05 years	10	17.20
From 05 to 10 years	13	22.40
From 11 to 15 years	16	27.60
More than 15 years	19	32.80
Total	**58**	**100%**

The majority of the respondents' experiences were having more than 15 years' experience 19 (32.80%) then those with above 11 – 15 years of experience 16 (27.60%), followed by those with 5 – 10 years of experience 13 (22.40%) and less than 5 years of experience 10 (17.20%).

- **Job Title**

Table 07: Distribution of Sample among Job Title

Job Title	frequency	Percentage
Assistant Director	15	25.90
Subdivision Manager	03	05.20
Division Manager	07	12.10
Staff of the Audit	07	12.10
Employee	26	44.80
Total	**58**	**100%**

From the table above we note that the study sample included different categories of workers, also included various administrative levels, and therefore the diversity of answers respondents.

5. Analyzing the results of testing Hypotheses

In testing hypotheses was used One Sample T test for the analysis of the paragraphs of the questionnaire and paragraph be positive in the sense that respondents approve of the content if it T calculated is greater than T tabulated or The p-value (sig) are less than 0.05.

5.1. First Main Hypotheses: Algerian Islamic banks committed to applying the principles and rules of corporate governance.

To test the validity of this hypothesis we tested the validity of the following sub-hypotheses:

- **The first sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to the conditions that must be provided in the members of the Board of Directors.**

Table 08: Test results of the first sub-hypothesis

	Item	Mean	T calculated	Sig
1	The election of members of the board of directors is based on their expertise.	4.07	13.839	0.000
2	I believe that the members of the board of directors are fully qualified for membership.	3.86	8.917	0.000

3	There is a certain proportion recommended by the independent members of the board	2.10	5.714	0.000
4	There is a limit to the number of boards that a person could enter into 5their membership.	3.66	8.200	0.001
5	Non-executive members of the board meet separately from the rest of the members of the board.	2.69	2.465	0.017
6	The board of directors can get any information necessary for its functioning.	4.59	19.414	0.000
7	The board formulates and implements strategic plans and tries to avoid conflicts of interest.	4.45	15.117	0.000
8	The Board examines the annual budgets as well as the financial lists before validating it.	4.38	10.827	0.000
9	The board monitors the performance and makes all parts responsible, including the Senior Management (EXECUTIVE).	4.31	11.305	0.000
10	The board meets periodically for talks and discussions independently from the executive board of the bank.	4.24	10.933	0.000
11	There are adequate incentives to encourage optimal implementation of the principles of good governance	3.79	7.877	0.000
12	The bank has committees to assist the Board in its functions.	4.66	26.291	0.000
13	There are committees for the management of potential risks in the bank.	4.66	26.291	0.000
14	There are internal or external audit committees to supervise and to check the bank.	4.45	17.616	0.002

15	The bank has rewards committees to run the rewards of senior administration and to ensure that they fit in with the bank regulations.	4.24	10.032	0.000
16	The bank nomination committees follow up reports and nominate staff of better qualifications for higher positions in the bank.	3.66	5.609	0.000
17	There is a commission that sets payment regulations and sets principles of appointment of managers	3.45	4.679	0.000
18	The compensation and appointment committees include independent members.	2.24	4.005	0.050
	All items	**3.86**	**17.589**	**0.000**

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (17.589) and in terms of statistics (0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance (α≤0.05) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to the conditions that must be provided in the members of the Board of Directors.

- **The second sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to the aspects relating to senior management and their compensation.**

Table 09: Test results of the second sub-hypothesis

	Item	Mean	T calculated	Sig
1	The structure of the administration is quite clear to all members of the board of directors and staff.	4.24	8.263	0.000

2	The Chief manager of the bank leads his team effectively.	4.66	14.171	0.000
3	The chief manager of the bank works on to follow-up to the strategic plans of the bank.	4.72	18.875	0.000
4	The chief manager sets standards for better performance and shows confidence in the ability of the staff to reach the objectives set out.	4.59	14.782	0.000
5	The compensation administration through cash bonuses is set on the basis of stocks.	2.48	6.272	0.000
6	Compensation Administration is put compared with compensations in similar companies in the same sector.	2.48	6.272	0.000
	All items	**3.86**	**15.668**	**0.000**

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (15.668) and in terms of statistics (0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance (α≤0.05) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to the aspects relating to senior management and their compensation.

- **The third sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to ensuring the existence of a clear definition of the role of shareholders and ensure their rights.**

Table 10: Test results of the third sub-hypothesis

	Item	Mean	T calculated	Sig
1	Shareholders are allowed to put suggestions for discussion on the list of the meeting of the General Assembly	3.28	4.660	0.000

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (11.501) and in terms of statistics

2	Shareholders are entitled to ask the External Auditor about the banks' matters during the annual meeting of the General Assembly.	4.38	12.924	0.000
3	There are restrictions on the volume of foreign ownership.	3.52	4.794	0.000
4	There are clauses that prevent the existence of restrictions on the number of shares that can be owned one shareholder.	3.90	5.453	0.000
5	There are clauses on how to manage conflicts of interest between shareholders.	4.24	10.933	0.000
6	Shareholders are allowed to take part in the decisions relating to fundamental changes in corporate governance, like in legal reconsiderations.	4.31	12.485	0.000
	All items	**3.94**	**11.501**	**0.000**

(0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to ensuring the existence of a clear definition of the role of shareholders and ensure their rights.

- **The fourth sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to maintaining stakeholders' rights.**

Table 11: Test results of the fourth sub-hypothesis

	Item	Mean	T calculated	Sig
1	The Bank is working to satisfy all the relevant parties.	4.72	29.124	0.000
2	The bank will take adequate measures to protect the rights of depositors.	4.72	29.124	0.000
3	The Bank works to protect the rights of workers.	4.52	12.796	0.000

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

4	Regular meetings are held regularly between the staff of the bank and senior management to find out their opinion regarding the ways of the implementation of the banks daily activities as well as their proposals on improving performance.	3.59	4.278	0.000
5	The bank is committed to ensuring the right of information access in full transparency by stakeholder.	4.38	11.737	0.000
6	The bank is committed to taking urgent measures (including compensation) to fix any violation of the rights of stakeholders.	4.38	11.737	0.000
	All items	**4.39**	**15.047**	**0.000**

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (15.047) and in terms of statistics (0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to maintaining stakeholders' rights.

- **The fifth sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to the principle of disclosure and transparency for all data.**

Table 12: Test results of the fifth sub-hypothesis

	Item	Mean	T calculated	Sig
1	There is a demand about the transparency of the ownership structure of the bank.	4.17	8.986	0.000
2	Responsibility for disclosure is the duty of the administration of the bank.	4.45	17.616	0.000
3	The disclosure of the annual and periodic reports should be revealed on time.	4.38	11.737	0.000
4	The disclosure of the structure of incentives and payment policies of managers and employees.	3.52	4.794	0.000

5	The bank is committed to the presentation of the financial statements to an external qualified auditor.	4.66	26.291	0.000
6	The board of directors will maintain the interests of smallholders through dissemination of information regarding the structure of capital and the ones regarding sales of any part of the shares of the members of the Governing Council.	3.86	12.843	0.000
7	There is a high transparency in the management of the bank.	4.38	10.100	0.000
	All items	**4.20**	**14.626**	**0.000**

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (14.626) and in terms of statistics (0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance (α≤0.05) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to the principle of disclosure and transparency for all data.

- **The sixth sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to internal and external audit procedures.**

Table 13: Test results of the sixth sub-hypothesis

	Item	Mean	$T_{calculated}$	Sig
1	The bank has a clear list of ethical behavior and good practices of the profession in the Audit Office.	4.31	9.109	0.000
2	Auditors are to be switched periodically and to be substituted in certain cases.	4.24	10.032	0.000
3	Audit Office employs members of qualified scientific professional experience.	4.31	8.200	0.000
4	There should be a Committee of review in the bank to assess External Auditors, to determine their remuneration, to	3.45	4.162	0.000

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

	examine the problems encountered, and to increase the quality of financial audit.			
5	There are limits to the advisory services provided by the External Auditor.	4.24	10.933	0.000
6	Internal audit systems and procedures are based on the perception of risks that face the bank and these systems and procedures should be evaluated and renewed periodically.	3.79	9.027	0.000
7	Review is exercised in the bank with objectivity, independence, impartiality and confidentiality.	4.59	16.632	0.000
8	The bank is committed to meet the requirements of regulatory authorities.	4.52	12.796	0.000
	All items	**4.18**	**12.276**	**0.000**

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (12.276) and in terms of statistics (0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to internal and external audit procedures.

- **The seventh sub-hypothesis: Algerian Islamic banks committed to adopting an ethical and behavioral standard.**

Table 14: Test results of the seventh sub-hypothesis

	Item	Mean	$T_{calculated}$	Sig
1	There is a written catalogue of ethics and behavior of the profession in the bank.	3.79	6.013	0.000
2	This catalogue to be distributed among the staff of the bank and to make them aware of its clauses.	3.66	5.169	0.000
3	The board of directors ensures the application of the catalogue's clauses.	3.66	6.184	0.000

T tabulated at α= 0.05 and 57 degrees of freedom equal to 2.000.

4	The bank's Annual Report explains the procedures to ensure the application of the catalogue.	3.796	7.877	0.000
5	The bank defines what is expected from the staff's behaviors.	3.66	6.184	0.000
6	The Bank is working to achieve justice.	3.59	4.027	0.000
7	The bank participates effectively in providing free services to the community.	4.04	6.918	0.000
	All items	**3.74**	**7.783**	**0.000**

The use of one sample t test. To test the hypothesis above and notes the results of analysis shown in table 08 that the value of t calculated when average default (3) is equal to (07.783) and in terms of statistics (0.000) is higher than the value of t tabulated (2.000), which is the value statistically significant at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$) Accordingly, we reject the Null hypothesis (HO) and accept alternative hypothesis, which provides Algerian Islamic banks committed to adopting an ethical and behavioral standards.

5.2. The Second Main Hypotheses: There are significant differences between the views of the study sample (job title) about the extent to which it is committed to the Algerian Islamic banks apply the principles of corporate governance at the 0.05 level.

To test this hypothesis; F statistic was used to measure the difference between the views of the study sample. The results are shown in the following table:

Table 15: Means and standard deviations about the difference between views of the study sample (Among the Job Title)

Categories of study sample									
Assistant Director		Subdivision Manager		Division Manager		Staff of the Audit		Other Function	
Mean	S.D	Mean	S.D	Mean	S.D	Mean	S.D	Mean	S.D
3.83	0.72	4.00	0.73	4.24	0.27	4.31	0.15	4.00	0.48

From the table above it is clear that averages were close together, where they were recording the highest average among the staff category of the Department of Audit. To learn denote different sample study on Algerian Islamic banks' commitment to implement the principles and rules of corporate governance categories was conducted test one way anova, and the results are shown in the following table:

Table 16: One Way ANOVA-Comparison of variables among the Job Title

	Sum of Squares	df	Mean Square	F_{cal}	F_{tab}	sig
Between Groups	1.47	4	0.37	1.34	2.53	0.267
Within Groups	14.55	53	0.28			
Total	16.02	57	-			

From table 16 it is clear that the absolute value of F calculated (1.34) is less than F tabulated (2.53) at level ($\alpha \leq 0.05$). This indicates that the second main hypothesis is invalid. Therefore, the null hypotheses were accepted, therefore the result is: **There aren't significant differences between the views of the study sample (job title) about the extent to which it is committed to the Algerian Islamic banks apply the principles of corporate governance at the 0.05 level.**

5. Conclusion

After this study, we obtain the following results:

– the The study population see that the Algerian Islamic banks committed to the principles of the corporate governance related to the requirements that should be provided in the members of the administration with the relative weight of 77.2%, through the presence of the committees to help the Governing Council in its tasks, the existence of special committees of risk management in the bank, the council also convened periodically consult independently of the executive management of the Bank, where inspecting Performance monitors and carries the responsibilities of all parties including senior management (executive), and the structure of the Department is quite clear to the members of the administration and the staff, where the Director General led his team effectively, and follow-up to the strategic plan of the bank.

– the study population see that the Algerian Islamic bank adheres to the existence of a clear definition of the role of shareholders and ensure their relative weight 78.8%, by allowing the shareholders to participate in decisions regarding changes to the fundamental governance of the World Bank, and allowing them too to put the items on the list of the meeting of the General Assembly debate, as well as the existence of items on how to manage the conflict of interests between the shareholders.

Then some recommendations like,

– The study population see that the Algerian Islamic banks committed to preserving the rights of stakeholders relative weight 87.8%, Through the commitment of the World Bank introduced the financial statements on the outdoor checker who has efficiency of professional reputation respected, where there is the demand of the disclosure of the ownership structure in the bank, the bank considered that the responsibility for disclosure is located mainly on the Governing Council and its executive management.

– The study population see that Algerian Islamic banks adhere to the procedures for internal and external audit relative weight 83.6%, through the presence of clear list of ethics and the behavior of the Profession in the office of the audit, the audit exercise regularly and in certain cases the independence of confidentiality.

– The Study population see that the Algerian Islamic banks committed to adopting a moral standards and behavioral change the relative weight of 74.8 %, through the establishment of written evidence on the ethics and behaviour of the Profession in the Bank, to ensure the provision of measures and ensure the commitment of staff and publish this manual among the staff of the World Bank and inform them of committing, the bank is also participate effectively in providing free services to the local community.

– There are no distinctions of statistical indication between the views of the members of the study (Job Title) on the extent of the Algerian Islamic banks with principles of corporate governance.

Reference

[1] Shleifer, A. & Vishny, R. W, **A survey of corporate governance,** NBER working papers 5554, National Bureau of Economic Research, Inc,1996, p2.

[2] Gabriella Ann wells Klev &Christian Sennesvik, Corporate Governance in Algeria: Case study on the joint ventures between British Petroleum, Statoil and Sonatrach, MASTERTHESIS, Copenhagen Business School 2014, p11.

[3] Ibidem.

[4] Jill Solomon, Corporate Governance and Accountability, John Wiley & Sons Ltd, Second edition, 2007, p14.

[5] Adeoye Afolabi, Corporate Governance in the Nigerian banking sector: issues and challenges, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, European Centre for research Training and Development UK Vol.3, No.5, May 2015, pp 73-74.

[6] G20/OECD Principles of Corporate Governance, OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors, 2015, pp 4-5.

[7] Djemaa HAOUAM & Amina FEDDAOUI, Using corporate governance system against corruption cases -The Algerian initiatives , p9.

[8] Ramiz Ur Rehman and Inayat Ullah Mangla, Corporate Governance and Performance of Financial Institutions in Pakistan: A Comparison between Conventional and Islamic Banks in Pakistan, the Pakistan Development Review, part II, Pakistan, 2010.

[9] - Abiola, James, Corporate Governance in Nigerian Banking Sector and Relevance of Internal Auditors, British Journal of Arts and Social Sciences, Vol 5, No 1, 2012.

[10] Hamadi Matoussi and Rihab Grassa , Is Corporate Governance Different for Islamic Banks? A Comparative Analysis between the Gulf Cooperation Council Context and the Southeast Asia Context, working paper series, No 734,ERF, Egypt, 2012.

[11] ايمان أحمد الهنيني، ساري يوسف حيمور، مدى التزام البنوك الاسلامية الاردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني،2013 .

[12] Mohamed FARHANE, Mohamed Amine ABDELKADER, 2014 :Governance in the Yemeni Islamic banks, An Empirical Study,

[13] Adeoye Afolabi, Corporate Governance in the Nigerian banking sector: issues and challenges, European Journal of Accounting Auditing and Finance Research, European Centre for esearch Training and Development UK Vol.3, No.5, May 2015.

[14] Adegbie, Folajimi Festus & Fofah Evelyn Temitope, Ethics, Corporate governance and Financial Reporting in the Nigerian Banking Industry: Global Role of International Financial Reporting Standards, Accounting and Finance Research, SCIEDU PRESS, Vol. 5, No. 1; 2016.

[15] Noureddine AHMED GAID, Corporate Governance Application in Algerian Financial Sector, , International Journal of Research in Business Studies and Management, Volume 2, Issue 11, November 2015, pp 146,147.

[16] Ibid, p147.

[17] Djemaa HAOUAM & Amina FEDDAOUI, Using corporate governance system against corruption cases -The Algerian initiatives, p17.

[18]Code Algérien de Gouvernance d'Entreprise, édition 2009, p27

[19] Ibid, p28.

The Dutch Disease Reality in Algeria over the period 1990-2016

واقع العلة الهولندية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

BENLOULOU Salim Badreddine -بن لولو سليم بدر الدين

Senior Lecturer- University of Tlemcen – Algeria

S_Benloulou@yahoo.fr

MÂACHI Malika معاشي مليكة

PhD Student in Monetary Economics and Finance. University of Tlemcen – Algeria

malika.maachi@univ-tlemcen.dz

الملخص:

عندما تحاكي الظروف الداخلية غير المستقرة في الاقتصاد الجزائري أعراض المرض الهولندي بشكل كبير، فهذا يجعلنا نتساءل عن مستقبل البلد في مثل هذه الظروف، ولهذا تهدف دراستنا لتشخيص وجود هذه الظاهرة والتحري عن أعراضها وكذا للتحقق من ارتباطها النظري بسعر صرف الدينار خلال الفترة 1990-2016 والتي شهدت تقلب أسعار النفط وارتفاع سعر الدولار مقابل العملات الأخرى. تستند هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المراجع الأولية التي تنشرها وكالات حكومية متعددة وخاصة البيانات والمعلومات التي تنشرها البنك والصندوق النقدي الدوليين وتقارير مكتب الإحصاءات الوطنية ONS. كنتيجة، لا يمكن الجزم بوجود العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري رغم وجود بعض أعراضها.

الكلمات المفتاحية: الجزائر، سعر الصرف الحقيقي، المرض الهولندي، الميزان التجاري، السياسة النقدية.

Abstract:

When the unstable internal conditions in the Algerian economy simulate significantly Dutch disease symptoms, this makes us wonder about the future of the state in such conditions and that is why our study aims to diagnose the existence of such a phenomenon in Algeria and to investigate their symptoms as well as to verify its theoretical link with the DZD exchange rate during the 1990-2016 period within which the oil price fluctuated and the dollar appreciated against the other currencies. This study based on the descriptive and analytical methodology using primary references published by multiple government agencies, particularly data and information published by the World Bank, the IMF and the National Office of Statistics ONS reports. As a result, the Dutch disease in Algeria's economy cannot be asserted despite some of its symptoms.

Keywords: Algeria, Dutch disease, monetary policy, real exchange rate, trade balance.

Jel Codes: E52, F66, O13, O14.

Introduction:

The Dutch disease is mainly associated with massive capital flows to countries, whether due to the discovery of significant resources or to the rapid escalation of their prices (the natural resources boom) in parallel with the decline in the manufacturing or agricultural sector as in the case of Algeria's economy, i.e. the increase in the State's revenues from natural resources will make the country's currency stronger than that of other countries, leading to higher export costs for other countries, while imports become cheaper, Manufacturing or agriculture at less competitive capacity. However, it is difficult to assert the nature of the relationship between these flows and the real value of the local currency (DZD), owing to the existence of other factors that may interfere with the currency's value improvement. Through this study, we will try to analyse the evolution of the real effective exchange rate because it is considered good for looking at the overall performance of a currency in order to highlight the impact of various symptoms of the Dutch disease during the period 1990-2016 after addressing the analysis of the Algerian economy reality from different angles in order to reply to the following main statement problem: Does Algeria's economy really suffer from the Dutch Disease. In attempting to attain our goal, two hypotheses have been formulated as follows:

H1: The fluctuation of the DZD real exchange rate due to oil price fluctuations and the decline of industrial and agricultural sectors might result in Dutch Disease;

H2: The fluctuation of the real exchange rate of the dinar and the decline of the industrial and agricultural sectors may occur by intervening other factors unrelated to the Dutch disease.

In order to verify the two hypotheses, a descriptive and analytical methodology was used, and the study has been divided into many axes, including the theoretical side of this phenomenon and its reality in Algeria through several determinants.

I.The theoretical approach:

1. **Dutch Disease concept:** Traditionally, this phenomenon has been associated with the discovery of natural resources, indeed the term is originally subject to the discovery of natural gas deposits in the North Sea, which has caused an unprecedented increase in the country's export earnings, an appreciation of the Florin ("*Gulden*" the national currency at the time) and a decline in competitiveness of exports. The economists use the term *"Dutch Disease"* to describe the reduction in the performance of a country's exports as a result of exchange rate appreciation after the discovery of a natural resource such as oil; the large foreign exchange profits from the export of gas leads to a change in price and exchange rate so that the competitive exporters previously lost their shares, and the production of these exports fell.[i] The first attempt to explain such a paradoxical effect after *Gregory (1976)* was made by *W. M. Corden* & *P. Neary (1982)*, who have tried to provide theoretical instruments for a better understanding of the phenomenon.

Indeed, they wrote a pioneering article about the appreciation of wealth; in their model, there are three main sectors: Booming sector 'B' (such as oil, gas or other important resources); Lagging sector 'L' (typically tradables, i.e. manufacturing) and Non-tradable sector 'N' (services, finance, insurance and real estate).

The initial visible effect of a boom in the first sector is the appreciation of overall incomes of factors initially employed in the booming sector, then the authors showed the presence of two other important effects, *the spending effect* and that of *resource movement*, the first causes an increase in prices of NT relative to those of T, so that the real exchange rate appreciation occurs by drawing out the resources out of the booming and lagging sectors in the NT sector as well to transfer the demand law of the latter to the booming and lagging sectors provided that the income elasticity of demand for NT's is positive, such an effect occurs because some parts of extra income in the booming sector are spent on goods produced by the NT sector (either directly through the factors or indirectly through the payment of taxes recently spent by the government, in turn, supply in the NT sector is fairly rigid due to various factors such as the limited land availability in the real estate sector. On top of that, the marginal product of labour (in current prices) is increasing in the booming sector as a result of a new discovery or an increase in resource prices, so at a constant wage in terms of T, therefore at a constant salary in terms of T, the demand for labour in this sector is increasing, inducing a shift of labour out of lagging sector and that of NT. This resource movement effect tends to cause direct deindustrialization, which does not require the NT market, so that the real appreciation is not necessary; Such a sub-effect is visible in the fall in the lagging sector output because of labour movement in the booming sector that occurs even out of the NT sector at a constant real exchange rate, by shifting the supply curve inward and creating an excess demand for NT assets that in conjunction with that created by the spending effect, causes an additional real appreciation of exchange rate movement of labour away from lagging sector behind that of the NT. The result of such a combined effect could be labelled as *indirect deindustrialization*: it reinforces the previous direct deindustrialization, generated by labour movement from the lagging sector to the booming sector.[ii]

Thereafter, DD has been the subject of many works of literature that have been increasing in recent years due to the renewed interest in the natural resource exploitation, mainly oil, in many countries around the world because it provides the country concerned with substantial wealth; as we hear "the Dutch disease is a loss of competitiveness induced by an appreciation of the real exchange rate following the discovery of natural resources"; what should be an opportunity, a windfall for a harmonious and sustainable development for the producing and exporting countries of the black gold, ends up being a double-edged sword, because the revenues generated from exploitation affect negatively the economy's structure through certain production sectors and income distribution. [iii]

2. Reasons for the Dutch Disease: The economists have diagnosed the rise of the resource sector as a source of Dutch disease for many reasons, which are:

2.1. The loss of market share in the non-resource sector (manufacturing). It is hard to find this action because of a loss of competitiveness which horns because of DD. The difficulty in regaining market share could be due to lack of technology, inefficient management and lack of certain skills;

2.2. Nations' economies suffering from DD are more likely to have a less diversified export basket;

2.3. Oil is like most other Ming industries because it does not use a large labour force. In other words, it is captal-intensive, required by the governments of these countries to create a production base that uses unemployed labour force;

2.4. National welfare of the economy is not only determined by the allocation of resources, but also by the distribution of income. The resource boom can also introduce inequalities to the economy;

2.5. Expansion in the primary resource sector;

2.6. Foreign Aid and Remittances: The impact of exchange rate flows on the economy depends mainly on whether these inflows are spent on the consumption of local or foreign goods and how this could affect the relative price of NT. Aid is usually a currency transfer, allowing the recipient country to be activated to import goods and services without having to produce and sell the export to pay for them. So, in this case, aid is 'absorbed' allowing saving to invest and consume more, by financing an increase in imports or a decrease in exports. The recipient country may choose to manage this type of 'gift' in foreign currency in different ways, e.g. by allowing a shift in production of exports, since these can be reduced while imports remain constant, which frees up productive resources to increase the production of additional NTs which are, then, consumed locally. It may also shift the production of import substitutes, i.e. goods and services can be imported instead of being produced locally; [iv]

2.7. Foreign direct investment: Dutch disease can also come from a massive exogenous inflow of foreign direct investment into an economy which can lead either to an appreciation of the national currency, i.e. a loss of competitiveness, or to its appreciation; and

2.8. Technological progress.

3. Dutch Disease Effects: This syndrome represents the real appreciation of national currency through the appreciation of relative prices of NT local goods, and this occurs when the state uses this appropriate appreciation to buy more local goods, which leads to expanding local goods' sector to the detriment of commercial sector, especially the industrial sector producing a harmful disease. These changes usually reflect two impacts, *the spending effect* and *the resource movement effect*:[v]

3.1. The spending effect: shows the effect of the increase in national income on the country's economic structure which leads to high levels of demand for tradable (T) and local goods, and while the progressive demand for goods could cope through increased import demand, the progressive

demand for local goods will lead to the appreciation of prices, and then the relative appreciation of prices of local goods against the prices of T will, in turn, lead to an appreciation of RER;

3.2. The resource movement effect: On the other hand, if the local and T sectors use the same elements of production, the appreciation of local goods price and their profitability will encourage the transfer of these elements from the less attractive sector (T sector) to the more attractive sector (local goods sector). It is noteworthy that the international trade rate evolution has an effective impact on the ERER of any country in the long-run, that is, the increase in exports (imports) prices compared to import prices (exports) will cause an appreciation (depreciation) in the real equilibrium value of the long-term currency as well as an increase in the prices of exports relative to imports because of the significant increase in the demand for goods from this country, then the improvement of current account necessitates the increase of the real value of currency in the long-run in order to make the current account at its previous level and similarly, the rise in prices of import goods over exports is training due to a disruption in the supply of major and essential import goods such as oil; this deterioration in the international exchange rate leads to a deterioration in the current account balance, which produces pressure to depreciate the real value of the national currency. In fact, there are three main channels through which international exchange rate shocks influence the ERER:[vi]

3.2.1 The evolution of the trade rates of goods that occurs through the evolution of international relative prices of imports or the use of policies that influence on local prices such as tariffs, leads to the substitution between commodities, this is called the temporal substitution effect;

3.2.2 If the relative prices of imports increase during the period (0), the real interest rate will also appreciate because of the current and temporary deterioration of international interest rates (the appreciation of the relative prices of imports in the period (0) will lead to the appreciation of the price index in the same period, while the price index in period (1) is fixed because the relative prices of imports in the period (1) are assumed fixed and since the proportion of the price index in the period (0) to that in the period (1), the cost of current consumption compared to consumption in the future will increase, which pushes to the substitution of global expenditure from the period (0) to period(1), these increase in future consumption and decrease in current consumption are due to relative changes between periods assuming that other factors remain as they are, and that's what's called the timeless *substitution effect*; The increase in relative prices of imports during the period (0) leads to a depreciation of well-being that their effect depends on the volume of exports.

Such a movement of the labour force in the booming sector occurs even from the NTs at a constant RER, shifting the supply curve inward and creating an excess demand for NTs that conjuncts those created by the spending effect, causes a further real appreciation of the exchange rate and a

possible change of some works away from the lagged sector in the NT sector. The result of such a combined effect could be labelled as indirect de-industrialization: it reinforces the previous direct de-industrialization, resulting from the movement of lagging sector workers to the booming sector.[vii]

II The history of the Dinar exchange rate: Policies that establish the exchange rate regulation of the national currency have experienced four main phases:

1. The Dinar exchange rate determination (1962-71): During this period, Algeria was newly independent and associated with the Franc zone where the currency is freely convertible. Unfortunately, in front of risks generated by massive capitals volatility and disequilibrium in the balance of payments; the monetary authority instituted in 1963 the exchange control over all transactions with the rest of the world through the promulgation of Law n°63-111 and isolated Algeria from the Franc zone, thereby having its own exchange and monetary policy. This change was accompanied by diverse actions to control foreign trade and followed in April 1964 by the creation of national monetary unit "Algerian Dinar" [viii] whose; its value was set at 0.18 gram of gold in accordance with French Franc (DZD1= 1 Francs till 1969).

2. Pegging the **Dinar** to a basket of foreign currencies, 1971-86: The exchange rate policy in Algeria occupied a minor position in the monetary policy and it was only a means to serve the strategy of growth. As a result of dysfunction in the international monetary system after the collapse of the Bretton Woods' system and circulation of the floating currency system, Algeria has resorted to pegging the Dinar with a weighted basket of 14 currencies including the US $. Thereafter, Algeria applied a new management system for public enterprises, which aims to stimulate productive investment and facilitate foreign trade operations. This period is marked by the total monopoly of the state over the economy, but from 1974, the restrictions of access to the foreign exchange market accompanied by a policy of the quota of the imports gave birth to the market of parallel exchange;

3. The adjustment of the Algerian Dinar, 1986-87: The DZD exchange rate was adjusted as a precursor to a dynamic management policy for the exchange rate responsive to new economic data;

4. The dynamic management of the Dinar exchange rate (1987-92): Some economic and legal reforms due to the sudden deterioration of oil prices in 1986, such as the law on companies' autonomy (1988), the law on money and credit (1990) and the law on prices, gave a new breath to the Algerian economy in order to break with state monopoly on foreign trade, to rehabilitate private companies, to gradually offer a management autonomy for public companies, enabling them to make a good transition to the market economy and finally to ensure the autonomy of Central Bank in relation to public treasury.[ix] In fact, during the 1990s, Algeria gradually tended to free its exchange rate system in two stages which are the progressive sliding stage (1987-91) and the explicit devaluation stage (1991-94). The next Figure shows us the evolution of the nominal exchange rate in Algeria from 1970 to 1994.

Figure n°01: The Nominal exchange rate of Algerian Dinar during the 1970-94 period

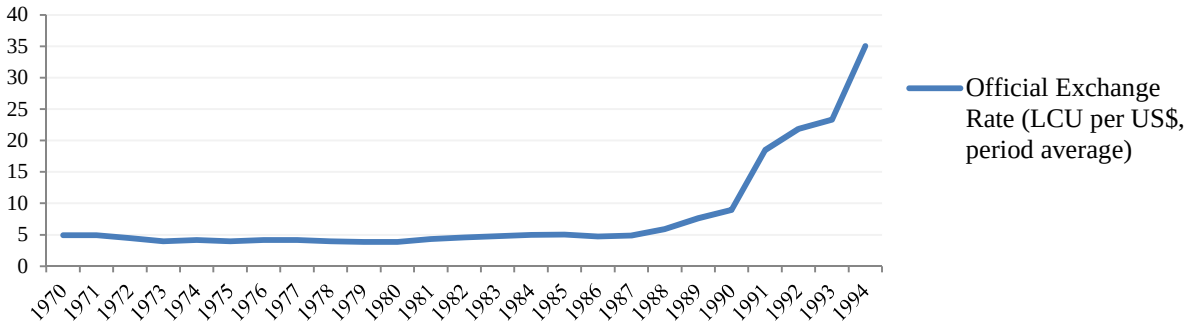

Source: Made by the authors based on the World Bank database.

Through Figure, we note that the exchange rate remained almost steady between 1970 and 1986 recording about DZD4.93. After 1986, the Dinar exchange rate proceeded to decline gradually from DZD4.70 to DZ5.91 in 1988 then to DZD8.95 in 1990 with 25.7% and 51.43% rate of increase respectively. In fact, this decrease in Dinar value was deliberated by the authorities (devaluation) as a tool to address the repercussions of oil prices collapse after the adverse oil shock in 1986 ($13.53 per barrel). From 1988 to 1994 the DZD continued to decrease recording DZD5.91 in 1988, DZD21.83 in 1992 and finally DZD35.06 per $ in 1994 with approximately 51.43%, 143% and 60.6% rate of increase in the exchange rate; this depreciation was officially following the IMF request in exchange for the provided financial aid to Algeria in order to correct the rise in the real exchange rate (overvaluation) and reduce the difference between official and parallel exchange rates.

5. **The Managed floating system, from 1994 to 2016:** The DZD has known a real transformation and a gradual change in terms of the determination. This phase can be divided into two periods:

5.1. The fixing: It is a meeting of the representatives of commercial banks under the Central Bank supervision, which displays when opening the session, a fixed amount determined in US$ based on the exchange policy objective. The banks will then perform the process of showing the amount to be obtained at the price that suits them and the dinar exchange rate will be adjusted gradually through foreign currencies supply by Algeria's Central Bank and the demand for them from the commercial banks until the dinar exchange rate is determined at the lowest price offered by the participating banks.[x] The access to the official foreign exchange market became possible by IMF in 10-04-1994, to all economic operators following Algeria's signature of the first agreement concerning the rescheduling of part of its debt. The Algerian state focused on maintaining the ERER fixed during the 1964-78 period, which led to its gradual separation from the economic reality and causes the emergence of national currency's parallel market where it is determined by supply and demand; but due to the deterioration of oil prices in 1986 in parallel with the procedures aimed at an economy based on market forces, this leads us to think of the revaluation of the dinar in a way that reduces the difference between official

exchange rate and parallel one, and in agreement with IMF, the DZD was devalued in 1994 by a rate of 40.17% (DZD36 per $), leading the Dinar to enter the managed float system. [xi]At the end of Sep.1994, the DZD exchange rate was subsequently devalued;

5.2. The interbank market: In 1996, under the structural adjustment program, the Central Bank of Algeria issued on the date of 23/12/1995 the regulation n°08-95 that included the establishment of an interbank market which allows commercial banks and financial institutions to act freely in foreign currencies obtained by their customers. Its activity was officially launched on 02/01/1996 where the DZD exchange rate is determined by supply and demand, but it was devalued reaching DZD54.76 per $. Algeria also adopted the 8th Article of the IMF's systems, considering it as a real first step towards the application of a managed floating exchange rate system. The DZD exchange rate continued to increase at stable rates compared to the previous period (by 10%), then, from 1998 to 2001 it was depreciated by 12%. In 2003, the Algerian legislator promulgated the order 3-11 on credit and money, which replaces the law 90-10 to redefine the bank framework.

Among the economic programs that Algeria applied during this period, *The economic revitalization program (2001-04) which express the state's will for perusing an expansionist policy, the supplementary Program* for *sustaining economic growth* (2005-09) which based launching an investment program of $55 billion dedicated *to strengthen* the infrastructure and *revitalize the economic sectors, and on controlling current spending to maintain the stability of the wage mass. This program is considered unprecedented in Algeria's history, because of the sums allocated to it, which led to the growth of public investment volume in high proportions (2% on average).*[xii] As a result of the financial improvement in 2006 due to the soaring oil prices, Algeria has made a quasi-total payment of their debts from DZD33 billion in 2006 to less than DZD4.5 billion in 2007 but with the decline of US$ against €, the DZD value has been improved reaching DZD64.58 per $ in 2008, which was influenced by the financial crisis that the world economy experienced in the same year, while improvement in the exchange rate of the $ against the € has led to a decline in the currencies' values of countries that follow *managed floating* systems against the $, like Algeria, where the value of the DZD against the $ is depreciated by 5.12%, 4.2% in 2009, 2010[xiii] reaching DZD72.64 and DZD74.31 per $ respectively. As a part of the Algerian authorities' attempts to revive their economy, a new program has been launched between 2010 and 2014 for *fostering growth*, aimed mainly to developing the province and basic infrastructure, support the human development and make it in the service of economic development and enhance the national economic competitiveness. In 2015, the Algerian authorities allowed a new devaluation to the Dinar by 25% in order to reduce demand for imports, pressure on international reserves and rising oil revenues in $. In fact, the aim of the Algerian exchange rate policy, according to the monetary authorities, has been always trying to maintain the stability of

the real effective exchange rate of the dinar at its equilibrium value and also to increase the competitiveness of local products in front of the partners' products.[xiv] To analyze the evolution of the DZD exchange rate after 1994, we display the next Figure:

Figure n° 02: The exchange rate evolution of the Algerian Dinar from 1994 to 2016

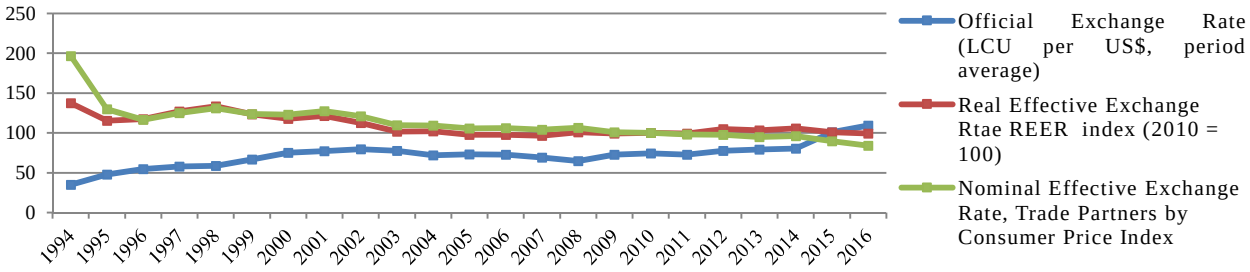

Source: Made by the authors based on the World Bank and IMF databases

The previous Figure delineates the movements of the real effective exchange rate *Reer*, the nominal effective exchange rate *Neer* and the official exchange rate *Ner* in Algeria from 1994 to 2016. It shows that both *Reer* and *Neer* are declining over the sample period and negatively related to the *Ner*. In fact, the *Neer* values after (before) 2010, have been below (above) 100 meaning that the DZD (undervalued) was worthless (more) than an imported currency, while we can see that for the period 2005-07 and for the years 2009, 2011 and 2016, the *Reer* values have been below 100 indicating that domestic prices were low by international state goals, therefore, domestic producers were competitive and, conversely, for the rest of the period, the *Reer* values have been above 100 which means that the DZD was overvalued and its exchange rate was far from equilibrium as it was expected to depreciate the domestic prices too high. In fact, in the early 1990s, the depreciation of the *Reer* was mainly due to liberalizing the DZD and applying adjustment on the *Ner* of DZD, thereafter, in 1991 and 1993 the DZD real value has been improved from 129.4 to 159.2 respectively, as a result of pursuing expansionist monetary and financial policies, the currency devaluation and pursuing an anti-inflationary policy; while in 1994 the *Reer* decreased to 137.48 because of the new adjustment for the DZD nominal exchange rate as a goal of the structural adjustment, but simultaneously with the new Mediterranean policy for enhancing the commercial relationships with the European Union and achieve a sustained economic and social development and the establishment of an inter-exchange market during 1995-98, the *Reer* began to increase from 115.25 to 133.4 due to the improvement in the oil prices as in the exchange reserves and the falling inflation rates, then over 1999-2000 the change in oil prices led to pursuing a severe fiscal policy and depreciating the real value of currency from 123.35 to 117.58 which thereafter, appreciated slightly in 2001 reaching 121.32 but it shows again a real depreciation reaching 96.39 in 2007, thereafter, the *Reer* was relatively stable with very close values reaching 99.35 in 2016.

Unlike the *Reer* and *Neer*, the *Ner* follows an upward trend which means that the Algerian Dinar is deteriorating over time. We can clearly observe that it was deteriorating from 1994 to 2003, because its nominal exchange rate has been increased from DZD35.05 to DZD79,68 per $ (127% as a rate of increase), due to the intervening of Algerian authorities by devaluing the currency. The exchange rate was then, decreased in 2002-03 when its value has reached DZD79.68 and DZD77.39 per $ respectively, with 2.8% as rates of decrease, while there was a slight decrease in 2004 (DZD72.06 per $) due to the increase in oil revenues resulting from higher oil prices that recorded $28.1 in 2003 and $36.05 per barrel in 2004 leading to the appreciation of the Dinar value against the $. From 2004 to 2006, the Dinar exchange rate remained stable at DZD72 per $, then it began to fall down gradually, from DZD69.29 in 2007 to DZD64.58 per $ in 2008 with a rate of decrease of almost 6.7%, therefore, the appreciation of the dinar against the dollar due to oil exports resulting from the increase of oil prices ($69.08 in 2007 and $94.45 per barrel in 2008). After that date, the value of the currency continued to decline gradually due to the global financial crisis, the sharp decline in oil prices from $94.45 in 2008 to $77.45 per barrel in 2010 and the appreciation of $ against €, causing a decline in the currencies' values of countries that follow a managed float system such as Algeria then due to the Eurozone, the imports' growth and the recession of the fuel sector between 2010 and 2014. After 2014, the Dinar scored a bigger drop against the Dollar from DZ80.57 in 2014 to DZ89.6 in 2015, then to DZ99.35 per $ in 2016 with a rate of increase of 11.2% and 10.88% respectively in the exchange rate, due to the significant drop in oil prices from $96.26 in 2014 to $49.49 in 2015 and then to $40.76 per barrel in 2016 resulting from the shale-gas revolution and the intervention by monetary authorities to reduce the difference between the official and parallel exchange rates.

III.The state of Algeria's trade balance: Algeria is a member of the Organization of Petroleum Exporting Countries, OPEC; it is the third-largest oil producer in Africa after Nigeria and Angola and the 11th largest oil exporter in the world and occupies the 15th world place in terms of oil reserves and 18th world oil producer. It is also Africa's largest gas producer (over 50% of Africa's gas production) and ranked as the 10th largest gas producer in the world. Thus, it is the 2nd natural gas supplier of Europe, after Russia; and through this section, we will examine the characteristics of this economy in terms of trade balance.

1. **The Algerian economy:** In order to integrate the global economy, Algeria has opted-in the process of opening-up foreign trade and engaging in international trade agreements through economic reforms initiated by the government. The liberalization of foreign trade was achieved in the 1990s by the abolition of the State monopoly on foreign trade, the lifting of all non-tariff barriers, the simplification of the customs tariff by reducing the number of tariff rates to four (0%, 5%, 15%, 30%) and reducing the maximum rate to 60% initially instead of 100% previously and 30% since 2002.

1.1. **The characteristics of the Algerian economy:** Foreign trade in the Algerian economy is linked to the international market, either regarding imports, especially industrialized, semi-industrialized and food materials, or regarding exports, particularly hydrocarbons. The movement of exports and imports and their impact on the balance of payments is the most important index of external equilibrium, and in the case of Algeria, the evolution of the trade balance has been linked to fluctuations in the hydrocarbon yields, that is, oil and gas, in addition to the reflection of the fluctuations of the imports on the situation of this balance since it is the centre of currencies accumulation and its deterioration, is due to the economic crises that Algeria has experienced, therefore the increase in its balance was the most important goal of the related reforms because its balance is the basis of the balance of payments.[xv] In fact, the Algerian economy is undoubtedly among the most important African economies, by virtue of the nature of resources and material wealth that characterizes it (energy, mining and other important raw materials); the volume of powers and human skills by which it is characterized; the industrial sectors that are not underestimated despite the need for development; the availability of important and considerable infrastructures such as port and airport infrastructure and the availability of important agricultural areas. [xvi] Nevertheless, the succession of the contradictory economic choices sometimes and their adverse effects generated economic situations which returned the Algerian economy having negative properties, contributing to weakening their combinatorial effectiveness in the international economy: [xvii]

1.1.1. Economics of debts: in which most of the economic policies focus on the management and stewardship of the debt crisis which is still a restriction and a modality influencing the taken economic decisions. Despite the decrease in debt rates resulting from the increase in the volume of exports due to the appreciation of oil prices, the volume of debt is not depreciated in terms of capacity to pay, particularly after the trade liberalization;

1.1.2. The Economics of rent: based on an attrition strategy of oil and gas wealth at the expense of the industrialisation strategy, which makes the Algerian economy hostage to the rentier funds realized in the international markets where hydrocarbons contribute 35% of the domestic product and by 64% of the total state revenue as well as by 5% of the total exports;

1.1.3. The economy in which corruption mechanisms are developed by influencing on the dynamism of economic activity and their domains and by restricting the economic policy effectiveness, what enlarged the black-market networks by developing the treasures' volumes which move in their channels. This situation weakened the state institutional power and trembled the trust element in it.

2. The impact of hydrocarbons on the external position:[xviii] The trade balance recorded, until 1973, a deficit. However, the increase in oil prices had a positive effect on this later; these effects accelerated in 1979 with the second readjustment of oil prices, which allowed a growing inflow of foreign currencies

used to fund several projects internally. Nevertheless, the fall of prices of 1986 questioned this development policy, worse still; the adverse shock has highlighted some macroeconomic imbalances due to the vulnerability of the country.

The share of hydrocarbons in total exports has never been below 90% since the first readjustment of oil prices. The polarization of foreign exchange earnings around hydrocarbons makes the country dependent on two exogenous factors: the oil price on the one hand (decided according to the law of the world's supply and demand) and the price of the US dollar on the other hand. This situation has made Algeria a mono-exporting country. Thus, the rise in these prices triggered by the second shock of 1979 succeeded in increasing export earnings by 75% between 1979 and 1985, thus reaching DZ64.5 billion. In 1985, Algeria launched a second five-year plan that has not been completed because of the oil crisis; the budgets dedicated to its financing came from hydrocarbon revenues, and the recourse to the external debt itself contracted by counting on the hydrocarbon sector to repay it; but the sudden fall in their prices has shattered all hopes of the state.

In fact, a year later, that is, in 1986, Algeria, like all mono-hydrocarbon exporting countries, had found that the continual increase in oil prices was only a "mirage" for attracting it finally in a "trap". Indeed, this adverse shock was at the base of an unprecedented fall in the price of a barrel of its oil, bringing it down to an average of $13.53 per barrel after having reached the average of $27.01 per barrel in 1985. This situation has shown to the Algerian authorities that export revenues based on a high price are neither a safe nor a sustainable source of financing. As a result, export earnings fell by 45% in a year. These fluctuations explain Algeria's sensitivity to the international "shocks". Indeed, the delicacy of foreign trade is due to the homogeneity of hydrocarbons whose prices are fixed internationally, and to the heterogeneity of products imported by Algeria whose prices are fixed unilaterally by the suppliers. At the beginning of the 1990s, it found itself compelled to call on external financing, in this case, that of the IMF, to ensure the commodities import. This situation leads us to pose another problem which has a relation to foreign trade and constitutes a threat to the Algerian economy; it is that of the external debt. The analysis also shows that there is a narrow relation between foreign debt and hydrocarbon revenues: First, because the contracted debt, after the implementation of "industrializing industry" strategy, developed after the oil adverse shock, in other words, after the decline in hydrocarbon revenues. Then, because the refund of this last is the result of hydrocarbon revenues. Today, the prepayment constitutes the end of the nightmare of the foreign debt, so putting an end to problems that have been debated for a long time. The analysis of foreign trade would be complete only by integrating the geographical factor, to be able to define the subject. The following Figure shows the evolution of oil rent, oil prices and debt in Algeria from 1970 to 2016.

Figure n° 03: Oil rent, Oil price and Debt in Algeria from 1970 to 2016

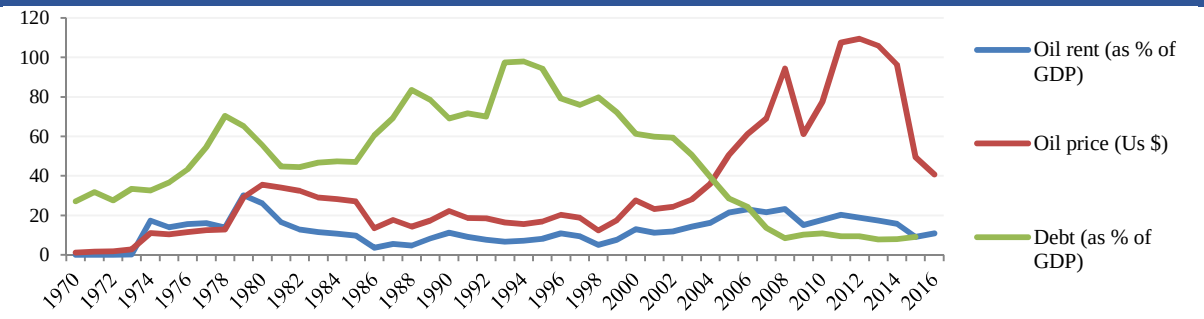

Source: Made by the authors based on the World Bank, OPEC and IMF databases.

The previous Figure shows clearly that the oil returns and prices are not stable over the period 1970-2016. We can observe that the oil revenues as a share of GDP were continuously improved from 0.04%, with $1.21 per barrel in 1970 to 30.10% by $29.19 per barrel in 1979, then started to fall down gradually till 1986 recording 3.53%, with $13.53 per barrel due to the severe crisis in the global market. Thereafter, they continued to fluctuate and the price of oil did not rise much reaching the highest value of $22.26 per barrel in 1998, then, began to fall again reaching $12.28 per barrel, which is a very low value due to the imbalances in supply and demand at that time.

The oil revenues were consistently growing from 2002 to 2008 with a rate of increase of 96% because of the higher oil prices in this period, which reached the ceiling of $94.45 per barrel in 2008 and the promulgation of a new hydrocarbon sector law 05-07 which includes new taxes and fees and a more liberal tax system. In 2009, the oil price decreased to $61.6 per barrel in parallel with the oil revenues (from 23.13% to 15.12%) due to the global crisis, but they have been rising again until 2013 due to the booming petroleum prices and the stabilized demand. Thereafter, oil prices collapsed sharply from $15.71 per barrel in 2014 to $10.92 per barrel (57.65% rate of decrease), thus, oil revenues have shrunk from 15.7% to 9.06%. The key reasons for such high volatility include: the emergence of shale oil production that contributed to causing a glut of global supply; falling global demand of the emerging markets such as China given the pattern of the economic hardship and the collapse of their exports and investments due to the loss of competitiveness in international markets; using alternatives to oil and changing the strategic behaviour of OPEC through focusing on maintaining its market share over prices such as increasing oil production despite the global excess supply. These fluctuations in the hydrocarbon sector have exacerbated the external indebtedness problem in Algeria. Through Figure, we observe that Algeria's debt as a share of GDP has been increased from 31.83% in 1970 to 33.39% in 1973 then to 70.35% in 1978; this due to the development policy which was implemented in Algeria and required huge investments that exceeded the local funding possibilities, therefore authorities were forced to recourse to borrowing in order to finance them. After 1978, the indebtedness dropped progressively due to oil revenues improvement reaching 47.5% in 1985, thereafter, it started to increase again with the fall in oil prices in 1986, the collapse of oil rent, the balance of payments deficit, the inability to cover national debt

payments and the Standby Credit Facility (1989-1991), reaching a peak at 97.97% in 1994, while it is clearly visible that it began to decrease continuously after this date from 79.78% in 1998 to 24.3 in 2006 due to the increase in oil revenues and foreign exchange reserves. By 2008, Algeria has paid off a very significant part of their debts reaching 8.39% then, 7.96% in 2014 and 10.92% in 2016 because of the debt rescheduling and it has recently been classified among the ten least indebted countries according to the Global Competitiveness Report.

3. Foreign trade situation of Algeria: The Algerian trade has undergone a pronounced development can be summarized in two phases, namely:

3.1. The evolution of Algeria's trade from 1991 to 2005: The share of hydrocarbons in Algerian export earnings increased from 72% in 1962 to 98% between 1978-79 as a result of the rise in oil prices during the period 1973-74 due to the Arab-Israeli war, when the trade balance registered a surplus in 1974, and the same thing happened in the period 1979-80 following the Iranian Islamic Revolution; however, a deficit of trade balance occurred in the late 1970s, i.e. 1977-78, due to rising domestic demand for goods and services, but during the period 1979-85, the trade balance recorded a surplus where the import coverage rate by exports was 147%, on the other hand, the collapse of oil prices in 1986 led to a reduction in the trade surplus of 96% compared to the previous year. This event has highlighted the weaknesses in the national economy's structure and in order to get out of this crisis, the state has increased borrowing rates and restrictions on borrowing imports.[xix]

Since 1990, Algerian foreign trade has been characterized by a very important evolution; the foreign trade liberalization seems to be the essence of the implemented reforms to respond to the need to adhere to a free and open market economy in the context of globalization. For this purpose, trade policy is implemented, focusing on the objective of diversifying exports by expanding the range of products exported to agricultural products and industrial products. Nevertheless, this measure faces competition-related challenges facing domestic firms. On the other hand, the situation in Algeria remains troubled, because of the social and security crisis that has affected it for a long decade called black decade. The economic sector did not escape this crisis.[xx] But despite the reform policies pursued by Algeria in 1992-93, it was unable to contain the growing imbalances, especially the decline in foreign exchange reserves which has reached $1.1 billion,[xxi] and the continuing decline in export earnings causing a deficit of $0.68 billion and $1.5 billion in 1993 and 1994 respectively, due to lower fuel prices, and the coverage ratio of import reached 94.14%, 86.84%, and 90.34 respectively. It is noteworthy that the Dinar was devalued by 50.17% in 1994. In such difficult circumstances, the Algerian authorities were obliged to implement a global economic reform concluded with IMF (the commitment of structural stabilization, its duration 1 year, then, 3 years from 1995 to 1998) in the context of consolidated facility of fund; this economic reform program aims to restore the equilibrium

of balance of payments by applying appropriate levels of foreign exchange reserves where the current account has expressed a deficit of 5% of GDP in 1995 due to the increase in imports following the implementation of import liberalization measures, in addition to the currency depreciation that raised the debt servicing costs in US $, despite the slight improvement in oil prices in 1995 that reduced the deficit in trade balance by $0.22 billion.

The current account deficit turned into a surplus in 1996 and 1997 because of the increase in hydrocarbon exports after the increase in oil prices to $21.7 per barrel in 1996, and a deflation of imports by 10% and 11% in 1996 and 1997 respectively, resulting in a surplus in the overall balance of payments of $1.16 billion but a deficit occurred in 1998 and 1999 due to the sharp drop in oil prices, reaching 12.9 and 17.8 in these two years. Which in turn, makes the Algerian current account in deficit in 1998 but this account began to record financial surpluses until 2008, when it reached $34.54 billion due to the significant improvement in oil prices which approached a hundred dollars per barrel in the same year, and the capital account continued to record deficits reaching a maximum of $11.22 billion when the authorities paid their debts of $12.9 billion in 2006 in advance, while it recorded a surplus from 2008, due to the increase in equivalent net foreign investments of $5.3 billion in 2010 and the increase in the short-term loans, which was estimated at $1.77 billion in the same year. However, the overall equilibrium of the balance of payments recorded a surplus of $7.5 billion in 2000, then stabilized at the same level in 2003, then it multiplied almost five times reaching its highest level in 2008, then fell sharply in 2009, reaching $3.8 billion, then increased to $20.1 billion in 2011; it can be seen that Algeria's balance of payments situation has not been stable and has remained volatile especially in the period 2009-12 as a result of external shocks to the Algerian economy due to the rise and fall in oil prices and exchange rate volatility, but it has improved remarkably during the period 2003-08, which makes economic policies unable to maintain the stability of the balance of payments, which is still subject to the evolution of international economic situation.[xxii]

We can say that the Algerian economy is undoubtedly linked to changes in the international economy, especially to oil prices evolution, this is evident through the monitoring changes in oil price and its impact on economic development, once the oil market was improved in 1996, the export earnings and foreign exchange reserves were sharply increased, therefore the pressure of import growth continues in 1997, despite the occurrence of a fundamental change in imports through the structural adjustment program. The depreciation of imports is mainly due to the procedure of refining inefficient institutions which relied on importing through further customs' reductions under free trade agreement being negotiated with the European Union and in addition to joining Algeria in the future in the World Trade Organization. Indeed, benefiting from the liberalization of foreign trade and making gains, are directly linked to the flexibility of production factors, the level of skill of the labour force, the

degree of competition and the level of technical production means, all these elements are not available in developing countries in general, and particularly in Algeria.[xxiii] Finally, the Algerian economic scene will be marked by external debt management through a call to the IMF; management of external debt between 1994 and 1998 by the structural adjustment plan; economic recovery plan 2001-04 (of over $7 billion); the second plan to support economic growth 2005-09 (of $60 billion).[xxiv]

3.1.1. The trade balance 1990- 2005: Exports have usually been limited to the international oil and natural gas markets, and precisely on oil prices. The following table shows the evolution of Algeria's imports and exports, as well as its trade balance, over the period 1990-05.

Table 01: Algeria's balance of trade (in billion US$) and coverage rate in% from 1990 to 2005.

	GDP	Imports	Exports	Balance of Trade	Coverage rate%
1990	62.04	15.47	14.546	-0.93	94.01
1991	45.71	10.79	13.31	2.52	123.38
1992	48	11.46	12.15	0.69	106.08
1993	49.95	11.56	10.88	-0.68	94.14
1994	42.54	11.08	9.58	-1.50	86.48
1995	41.76	12.11	10.94	-1.17	90.34
1996	46.94	11.24	13.97	2.73	124.29
1997	48.18	10.28	14.89	4.61	144.84
1998	48.18	10.85	10.88	0.03	100.28
1999	48.64	11.08	13.69	2.61	123.58
2000	54.79	11.39	23.05	1.17	202.37
2001	54.74	12.05	20.08	8.03	166.64
2002	56.76	14.55	20.15	5.61	138.53
2003	67.86	16.20	25.95	9.75	160.20
2004	85.32	21.88	34.17	12.3	156.16
2005	103.2	24.84	48.71	23.9	196.09

Source: The authors' own calculations based on the World Bank Database

The previous Table is showing that the trade balance for 1990 and from 1993 to 1995 has been in a deficit while for the rest of the period, it recorded positive balances according to the World Bank. The deficit can be explained by the following facts: On the one hand, the external situation of Algeria at the beginning of the 1990s, as its resort to the IMF; and on the other hand, the fluctuations that have marked the oil markets where, the oil price declined from $22.6 per barrel to $15.83 in 1994 and $16.86 in 1995 leading to a decrease in exports that reached about $9.58 billion in 1994 compared to $14.54 billion in 1990, whereas, the imports increased from $11.08 billion in 1994 to $12.11 billion in 1995 due to the decline in the dollar value against the other currencies and the rise in the prices of the imported goods, mainly the grain, thereafter, in 1998, the oil price declined to $12.38 compared to $18.86 per barrel in 1997 which affected the exports volume and decreased the coverage rate from 144.84% to 100.28% (a very slight surplus of $0.03 billion in the trade balance). This situation will not last; from 1999 to 2005, prices resumed their rise again reaching $50.64 per barrel at period-end.

Shortly, the trade balance has remained in a surplus until period-end, as well as the exports, have remained dependent on the international oil and natural gas markets. Exports follow the evolution of hydrocarbon prices in almost a perfect manner; this calls into question the will of the government to diversify exports. Although their impact cannot be seen directly in the quantitative evolution of trade balance, the advent of € affects Algerian foreign trade. Importing in € (almost 55% of total imports) and exporting hydrocarbons essentially in $ (nearly 98% of export earnings), Algeria suffers a loss, especially as € is more expensive than the US$ (€1= $1.25). [xxv]

3.1.2. The structure of Algeria's exports and imports by groups of products:

3.1.2.1. Exports: Algerian exports are mostly made up of fuels and lubricants representing a rate of almost 98% over the period 1980-2005. This situation made Algeria a mono-exporter of hydrocarbons, hence its vulnerability to external shocks. The level of hydrocarbons in the structure of exports is quite high, creating a situation of dependence on the outside world. This situation, nevertheless, requires being closely apprehended and developed. See the next Figure.

Figure n° 04: The structure of Algeria's exports in 1990 and 2005.

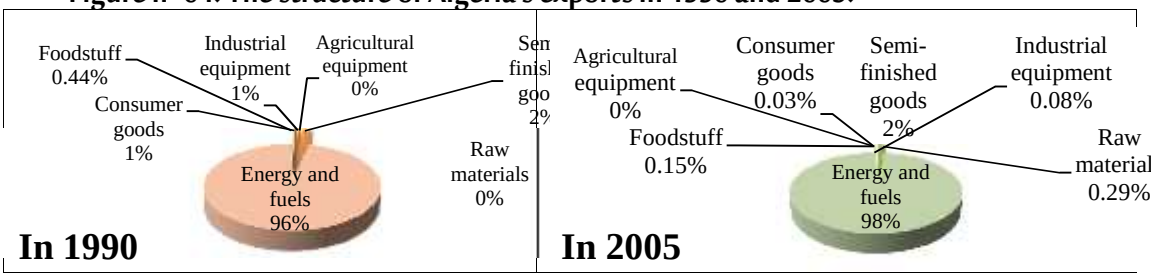

Source: Made bv the authors based on the ONS database

As shown in the Figure above, Energy and fuels dominate the highest percentage of exports, reaching 98% in 2005 compared to 96% in 1990, while Semi-finished goods has been ranked in the 2nd position with a stable share of 2% of the total exports throughout 15 years, then, Industrial equipment and the consumer goods have been in a third place with 1% for both in 1990 while they reached 0.08% and 0.03% respectively after Raw materials 0.29% and Foodstuffs 0.15% in 2005 compared to 0% and 0.44% respectively in 1990.

3.1.2.2. Imports: The beginning of the 1990s is marked by high consumption of food and beverages. This is due to the government policy that was faced with a critical situation of lack of liquidity. The government has, therefore, begun to reduce the imports' growth rate and focused mainly on necessities. From 2001, the structure of imported products takes place years before 1990, namely, industrial supplies and machinery and other capital goods. [xxvi] See the next Figure.

Figure n° 05: The structure of Algeria's import in 1990 and 2005 respectively.

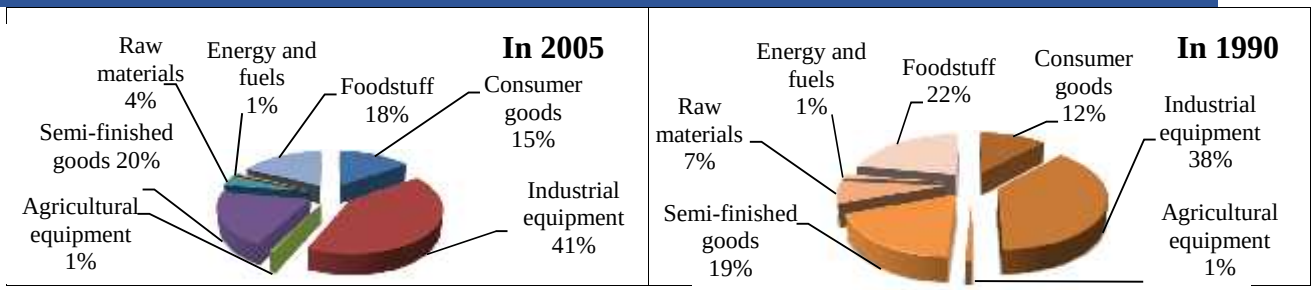

Source: Made by the authors based on the ONS database.

The previous Figure demonstrates Algeria's main imports classified into 7 groups. According to the data shown in it, Industrial equipment had the largest share of imports reaching 38% and 41% in 1990 and 2005 respectively (increase of about 3%); in the 2nd position, Foodstuff reached 22% in 1990 while were ranked after Semi-finished goods, (a decrease of 4%), that record a share of 20% of total imports (an increase of 1%) in 2005; then, Consumer goods were ranked in the 4th position with 15% in 2005 after being 12% in 1990 (an increase of 3%) followed by Raw materials that decreased by 3%, while Energy and fuels and Agricultural equipment, both remained stable at 1%.

3.1.3. The problem of the hydrocarbons' weight in the total exports: The negative consequences of the Algerian economy openness to the outside world are many because of the predominant position of hydrocarbons in total exports, accounting for almost all their revenues. This situation is very delicate as it represents a risk for the entire internal economic situation.

3.2. The evolution of Algeria's trade 2005-2016:

3.2.1. The balance of trade between 2005 and 2016: Algeria's exports structure is dominated by the hydrocarbon sector, which represents more than 96% of the total value of exported goods during the first decade of this century, while exports of other products have remained far from expectations representing only the marginal values of total exports. As for imports, they have been divided mainly into four basic components are food products, industrial and agricultural equipment, capital equipment and also non-food consumer products.[xxvii] Algerian exports have increased significantly and continued to reach almost $82 billion in 2007, compared to $57.1 billion in 2005, which Algeria has not achieved since the independence because of the historical rise of oil prices in the world market. In contrast to this oil boom, Algerian imports continued to increase progressively, due to the economic stimulus program implemented by Algeria, which has required huge private funds, especially regarding the capital goods to develop the infrastructures and achieve the desired development by authorities. As we can see from the next Table since 2005 the Algerian trade balance has recorded a surplus in a progressive direction until 2008 when a deficit of $0.79 billion had been registered due to the negative impact of the external shock. The world financial crisis which was manifested by a sharp decline in oil

prices in parallel with the entry of advanced economies into the recession stage, confirms the dependence of the national economy of the hydrocarbon sector.

Table n° 02: Algeria's trade balance (in billion US$) and the coverage rate from 2005 to 2016.

	GDP	Imports	Exports	Trade balance	Coverage rate%
2005	117.03	25.7	57.1	31.5	222.68
2006	134.98	33.6	63.5	30.0	189.26
2007	171	49.1	82.0	32.9	167.09
2008	137.21	49.3	48.5	-0.79	98.38
2009	161.21	50.7	62.0	11.3	122.35
2010	200.02	57.4	77.6	20.2	135.22
2011	209.06	59.6	77.1	17.5	129.38
2012	209.76	63.8	69.7	5.89	109.24
2013	213.81	68.3	64.6	-3.65	94.65
2014	165. 87	60.6	38.5	-22.2	63.44
2015	159.05	56.1	33.4	-22.7	59.55
2016	170.37	61.9	40.9	-21	66.14

Source: The authors' own calculations based on the World Bank Database

Thereafter, from 2009 to 2012, the trade balance recorded a surplus of $20.2 billion in 2010 representing a rate of increase about 76.7% compared to 2009, due to the slight increase in exports by $15.6 billion, then it declined to $5.89 billion, representing a decrease of 70.84% compared to 2010, given that, the imports' coverage rate by the exports has been 135.22%. Although, the trade balance showed a deficit of $3.65 billion in 2013 (against a surplus of $5.89 billion in 2012), with a decrease of 38% from the one recorded in 2012 and a coverage rate of 94.65% after it has been 109.24% in the same year, because of the decline in export earnings by 7.32% and the increase in imports by 7.05% compared to 2012. However, during the period 2013-16, Algeria's trade balance has been in an increased deficit reaching $21 billion in 2016, representing an increase of $17.35 billion compared to 2013. More precisely, the Table above is showing a total export volume of $40.9 billion in 2016 with a decrease of $23.7 billion, compared to 2013 and an overall import volume of $61.9 billion in 2016, with a decrease of 6.4% compared to 2013 as the coverage rate of imports has decreased from 109.24% in 2012 to 66.14% in 2016 due to the deterioration of the oil prices following the shale gas revolution in the United States of America. The following Figure helps to demonstrate the importance of exports, imports and Trade balance with respect to GDP.

3.2.2. The structure of Algeria's exports and imports- by-products:

3.2.2.1 Exports: Algeria's dependence on oil rent has been increased in the last decade recording more than 97% ($53.17 billion) of the global volume of exports, and about 20.35% share of GDP in 2010 representing the highest value recorded since the 1980s. As for the share of the rest, which is already low, has decreased significantly: The main exported non-hydrocarbon products are

composed of the semi-finished products group, which has been 3% of the total volume of exports, i.e. the equivalent of $274 million in the same year. The foodstuff group came at the 2nd place with only 0.5% of the overall volume of exports being worth $14.54 billion in 2014. Thereafter, the raw materials group has recorded a share of 0.2% or $109.63 million followed by the consumer products, industrial and agricultural equipment groups with 0%. Shortly, the non-hydrocarbon exports still marginal with only 3.7% of the total exports volume, which is the equivalent of $2.03 billion showing a slight increase of 12.46% compared to 2013. In fact, the lack of diversification is one of the major problems raised by the mono-producing economies of developing countries in general, including oil-producing ones. However, considerable sums have been spent in the industrial sector in order to break free from its dependence on a single product and thus obtain hard currencies by substituting oil for manufactured products. Nevertheless, Algeria seems doomed to export for a long time almost exclusively their oil and gas. The next Figure shows the share of each group in both total exports and total imports.

Figure n° 06: The structure of Algeria's exports and imports in 2014

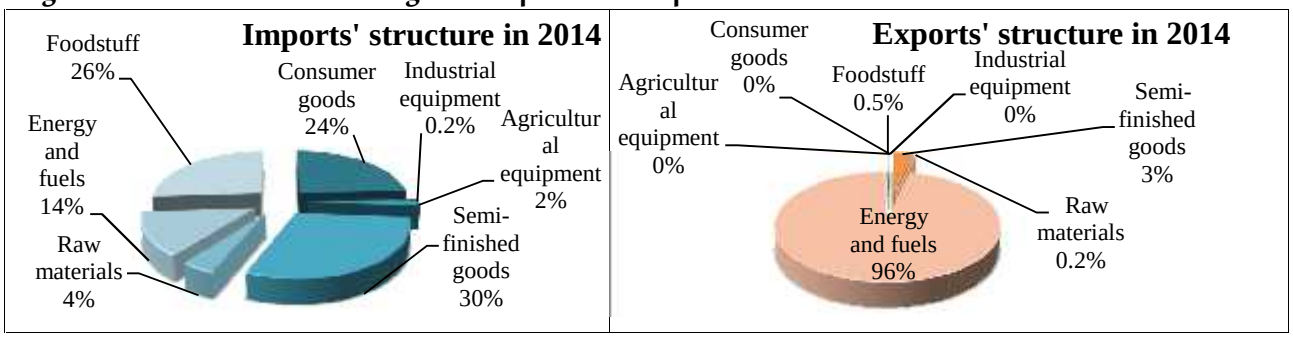

Source: Made by authors base on the ONS database

Energy and fuels remained the main group in the export structure with a share of 96% (a decrease of 2% compared to 2005), then the semi-finished goods (3%), foodstuff (0.05%) and raw materials (0.2%), while the industrial equipment, consumer goods and agricultural equipment have not been exported.

3.2.2.2 Imports: Imports consist mainly of the semi-finished products, foodstuff, consumer goods and energy and fuels representing respective shares of 30%, 26%, 24% and 14% of the total of imports in 2014 with increases of 10%, 8%, 9% and 13% respectively compared to 2005, followed by raw materials, agricultural equipment representing 4% and 2% respectively with 0% and 1% compared to 2005, while industrial equipment has recorded at 0,2% with a high decrease of 41.8% .

3.3. **The geographical distribution of Algerian trade**: Algerian trade is mainly made with the countries of the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), particularly the European Union with nearly 50% of the total foreign trade because France has been the largest supplier

of Algeria for decades for historical reasons on the one hand and geographical on the other. The geographical distribution of Algeria's trade in 2014 is detailed as demonstrates the next Figure:

Figure n° 07: The structure of Algeria's imports and exports by region in 2014

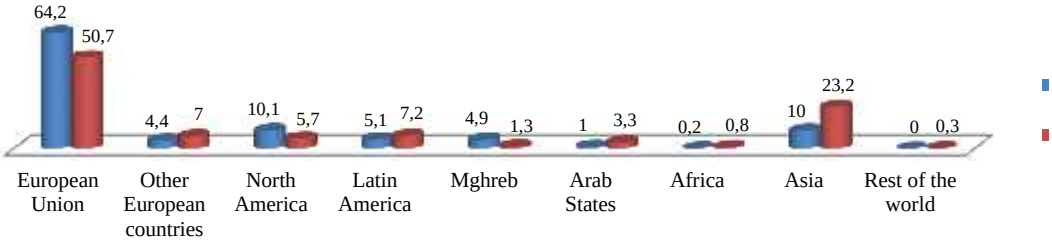

Source: Made by the authors based on the ONS database.

Countries of the European Union members are still the first partners of Algeria, representing 64% of total foreign trade in terms of exporting and 50.7% in terms of importing, where France, Italy, Spain and Germany are the leading contributors of 37.8% of the total exchanges in terms of imports; followed by Asia from which China, South Korea and Japan have contributed by 10.8%, 2.5% and 3.73% respectively for imports while exports towards these countries were estimated at 10%. Thereafter, in terms of importing Latin America came in the 3rd place from which Algeria imported approximately 7.2%, then Other European countries (7%) of total imports, including Turkey (3,6%), followed by North America (5.7%), Arab states (3.3%), Maghreb (1.3%), Africa (0.8%) and finally the rest of the world (0.3%). In terms of exporting, North America and Asia were ranked in the 2nd position with 10% for both, while the 3rd position was for Latin America (5.7%) followed by Maghreb (4.9%), Other European countries (4.4%), then, Arab states (1%) and Africa (0.2%).

4. The trade openness degree and liberalization policies: The index of the foreign trade relative importance can be represented by the degree of the economy's openness to the outside world, which is expressed mathematically as follows: Trade Openness Degree = (exports of goods + imports of goods)/GDP. The Algerian economy is not open in a large extent to the world, where there were fluctuations in the foreign trade contribution to GDP of 40% by increasing and decreasing, and it seems that the Algerian economy was open over the period 1973-84, but the period 1985-90 knew a decline in the proportion of foreign trade contribution to GDP and this rate is fluctuated by 40% from 1991 to 1995 due to currency devaluations, but subsequently improved continuously. Algeria is still in transition, which means that their trade policies to the outside world have undergone multiple and different stages, as the reality of trade openness in Algeria requires the analysis of various developments in the liberalization of the international trade it knew. From 1989, the authority implemented a progressive program for the

liberalization of trade, by cancelling the restrictions on central imports that were replaced by a more flexible system serving to allocate a specific amount of currency and credit for each company, and it does enter the additional funding law in August which removed import monopolies and all restrictions on import licenses, although some imports remained under administrative control because of local trade restrictions while restrictions remained imposed on trade in services - tourism, health and education expenditures abroad.

In 1992, the renewal of financial imbalances led authorities to tighten restrictions on foreign exchange rate and to expand the scope of import ban as well as the government contained since the oil crisis of 1986 until 1994 imports through the imposition of restrictions on trade and payments, after certain increases in imports as a result of the liberalization of trade in 1989, exchange controls and restrictions were tightened again in 1992 to guarantee the servicing of the external debt, by carrying out the removal of the restrictions in 1994, cancelling the rule that requires the financing of certain imports of consumption in unlimited private currency of the importer, he minimum limits imposed on the deadlines for the payment of importers' credits and freeing imports of industrial and professional materials used, in addition to this, customs protection has reduced the maximum tariff limits on imports from 60% in 1996 to 50%, then to 45% in 1997, and decided to apply the customs' reductions under the Free Trade Agreement that Algeria has signed with the European Union, in addition to the possibility of accession of Algeria to the World Trade Organization, as in 2009, Algeria, which joined the Free Arab Trade Agreement in 2008, began to apply for the full exemption on customs' duties and taxes and taxes which have a similar impact to imported products of Arab origin, as well as members of the region have also implemented the customs' exemptions for imports of Algerian origin. By virtue of this system, which has great flexibility in determining the rate at which the monetary authority sets the value of the local currency against a basket of currencies and the central bank intervenes in the determination of the ceilings of the purchase and sale prices. The following Figure shows the evolution of the openness degree in Algeria from 1990 to 2016.

Figure n° 08: The trade openness degree in Algeria

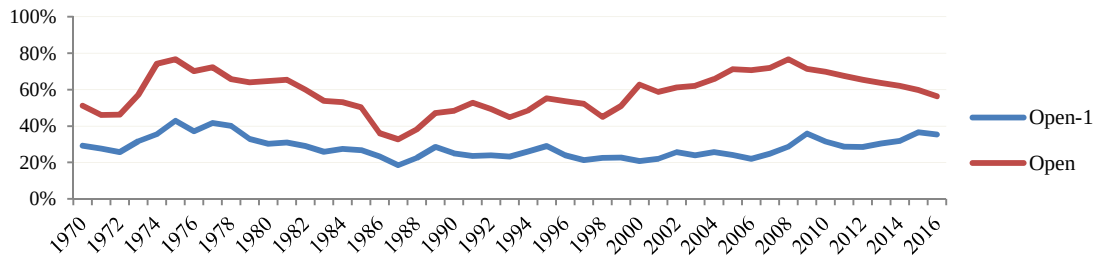

Source: Author's own calculations based on the World Bank database.

Based on what Figure shows, Algeria has a commercially open economy since the 1970s. The *Open_1*, which reflects the extent to which imports contribute to meeting aggregate demand, that is, the scale of

reliance on the outside to meet the local demand, decreased gradually from 43% in 1975 to 18.41% in 1987, which is the lowest value in the studied period, due to the weak structure of imports, thereafter, this index increased gradually recording their highest values in 1989, 1995, 2009 and 2015 with 28.51%, 29%, 35.95% and 36.55% respectively. This shows the important role that imports play in meeting national needs. The trade openness rate was also represented by the index of Open, which reached 76% in 1975 after it has been 50% in 1970 due to the oil boom of that period, then, it decreased gradually reaching 32.68% in 1986 due to the weak structure of imports and the steady drop in the prices of oil especially that hydrocarbons represent approximately 97% of Algeria's exports structure, thus, the degree of openness is linked to the fluctuations in oil prices. After 1987, this degree has been improved gradually reaching 50% in 1994 and 55.19% in 1995 after it has been 44.92% in 1993 because of the rise in imports caused by the followed policies for opening increasingly to the outside world, the continued rise in oil prices in this period and the conditions of accession to the World Trade Organization, then it fell again in 1997 and 1998 because of the oil crisis. Over 1998, it was increasing continuously reaching a peak of 76.68% in 2008 compared to 62.86% in 2000. However, due to the 2008 global financial crisis, it fell to 71.32% in 2009 and continued decreasing until 2016 reaching 56.27%. In fact, there is a huge difference between the trade openness outside the hydrocarbon sector represented by $Open_1$ and the trade openness including hydrocarbon represented by *Open*. More precisely, $Open_1$ represents approximately half on average of Open, which confirms the importance of the hydrocarbon sector in Algeria's economy.

IV. The contribution of different sectors in GDP and their employment share:

1. The contribution of different sectors in GDP: The revival in the Algerian economic sectors is mainly influenced by the hydrocarbon sector because the growth factors in these sectors depend mainly on the resources of hydrocarbon sector, either directly or indirectly, through the redistribution of oil revenues depending on the mechanism of government consumption expenditure (employees' wages in the public sector) and the capital expenditure (development projects, infrastructures and services). The Figure below shows the evolution of the share of different sectors in GDP.

Figure n° 09: The share of different sectors in GDP%

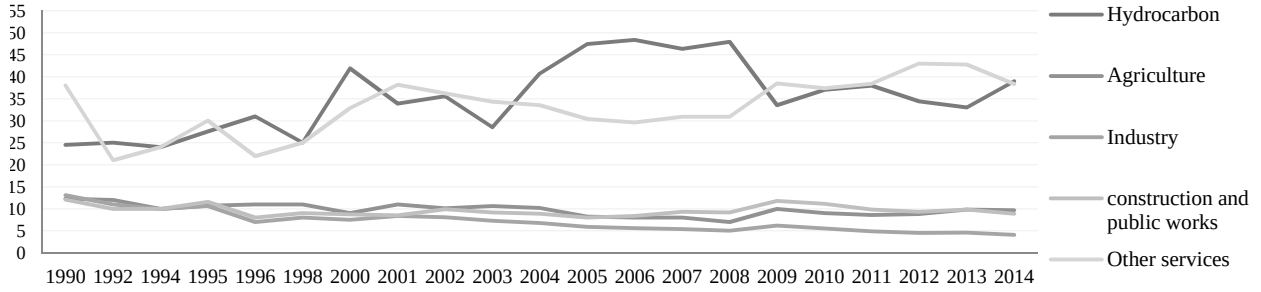

Source: Made by the authors based on data from different ONS reports.

1.1. Fuels and Services: Through the shown Figure, the dominance of GDP share of hydrocarbon sector in parallel with services sector is clearly visible, where the first recorded an increasing contribution of almost 17.5% during 10 years after 1990, then, it has been fluctuated up and down reaching 39% in 2014 compared to 41.9% in 2000 noting that it peaked in 2006 at 48.4%, due to oil price fluctuation in the world market or to the reduction of production within the oil price hike strategy; while the services sector contribution declined by 5% over 1990-2000 reaching a peak at 30.4% in 1995, thereafter, it has been fluctuated recording 42.8%, 38.3% in 2013,2014 respectively.

1.2. Industry, Agriculture and Public Works: The industrial sector (Manufacturing) suffers from a severe weakness depending on the percentage of its contribution to GDP that peaked at 10.97% in 2001 compared to 13.1% in 1990 and 4.1% in 2016, perhaps due to the crush of many projects and political instability during the 1990s in addition to its inability to manufacture strategic goods that simulate the international developments as a result of limited labour productivity, lack of attention to quality and inflexibility of the productive apparatus. Similarly, the agricultural sector suffers also from a severe weakness recording a decreasing direction of 2.6% over 27 years, although it has recorded a modest growth about 1% starting from 2011 but it remains below the required level the state agricultural nature, mainly due to the political instability and rural displacement especially in the 1990s. Whereas, the construction and public works sector reached its highest value of 11.8% in 2009 which declined later to 8.9% in 2014. It should be noted that the fall in the contributions of industry, agriculture, public works and services sectors simulates the increase in the contribution of the hydrocarbon sector. These sectors can be arranged in terms of their importance in contributing to GDP, the lion's share was for the hydrocarbon and services sectors, representing 36.59% and 35.69% respectively after 2000 followed by the agricultural and the public works sectors representing 9.2% and 9.39% respectively and finally the industrial sector with 5.99%.

The value-added to GDP by economic sector also shows an absolute dominance of hydrocarbon sector that has recorded 42% in 1999 compared to 24% in 1990 while that of manufacturing sector declined from 11% in 1990 to 8% in 1999 for several reasons, among which many foreign companies

have abandoned their activities due to political circumstances and recession in most industries due to lack of liquidity and high debt volume as well as the privatization procedures. The value-added of the service sector has reached 25% in 1998 compared to 20% in 1990 and that of public works has decreased by 1% during the 1990-98 period, but that of agricultural sector remained stable at 11%. From 1999 to 2016, the value-added of the industrial sector contributed more through the extractive industries which reached 28% in 2014 compared to 42% in 2000 and peaked at 47% between 2006 and 2008 and despite this decline, which may be due to lower prices or lowering production to raise prices, it remains high against the manufacturing industry, that achieved a value-added of 4.1% in 2014 compared to 6% in 2000 (a decrease of 1.9% in 14 years). Therefore, the Algerian economy is rentier and considered a subject to changes in international markets since it relies on more than 97% of hydrocarbons in exporting, in contrast to other sectors that are deteriorating due to the foreign competition caused by trade openness, especially that the hydrocarbon sector is increasingly expanding due to new discoveries of natural wealth and technological progress leading to increasing the state revenues in foreign currencies, thus, increasing the state demand for NTs in order to boost the government spending, thereby attracting labour from other sectors.

2. **The share of employment by sector:** According to the DD theory, *the resource movement effect* under the transmission of production factors (labour, capital) arises when the marginal productivity of workers in the booming (NT) sector improves or when the labour force is transferred from the manufacturing (T) sector to the booming sector. The Figure below is showing the evolution of employment share by sector in Algeria over 1990-2016.

Figure n° 10: The share of employment by sector (in per cent %)

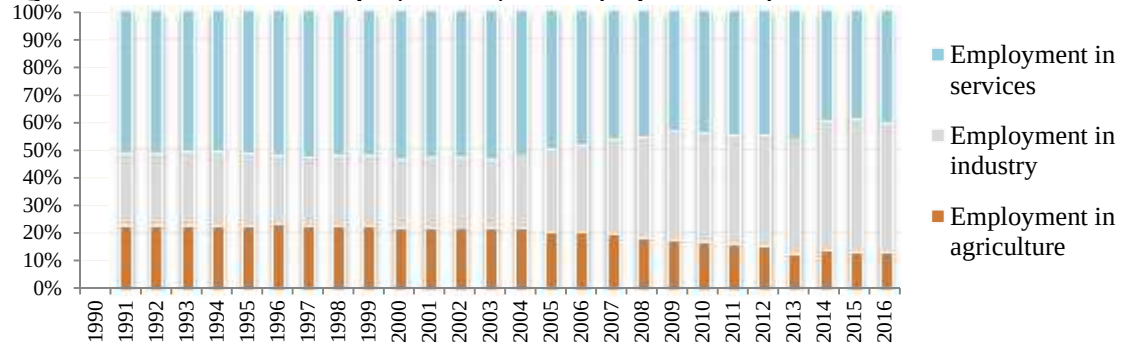

Source: The web site of Jobs Data: http://datatopics.worldbank.org/jobs/country/algeria

2.1. The tradable sector (T): Through the figure above, we note that the agricultural and industrial sectors do not contribute strongly to the labour market, the first one evolves into a decreasing trend recording 12.73% (949 employees) in 2016 compared to 22.45% in 1991 representing a decrease of about 9.72%, while the industrial sector attracted 47.09% of labour force (1414 employee) in 2016 compared to 26.19% in 1991 and since the share of hydrocarbons in GDP reached 39% in 2014 against

only 4.1% for manufacturing industry (e.g. iron, cement and food industries), this latter has attracted a very small share of labour compared to the extractive (Oil and gas extraction) and the state-owned major manufacturing industries (Oil refining and petrochemical industries);

2.2. The non-tradable sector (NT): This sector has the largest share of the economy since 1990 that is, the labour market is characterised by a dominant service sector, which absorbed, about 35.69% of employees in 2014 compared to 38.01% in 1990 and 45% in 2012, representing about 6224 of employees depending on the ONS[xxviii]. However, according to the IMF, the employment share of the construction and public works sector has been characterized by a relatively stable growth since 2000 reaching 8% in 2004 compared to 3% in 2001 due to the increase in government capital spending resulting from rising oil revenues,[xxix] as it was estimated by the ONS at 1813 employee in 2016 and 1776 employee in 2015 compared to 1212 employees in 2005.[xxx] Generally, the change in employment share by sector between 1990 and 2016 shows a significant increase of almost 21.71% in industry (1414 employees), inversely to agriculture that decreased by 9.72% (949 employees). It should be noted that the improvement in the employment share of the industrial sector has been due mainly to the improvement in oil prices coupled with the increase in oil production, leading to an increase in the major extractive and major manufacturing industries that have contributed by 39% in GDP against only 4.1% for the minor manufacturing industries.

Based on the results, it is clear that the labour element is moving more towards NT sector, which corresponds initially to the DD theory, but cannot be confirmed because this transition has resulted under a significant share of the unemployed labour force which does not correspond to such a theory that assumes the full-employment, in addition to the increasing share of informal employment.

3. The labour force, unemployment and informal employment: The next Figure is showing the evolution of the unemployment rate compared to the labour force and the share of informal employment in total employment.

Figure n° 11: Labour force, Informal employment share and Unemployment in Algeria 1990- 2016

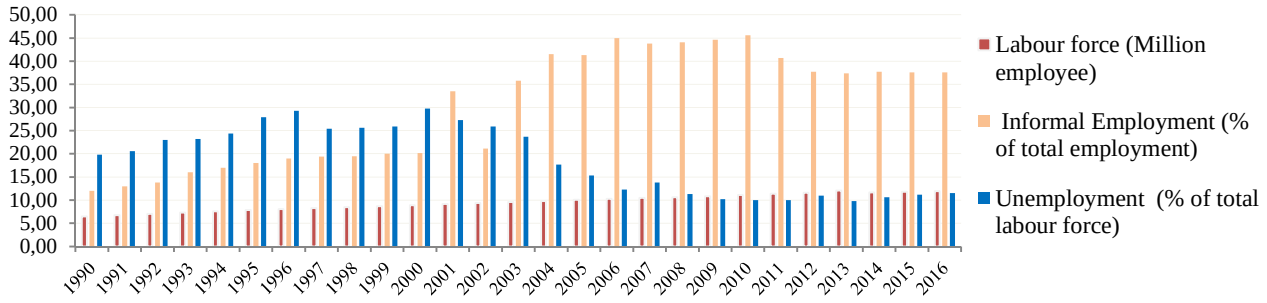

Source: Made by the authors based on the World Bank and ONS databases

The labour force in Algeria has been estimated at 11.94 million employees in 2016 representing a rate of increase of almost 84% during the studied period, whereas government spending is considered the main source of job creation. However, unemployment accounted for a significant share that peaked at 29.8% in 2000 due to the problems identified by the industrial sector (low wages and workers' conditions) as well as the political developments during the 1990s, although it reached the lowest value of about 9.8% in 2013 compared to 19.80% in 1990, then declined remarkably to 11.5% in 2016. This decline has been referred to the renewed recruitment in the public sector through, e.g. the national employment agency "ANEM" and to many other reasons among which the IMF mentioned the economic growth, working at home and the role played by the private sector in creating employment,[xxxi] even the informal one that recorded a slight drop of approximately 21.1% in 2002 then peaked at 45% and 45.6% in 2006 and 2010 respectively, thereafter, it declined to 37.6% but it remains high, meaning that 4 in every ten employed people do not have a social security coverage. It should be noted that theoretically and according to the Dutch disease hypothesis since the Algerian economy has not been under the full employment for the labour force, this indicates the absence of *the resource movement effect* throughout the studied period.

Conclusion: This study investigated the existence of Dutch disease in Algeria through relevant macroeconomic variables. At the beginning of research, we assumed two hypotheses, the first one *has not been proven*, while the second one *has been proven,* i.e. as illustrated above, since we could not confirm both the spending and resource movement effects due to the shown downward trend of real exchange rate and the absence of full employment condition over the period of 1990-2016 and even if Algeria's economy has some of the DD symptoms such as the fall of agricultural and industrial sectors and rapid growth of hydrocarbon sector, we typically cannot say for sure that it was suffering from that disease. Undoubtedly, this ran counter to the DD hypothesis, and here other unrelated factors to it, operate including mainly the interventions carried out by monetary authorities in that area to correct imbalances.

Footnotes:

[i] Owen B. (2006). A Policy-makers Guide to Dutch Disease What is Dutch Disease, and Is It a Problem? Centre for Global Development, *RePEc Working Paper*, *91*, 04.

[ii] Lo Bue Maria, C. (2011). Sources of Dutch Disease: Evidence from Transition Economies 1990-2007. EADI university of New York: Rethinking Development in an Age of Scarcity and Uncertainly: New Values, Voices and Alliances for Increased Resilience, 19-22 Sep. 2011, 06-07.

[iii] Ndoumtara, N. (2010). Boom Pétrolier et Risques d'un Syndrome Hollandais au Tchad: Une Approche par la Modélisation en Equilibre Général Calculable. Thesis for obtaining the grade of Doctor in economics, Faculty of Economics and Management, University of Auvergne Clermont - Ferrand I, France, 04.

[iv] Lo Bue Maria C. Op.cit, p07.

[v] سيّد طه بدوي. (2010). مبادئ العلاقات الاقتصادية الدّولية. مصر: دار النّهضة العربية. 153.

[vi] Ibid. pp 167-169.

[vii] Lo Bue Maria C. Op.cit, p07.

[viii] Benbouziane, M. & al. (2005). Marché de Change Informel et Mésalignement: Le Cas du Dinar Algérien. *Les cahiers du Mecas*, *01*, 119.

[ix] Ibid. P120.

[x] Bank of Algeria. (1994). Le Fixing- Un Nouveau Système de Détermination Du Taux De Change. Media Bank, 14, 10.

[xi] زرار سمية وآخرون. (2009). أثرسياسة الصّرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970–2004. *مجلّة دراسات العلوم الادارية*، 36(02)، 361.

[xii] زهير بن دعاس وشافية كتاف.(2015). سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية –حالة الجزائر 2001–2014. مؤتمر دولي أيام 11 و12 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 17.

[xiii] درس رشيد. (2014). انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000– 2012. *مجلّة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية*، *11*، 25–26.

[xiv] لزعر على وآيت يحيى سمير.(2012). معدّل الصّرف الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. *مجلّة الباحث*، *11*، ص50.

[xv] Raffinot, M. & B. Venet. (2003). La Balance des Paiements. Paris : La Découverte, 20.

[xvi] خالدي خديجة. (2005). أثر الانفتاح التّجاري على الاقتصاد الجزائري. *مجلّة اقتصاديّات شمال افريقيا*، *02*، 87–88.

[xvii] Ibid. p88.

[xviii] Chebbah, M. K. (2007). Evolution du Commerce Extérieur de l'Algérie: 1980-2005. *U.M.M.T.O, Review of Campus,7*, 46-48.

[xix] زرار سمية وآخرون. مرجع سابق، ص361.

[xx] Chebbah, M. K. Op.cit. p44.

[xxi] درس رشيد. مرجع سابق، ص28.

[xxii] Ibid. p29.

[xxiii] شامي رشيدة. (2006). المنظّمة العالميّة للتجارة والآثار المرتقبة على الدّول النّامية حالة الجزائر. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 201.

[xxiv] Chebbah, M. K. Op.cit. p44.

[xxv] Ibid. p45.

[xxvi] Ibid. p46.

[xxvii] Ibid. p51.

[xxviii] ONS. (2016). Activité, Emploi et Chômage. Report n°784, 12-13.

[xxix] IMF. (2007). Algeria selected issues. Report n° 07/61, 19.

[xxx] ONS. (2016). Op.cit. pp 12-13.

[xxxi] IMF, (2007). Op.cit. p19.

REFERENCES

درس رشيد. (2014). انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000– 2012. *مجلّة الأكاديمية للدّراسات الاجتماعية والانسانية، 11.*

خالدي خديجة. (2005). أثر الانفتاح التّجاري على الاقتصاد الجزائري. *مجلّة اقتصاديّات شمال افريقيا، 02.*

زهير بن دعاس وشافية كتاف.(2015). سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي و مخاطر تفشي الضغوط التضخمية –حالة الجزائر 2001–2014. مؤتمر دولي أيام 11 و12 مارس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.

زرار سمية وآخرون. (2009). أثرسياسة الصّرف الأجنبي في الميزان التجاري الجزائري 1970–2004. *مجلّة دراسات العلوم الادارية*، 36(02).

سيّد طه بدوي. (2010). مبادئ العلاقات الاقتصادية الدّولية. مصر: دار النّهضة العربية.

شامي رشيدة. (2006). المنظّمة العالميّة للتجارة والآثار المرتقبة على الدّول النّامية حالة الجزائر. أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

لزعر على وآيت يحيى سمير.(2012). معدّل الصّرف الحقيقي وتنافسية الاقتصاد الجزائري. *مجلّة الباحث، 11.*

Bank of Algeria. (1994). Le Fixing- Un Nouveau Système de Détermination Du Taux De Change. Media Bank, Report n° 14.

Benbouziane, M. & al. (2005). Marché de Change Informel et Mésalignement: Le Cas du Dinar Algérien. *Les cahiers du Mecas, 01*.

Chebbah, M. K. (2007). Evolution du Commerce Extérieur de l'Algérie: 1980-2005. *U.M.M.T.O, Campus,7*.

International Monetary Fund IMF. (2007). Algeria selected issues. Report n° 07/61.

Lo Bue Maria, C. (2011). Sources of Dutch Disease: Evidence from Transition Economies 1990-2007. EADI university of New York: Rethinking Development in an Age of Scarcity and Uncertainly: New Values, Voices and Alliances for Increased Resilience, 19-22 Sep. 2011.

National Office for Statistics ONS. (2016). Activité, Emploi et Chômage. Report n°784.

Ndoumtara, N. (2010). Boom Pétrolier et Risques d'un Syndrome Hollandais au Tchad: Une Approche par la Modélisation en Equilibre Général Calculable. Thesis for obtaining the grade of Doctor in economics, Faculty of Economics and Management, University of Auvergne Clermont - Ferrand I, France.

Owen B. (2006). A Policy-makers Guide to Dutch Disease What is Dutch Disease, and Is It a Problem? Centre for Global Development, *RePEc Working Paper, 91*.

Raffinot, M. & B. Venet. (2003). La Balance des Paiements. Paris : La Découverte.